

تقرير لجنة نزع السلاح

التذييل الثالث

المجلد الثالث

فهرست البيانات حسب البلد والموضوع
والمحاضر الحرفية للجنة نزع السلاح
في عام ١٩٨٢

CD/PV.156
18 February 1982
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والخمسين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف
يوم الخميس، ١٨ شباط / فبراير ١٩٨٢، الساعة ١٠/٣٠ و ١٥/٣٠

الرئيس: السيد محمد جعفر محلاتي (إيران)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف • ل • اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب • ب • بروكوفيف	
السيد ل • أ • نوموف	
السيد ف • م • قانجا	
السيد ف • ف • لوشتشينين	
السيد م • م • ايپوليتوف	
السيد س • ب • باتسانوف	
السيد ت • تيريفي	<u>أثيوبيا</u>
السيد ف • يوهانس	
السيد خ • س • كاراماليس	<u>الأرجنتين</u>
السيد ب • ب • هوج	
الآنسة ن • ناشيمبيني	
السيد د • م • سادلير	<u>استراليا</u>
السيد ر • و • ستيل	
السيد ت • فندلسي	
السيد غ • فيغندر	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ف • ا • فون ديم هاغن	
السيد ن • كلينغلر	
السيد ف • رور	
السيد ح • أنور ساني	<u>اندونيسيا</u>
السيد ا • سويراتبو	
السيد هاريو ماتارام	
السيد ب • سيمانجونتاك	
السيد م • ج • محلاتي	<u>ايران</u>
السيد س • محمدي	
السيد م • اليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب • كابران	
السيد أ • دي جيوفاني	
السيد ط • أطف	<u>باكستان</u>
السيد س • أ • دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ • أونكلينكس	<u>بلجيكا</u>
الآنسة ر • دي كلير	
السيد ج • م • نوارفالميس	
السيد ك • تالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد أي • سوتيروف	
السيد ب • بوبتشيف	
السيد ك • براموف	
السيد مونغ مونغ جي	<u>بورما</u>
السيد نغوى وين	
السيد ثان هتون	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ب • روسين	
السيد ت • سترويفاس	
السيد ف • فالديفيازو	<u>بيرو</u>
السيد بنافيدس	
السيد أ • ثورنجرى	
السيد ي • ستروكا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • شيمبا	
السيد سعود معطي	<u>الجزائر</u>
السيد ج • حمدر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • تيلكه	
السيد م • كاولفوس	
السيد ج • هويرت	
السيد ت • هيلسكانو	<u>رومانيا</u>
السيد باغيني اديتونزينا	<u>زائير</u>
السيد ه • ك • ايساكي آكانغا كابيا	
السيد ت • جاباكودي	<u>سري لانكا</u>
السيد س • باليهكارا	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيدة ا • تورسون	<u>السويد</u>
السيد س • ليدفارد	
السيد س • م • هيتنبوس	
السيد ه • برغلوند	
السيد ج • ايكهولم	
السيد ج • لوندبن	
السيد تيان جين	<u>الصين</u>
السيد يوميتنجيا	
السيد يو مينغليانغ	
السيدة وانغ زيون	
السيد ج • دي بوس	<u>فرنسا</u>
السيد م • كوتور	
السيد ر • نافارو	<u>فنزويلا</u>
السيد أ • أغيلار	
السيد د • س • ماكفيل	<u>كندا</u>
السيد ج • ر • سكينر	
السيد ب • نونيث موسكيرا	<u>كوبا</u>
السيد ك • ج • ماينا	<u>كينيا</u>
السيد د • د • دون نانجرا	
السيد ج • موريو كوهوي	
السيد السيد ع • الريدي	<u>مصر</u>
السيد ع • أ • حسن	
السيد م • ن • فهمي	
الآنسة و • بسيم	
السيد س • م • رحالي	<u>المغرب</u>
السيد م • حلفاوي	
السيد أ • غارثيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • غونزاليث اي رينيرو	
السيد د • سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيدة ج • لينك	
الآنسة ج • ا • ف • رابت	

السيد د • ارد مبلينغ	<u>منغوليا</u>
السيد س • بولسند	
السيد • ج • ايجيويرى	<u>نيجيريا</u>
السيد و • و • اكينسانيا	
السيد ت • أغويي - ايرونزي	
السيد س • ساران	<u>الهند</u>
السيد أ • كومفس	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • غاجدا	
السيد ك • جيورفي	
السيد ه • فاغماكرز	<u>هولندا</u>
السيد ل • ج • فيلدز	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد م • بسبي	
الآنسة س • بورك	
الآنسة ك • كرينتبرغر	
السيد ج • غدرسن	
السيد ج • ميكل	
السيد ر • ف • سكوت	
السيد ج • ليونارد	
السيد ي • أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م • تاكاهاشي	
السيد ك • تاناكا	
السيد ت • آراي	
السيد م • فرونييتش	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد م • ميهابلوفيتش	
السيد ر • جايبال	<u>أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي</u>
السيد ف • براساتيغي	<u>للأمين العام</u>
	<u>نائب أمين لجنة نزع السلاح</u>

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم ، أعلن افتتاح الجلسة العامة السادسة والخمسين بعد المائة للجنة نزع السلاح •
ولدى في قائمة المتكلمين اليوم ممثلو كندا ، مصر ، وبيرو ، ويوغوسلافيا ، واثيوبيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية •
واعطي الكلمة الآن لأول المتكلمين في قائمتي وهو ممثل كندا السفير ماكفيل •

السيد ماكفيل (كندا) : اسمحو لي في البداية بأن أرحب بهؤلاء الممثلين الجدد الذين انضموا الى اللجنة وبأن أهنيكم ، ياسيدى ، على توليكم الرئاسة في هذا الشهر الافتتاحي لدورتنا • وانني لأريد ان اتعهد لكم بتأييد وفدى التقليدى لكم فحسب ، ولكن أيضا أن أعبر عن نوع التعاطف الذى ينبغى ان يصحب كل رئيس يمر بتجربة أول شهر من دورة اللجنة • ونظرا لأنني مررت أنا نفسي بذلك ، فاني اعلم انكم في حاجة الى هذا التعاطف وهو ما نقدمه اليكم •
واسمحو لي أيضا بأن أثنى على سلفكم الذى كان عليه ان يمر بتجربة الشهر الاخير من دورة اللجنة في العام الماضي ، لأن ذلك أيضا نوع المهمة الشاق الذى لا يستحق الثناء فحسب ولكن التعاطف أيضا وقد استحق فعلا كل ذلك وتلقاه منا •

وأريد ، لمجرد لحظة ، ان اثنى على زميلنا الايطالى السابق • وان ما أبداه داخل هذه القاعة من الانسانية ، وروح الفكاهة والصداقة يدفعني الى ذلك ، ولا يمكن ان يخطر بالسياسى اطار لمؤتمر دولي ، به ما نتناوله من أمور معقدة ، يكون فيه لتلك الصفات قدر اكبر من الاهمية • وانني اعتقد ان ذلك الزميل كان يتحلى بتلك الصفات وانه اظهرها واعتقد انه سيكون مما نحسن فعله ان نتذكره وان نستلهم في لحظتنا العصبية المثل الذى ضربه لنا •

وأود اليوم القاء نظرة على أنشطة لجنة نزع السلاح خلال الفترة المؤدية الى تركيز جهودنا في هذا الجزء الأول من عملنا في العام الحالى وهي الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح • وأود بناء على ذلك ، ان اعرض تقديرا لما يمكن ان توجه اليه لجنة نزع السلاح جهودها على افضل وجه نظرا للظروف الحالية السائدة داخل اللجنة وخارجها على السواء •

وان عام ١٩٨٢ يعتبر لعدة أسباب عاما استثنائيا • ولكن في القرن العشرين ، يبدو كل عام استثنائيا بما يقدمه من فرص ومخاطر • وان الوقت المتوفر في العام الحالى لا نتهاز الفرص المتاحة لنا قصير بصورة خاصة • ولقد كان أيضا عمر هذه الهيئة قصيرا - خمس سنوات فقط منذ ان أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى وقد يكون الوقت مبكرا أكثر مما ينبغى لكي نصدرا أحكاما دائمة • ومع ذلك ، سوف تقوم الدورة الاستثنائية الثانية ، نيابة عن المجتمع العالمى ، بتقييم فعالية هذه الهيئة وقد رتها على احراز تقدم بشأن تلك القضايا الخطيرة الموكلة اليها • وينبغى بالتأكيد ان تكون افكارنا بشأن نتيجة هذا التقييم متسمة بالرصانة •

الأمن الدولى ولجنة نزع السلاح :

يوجد حتما مناخ دولي ينبغى لنا ان نضطلع في اطاره باعمالنا • ان احراز لجنة نزع السلاح تقدما - أو انعدامه - يعد حتما انعكاسا للعالم خارج هذه القاعات أيضا • وليس هناك مناورة اجرائية مهما كانت مناسبة للوان ، ولا صياغة ، مهما كانت حاذقة ، يمكنهما محو الحقيقة التي

لا سبيل الى انكارها والتي تتمثل في كون انه لا يمكن للجنة نزع السلاح ان تذهب أبعد مما تسمح به حقائق الحياة الدولية .

ان الاحوال الدولية الحالية اثبات عملي على ان الامن والاستقرار الدوليين امران لا يمكن التسليم بهما جدلا . وقد انضمت الى احدى بؤر القلق الدولي البالغ - وهي افغانستان - بؤرة أخرى هي بولندا ، وقد استخلص كثيرون من بيننا نفس الاستنتاجات من كل منهما ، مهما تبسدت الظروف المحلية مختلفة . ومن المؤكد انه لا نزاع في ان احداث بولندا تؤكد ببلاغة - وبطريقة مأساوية - على ترابط واتصال المجتمع العالمي . ومن المؤكد انه كان للاحداث التي وقعت في ذلك البلد ، والتي قد يزعم البعض انها مسألة داخلية بحتة ، أثر عميق وسلبي على الاحتمالات القريبة لبناء جود يسد من الثقة بين الشرق والغرب . وبناء عليه ، تأثرت مداولا تنا وفرصنا لحرار التقدم .

ان لاحتمالات الاستقرار والامن في أوروبا ، بل وفي مناطق أخرى من العالم أيضا ، آثار تجاوز بكثير نفس حدود منطقتها . لقد اشار رئيس الوزراء تروود مؤخرا ، مثلما فعل آخرون السي زيادة المشاكل الاقتصادية والمنازعات الدولية سواء من حيث عددها أو تعقدتها . ان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي واضح على نحو مؤلم على المدى الكامل لطيف العلاقات الدولية وفي الواقع والمشاكل العلاقات بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ، ومشاكل الطاقة والانتشار النووي ، والبيئة واللاجئين ، وانفجارات العنف والحرب في اماكن متفرقة كلها تشكل مجموعة معقدة من الاسباب والنتائج .

ومع ذلك أليس من المصلحة المتبادلة للجميع ، على الرغم من المناخ الدولي الحالي ، ان يبذل كل جهد ، وان يستكشف كل سبيل ، سعيا وراء تحقيق الاهداف التي حددتها لجنة نزع السلاح لنفسها ؟ وينبغي بالضرورة أن تحد الحقائق التي يفرضها علينا الوضع الدولي من الآمال ونحن لا نعتقد ان تجاهل هذه الحقائق يسهل بأي حال حل المشاكل التي تمثلها . ولن تجدى النتائج الى " الارادة السياسية " . ولكن فلنبدأ عملنا . ونحن نؤيد التفاوض الحقيقي وليس المواجهة .

وكيف اذن نقيم احتمال نجاح دورة لجنة نزع السلاح هذه ؟ فهل نستمد تشجيعا من نتائج الجمعية العامة الاخيرة ؟ ان قرارات كثيرة اعتمدت ولكن الجمعية لم تعتمد بتوافق الآراء اي قرار يتناول أي موضوع مضموني يتصل باهتمامات هذه اللجنة . ان ذلك ليس تقديما . وبالمثل لا يمكن تفسير مظهر تلك القرارات التي تخدم أهدافها مصالح مقدميها اكثر مما تخدم مصالح المجتمع الدولي عموما على انه تقدم . وبالإضافة الى ذلك ، فليس من طالع اليمن ان تكون الجمعية العامة قد اعتمدت قرارات تبحث عن حلول تنظيمية لمشكلات تتعلق بالمضمون ، الأمر الذي يعني احالة هذه المشاكل الى لجنة نزع السلاح خاصة في وقت يوجد فيه لدى هذه الهيئة قدر مفرط من العمل .

ان هذه وقائع . ولن يمكننا الاسهام في النجاح الذي نأمله جميعا لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح الا على اساس زيادة تسليمنا بهذه الوقائع واستعدادنا لمعالجتها . أفلا يمكننا البناء على اساس توافر الآراء الذي تم التوصل اليه في ١٩٧٨ بدلا من ان نهدم سهوا أو عمدا ؟ ألا ينبغي ان تحكنا هذه الاعتبارات المفضية الى توافق الآراء ذاك وان نجتهد لتحقيق أعلى مستوى من الاتفاق على سبل التقدم ؟

لقد لاحظت ، في الربيع الماضي ، انه سيكون من الحكمة ، في رأينا ، أن تجرى اللجنة تقييما موضوعيا للاتجاه الذي نتحرك فيه ولا سباب ذلك لأننا على وجه التحديد نتجه صوب الدورة الاستثنائية المقبلة المكرسة لنتج السلاح • وعلى الرغم من انه من الصحيح ان لجنة نزع السلاح هي الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف الوحيدة وبالتالي تملك سلطة وحيدة ، فان سلطتها ، ونكرس ذلك مرة أخرى ، تتوقف في النهاية على النتائج التي تعطيها • اننا نواجه في العام الحالي دورة مختصرة ، ومع ذلك فانه يتوقع من اللجنة قدر أكبر من النتائج في العام الحالي : ولنواجه حقيقة انه يعقد عليها أمل اكثر مما في الماضي • هذه هي اذن الظواهر الدولية والداخلية التي تؤثر على المهمة المسندة الى اللجنة خلال الفترة من الآن وحتى عقد الدورة الاستثنائية الثانية • وأود الآن الانتقال باختصار الى هذه المهام :

ان الذين اشتركوا في جهود الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية على حق في ان يشعروا بالرضا • فلقد تم تحديد ووضع عدد من اكثر المجالات تعقيدا في وضع معاهدة محتلمة للأسلحة الكيميائية • ولا تزال هناك مشاكل معقدة ، بعضها مضمونية وبعضها تقنية ، ولا سيما في ميدان التحقق من احكام معاهدة محتلمة ، وبعضها بالطبع يتسم بقدر اكبر من الطابع السياسي •

ومما نأسف له كثيرا عدم اعتماد القرار التقليدي بشأن الاسلحة الكيميائية الذي اشتركت في تقديمه كندا وبولندا ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية واليابان ، بتوافق الآراء في دورة الجمعية العامة الاخيرة • ان انعدام توافق الآراء بشأن ذلك القرار يمكن ان يعني ان الطريق مفتوح امام مناقشة مطولة بشأن المسائل الاجرائية اذا اختار ذلك البعض في هذه اللجنة • اننا نرى ان هذه المناقشة ستضحي ، ونخشى ان يحدث ذلك ، بالمضمون من أجل الشكل • غير اننا واثقون من انه يمكن تجنب هذه المناقشة ونأمل ونتوقع حقا ان تعتمد ولاية الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية بتوافق الآراء في هذه اللجنة •

والكثيرون يتوقعون ان يكون البرنامج الشامل لنتج السلاح " مركز " الدورة الاستثنائية الثانية لنتج السلاح • ويوجد قليل من المجالات التي يكون فيها اجراء بنام توافق الآراء المتمثل في ايجاد المقام المشترك الادني للاتفاق ورفعته الى أعلى درجة اكثر اهمية من الوقت الذي نبذل فيه الجهود لوضع برنامج شامل لنتج السلاح يمكن للجميع قبوله • وسوف تتطلب هذه العملية صبرا ومرونة لانسه لا يمكن التوصل الى توافق في الآراء الا عن طريق الحل التوفيقى • ولا تزال هناك مشاكل كبرى والتوصل الى توافق في الآراء أمر غير مؤكد بأي حال • غير اننا نشعر بالتشجيع لانه يبدو ان هناك توافقا شاملا في الآراء بشأن عقد مؤتمرات استعراضية • وليس ذلك الا بداية ولكنها بداية طيبة •

اننا لا نزال نعتقد ان من مزايا اي معاهدة للأسلحة الاشعاعية منع فئة من فئات الاسلحة وامكانيات استحداثها مستقبلا • واننا لا نبالغ في اهمية مثل هذه المعاهدة ، ولكننا نعتقد انها ستشكل خطوة ايجابية • هذا ، وان أمكن ذلك بأي حال — ونعتقد ان ذلك ممكن — سيمثل الانتهاء من وضع نص هذه المعاهدة وقت عقد الدورة الاستثنائية الثانية أول دليل ملموس على قدرة لجنة نزع السلاح على انتاج اتفاق • ولهذا السبب الرمزي ، نعتبر ان الانتهاء من وضع نص أمر له قدر من الاهمية اكبر مما يكون له في ظروف أخرى • ولا يزال يوجد عدد من الاقتراحات يمكن ادماجه في نص معاهدة للأسلحة الاشعاعية ، ولا سيما اقتراح مقدم من السويد بشأن الحماية من الهجوم على المنشآت النووية المدنية • ومن المؤكد انه ليس ما يتجاوز مهارة هذا المحفل التفاوضي ايجاد اسلوب لتناول هذه المسألة بجدية الى جانب الاعمال المنجزة فعلا بشأن المعاهدة •

وفي رأينا انه تم الآن استكتشاف جميع جوانب مسألة ضمانات الامن السلبية ، وفي أحيان كثيرة بتفصيل كامل • وبناء عليه ، فقد آن الأوان لبلوغ المقام المشترك الاعلى للاتفاق بشأن هذه المسألة • وفي الظروف الحالية ، ولا سباب تعرفها هذه اللجنة جيدا ، لا يحتمل الاتفاق على " صيغة مشتركة " • ولذلك فاننا نؤيد ، بوصفه حلا مؤقتا ، الاقتراح الداعي الى استكتشاف السبل لكي يعلن مجلس الامن ، في قرار صياغته مناسبة ، مجمع ضمانات الامن السلبية لكل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية منفردة • واننا نعتقد ان مثل هذه الخطوة من جانب مجلس الامن ستكون مناسبة بصورة خاصة اثناء الدورة الاستثنائية الثانية •

وستستأنف المناقشة بشأن المسائل النووية داخل اللجنة — ولا يمكننا بعد ان نسميها تفاوضا — وقد شجعنا في الدورة الاخيرة بعض من جوانب هذه المناقشة : فقد اسهم في زيادة فهم القضايا المعقدة التي يثيرها وجود الاسلحة النووية ، وهو شرط اساسي ، فيما نعتقد ، قبل ان يمكننا التحدث على نحو مفيد عن نزع السلاح النووي • وفيما يتعلق بالاسلحة التقليدية ، ينبغي لنا ان نفهم سبب وجودها قبل ان ندافع عن نزع السلاح الذي يجب ان يستوفى شروطا معينة ، على النحو الواجب • ونأمل ، مع ذلك ، ان تتطور هذه المناقشة الى شيء أقرب الى الحوار تشترك فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء من أجل الاغراض العملية والبنائية التي نسعى اليها جميعا ، وليس من أجل الاغراض النظرية • وفي هذه الاثناء ، نرحب باستمرار العملية التي بدأت في العام الماضي • ولنستمر في اعطاء الاولوية للمسائل المضمونة على المسائل الاجرائية أو النظرية •

وفي هذا السياق ، نظل على اعتقادنا بأنه من المشر للجنة نزع السلاح ان تولي الاهمية الواجبة لمسألة انشاء فريق عامل معني بالحظر الشامل للتجارب النووية ، ولكن دعونا لا نعطي هذه المسألة اهية مفرطة • ان ذلك يشكل في هذا السياق ، مسألة اجرائية ، وان كانت لها اهمية رمزية كبيرة بالنسبة للكثيرين • وينبغي ان يكون اهتمامنا الأساسي في النهاية هو عقد معاهدة لحظر التجارب ، ان اهتمامنا لا ينحصر في انشاء فريق عامل في حد ذاته • وما ينصح به ان نركز جهودنا على مجالات يمكن فيها احراز تقدم • وأود الآن ان أعرض بعض الاعتبارات التي يمكن ان توجه لها جهودنا على احسن وجه •

ان تحقيق معاهدة متعددة الاطراف وقابلة للتحقق بشأن فرض حظر شامل للتجارب من أجل انهاء جميع التجارب النووية في جميع البيئات وجميع الازمنة لا يزال هدفا كندا الاساسي • وهو أحد التدابير المترابطة الاربعة لتحديد الاسلحة النووية والمتعلقة بـ " استراتيجية الخنق " التي اقترحها رئيس وزرائنا في الدورة الاستثنائية الأولى التي عقدت في ١٩٧٨ • وقد أعيد التأكيد على مفهوم الاستراتيجية في البرلمان الكندي في حزيران / يونيو الماضي •

لقد شكل موضع فرض حظر شامل للتجارب جزءا من جدول اعمال الامم المتحدة منذ ١٩٥٤ • فمنذ عام ١٩٦٣ الذي وقعت فيه معاهدة حظر التجارب الجزئي ، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنويا الى الهيئة التفاوضية في جنيف أن تتوصل الى اتفاق بشأن عقد معاهدة لحظر شامل للتجارب • واجرى كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مفاوضات من تموز / يولييه ١٩٧٧ الى تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ حيث توقفت • وان توافق الآراء اللازم لانشاء فريق عامل مخصص لتناول التفاوض بشأن عقد معاهدة لحظر شامل للتجارب كما طلبت ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة أمر لم يتحقق بعد •

وكان اهتمامنا الرئيسي طوال السنتين الماضيتين أو حوالي ذلك ، يمثل في انه ينبغي للجنة نزع السلاح ان تقوم بدور اساسي ما في وضع معاهدة لحظر شامل للتجارب - ان تنجز هذه الهيئة التفاوضية بعض العمل المفيد والبناء ، في وقت مبكر ، دون الاضرار بانجازات المفاوضات الثلاثية . وقد طالبت كندا باستئناف هذه المفاوضات الثلاثية . واعلنت كندا ، منذ سنة مضت ، " استعدادها للاسهام في تحديد دور اللجنة الاساسي " . وأعلنا على الملأ اننا نؤيد انشاء فريق عامل مخصص مزود بولاية مناسبة . واشتركت كندا في تقديم قرارات في الدورتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة تطلب انشاء فريق عامل على الرغم ، كما هو معلن في كلمتنا التي القيت في ١٦ تموز/ يوليه من العام الماضي ، من " ان هدفنا هو تحقيق عقد معاهدة لحظر شامل للتجارب وليس انشاء فريق عامل في حد ذاته ، ويستند تأييدنا لانشاء فريق عامل الى اعتقادنا بأنه يمكن أن يقدم ذلك عوناً في هذا الاتجاه : أي انه ينبغي اعتبار الفريق العامل وسيلة لتحقيق غاية وليس الغاية ذاتها ودعونا لا نسمح بأن تتوقف المناقشات بشأن هذه القضية في اطار الرمية على حساب المسألة الحقيقية المتأولة " .

ان مسألة انشاء فريق عامل معني بحظر شامل للتجارب تشكل مسألة اجرائية أساساً ولكننا سنؤيد انشاء فريق من الخبراء السياسيين برعاية لجنة نزع السلاح لمناقشة المسائل التي لم تكن موضع نزاع في المفاوضات الثلاثية من ١٩٧٧ الى ١٩٨٠ . ويمكن ان تشمل هذه المسائل الجوانب المالية والقانونية والادارية لتبادل دولي للبيانات المتعلقة بالاهتزازات على النحو الذي اقترحتة استراليا في لجنة نزع السلاح في نيسان / ابريل ١٩٨٠ . وسينبغي بالطبع الاتفاق على ولاية هذا الفريق بالتشاور مع الدول الثلاث المتفاوضة .

ان كندا ليست مقتنعة بأنه ينبغي ان يستمر تجريب الاسلحة النووية الى الابد أو بسرعتيه الحالية المقلقة . وينبغي ان يكون من الممكن فرض قيود على عدد التجارب وقوتها ، وأيضاً على المواقع الجغرافية لا مآكن التجارب . ويمكن ان تضاف الى اتفاقات التجريب النووي الحالية اتفاقات أخرى من شأنها ان تتقدم نحو الهدف المتمثل في عقد معاهدة لحظر شامل للتجارب في النهاية . وهناك ضرورة لتحريك عملية التفاوض بعض الشيء . وهناك ضرورة لتجنب الاخطار الملازمة لاستمرار التجديد في عملية التفاوض بشأن التجريب النووي . وقد تم تحقيق عدد من معاهدات تحديد الاسلحة نتيجة للسوابق التي تم ايجادها في اطار وضع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب في ١٩٦٣ . وهي تشمل معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية المعقودة في ١٩٧٤ ومعاهدة التفجيرات النووية في الاغراض السلمية المعقودة في ١٩٧٦ . واحتج البعض بأن التصديق على معاهدة الحد من التفجيرات الجوفية للأسلحة النووية ومعاهدة التفجيرات النووية في الاغراض السلمية سيكون أمراً غير مستصوب ويمكن ان يكون عكسي النتائج . ونحن لا نتفق مع هذا الرأي . ان هاتين المعاهدتين ، اذا نفذتا بالكامل ، بالتعاون الدولي ، يمكن استخدامهما والبناء على اساسهما للتقدم نحو عقد معاهدة لحظر شامل للتجارب .

ان التصديق على معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ومعاهدة التفجيرات في الاغراض السلمية من شأنه ان يؤدي الى نفاذ فرض قيود على القوة ، وان يكن ذلك على مستوى عال . ومن شأنه أيضاً ان يؤدي الى نفاذ تبادل البيانات التقنية بشأن برامج التجريب وقصر التجريب على أماكن معينة محددة كما ينص على ذلك في بروتوكول الحد من التفجيرات الجوفية للأسلحة النووية

ومن شأنه أيضا ان يؤدي الى نفاذ احكام بروتوكول معاهدة التفجيرات النووية في الاغراض السلمية بتناول الترتيبات التقنية لمراقبة المعلومات وتبادلها •

وثمة خطوة أخرى عظيمة الفائدة تتمثل في استئناف المفاوضات الثلاثية من أجل الهدف المحدد للتفاوض على اتفاق لمرحلة ثانية مما سيعمل على زيادة تحديد اعداد التجارب وقوتها وتعيين اماكن التجريب • ويمكن ان يكون هذا الاتفاق لتخفيضات معينة ، أو حتى أفضل من ذلك ، لمجموعة من التخفيضات على مدى الزمن •

ومع تقدم مثل هذه العملية ، سيبدو من الممكن توقع قيام فريق الخبراء المخصص للظواهر الاهتزازية التابع للجنة نزع السلاح بدور اكبر باشراكه في جوانب تبادل المعلومات الذي سيتم مع المعاهدتين السالفتي الذكر • وفي مرحلة ما في مستقبل ليس بالبعيد جدا ، ستظهر أيضا فائدة تنفيذ التبادل الدولي للبيانات المتعلقة بالاهتزازات •

وتنفيذ تدبير التحقق الدولي هذا فيما يتعلق باتفاق مؤقت يعني ضمنا ان هذا الاتفاق ، بمجرد التوصل اليه في المفاوضات الثلاثية من شأنه ، وعلى الأقل من نواح معينة ، أن يؤدي الى اشتراك لجنة نزع السلاح •

ان كندا تأمل ان ينضم البلدان الآخرا الحائزان للأسلحة النووية ، وهما فرنسا والصين الى هذه العملية ، وان يوقعا معاهدة حظر التجارب الجزئي •

وينبغي ان تجعل الثقة التي سببها اتفاق ثان لمرحلة ثانية ، بدورها ، من الممكن عقد أي اتفاقات أخرى بشأن أي تحديدات وتخفيضات أخرى قد يقتضيها الامر للتقدم صوب عقد معاهدة دائمة لحظر شامل للتجارب •

ان الافكار الواردة اعلاه مقدمة في محاولة للمساعدة على تركيز جهود اللجنة على ما يبدو لنا ممكنا - تحرك ما ايجابي وبناء في عملية التفاوض على التجريب النووي • وانه لما يسر وفدى ان يعمل من أجل تحقيق هذه الغاية التي يتمثل هدفها النهائي في تحقيق هدف هام من أهداف المجتمع الدولي وهو عقد معاهدة لحظر شامل للتجارب •

وأود في ملاحظاتي الختامية القاء نظرة على العلاقة القائمة بين اللجنة والدورة الاستثنائية الثانية • اننا نعتقد انه من مصلحة اللجنة ان تنجز قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية اكبر عدد ممكن من المهام التي كلفت بها • وقال البعض انه ينبغي ان تترك البنود التي لا تلائم طبيعتها بسهولة ايجاد حل لها في اللجنة للدورة الاستثنائية نفسها • ولا يجب ان نتوهم بأي حال انه يمكن معالجة المسائل التي بقيت بدون حل في هذا المحفل التفاوضي على نحو اسهل في الدورة الاستثنائية التي يختلف كل من وظائفها وهدفها اختلافا جوهريا • ونحن نعتقد - وهذا هو فعلا هدفنا - انه ينبغي ان يكون اسهام اللجنة في الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح اكبر ما يمكن ، وينبغي الا يكون اسهامها عبثا ، وهو ما قد يحدث فعلا لو ان اللجنة قصرت عن تحقيق اهدافها • ان لجنة نزع السلاح تحت التجربة بالمعنى الحقيقي وسيحكم عليها تبعا لما ستقدمه من نتائج الس هذه الدورة • ولذلك فلنبدأ واضعين ذلك نصب أعيننا تماما •

الرئيس : اشكركم للكلمات الرقيقة التي وجهتموها الى الرئاسة • أعطي الكلمة الآن

الى ممثل مصر السفير الريدي •

السيد الريدي (مصر) (الكلمة بالعربية) : السيد الرئيس، انك وقد افتتحت هذا الاجتماع باسم الله الرحمن الرحيم فاننا ندعو الله معك ان يجعله اسهاما على طريق الوصول الى عالم أفضل • كما ننتهز الفرصة لنهنئك على ادارتك لاعمالنا ولننتهز الفرصة لعرب لك عن أصيب تمنياتنا لشعب ايران الشقيق الذي تربطه بشعبنا أواصر لا تنفصم ، كما نعرب عن تقديرنا بالاسح للسفير ساني رئيسنا السابق • لادارته الحكيمه والممتازة لاعمال هذه اللجنة •

كما اود باسم وفد ي ان نعرب للوفد الايطالي عن حزننا وأسفنا لوفاة زميلنا العزيز السفير مونزيميلو •

كما أرحب بكل الزملاء الجدد هنا مندوبي استراليا وبلغاريا وبورما وألمانيا الفيدرالية واطاليا ونيجيريا والولايات المتحدة •

ومن الطبيعي ، ونحن نبدأ جولة جديدة من اعمال لجنة نزع الاسلح ان نتوقف لحظة للاقاء نظرة على الوضع الراهن بالنسبة لسباق التسلح الذي تهدف مناقشاتنا هنا الى العمل على كبح جماحه • وفي هذا فانه لمن المؤسف انه مع كل هذا النشاط في المناقشه واستصدار القرارات فان عجلة انتاج أسلحة الدمار الشامل تدور على الدوام بسرعة متزايدة ، وتكتسب من التقدم التكنولوجي العذ هل مزيدا من الكفاءة والفعالية بحيث أصبح الآن من بين نوعيات الاحصاءات الثابتة تسجيل عدد المرات التي يمكن لترسانات الاسلحة الحالية ان تقضي بها على الجنس البشري ، ووصلنا الى حالة لم يعد فيها ممكن اعمال الخيال لتصور مدى الطاقة الدمرية التي تنطوى عليها ترسانات الاسلح الموجودة حاليا أو مدى ما ينفق على انتاج المزيد منها •

في هذا الغناخ العجيب الذي يصاحبه هذا النقاش المطول على مدار العام حول نزع الاسلح ، وهو النقاش الذي نشكل نحن هنا جزءا هاما منه فاننا لا نملك الا أن نعجب من مدى الهوه بين الكلمة والفعل ، أو بين الوعد والانجاز •

فمنذ انعقاد الدورة الخاصة الاولى للجمعية العامة في صيف عام ١٩٧٨ والتي تقرر فيها وضع الاساس لاستراتيجية دولية لنزع الاسلح ، وتم بلورة وترشيد الجهاز الدولي لنزع الاسلح بشقيه ، الاول للمداولات والثاني للمفاوضات وهو الشق الذي تمثله لجننتنا هذه ، فانه لم يتم تحقيق انجاز واحد وتكاد نجد أنفسنا اليوم أمام طريق مسدود •

فاذا اضفنا الى ذلك ما نعلمه عن استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية بالنسبة لدول العالم الثالث ، وغياب أي تقدم في الجهود الدولية الرامية الى اقامة نظام دولي اقتصادي جديد وعادل بينما يجرى تبديد تلك الكميات الهائلة من مصادر العالم العادية والبشرية ، وانفاقها في انتاج المزيد من ادوات الحرب والفتاء ، فان الصورة تكون بالفعل أدعى الى التأمل والتدبر حول مخيبة الطريق الذي نسير فيه •

اننا ياسيادة الرئيس كدولة نامية قد تجاوزنا مع كل ما طلب اليها ، وليس هناك ما يعطو في هذا الشأن على انضمام هذا العدد الهائل من الدول غير النووية ، والتي يشكل أغلبها دولا نامية غير مرتبطة بأحلاف عسكرية - الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، التي تضع بالمقابل على عاتق الدول النووية التزامات محددة بالنسبة لتحقيق نزع الاسلح النووي ووقف التجارب النووية ، وهي الالتزامات التي لم يتحقق منها للأسف شيء على الاطلاق حتى الآن •

وعلى مستوى اللجنة هنا فاننا مع مجموعة الدول غير المنحازة قد فعلنا كل ما يمكن لنا أن نفعله وقد ما كل ما يمكن تقديمه من اقتراحات بقصد دفع عجلة العمل في اللجنة ، الا أننا للأسف نرى انفسنا هنا عاجزين عن أن نشر الى اي انجاز حقيقي عبر السنوات الاربع التي ستفصل بين دورى الانعقاد الخاص الاول والثاني للجمعية العامة وليس أدل على ذلك من فشلنا - رغم الحاحنا ورغم قرارات الجمعية العامة المتوالية - في انشاء اطرار العمل اللازمة لبحث البندين الاول والثاني على جدول الاعمال .

ليس من شك في أن ثمة ارتباطا بين الجوالدولي الذي يساعد على مفاوضات نزع السلاح وبين السلوك الدولي وان العالم في الفترة الاخيرة قد شهد مزيدا من الانتهاكات لمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية وما تعرض له شعب أفغانستان الشقيق وما زال يتعرض له خير شاهد على ما نقول ، ونضيف اليه ما نراه من مظاهر الاستخدام المتصاعد لسياسة القوة وانتهاك سيادة الدول واستغلالها السياسي ومحاولات ضم الاراضي بالقوة ، كل هذه الاعتداءات تؤثر بلا جدال على الجوالدولي العام وتزيد من الشعور بالشك وعدم الثقة وعدم الاستقرار ، وبالتالي فان مسؤولية الدول الكبرى تكون مسؤولية رئيسية ، في وجوب مراعاتها في سلوكها لمبادئ القانون الدولي واحكام ميثاق الامم المتحدة ، كما ان عليها مسؤولية كبرى من أجل تدعيم الأجهزة الدولية التي تقدم اطارا متفقا عليه لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية وردع العدوان وتأكيد احترام مبادئ الميثاق .

من أجل ذلك فلربما كان من بين ما يتعين على الدورة الخاصة الثانية للجمعية العامة أن تفعله أن تنظر في العلاقة بين نزع السلاح ، وبين كل ما يتصل بالامن الدولي والسلوك الدولي وتنشيط أجهزة حل الخلافات الدولية بالطرق السلمية وضمان احترام مبادئ ميثاق الامم المتحدة وتنفيذ قراراتها .

الا أننا في الوقت نفسه لا نعتقد أن مفاوضات نزع السلاح يجب أن تتوقف تحت أية حجة من الحجج أو اي ظرف من الظروف فقطايا نزع السلاح أصبحت من الخطورة والاهمية ما يحتم استمرارها وعدم توقفها لاي سبب من الاسباب ، فليس هناك من يمكن أن ينكر أن تكديس السلاح النووي وتطويره انما يشكل اليوم الخطر الاول والحال على بقاء الجنس البشرى ككل .

ومن هنا فاننا نرحب بالمفاوضات الامريكه السوفيتيه التي بدأت في جنيف في ٣٠ نوفمبر الماضي حول ازالة الصواريخ متوسطة المدى في أوروبا ونعتقد أنها تتشكل تطورا ايجابيا هاما فرغم ما طرأ على الجوالدولي من تعقيدات فان هذه المفاوضات قد بدأت ، ونحن نتمنى لها كل نجاح ، ونشارك في رغبة الطرفين في تحقيق الامن الأوروبي الذي تستطيع فيه شعوب أوروبا أن تعيش في جو خال من شبح استخدام الاسلحة النووية على اراضيها .

ان مصر تهتم بهذه المفاوضات بشكل خاص لانها في النهاية تدعم الامن في أوروبا وهو ما سيكون له بدوره أثرا ايجابيا على الامن في منطقة الشرق الاوسط وعلى الجهود التي تبذلها لا نشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ، وفي افريقيا .

في الوقت نفسه نحث الطرفين بكل ما نملك من قوة ان يتفقا على اللقاء في اقرب وقت لبدء المفاوضات حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية . ولا شك ان هذا من شأنه أن يزيد من اطلالة الأمل التي نراها وسط جو مشبع بالتشاؤم .

وأود أن أعلق الآن بشيء من الأيجاز على عملنا هنا في اللجنة ، ولا يمكن لنا إلا أن نبدأ بتأكيد موقفنا المبدئي ومطالبتنا المستمرة بضرورة ان تمارس لجنتنا هذه مسؤوليتها بالنسبة للبندين الأول والثاني الموضوعين على جدول أعمالها منذ نشأتها ، وهما الخاصان بالحظر الشامل للتجارب النووية ووقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي . وأود أن اعبدا الى الاذهان ما أعلنته مصر بمناسبة تصديقها على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية في مثل هذا الوقت من العام الماضي . ان مصر وهي تتخذ هذه الخطوه وتتقبل الالتزامات الناشئة عنها قد ناشدت الدول النووية أن تنفذ ما عليها هي أيضا من التزامات مقابلة ، ولقد جاء في البيان الذي أصدرناه مصاحبا لتصدقنا على المعاهدة وتم توزيعه كاستند من مستندات لجنة نزع السلاح ما يلي :

"تود مصر أن تعرب عن استيائها الشديد لعدم قيام الدول الحائزة على الاسلحة النووية — وخاصة القوتين الاعظم — باتخاذ اجراءات فعالة لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"

ثم يستطرد البيان

"ومن ناحية أخرى وبعد مرور اكثر من ١٧ عاما على توقيع معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء مازالت الدول الحائزة للاسلحة النووية بتذرع بمختلف الصعاب لعدم تحقيق الوقف الاساسي لجميع تجارب الاسلحة النووية في حين ان كل ما يعوزها في الواقع هو اتخاذ القرار السياسي لانجاز هذا الوقف"

وانطلاقا من هذا الموقف الواضح فاننا مرة أخرى نلح ونطالب الدول النووية بأن تنفذ التزاماتها التي ارتبطت بها في هذا الشأن . كذلك فاننا نعتقد أن من حقنا ان نستمع الى ما يلقي الضوء على مصر المفاوضات الثلاثية التي كنا نؤمل مع غيرنا أنها ستساعد اللجنة على ممارسة مهمتها الأولى والحيوية، كما نواصل مطالبتنا بضرورة انشاء مجموعة عمل حول هذين الموضوعين حتى تتمكن اللجنة من الاضطلاع بمسؤولياتها بالنسبة لأخطر وأهم موضوعات نزع السلاح على الاطلاق .

يأتي بعد ذلك موضع الاسلحة الكيميائية الذي أمكن في شأنه قطع شوط كبير في مجال الاتفاق على عناصر محددة وصياغات تفصيلية لاتفاقية تحظر انتاج وتطوير وتكديس هذه الاسلحة حضرا نهائيا وتد مير المخزون منها لقد اصبح الاسراع في عقد هذه الاتفاقية أمرا ملحا وعاجلا في ضوء كل التطورات التي تنبئ بأن العالم مقبل على المزيد من انتاج هذه الاسلحة بما يخلق تعقيدات اضافية اذا لم نتوصل الى اتفاق سريع بشأنها ، وهو ما يضعنا اليوم أيضا أمام مفترق طرق ، وما يتعين معه على اللجنة ان تبادر بحشد كل جهد ممكن من أجل الانتهاء من اعداد هذه الاتفاقية ، مستفيدين من التقدم الذي تحقق في العام الماضي في مجموعة العمل تحت قيادة السفير لد جارد .

ولما كانت الدورة الخاصة الثانية على وشك الانعقاد ، فاننا بطبيعة الحال نعمل تحت ضغط عامل الوقت بالنسبة لبعض الامور التي لا بد أن ننتهي منها ، ولا شك أن أول ما نقصده هنا هو البرنامج الشامل لنزع السلاح ، والذي نأمل ان ننتهي من الاتفاق عليه واعداده قبل ان ينفذ عملنا هنا في شهر ابريل القادم ، لقد قطعت مجموعة العمل المكلفه بهذا الموضوع شوطا لا بأس به

في بحث العناصر المختلفة للبرنامج ، ويبقى الاتفاق حول عدد من القضايا الرئيسية وخاصة تلك المتعلقة بتدابير البرنامج وطبيعته والاطار الزمني اللازم لتنفيذه .
الا أنه الى جانب البرنامج الشامل الذي نأمل في الانتهاء منه قبل انقضاء عملنا ، ألا يجدر بنا أيضا أن نعمل على الانتهاء من بعض ما في أيدينا من أعمال بحيث يمكن تقديمها الى الدورة الخاصة ؟

ولعله من أهم ما ينبغي أن نعمل على انجازه في هذا الشأن هو التوصل الى تعهد واضح وقاطع تلتزم بمقتضاه الدول النووية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير النووية . لقد اصدرت الدول النووية اعلاناتها أثناء الدورة الخاصة الاولى ، وهناك الآن قناعه عامه بأن هذه الاعلانات غير كافية ولا توفر الضمان المطلوب ، واذا استطعنا ان نتوصل الى اتفاق على اساس المناقشات التي جرت في مجموعة العمل وفي اللجنة وفي الجمعية العامة تلتزم بمقتضاه الدول النووية بشكل واضح وخال من الثغرات بنبذ استخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير النووية ، فان هذا بلاشك سيكون انجازا هاما واستجابة للمطلب المبرمج للدول غير النووية التي تخلص أغلبها عن الخيار النووي في اطار تعاقدى واخضعت منشآتها النووية لاجراءات التفتيش والرقابة الدولية .

في نفس الوقت فاننا ينبغي أن ندفع بجهودنا لانتهاء من اتفاقية حظر انتاج واستخدام الاسلحة الاشعاعية ، فنحن رغم اعتقادنا أن هذه الاتفاقية لا تشكل واحدة من الاولويات الحقيقية في مجال نزع السلاح ، الا انها خطوه على طريق المحاولات التي نبذلها للحيلولة دون استحداث أنواع جديدة من اسلحة التدمير الشامل ولأننا نعتقد بأهمية تقنين حظر الهجوم على المنشآت النووية السلمية ، وهو الامر الذي أكدته الهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووي السلمي العراقي في الصيف الماضي ، فاننا نرجو أن يكون ممكنا ايجاد حل في هذا الشأن ، بأن تتفهم الدول النووية والمشاركة في ائتلاف نووية هذا المطلب العادل والمعقول للدول غير النووية وهو المطلب الذي أثبتت الأحداث أهميته .

ومنذ أكثر من عشرين عاما ، وعلى وجه التحديد ، غدا اطلاق الاقمار الصناعية الاولى في الفضاء ، كانت مصر مع مجموعة من الدول غير المنحازة رائدة في المطالبة بتأمين عدم استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض غير السلمية .

ورغم اننا نعتقد أن افضل اسلوب لعلاج هذا الموضوع يتمثل في ايجاد القاعدة القانونية أو التشريع الدولي الذي يحظر استخدام الفضاء في الاغراض غير السلمية ، مما كان يستوجب احالة الموضوع الى اللجنة الفرعية القانونية للفضاء ، الا اننا رغم ذلك ولما ابداه الكثيرون من تفضيلهم احالة الموضوع الى لجنة نزع السلاح ، فقد وافقنا على هذا الرأي وأيدنا ادراج الموضوع على جدول الاعمال ، الا اننا نود في هذا الصدد بأن نؤكد أمرين :

الاول : هو أن يكون من الواضح أن هدف البحث هو تأمين استخدام الفضاء الخارجي ضد الاستخدامات غير السلمية ، ولا ينتهي الامر الى الوقوع في متاهة قد يستهدف منها تقنين بعض الاستخدامات غير السلمية للفضاء .

الثاني : الا يكون عملنا هذا مؤديا الى الانتقاص بأى حال من الهمية التي يجسب ان نعطيها لموضوعات نزع السلاح ذات الاولوية وخاصة نزع السلاح النووي ووقف التجارب النووية وهي الموضوعات العاجلة الملحة على جدول أعمالنا ••

ولربما يكون من المفيد — في وقت مناسب — ان تقوم السكرتارية في الوقت المناسب باعداد تجميع للوثائق والاقتراحات التي تشكل خلفية الموضوع ، بما يساعدنا في عملنا هنا حول هذا الموضوع • ان انعقاد الدورة الخاصة الثانية للجمعية العامة سيجعلنا جميعا كأعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي نقف وقفة تأمل وتدبر وتقييم للجهود المبذولة لوقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح العام والشامل ، وفي هذا الصدد فان على لجنتنا هذه الان مسؤولية خاصة لمساعدة الجمعية العامة بما ستعده من تقييم على استجلاء الموقف الذي يزداد مع الايام سوءا وتقييم واستخلاص النتائج التي تساعدنا على التوصل الى أفضل السبل التي يمكن بها رسم طريق يسودى بالانسانية الى أن تعيش في عالم أكثر أمنا واثراقا •

الرئيس : اشكركم على العبارات اللطيفة التي وجهتموها الى الرئاسة ، وعلى الاشارة الرقيقة التي خصصتم بها شعب بلادي • والآن ، اعطي الكلمة لممثل بيرو ، سعادة السفير فالد يفيازو •

السيد فالد يفيازو (بيرو) (تحدث بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي ان أعرب لكم عن ارتياح وفد بلادي لاطلاعكم برئاسة هذه اللجنة • ويمكنكم الاعتماد على تعاوننا التام ، وان كان متواضعا بالتأكيد ، في أدائكم لمهتكم الخطيرة والدقيقة • كما أود ان أعرب من خلالكم عن تقديرنا العميق للعمل الناجح الذي قام به سلفكم السفير ساني من اندونيسيا •

وأود ان أعبر عن تقديري لذكرى صد يقنا وزميلنا الموقر السفير كورد برو دي مونتيزيمولو الذي مثل بلده ، كرئيس للبعثة ايطاليا الدائمة ، بكل سمو وجدارة ولباقة ، وهو ما أكسبه احترامنا وتقديرنا • واني اقدم أخلص التعازي للبعثة الايطالية •

كما يرحب وفد ي كذلك بالمثلين الجدد لاستراليا وجمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا وبلغاريا وبورما وتشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة الامريكية ، ويقدم لهم كل تعاون •

اننا نجتمع في وقت تسوده أحداث دولية معينة تسببت في خلق قلق عميق لقطاعات كبيرة من الرأي العام العالمي ، التي انزعجت مما يعتبره البعض ، عن صواب ، بمثابة عودة صريحة ومحضة لما يدعى بالحرب الباردة ، اي العودة الى علاقة بين القوى العظمى تقوم على المواجهة وعلى التنافس الجامح •

وعلى اي حال ، يجب الاعتراف بان النظام الدولي في سبيله نحو عدم استقرار متزايد من جراء أزمة الثقة التي تتطور على ما يبدو بين العالمين المعروفين بالشرق والغرب •

وليس سرا ، لمن يطالع الصحافة الدولية ، ان معظم التوترات والازمات الدولية الحالية قد ازدادت نتيجة للتغير الذي طرأ على التصور الاستراتيجي على صعيد القوى العظمى •

وعلى سبيل المثال ، فإن الافتراض القيامي المتمثل في "التدمير المؤكد المتبادل" الذي تكون أحرفه الأولى كلمة "مجنون" باللغة الانكليزية في رمزية ايحائية ، يجرى الاستعاضة عنه حاليا بافتراض "حرب نووية محدودة" أو حرب يمكن التحكم في آثارها • وفي نفس الوقت ، تبذل جهود متعجلة لاقامة قوة تكون باستمرار على أهبة الاستعداد وقادرة على التدخل في أي مكان من الكرة الارضية ، كما يجرى احياء الاحلاف الاقليمية الهالبية و المترنحة " للدفاع المتبادل " التي انشئت نتيجة الحرب الباردة •

وليمذه التغييرات الجوهرية في التصور الاستراتيجي على الصعيد العالمي انعكاسات خطيرة ليس على العلاقات بين الشرق والغرب فحسب ، بل وكذلك على الجنوب ، اى على البلدان النامية ككل •

كما ان امكانية حدوث حرب نووية — بحيث يصبح المفهوم التقليدي للردع مفهوما باليسا — ليست امكانية مقبولة الآن فحسب ، بل هناك خطط توضع استنادا الى هذه الامكانية وفي العلاقات الدولية ، يتوقف كل شئ على السيطرة المطلقة على الازمة بين الشرق والغرب •

وليس هناك وقت الآن للحوار بين الشمال والجنوب ، ولا مكان لمدونة دولية للسلوك تحكم سير اعمال النظام الدولي القائم حاليا • وليس ثمة حاجة الى تقنين قانون البحار الدولي ، ولا حاجة تدعو الى ايجاد نظم اخرى ، مهما كانت مواضعها • ويجرى الآن اعادة تعريف مفهوم التعاون الدولي من أجل التنمية حيث تطغى الاتفاقات الخاصة والشائبة على الاتفاقات العامة المتعددة الاطراف ، كما وأن مسألة مكافحة التخلف — اى الجمع والفقر والمرض وعيش الفرد على هامش المجتمع وانكار حقوق الانسان الاساسية — وهو الامر الذي يعاني منه اثنان من اصل ثلاثة اشخاص في العالم ، لم تعد مسألة ذات اولوية للمجتمع الدولي •

ان المسألة التي تكتسي اولوية الآن هي مسألة "الأمن" على النحو الذي حدده الشمال وهذا يعني المزيد من النفقات العسكرية وعددا أقل من البرامج الاجتماعية في كل مكان ، وذلك في فترة ركود مستشر •

ان بلداننا لا يمكنها ان تتحمل انعكاس وضع هذه الاولويات ، ولا نحن نفهم الفرق بين مفهومي "الأمن" و "التنمية" اذ انهما نفس المفهوم فيما يخصنا • وانعدام الامن الذي تعاني منه بلداننا حاليا هو نتيجة تخلف مجتمعاتنا — وبناء عليه ، فان تنفيذ متطلبات أمننا يستلزم بالضرورة تحقيق تقدمنا وهو الامر الذي لا يقل عن القدرة على منح مواطنينا مستويات معيشة تتلاءم والكرامة الانسانية المعلن عنها في اعلان عالمي رسمي •

هذا هو مفهومنا للامن : اننا الآن بصدد خسارة حرب اقدم واكثر فتكا من أي حرب شهدها هذا القرن ، وهي حرب تقتل كل يوم الآلاف من اطفالنا ورجالنا ونسائنا وكهولنا •

وترتعد فرائصنا لفكرة القنبلة النووية المقيتة ، ولكني أتساءل كم منا ترتعد فرائصه بنفس الدرجة من الخوف لفكرة القنابل غير المموسة من الجمع والعرض والتي لا تضر الاشياء ولكنها مبيتة لبني الانسان ، والتي ما انفكت تلقى باستمرار بسبب فشلنا في التحرك ، على كل ركن من أركان العالم المتخلف منذ أن أصبح تاريخه جزءا من تاريخ الغرب كنتيجة لظاهرة الاستعمار •

كلا بإسادة الرئيس، اننا لا نوافق على التعاريف الاستراتيجية الجديدة ، فهي تضعنا في الدرجة الثانية أو تتجاهلنا بكل بساطة ، وهي تسلبنا هوياتنا القومية وتضع مستقبلنا في ايدي بلدان أخرى ، مهما كانت صداقتها لنا •

انه لمن المؤلم ، ولكنه متصل بالموضوع ، ان نرى كيف تتأثر عملية نزع السلاح بهـذـه التطورات •

فحقيقة الأمر — اذا كانت تكمن فعلا في بيانات كبار المسؤولين الحكوميين وفي أرقام معينة لميزانية الدفاع ولبيعات الاسلحة — هي انه حدث تصعيد لسباق التسلح ، ولم يقتصر على القوتين العظميين ولا حتى على اى قوة من القوى الكبرى ، بل تفشى في العالم النامي •

ولدى البلدان النامية مثل بلدى أسباب معينة أخرى لهذا الانشغال تحجبه بالنسبة لنا آفاق الحوار بين الشمال والجنوب الذى نعتقد انه بإمكاننا ، كبلد نام ، ان نعرض فيه مصالحنا الوطنية على الساحة العالمية بطريقة أفضل •

اننا ندرك أن بعض الدول تشك حتى في صحة فكرة هذه الطريقة الاخرى للنظر الى النظام الدولي — على ان القضية ليست قضية شعارات أو كلمات بل انها ، في رأينا ، قضية اثبات وذكور حقيقة من الحقائق الاساسية للنظام العالمي الحالي ، اى تعايش الدول المتقدمة والدول النامية في نسق من العلاقات المتداخلة التي تضع البلدان النامية ، عن غير عمد أحيانا ، تحت رحمة الدول المتقدمة •

فحين تعطس قوة عظمى ، يصاب العديد من البلدان الصخرية بزكام ، وهذا هو الأثر الشائع جدا لما يسمى " بالاعتماد المتبادل " ، الذى لا يتذكره على ما يبدو الا البعض، وهو يظهر مدى هشاشة البلدان الضعيفة وتبعيتها •

وأوضح الامثلة على انعدام التناظر في العلاقة بين مجموعتي الدول ، انما يوجد في ميدان الامن وفي سياسة التسلح •

وعلى عكس ما يعتقد البعض، فان بلدان العالم الثالث لها حقا مصالح مباشرة وحيوية في عملية توجيه وتحديد العلاقات بين الكتل السياسية الاقتصادية العسكرية ، التي تؤثر تصوراتها الاستراتيجية والامنية مباشرة علينا ، على النحو الذى يوضحه تصاعد سباق التسلح والازمات الدولية التي ظهرت في العالم النامي •

وكقاعدة عامة ، حدثت أكبر حشود للترسانات في البلدان النامية ، ومن ثم اندلعت أكثر الحروب ضراوة التي مر بها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، في المناطق الواقعة في قبضة التنافس والتوتر بين الشرق والغرب •

وحتى خلال العصر الذهبى للانفراج ، وهو انفراج يبدو لنا غايه اليوم كمأساة ، لم يحدث اى تغير ملحوظ في هذه الديناميكية ، اى بعبارة أخرى في الحقيقة التي يمكن اثباتها تاريخيا وهي ان التنافس بين الكتلتين ، بقوتيهما الرادعتين المتبادلتين ، تميل بطبيعتها الى التأثير على المناطق المحيطة بالعالم الثالث ، الذى تصب من ثم مسرحا عاجزا يذهب ضحية المجابهات الاجنبية •

ان تعريف القوتين العظميين " لمصالحهما الحيوية " و " لاهتماماتها الاستراتيجية " أو لا أفكار مماثلة ، تعريف يقوم على افتراض ان الاطار الطبيعي لمتل هذا التعريف هو العالم بأكمله .
ومن أهم الآثار المترتبة على طريقة نظر القوتين العظميين لنفسيهما وللواقع الدولي والتي تميز المواقف التي اعتمداها ، الأثر المتمثل في التوزيع غير المتكافئ للامن على مستوى العالم ، وهو من ثم نظام غير عادل وغير متناسق شأنه في ذلك شأن النظام الذي يميز المستويات الهيكلية الأخرى في العلاقات بين البلدان الضعيفة والبلدان القوية .

ان هذه البلدان القوية ، التي تشكل أقلية مطلقة في مجتمع الامم وتساهم مساهمة ضئيلة في عدد سكان العالم ، تتمتع رغم ذلك بشبه احتكار للامن على حين أن البلدان الضعيفة تجد أنفسها مرغمة على ان تعيش في خوف مستمر لان حقها في تعريف افكارها الخاصة بشأن الامن لا يحظى بالاحترام .

وهذا ناتج عن أن أمن البلدان المحيطة يكاد يعرف دائما من زاوية المصالح ليس فحسب المصالح ، بل الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والعقائدية للكتلتين اللتين تتنافسان من أجل السيادة على العالم ، والذين يبدوان أمام العالم النامي ، فيما يخص الانماط العقائدية والسياسية والزعامة الدولية ، بثابة الخيارين البديلين الوحيدين .

وطبقا لنظرتنا الى العلاقات الدولية ، فان مصالحنا تركز على ضرورة اقامة نظام أمني دولي جديد يضمن حقوق البلدان النامية المشروعة في أن تحقق تنميتها في ظل استقلال حقيقي وفي أن تسلك مسار عدم الانحياز تجاه الازمة بين الشرق والغرب وهي ازمة ليست حتمية أو مرغوب فيها من البديهي أن بنتابنا القلق الشديد بشأن تعثر الحوار وبسبب ازمة الثقة المتبادلة بين القوتين العظميين اذ أننا نعلم انه اذا استمرت الاحداث على ما هي عليه الآن ، فان البلدان النامية ستتحمل أكبر قسط من الضرر .

اننا كأمركيين لا تبنين قلقون بشكل خاص لان امريكا الوسطى في طريقها الآن لتصبح بؤرة اضطراب حرجة وجديدة بسبب المحاولات المستمرة لا خضاع مشاكلها المعقدة لمنطق الجدلية بين الشرق والغرب غير الملائم وبسبب التصريحات العلنية بشأن امكانية حدوث تدخل أجنبي مباشر في المنطقة .

وشعوب هذا الاقليم الشقيق ، وهم ورثة تاريخ مشترك ، لا ينبغي لهم ان يعانون من اي تدخل في مجهوداتهم الرامية الى العثور على حلول لمشاكل خاصة وقد بعة قدم الزمن لتحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتطور والاستقرار في مؤسساتها في جود ديمقراطي ومتعدد حقيقي تحترم فيه حقوق الانسان احتراماً تاماً .

اننا من ثم نعارض اي تدخل اجنبي في شؤون هذا الاقليم ، كما ذكر ذلك في العديد من المناسبات وزير بلدي للشؤون الخارجية .

كما اننا قلقون كذلك بشأن الزيادة الملحوظة في تدفق الاسلحة على هذه المنطقة وادخال معدات عسكرية متطورة جدا في امريكا اللاتينية خلت منها هذه المنطقة حتى الآن .

ويخلق استيراد أسلحة ذات تكنولوجيا عالية مشكلات وصعوبات لجميع البلدان النامية ، ولا يعزى السبب في ذلك الى انه من الفاضح ان تستخدم موارد نعمة — كان يتعين انفاقها على

مشاريع اجتماعية وعلى التنمية — لشراء اسلحة باهظة الثمن جدا فحسب ، بل ولا ن مثل هذا الاستيراد يزيد من طاقة البلد المستفيد على الاعمال العدوانية ويجعلها تابعة تكنولوجيا للبلدان التي تزودها بهذه الاسلحة ، ويمكن استخدام هذه التبعية لخلق انحياز سياسي واستراتيجي • ويؤدي بنا هذا الى العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، وهي مظهر من مظاهر مشكلة نزع السلاح له أهمية كبرى بالنسبة للبلدان النامية •

وطبقا لتقرير فريق الخبراء الدولي ، وهو نخبة مختارة مكونة من شخصيات مرموقة كانت ترأسها السيدة ثورسون ، التي نرحب بوجودها بيننا ، والذي طلبت اليه الامم المتحدة ان يبحث في طبيعة هذه العلاقة ، فان الروابط بين نزع السلاح والتنمية تتضمن الحقائق الهامة التالية : استهلك سباق التسلح سنويا ، خلال الثلاثين سنة الماضية ، زهاء ٦ في المائة من الموارد المتوفرة في العالم •

صنعت القوى النووية ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، اكثر من ٤٠٠٠٠ رأس حربي نووي بطاقة انفجار مختلطة تفوق مليون مرة طاقة انفجار القنبلة التي القيت ، في اظلم فصول تاريخ البشرية ، على هيروشيما سنة ١٩٤٥ •

فلو تمكنا من اعادة استعمال العواد التي استخدمت لصنع واقامة ٢٠٠ قذيفة عابرة للقارات ذات قاعدة برية لتوفر لدينا ما يقارب ١٠٠٠٠ طن من الألومنيوم و ٢٥٠٠ طن من الكروم و ١٥٠ طن من التيتانيوم و ٢٤ طن من الجريسيوم و ٨٩٠٠٠٠ طن من الصلب و ٢٤ مليون طن من الاسمنت • يعمل اكثر من ٥٠ مليون شخص ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بما في ذلك ما يقارب ٢٠ في المائة من المهندسين والعلماء في العالم ، في انتاج العتاد والخدمات العسكرية • ويعمل اكثر من نصف مليون اخصائي ، بتكلفة تبلغ سنويا ٣٥ مليار دولار امريكي ، في ميدان البحوث العسكرية وبرامج استحداثات تكنولوجيات اكثر فتكا •

ويستخدم حوالي ٦ في المائة من انتاج النفط سنويا للاغراض العسكرية ولا نتاج شبكات اسلحة تستهلك سنويا اكثر ما تستهلكه جميع بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من النحاس والنيكل والبلاتين لأغراض أخرى •

وينفق في البلدان النامية على الدبابات والطائرات والقذائف والمدفعية اكثر مما ينفق على الصحة أو على التعليم •

ويوجد في العالم عدد من العسكريين يفوق عدد المعلمين • كما ان الأبحاث واستثمار رؤوس الاموال لاغراض عسكرية يفوق الابحاث حول موارد الطاقة الجديدة والرعاية الصحية والحد من التلوث والزراعة •

ان تكلفة تجديد قذيفة جو — جو صغيرة تتجاوز مبلغ المائة (١٠٠) مليون دولار ، وهو المبلغ الذي انفقته منظمة الصحة العالمية في ١٠ سنوات لاستئصال داء الجدري •

ونزع السلاح والتنمية ، من وجهات نظر متعددة ، هما الجانبان المتلازمان لنفس الموضوع • وحيث انهما الجانبان الاساسيان للمشكلات التي يعاني منها المجتمع الدولي بأكمله — وليس قلة من الدول مهما كانت قوتها — فان الامم المتحدة ، وهي أكبر محفل عالمي ، قد اعترفت بها بوصفها الحركة الرئيسية الشرعية والخبيرة الحقيقية بعملية نزع السلاح •

وحيث اننا نتحدث باسم مجموعة صغيرة من البلدان تؤمن بالقانون الدولي وتؤيد الحوار القائم على الاحترام بين الدول وتعدد وجهات النظر وخضوع المصالح الفردية لمصلحة المجموعة والتي تناهض استخدام القوة والتهديد باستخدامها وتناهض التكبر على حقوق الآخرين واحتقارها ، فاننا نكرر التعبير بشدة عن ايماننا الراسخ بدور الامم المتحدة الفريد والاحترام الكبير الواجب لاكثر هيئاتها ديمقراطية وتمثيلا ألا وهي الجمعية العامة ، التي نعتبرها المستأمنة على أعلى سلطة معنوية .

ان المتحدثين المختلفين الذين اخذوا الكلمة قبلي لاحظوا أن لدورة لجنتنا الحالية أهمية خاصة نظرا لانعقاد الدورة الاستثنائية الثانية المقبلة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .
ومن الضروري ألا تفشل الدورة الاستثنائية الثانية في مهمتها ، اذ لو فشلت في ذلك ، لن يكون هناك اى وسيلة لايقاف تدور الوضع الدولي أو لايقاف سرعة سباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي .

واذا كان من الضروري على الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ألا تفشل ، فان من الصواب ومن البديهي انه يجب على لجنتنا ان تحقق نتائج ايجابية ملموسة ، خلال العمل التي ستقوم به من الآن وحتى نيسان / ابريل . والاجتماعان مصرهما مترابطان ومعقدان بأتم معنى الكلمة ، وبناء على ذلك ، فاننا نتحمل مسؤولية كبيرة جدا .

واذا كان علينا أن نحقق نتائج ايجابية في أعمالنا لتتمكن الدورة الاستثنائية الثانية من المساهمة مساهمة كبيرة في عملية نزع السلاح ، فاليد من التخلي عن بعض الاتجاهات التي ظهرت في اللجنة خلال السنوات القليلة الماضية والتي منعناها من تحقيق مهمتها .

وفي هذا الصدد ، ليس هناك ادنى شك في ان العقبة الأولى التي يجب تخطيها هي افتقار القوى النووية الواضح الى الارادة السياسية لعقد اتفاقات محددة وملزمة ، ترمي الى ايقاف سباق التسلح الحالي والى عكس اتجاه هذا السباق عن طريق عملية متفق عليها للحد من الاسلحة .
ان الافتقار الى الارادة السياسية - التي اظهرتها أيضا أعمال محددة قامت بها الدول خارج هذه الهيئة - هو الذي كاد ان يوقف المفاوضات التي كانت تجرى في الفرقة العاملة المخصصة الاربعة التي انشأت وأدى الى تأخير انشاء أفرقة عاملة للتعجيل بأعمال البندين (١ و٢) من جدول أعمالنا التقليدي ، اللذين أولتهما الجمعية العامة مرارا وتكرارا الأولوية القصوى .

ان هذه المسألة ليست مسألة اجرائية . وكما نعرف جميعا ، ليس هناك اى تعليمات تقول ان الطريقة الوحيدة لعقد مفاوضات حول مسائل محددة تهتم نزع السلاح هي انشاء أفرقة عاملة مخصصة . ولكننا نعلم كذلك ان الأفرقة العاملة المخصصة هي ، في الممارسة العملية ، هيئات المفاوضات الوحيدة المتوفرة لدينا . وتصلح الاجتماعات العامة في افضل الحالات لتبادل واسع لوجهات النظر بشأن مسائل محددة ، وهذا كل ما في الأمر . فهذه الاجتماعات تستخدم عادة ليدور فيها نقاش عام ومفتوح حول جميع بنود جدول الاعمال وحتى لاثارة اسئلة ليست لها أية صلة أساسا ببنود جدول الاعمال .

ومن ثم فقد خلق العرف ، وهو أقوى مما يعتقد عادة ، وخاصة في الامم المتحدة ، وضعاً فعلياً "تجمد" فيه المسائل التي لا يتناولها فريق عامل مخصص ، من حيث معالجتها الفعلية .

ان معارضة انشاء أفرقة عاملة مخصصة لمناقشة اتفاقات محددة بشأن البندين ١ و ٢ من جدول الاعمال تعني اذا معارضة مفاوضات متعددة الاطراف بشأن هذه المسائل • وهذا في نظرنا امر غير مقبول مهما كانت مبرراته - ليس بسبب ما قدمته الجمعية العامة من ولايات متتالية فحسب ، بل وكذلك بسبب الالهية الجوهرية لعملية نزع السلاح للقيام فوراً بحظر جمع التجارب النووية والتوصل الى اتفاقات بشأن ايقاف سباق التسلح وخاصة سباق التسلح النووي •

كما اننا نرى كذلك ان الافرقة العاملة المخصصة ، التي تعالج بالفعل داخل عملية التفاوض البنود ٣ و ٤ و ٥ من مشروع جدول الاعمال يجب ان يسمح لها باستئناف اعمالها في اقرب وقت ممكن • والقيام بمهماتهم ، ونأمل ان تتمكن هذه الافرقة من ازالة الحواجز التي تحول دون تحقيق اتفاقات محددة • وفي هذا الصدد ، فانه مما نتجنا أن نسمع أن نطاق ولاية الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية الذي يرأسه السفير ليد غارد بكل عناية ونجاح ، سيتم توسيعه •

وأود أن أكر أنه من المخزحقا ان ترفض القوى النووية باستمرار منح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات صريحة تلتزم بها ، بعدم استخدام الاسلحة النووية او التهديد باستخدامها ضدها • ان هذه المسألة هي بالنسبة لنا مسألة مبادئ إذ نعتبر انه من غير المحتمل معنويًا أن تحرض القوى النووية هذا الحرص كله ، على ألا تقدم مثل هذه الضمانات بشكل رسمي ، ان رفضها يعد بمثابة سيف ذي حدين المعلق فوق رؤوس البلدان النامية ، يجعل منها رهائن للقوى النووية ولنزاعاتها •

وتبدو والقوى النووية وكأنها كانت على علم بما كانت تضره عندما ابتكرت عبارة "ضمانات الأمن السلبية" ، إذ ان هذه القوى هي التي تطالب فعلا ان تقدم لها البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ضمان مصداقية سلبية ، يختلف من حيث المفهوم بالنسبة للضمانات الايجابية الحقيقية والملزمة التي نطلب من القوى النووية تقديمها •

وصياغة برنامج شامل لنزع السلاح ، وهو البرنامج الذي سيكون النقطة الاساسية في العملية السياسية التي ستطبق في الدورة الاستثنائية الثانية في حزيران / يونيو القادم ، هي دون شك اكبر مسؤولية مباشرة تضطلع بها اللجنة في هذه الدورة •

ولحسن الحظ ، فان الحكمة والصبر الذين ابداهما صد يقنا الموقر سفير المكسيك ، السيد ألفونسو غارسيا روبليس ، في تسيير أعمال الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح قد مكن من احراز التقدم في اعمال الفريق بحيوية رائعة في لجنتنا •

على ان هذا الامر لا يغير من حقيقة ان مجموعات المصالح المختلفة لا تزال تختلف بشأن المسائل الجوهرية • ونأمل ان يسفر تبادل الآراء العشر الذي جرى حتى الآن عن اقناعنا كلنا بأن المهمة التي تواجهنا ليست في صياغة وثيقة أخرى تكون موضع أي تفسير ، ولا تتضمن اي اطار زمني ، ويكون تنفيذها مرهونا بحسن نية الدول •

لقد حان الوقت لكي نكون على قدر كاف من الصفاء الذهني لوضع برنامج شامل يكون واضحا ويتضمن أطر زمنية ، حتى وان كانت للدلالة فقط ، يمكن أن تنشأ عنه اتفاقات فعلية تؤدي الى تدابير محددة لنزع السلاح •

بيد ان هذا لن يكون في الامكان الا اذا قامت القوى النووية ، والقوى العظمى بالذات ، بترجمة رغبتها الى أفعال ، وهي الرغبة التي أعلنت عنها بشأن السلم الدولي والالتزام المعنوي بالفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة ، والذي يحظر استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد سلامة الاقليم أو الاستقلال السياسي لاي دولة ، كما ذكرنا بذلك منذ أيام قليلة السيد أوجين روستو ، مدير الوكالة الامريكية للحد من الاسلحة ولتزع السلاح .

وطالما لم يحدث اى تغيير في سلوك الدول التي تحتكر القوة على الصعيد الدولي ، فاننا سنستطيع القول ان مجهود نزع السلاح هو ضرب من ضروب الخيال والاهام ، وانه مجهود لن نجفل عن القيام به ، نحن الذين يمكننا ان نقول ان مقالنا هو مقال داود .

الرئيس : اشكركم على العبارات اللطيفة التي وجهتموها الى الرئاسة . والآن ، اعطي الكلمة لممثل يوغوسلافيا ، السفير فرونييتش .

السيد فرونييتش (يوغوسلافيا) : السيد الرئيس : أود أن أقدم لكم التهانسي، وأنتم تعطون ايران البلد الصديق وغير النحاز ، بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة لهذا الشهر وأن أؤكد كامل التعاون الذي يقدمه وفدى لكم وأنتم تقومون بأعباء مهمتكم الشاقة .

كما أود تقديم التثاء الواجب للسفير ساني الاندونيبي لما قام به من عمل ممتاز وفعال كرئيس للجنة نزع السلاح أثناء الشهر الختامي لدورتها الأخيرة وأثناء المرحلة الاستهلالية للسدورة الحالية . وأود أيضا تقديم أحر الترحيب بالكثير من الزملاء الجدد الذين انضموا اليها في السدورة الجديدة للجنة . كذلك استأذن في اغتنام هذه الفرصة لتقديم التثاء الواجب لزميلنا الموقر، السفير فاين الهولندي ، مقرونة بأفضل الأمانى له في المسؤوليات الجديدة والهامة التي عهد بها اليه في لاهاى .

وقد تلقى وفد يوغوسلافيا بمزيد الحزن نبأ وفاة زميلنا السفير مونتيزيمولو . واننا اذ نعرب لممثل ايطاليا الموقر عن أصدق تعازينا نتمنى نقل تعزيتنا الى أسرة السفير مونتيزيمولو .

لقد بدأت دورة لجنة نزع السلاح لهذا العام عملها في ظل من تزايد التفاقم في العلاقات الدولية . وان الحالة التي نواجهها اليوم في العلاقات الدولية غير مواتية على الاطلاق وتبعث على أشد القلق .

اننا ، ونحن نقمّ مثل هذه الحالة ، ننتقل من واقع أن وجود الكتل وقيام القوى باتبعاع سياسة تابعة من مركز القوة لا بد أن يؤدي الى سياسة من الهيمنة والسيطرة . وذلك ، بدوره ، يحفز على تزايد سرعة سباق التسلح الذي يفضي الى مجابهة شاملة في طبيعتها والى انتشار مجالات من الاهتمام تخضع لها جميع التطورات في العالم وكافة أصعدة الحياة الدولية . ومع أن مقاومة مثل هذه السياسة مستمرة في تزايدها ، فانها لا تزال السياسة المتبعة لغير صالح السلم والأمن والتعاون ولا تزال تسبب انعدام الأمن والاستقرار الذي يؤدي الى حدوث تفاقم عام في العلاقات الدولية . ويسير هذا كله ضد المصالح الحيوية للبشرية بأسرها ، ضغط مستمر يفرض على الاستقلال والأمن الوطنيين لبعض البلدان ، ولا سيما البلدان غير المنحازة ، معرقلا بذلك امكانات التنمية الاقتصادية ومعرضا السلم العالمي الى الخطر .

ان يوغوسلافيا ، بوصفها بلدا اوروبيا غير منحاو وبلدا اشتراكيا ناميا ، تولي التطورات فسي العلاقات الدولية اهتما ما خاصا • وتسعى الى بذل أقصى اسهام في التغلب على انقسامات الكتلة وتخفيف حدة المجابهات بينها عن طريق تعزيز تلك العناصر الموجودة في العلاقات الدولية القادرة على توطيد أو اصر التعايش السلمي فيما بين الدول واحترام حرية الانسان واستقلاله وكذلك منع التدخل في الشؤون الداخلية الخاصة بالبلدان وتحسين الفرص لاقامة تعاون دولي واسع ومنصف •

وان يوغوسلافيا ، وغيرها من البلدان غير المنحاو ، اذ تسعى الى تطبيق ميثاق الأمم المتحدة والبادئ الأصيلة لحركة عدم الانحياز ، تدرك ان السير على هذه الدروب هو وحده الذي يمكّن من ضمان خلق انفراج عالمي واقامة نظام من العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية يجعل من الممكن ، ضمن أمور اخرى ، وقف سباق التسلح والبدء في عملية نزع سلاح عام وكامل • وان أعلى جهاز سياسي في يوغوسلافيا ، وهو مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، تمسكا منه بهذه السياسة وجريا على التقاليد السياسية التي أرساها الرئيس تيتو ، كرس دورة مستقلة في كانون الثاني / يناير من هذا العام للنظر في المسائل الجارية في مجال نزع السلاح في ضوء الجهود المبذولة لحل هذه المشكلة الحيوية وضمان السلم والاستقرار في العالم •

وانطلاقا من التقدير بأن خطورة التفاهم الحالي في الوضع الدولي ناشئة الى حد كبير عن دوام استمرار سباق التسلح ، أكدت دورة مجلس الرئاسة ، ضمن أمور أخرى على ضرورة تجديد وتكثيف نشاط كامل آلية الأمم المتحدة لمفاوضات نزع السلاح وشددت على أهمية الحاجة الى تنشيط المفاوضات المعنية بالأسلحة التقليدية في فيينا وأيضا المفاوضات بشأن الاسلحة النووية الاستراتيجية والتعبوية ، وقد انصب اهتمام خاص على الحاجة الى بلوغ اتفاق في اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في مدريد بشأن عقد مؤتمر لنزع السلاح في أوروبا • ونظرا لاقترب الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، ناقش مجلس الرئاسة التحضيرات لهذه الدورة وتعاون البلدان غير المنحاو ، وأيضا ما ينبغي أن تقوم به الدورة لوقف سباق التسلح وبدء عملية نزع سلاح حقيقية •

كذلك ، فان وزير الخارجية الاتحادى جوزيف فرهوفتشر، أثناء قيامه مؤخرا بتقديم تقريره عن نشاط السياسة الخارجية ليوغوسلافيا ، خص بمزيد الاهتمام المسائل المتعلقة بمشاكل نزع السلاح والأمن الدولي • وفي التقدير الذى قام به لهذه المشاكل قال انها " واحدة من أكثر مجالات الحياة الدولية حساسية وأشدّها تأثيرا على الوضع الشامل في العالم • فهنا ، نجد أنفسنا مرة ثانية في مرحلة دقيقة ربما كانت أكثر المراحل مدعاة للشك منذ أن شب العالم عن طوق الحرب الباردة • ويمكننا القول صراحة أن استعراض القوة المستمر بين القوى العسكرية العملاقة الحالية يزعزع كوكبنا وبسبب الاضطراب العميق ليس في أوساط كثير من الحكومات فحسب بل وأيضا في أوسع طبقات الشعب • وتعرب الشعوب عن سخطها بسبب استمرار هذا السباق بطريقة متزايدة في صراحتها وتطالب حكومات بلدانها بوقفه " •

ثم أردف قائلا " ومع ذلك ، فان السباق يستمر في حين أن التوازن يتحقق ويختل على مستوى مرتفع على الدوام ، وليس ذلك في الواقع سوى ازيد اذ خطر نشوب الحرب العالمية الثالثة، أى الحرب النووية " •

ان لسباق التسلح ، الذي أصبح ظاهرة عالمية ، لاسيما في الظروف الحالية من تعمق ترابط العالم وتواصله ، آثارا سلبية متتعبة . وان النتائج خطيرة لاسيما بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان بعينها ، كذلك بالنسبة لتتويبه هيكل الاقتصاد العالمي . ولا يقتصر سباق التسلح على استنزاف موارد ضخمة بشرية وطبيعية ومادية ، ولكنه يسهم أيضا في تعميق الأزمة العامة التي يعانها الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية بأسرها ، مؤديا بذلك الى نتائج سياسية واقتصادية خطيرة . وذلك من شأنه أن يؤثر على البلدان النامية أشد التأثير خاصة وأن الكثير منها في وضع بالغ العسر . فالتنافس على التسلح سرعان ما ينتقل الى البلدان النامية في كافة أرجاء العالم . وهذه البلدان تعاني مصاعب جمة في تحمل تكاليف التسلح التي تتفوقها مضطرة بهدف حماية استقلالها ووحدة أراضيها . ويؤدي ذلك الى الابطاء في حل مشاكل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الملحة أو الى تأجيلها ، بينما يكون الاقتصاد العالمي غارقا في أزمة أتعس عمقا . ولهذا كله آثار متضادة على تزايد انتشار سياسة عدم الاستقرار في العالم لأن مسائل التحرر الاقتصادي والسياسي عناصر جوهرية من مكونات السلم والأمن في العالم .

ويتجلى الكثير من الآثار السلبية لنزع السلاح في كافة المجالات الأخرى من الحياة الدولية، وتنس بلدان كثيرة ، كما يفعل أنصار سباق التسلح ، أنها تعرض للخطر الحق الأساسي للإنسان، ألا وهو ، حقه في الحياة .

وشمة محاولات تبذل في أحيان كثيرة لتجسير سياسة التسلح عن طريق شتى المذاهب القائمة " على توازن القوى والأمن " و " ميزان الرعب " والسرود والحاجة الى احباط أو انزال الضريبة " الأولى أو الثانية " من الضربات النووية المعاطلة أو ما شابه ذلك . وتطلق نظريات مشابهة بشأن امكانات حدوث حرب نووية محددة ومحلية ، معززة بذلك انتاج ما يقابل ذلك من اسلحة جديدة للتدمير الشامل . وتردد المزمع عن أن ما ينبغي اقامته أول شي إنما هو علاقات دولية مستقرة تعام الاستقرار ، أو توازن عسكري مثالي ، أو ثقة كاملة ، وغيره ، وانه عند ذلك فقط يصبح من الممكن التوصل الى نزع للسلاح . وفي أحيان كثيرة يلجأ أحد الأطراف الى تجرير ما يمارسه من ضغط وتدخل ناسبا ذلك الى ما لغيره من أهداف شامخة ونوايا خفية ينبغي التنبؤ بها تم جري بعسد ذلك ادانة نفس هذه الأعمال التي قام بها الآخرون وتلقى عليهم مسؤولية تروى العلاقات وسباق التسلح . واننا لا نقبل حجج أي مذهب يهبط بنزع السلاح الى منزلة العبث ولا يمكن أن تفضي الى الدمار . ومن الأفضل لأولئك الذين ينشرون مثل هذه المذاهب ، ولا سيما القوى العظمى ، لو غمروا سياستهم . وينبغي نبذ تبادل الاتهام بشتى الأعمال المستخدمة في تجرير التسلح كما ينبغي أن تحلى الإرادة السياسية من خلال الاعمال .

ولا حاجة الى محاولة اقناع أحد بأن حدوث أي سباق ، بما في ذلك سباق التسلح ، يقتضي وجود اثنين من المتنافسين على الأقل . ولكن سباق التسلح الحالي يشترك فيه ، للأسف ، متنافسون أكثر عددا . وفيما يتعلق بمسؤوليات البلدان فانها واردة بمنتهى الوضوح في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح ، كما أنها تتمتع بالأولويات المتعلقة بنزع السلاح وستبدو أية ضمانات توضع حسب رغبة أي كان لخفض التوترات في العالم وللتفاوض حول خفض التسلح وبهدف نزع السلاح ، غير مقنعة أبدا اذا صاحبها في الوقت ذاته نشر بيانات في الصحافة اليومية تتعلق بانتاج أسلحة جديدة يملكه للتدمير الشامل أو زيادة مذهلة في الميزانيات العسكرية .

ولجميع هذه الأسباب الواردة أعلاه ، لا يمكن أن يتفق وفد يوغوسلافيا مع موقف أولئك الذين يقولون بإمكان البدء بعملية نزع السلاح بينما لا تزال الحالة الدولية مستمرة في عدم مواتيها وفي تفاقمها . واننا نحمل عكس هذا الرأي . أي أن الظروف الدولية المتفاقمة هي بالدقة التي ينبغي أن تتجلى فيها ارادة سياسية أقوى لبذل جهود ربما كانت أكبر لوقف سباق التسلح والاستفادة من جميع الامكانات ، كلحنتنا هذه ، للتقدم نحو تحقيق نتائج ملموسة . وسيكون لهذه النتائج ، بدورها ، دون شك تأثير ايجابي على الحالة الشاملة للعلاقات الدولية . وليس هناك ، في هذا الصدد ، بديل عن عملية نزع السلاح .

ما الذي يمكن أن نتوقعه هذا العام من عمل هذه الدورة للجنة ، هذه الدورة التي قام الكثير من المتحدثين السابقين بتقييم الجزء الأول منها بحق على أنه هام جدا ، بالنسبة للدورة الاستثنائية الثانية القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ؟

من الجلي أننا لا نعمل في فراغ وأن الحالة العامة للعلاقات الدولية تنعكس في عمل اللجنة الا أننا نعتبر أنه على الرغم من تردى الحالة الدولية أو أنه بسبب هذا التردى على وجه الدقة فان من اللازم التوصل الى نهج بناء ومسؤول وكفء لعمل اللجنة . وان أي نهج آخر سيكون ضارا وسوف يفضي الى نتائج سلبية وخطيرة . وهذا هو السبب في أنه ينبغي لنا أن لا نسمح بأن تكون اللجنة مسرحا للخصومة بين الكتل وتبادل الاتهامات حول الخطايا المرتكبة على المسرح العالمي ، لأن ذلك سيجعل عملها ضربا من المستحيل . وعلينا أن لا نروض أنفسنا على قبول هذه الحالة ، بل ينبغي ، بدلا عن ذلك ، انتهاج مفاوضات تكون وسيلة لحرارز نتائج ملموسة وهو ما ظل مهسلا حتى الآن . ان الوضع الدولي الراهن يتطلب بذل جهود حازمة لاحتواء سباق التسلح والبدء بعملية واسعة لنزع السلاح . وعلى كل حال ، فهذه هي المهمة الرئيسية لهذه اللجنة . ومع أنه لم يعد يوجد من الوقت المتبقي على حلول الدورة الاستثنائية الثانية الا أقل من القليل ، فاننا نرى أن يوسع هذه اللجنة أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق بعض النتائج التي قد تحسن كثيرا من سجل أعمالها وتسهم في نجاح الدورة الاستثنائية الثانية . اننا مقتنعون بأن هذه اللجنة تمتلك من القوة والخبرة المتراكمة ما يكفي للنهوض بهذه المهمات . ولا يلزم الا ابداء ارادة سياسية وبذل جهد مخلص للتغلب على تباين الآراء وهو ما ستكون مكافأته العميمة الفوائد السياسية الدائمة التي ستجنيهاها جميع شعوب العالم . وان جميع الجهود التي يبذلها بلدي وبلدان مجموعة ال (٢) موجهة نحو هذه الغاية . وينبغي الاستفادة كاملا من الأهمية المتعددة الأطراف للجنة نزع السلاح والمزايا التي تقدمها لا سيما وأن الجهود التي بذلت حتى الآن لم تشر النتائج المرجوة لحدوث نقطة تحول تاريخية من التسلح الى نزع السلاح .

ان المهمة التي تتمتع بأعلى الأولويات للجنة نزع السلاح ، بناء على التوافق في الآراء الذي تم التوصل اليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ، هي التفاوض بشأن نزع السلاح النووي ولا زالت اللجنة في مكانها ، بعد مرور ثلاث سنوات ونصف على الدورة الاستثنائية ، دون أن تبدأ التفاوض بشأن الأسلحة النووية وهو أمر ، كما اتفقنا جميعا على ذلك ، يفرض أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة . ان بعض القوى تعارض باصرار اجراء مثل هذه المفاوضات في اللجنة وانشاء فريق عامل مخصص للتفاوض وهو ما دأبنا على الاصرار عليه .

وشبهه بذلك الحالة المتعلقة بالمفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب . ان نتيجة مثل هذا الاتفاقي ستمثل حائبا هاما من وقف سباق التسلح النووي وستكون أول خطوة نحو خفض

الاسلحة النووية • ان البيانات الرسمية والعديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي تحتل على عقد مثل هذا الاتفاق وسلسلة الطلبات التي تقدمت بها مجموعة الـ ٢١ وبعض الأعضاء الآخرين من اللجنة لانشاء فريق عامل مخصص لهذا الغرض تجابه كلها برفض مستمر من بعض القوى النووية • ان اولئك الذين يسهون ، عن طريق رفضهم ، باكثر الطرق صراحة في استمرار سباق التسلح هم الذين يتحملون أكبر قسط من المسؤولية • وان أقل ما يمكن طلبه من اللجنة هو القيام في مستهل هذه الدورة ، بانشاء أفرقة عاملة لنزع السلاح النووي ومعاودة الحظر الشامل للتجارب وبدء عملية تفاوض طال وقت انتظارها •

والسألة الثانية التي يمكن تحقيق مزيد من التقدم بشأنها بالنسبة للعام الماضي هي استئناف عمل الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية وبدء ولايته الجديدة التي ستمكن من بدء مفاوضات لموسعة لوضع نص لاتفاقية الأسلحة الكيميائية • ان الاسراع في بدء مفاوضات بشأن عقد اتفاقية أمر تزداد الحاجة اليه بغية القضاء ، بأكثر الطرق واقعية ، على خطر استخدام هذه الأسلحة وعلى أخطار انتاج أنواع جديدة من مخزونات أشد أنواع الاسلحة الكيميائية الشظيرة فتكا • وان أي تأجيل للبدء في هذا العمل سيفتح حلبة اضافية لسباق تسلح يصعب تصور نتائجه والسيطرة عليه • ويعتبر وفد بلدي أيضا أن عمل الأفرقة العاملة المعنية بحظر الأسلحة الاشعاعية وبضمانات الأمن السلبية ، ينبغي أن يستأنف في أقرب وقت ممكن •

ونعتقد أنه ، بحلول موعد الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح ، يصبح من الممكن التوصل الى عقد اتفاقية تعني بحظر الاسلحة الاشعاعية • أما ما يتبقى من المسائل الواجب حلها فلا يشكل مصاعب لا يمكن التغلب عليها • وان وفد يوغوسلافيا مستعد ، بروح التوافق في الآراء ، للاسهام في وضع خاتمة ناجحة لعمل هذا الفريق •

أما عن ضمانات الأمن السلبية ، فان وفدي كان ولا يزال يعتبر أن هذا الحق ينبغي أن يشير بشكل آلي وغير مشروط الى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي ما فتئت تتخلى عن هذه الأسلحة ولا تقتنيها فوق أراضيها • واننا نأمل في ان تتمكن الدول الحائزة للأسلحة النووية من تقديم صيغة بتأن ضمانات الأمن السلبية قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية •

ويرتبط نجاح الدورة الاستثنائية الثانية أيضا وبشكل أكثر ما يكون تجليا بقيام اللجنة بوضع برنامج شامل لنزع السلاح • وقد أدى الفريق العامل برئاسة السفير المكسيكي الموقر السيد غارثيا روبيسن قسطا وافرا من العمل • غير أنه يبقى الكثير مما ينبغي عمله وان الوقت يفوت • ان المصاعب التي يجابهها الفريق العامل المخصص في عمله لا ينبغي الاستهانة بها ، ولكنها ليست من طبيعة لا يمكن التغلب عليها اذا توفر العمل الصبور والتفهم المتبادل لواقف وفود بعينها خاصة وأن غالبية الوفود تحمل نفس الآراء أو آراء شبيهة بتلك الواردة في الوثيقة CD/223 التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ • ان الاطار اللازم لوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح وارد في كثير من فقرات الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ولا سيما الفقرة ٩ التي تنص ، من أمور أخرى على " أن يفضي هذا البرنامج [الشامل لنزع السلاح] ، بعد مروره بكافة المراحل الضرورية ، الى نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة " ؛ والفقرة ٥٠ التي تتحدث عن " وضع برنامج شامل مقسم الى مراحل ، ويرتبط بمواعيد زمنية متفق عليها " ؛ والفقرة ١٠٩ التي تحدد أن " تضطلع لجنة نزع السلاح باعداد برنامج شامل لنزع السلاح يضم جميع التدابير التي يعتقد أنها مستصوبة لضمان

تحقيق غاية نزع السلاح العام الكامل ، في ظل مراقبة دولية فعالة " • والتي تحدد أن " يتضمن البرنامج الشامل اجراءات مناسبة ••••• باستعراض مستمر لتنفيذ البرنامج "•

ولذلك ، قامت مجموعة الـ ٢١ في ورقة العمل CD/223 التي قدمتها لوضع مشروع برنامج شامل لنزع السلاح يحتوي على برنامج مفصل لتدابير نزع السلاح الواجب تنفيذها على مراحل وضمن أطر زمنية مطابقة ، وضعت بشكل مرّن لأنها ذات طبيعة دليبية • أما آلية الاستعراض التي لم ينظر فيها الفريق العامل حتى الآن بمزيد من التفصيل فينبغي أن تمثل حلقة هامة لوضع وتنفيذ تدابير نزع السلاح •

وينبغي ألا تكون اللجنة عاجزة عن تقديم مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح الى الدورة الإستثنائية الثانية لنزع السلاح • ليس من الضروري أن يكون المشروع كاملا من جميع جوانبه ، ولكنه يجب أن يكون مفصلا بحيث يكون قابلا لادخال التحسينات عليه بسهولة في الدورة نفسها • ويمكن من اتخاذ قرار باعتماد •

ان دورتنا الربيعية ستتم في جو من الاعداد للدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح التي ينبغي ، كما نصت على ذلك الفقرة ١٢٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ، " أن لا تمثل النهاية ، بل هي بالأحرى بداية مرحلة جديدة في جهود الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح " •

ويمكن أن تبذل لجنة نزع السلاح أفضل ما لديها من اسهام في تلك الدورة اذا حققت نتيجتين • الأولى ، أن تتجنح في تقديم مقترح متفق بشأنه لوضع برنامج شامل لنزع السلاح • والثانية ، أن تتوصل الى اتفاق بشأن بعض مجالات نزع السلاح الموجودة في جدول أعمال اللجنة • اننسا ، بقبانا بهذين الأمرين معا ، نكون قد خلقنا ذلك المناخ البناء الذي ستس الحاجة اليه حقا لتحقيق ذلك التجمع الشامل لأعضاء المجتمع الدولي • انه سمرسم طرقا جديدة وشاملة ولموسسة بيمد فأن تتمكن أخيرا وبالأحرى نخوض الطريق المؤدية الى تحقيق منظم لهذه الأهداف التي اختارتها غالبية ضخمة من البلدان مرات ومرات طوال كامل فترة ما بعد الحرب • وسيكون ذلك نجاحا نهائيا في وقف سباق التسلح وبدء عملية نزع سلاح عام وكامل • لدينا الدعم التام من جميع شعوب العالم بأسره لتحقيق هذا الهدف وهو ما يتكئ لدينا في أعناقنا للأجيال المقبلة • ولا يمكن للبشرية الا بتحقيق هذا الهدف ، أن تتجنب تد مير ذاتها ، وأن تسلك دروب تعاون جديدة من أجل التطور ومن أجل رخاء جميع البلدان والشعوب على وجه الأرض •

الرئيس : أشكركم على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها الى الرئاسة • وأعطي الكلمة الآن الى مثل أثيوبيا السفير تريفى •

السيد تريفى (اثيوبيا) : السيد الرئيس ، بوى ان أقدم اليكم تهاني بتوليكم رئاسة اللجنة للشهر الحالي وأعدكم بتعاون وى بلدى الكامل معكم فى النهوض بما عليكم من مسؤوليات كبيرة • كما اننا ممتنون من سلفكم ، السفير الاندونيسى الموقر ، أنور ساني ، لما ابداه من ادارة قديرة أثناء عمل اللجنة في نچاية دورتها لعام ١٩٨١ • وأود أيضا ازجاء التحية الى زملائنا الجدد الذين انضموا الينا هذا العام والترحيب بيم • ويود وفدى أيضا ، الانضمام الى غيره من المتحدثين الآخرين فى الاعراب للوفد الايطالى عن التعازى بوفاة السفير فيكتوريو مونتيزيولو •

ستكون كلمتي اليوم ذات طابع عام • اننا ، بعد استماعنا باهتمام كبير الى الكلمات التي ألقاها ستي الممثلون فى الجلسة العامة ، يمكن أن نخلص الى استنتاجين عامين من الكلمات التي

ألقينا غالبية الوفود • أولاً ، ان اللجنة تبدأ دورتها لعام ١٩٨٢ بينما الموقف الدولي يدعو الس الانزعاج البالغ • ثانياً ان القلق المتزايد من مسائل سباق التسلح يجد التعبير القوي عنه عن طريق الشعوب في جميع أرجاء العالم • وبذلك ، فان هناك تزايداً قد بدأ يتولد في اهتمام الرأى العام العالمي بحقد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ولذلك ، فلا مناص من أن نحزم ارادتنا على المفاوضات دون أن يغيب هذا الادراك عن الأذهان • وسواءً أكانت هذه الانعكاسات تعرقل مهمتنا أو تحثها ، فان أداء اللجنة في هذه الدورة سيكون له تأثير هام على الدورة الاستثنائية المقبلة لنزع السلاح •

وليس في نية وفدى مناقشة الأحداث الدولية التي لهما محافلها الخاصة بها خارج هذه اللجنة • غير أننا لا نتفاوض في هذه اللجنة من داخل كبسولة معزولة • فهناك تطورات معينة لها أثر على بنود موجودة في جدول أعمالنا يمكن اعتبارها كاملة الشرعية • وهناك ، من الناحية الأخرى ، أوضاع سياسية ينبغي أن تكون مقتصرة على هيئات أخرى ، اذ ليس في مناقشتها هنا ما يشجع مفاوضاتنا بأى حال من الأحوال • وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه دراسة وفدى للأحداث الدولية في هذه اللجنة •

وفي العديد من اجتماعات نزع السلاح وما يتصل بها من موضوعات ترجع الى سنوات عديدة ، ورد عدد من الاشارات التي تصف الحالة الدولية السائدة آنذاك بأنها حرجة ومتوترة وخطرة بل وخطيرة • والواقع أنه تواترت أزمات عالمية عديدة بما فيها أعمال عدوان ونزاعات أدى العديد منها الى حروب • ولكن هناك مذها جديداً برز مؤخراً يجعل الحالة الدولية أشد خطورة من ذلك بعدى كبير مع تزايد احتمال حدوث كارثة نووية • واني أشير الى مفهوم الحرب المحدودة واحتمال شن حرب مثل هذه • وعلى سبيل المثال ، تحدث قطع المدفعية التي يمكنها اطلاق قذائف نووية • وان ما أعلن بلسان زعيم واحدة من الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية عن امكانية حدوث حرب نووية محدودة هو مدعاة للقلق الخطير • وان اثيوبيا تنضم الى العدد الكبير من الأمم والى الرأى العام الدولي في رفض مثل هذا الموقف غير المسؤول الذي يشكل تهديداً لبقاء البشرية لم يسبق له مثيل •

ان سياسة اثيوبيا الخارجية تمتدى بالمبادئ المعروفة جيداً للأمم غير المنحازة وهي : احترام السلم والعدالة والمساواة والاستقلال الوطني والوحدة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأمم الأخرى • وهذه المبادئ هي أيضاً حجر الزاوية في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية • وان بلدى ، اذ يهتدى بهذه المبادئ ، لينظر بقلق كبير الى ما يجرى مؤخراً من تخزين للأسلحة ومن تزايد لم يسبق له مثيل في الميزانية العسكرية لحدى القوى النووية الرئيسية ضد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية منها والدولية • وان مما يسبب لنا نفس القدر من الانزعاج ، كأحد أعضاء لجنة نزع السلاح ، أن نسمع تصريحات من كبار موظفي القوة الرئيسية ترفض الأساس ذاته للمبدأ الخاص باحترام الحقوق المتساوية لجميع الأمم وتشكك في عملنا الاجرائي داخل اللجنة ، وبالذات ، مبدأ التوافق في الآراء • ولذلك ، وفي اطار ذهني هذا شأنه ، يتفهم وفدى تمام التفهم ما يبديه بعض الأعضاء من الاستياء والسخط ازاء الدعاية الموجهة ضد هم ومن عدم الاحترام لسيادة الدول التي يمثلونها أو الاجراءات التي تتخذها بحوي من سيادتها الوطنية •

واذا انتقلنا للفترة وجيزة الى الحالة في منطقتنا ، فاننا نلاحظ بقلق خاص اضعاف الصبغة العسكرية على المناخ السياسي والأمني في المحيط الهندي واستمرار تردى هذا المناخ • ان سياسة

الولايات المتحدة الرامية الى تأمين قواعد ومرافق عسكرية لنشر قوات تدخلها السريع وكذلك مناوراتها وتمارينها الحربية التي قامت بها مؤخرا في المنطقة تفسح مجالا للقلق العميق • ولما كانت اثيوبيا تعلق أكبر الأهمية على اعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، فانها تأسف للفشل في عقد المؤتمر المعني بالمحيط الهندي في كولومبو في العام الماضي ، كما طلبت ذلك الجمعية العامة بقرارها ٣٤ / ٨٠٠ ب.٠

وسوف أشير الى حالة أخرى لا تزال حكومي تشعرازاها بأعق القلق ألا وهي الآثار المترتبة على القدرة النووية لجنوب افريقيا بالنسبة للسلم والأمن في افريقيا • ان تلك الدول الغربية التي تساعد جنوب افريقيا في برنامجها النووي وتوفر لها المواد النووية مستمرة في التعامي هناك عن هذا القلق الاقليمي الذي نحس به ، بل انها مع ذلك تطالب بتعزيز نظام عدم الانتشار النووي • وعند ما ننظر في البند النووي ، سيقوم وفدنا بالقاء الضوء وتركيز الانتباه على هذا الخطر الخاص •

لقد قيل ، على أي حال ، ما فيه الكفاية حول وجود أو عدم وجود روابط بين المناخ السياسي الدولي الراهن وبين مفاوضات نزع السلاح • وينبغي لاهتمامنا أن ينصب على خطر نشوب حرب نووية يفرضه وجود عشرات الالاف من الرؤوس الحربية النووية التي تزيد قدرتها التدميرية ملايين المرات على القنبلة الذرية التي دمرت هيروشيما عام ١٩٤٥ • والواقع أن فرص استعمال هذه الاسلحة تتزايد سريعا بسبب توتر العلاقات لاسيما بين الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية • ولذلك ، لا يمكننا نفي الحاجة الملحة الى التركيز جديا على عملنا التفاوضي الموضوعي • ويتجلى هذا الالحاح على وجه الخصوص ، في أن الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة اعتمدت أكثر من ٥٠ قرارا بشأن نزع السلاح ومن أجل عقد الدورة الاستثنائية الثانية القادمة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

و بدون اصدار أي حكم مسبق على حصيلة الدورة الاستثنائية الثانية أو على أداء اللجنة في الفترة من الآن وحتى الأشهر القليلة القادمة ، فان من رأي وفدنا أن على لجنة نزع السلاح اعادة احياها الأفرقة العاملة المخصصة الثلاثة التي أنشئت العام الماضي ، بحيث يمكنها متابعة عملها بينما نستمر في استكشاف الطرق والوسائل للتوصل الى توافق في الآراء بشأن انشاء أفرقة عاملة مخصصة تعنى بالبند ١ و ٢ وتعنى بالذات بالحظر الشامل للتجارب وبوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • وهناك اقتراحات مفيدة توالى تقديمها حتى يوم الثلاثاء الفائت ، مثلا من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، تشير الى ولايات افرقة العاملة المخصصة الجديدة والى مدتها •

وازا عن الخلفية الدولية الراهنة وتزايد خطر نشوب حرب نووية ، برحب الوفد الاثيوبي ، لذلك ، بالمحادثات التي تمت مؤخرا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن الصواريخ النووية المتوسطة المدى ويساورنا الأمل في أن يشجع بدء محادثات جنيف على حدوث فترة تبذل فيها جهود مستجدة لنزع السلاح وتستأنف فيها بالمثل عملية سالت •

ويسعد وفدنا أيضا ان يكون ما جرى من مشاورات في ظل رئاستكم قد أفضى الى توافق في الآراء بشأن ادخال البند المعني بالفضاء الخارجي • ونظرا للسرعة العظيمة التي تتقدم بها أبحاث وتكنولوجيا الفضاء ، فقد أزف الوقت الذي ينبغي أن يساورنا القلق فيه من تزايد أخطار الاستخدام العسكري للفضاء الخارجي ، بينما تنتظر هيئات أخرى للأمم المتحدة بشكل متلازم في الجوانب القانونية وفي مسألة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ، ذلك انها النقطة التي تكمن فيها فرصة غير محدودة للبشرية في توجيه معرفتها الشاملة الى حيث تستفيد منها جميع بلدان العالم في

حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ، لا سيما في ميدان المواصلات واستغلال الموارد الطبيعية • ان ميمتنا الفورية في لجنة نزع السلاح هي التفاوض بشأن اتخاذ تدابير تحول بين سباق التسلح النووي وبين أن يمتد ليشمل الفضاء الخارجي ، لأن استعمال توابع اصطناعية في نظام انذار مبكر ضد هجوم نووي ، وكذلك الاستخدامات الأخرى للفضاء الخارجي توحى كلها برجحان نشوف حرب فضاء في المستقبل • غير أن هذا القلق ينبهي أن لا يشي اللجنة عن متابعة ما توليه لبنودها من أولوية •

وفي ضوء الأهمية المتزايدة التي توليها الدول والشعوب المعنية في جميع أنحاء العالم لعقد الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، فان عمل الفريق العامل المخصص المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح المتمثل في اعداده مشروع برنامج شامل سوف يستأثر أشد الاستئثار ، بطبيعة الحال ، باهتمام خاص في عمل اللجنة • ومن حسن الحظ ، في هذا المقام ، أن يكون لدى الفريق العامل المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، ممثل المكسيك الموقر السفير غارثيا روبليس ، لبحثه بط يميز به من نهج شامل وماهر •

ان آراء وفدى بشأن عدد من القضايا المتعلقة بالبرنامج الشامل لنزع السلاح منعكسة في الموقف الذي تتخذه مجموعة ال ٢١ حسبما تتضمنه ورقات عملها CD/223 و CD/229 و CD/230 • وورقات العمل هذه ، القائمة على أحكام الوثيقة الختامية ، والتي ظلت موضع تفحص واسع من شتى الوفود توفر نهجا واقعيا وفعالا لضمان وضع مشروع برنامج له مغزاه لنزع السلاح من أجل الدورة الاستثنائية الثانية •

محول مسألة الأسلحة النووية ، فان ما تستهدفه بعض الوفود من أن تساوى بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية أمر يصعب على وفدى تقبله • كذلك ، من الصعب عليه بالقدر نفسه قبول ما يبذل من محاولات لجعل الأفضلية الممنوحة لمسألة نزع السلاح النووي في اطار تدابير نزع السلاح موضع التساؤل •

أما ما يتعلق بالبنود الموجودة في جدول أعمالنا ، فأود أن أكرر أن وفدى يرغب في رؤية الافرة العاملة المخصصة التي أنشئت العام الماضي تتابع عملها دون ابطاء • وأما عن حظوظ التجارب النووية ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، التي هي بنود ذات أعلى أولوية ، فاننا نود أن نكرر رأينا ونشدد على الحاجة الملحة الى انشاء افرقة عاملة • ومن سوء الحظ أن نذكر أنه ، نظرا للبيان عن المسألة النووية الذي ألقاه ممثل الولايات المتحدة الموقر في الجلسة العامة يوم ٩ شباط / فبراير ، فقد يكون من العسير كما يبدو وبلوغ هذا الهدف بالذات في الوقت الحاضر • غير أنه ينبهي لنا ، فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، أن نحقق تقدما أكبر في ظل الولاية المنقحة للفريق العامل • وفي هذا الصدد ، فاننا نعتبر نشر تقارير عن القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة ببناء مرفق لانتاج أسلحة كيميائية ، وكذلك تخصيص أموال متزايدة لانتاج أسلحة كيميائية أمرا يؤسف له لأنه سيزيد لا محالة من حدة سباق التسلح الكيميائي • وانه لينتابنا الخوف ، نظرا لهذا الاتجاه المزعج ، من أن يزداد تعقد مفاوضات الاسلحة الكيميائية على مر الزمن • ولذلك ، تكون الحاجة الملحة الى احراز تقدم سريع بشأن عقد اتفاقية اسلحة نووية من الأمور البديهية •

وفي الختام ، أود الاشارة بشكل خاص الى تقرير الأمين العام المعني بدراسة العلاقة بين نزع السلاح وبين التنمية ، وهو التقرير الذي تلقيناه بكبير الاهتمام • فهذه الدراسة ، التي تمت

تحت رئاسة السيدة ثورسون من السويد ، والتي يود وفدي أن يعرب لها عن تقديره لما قامت به من أسهام قيم ، لن توفر فقط أساساً مفيداً لدراسة النتائج الاجتماعية الاقتصادية لسباق التسلح بل إنها ستحمل مفتاح الكشف عن المصادر الكامنة اللازمة لتحقيق الأهداف الانمائية للبلدان النامية •

الرئيس : اشكركم على الكلمات اللطيفة التي وجهتموها الى الرئاسة • وأعطي الكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية، ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس، ان الوفد السوفياتي يود الاعراب عن وجهات نظره بشأن البند الأول في جدول الأعمال ، وهو " حظر التجارب النووية " •

وليس من قبيل المصادفة ان تبدأ لجنة نزع السلاح عملها بالنظر في مسألة فرض حظر على تجارب الأسلحة النووية لأن هذه القضية ذات الأولوية هي في الحقيقة بالغة الأهمية والالاحاق وقد يلبي حلها العملي المصالح الحيوية للبشرية جمعاء •

ان مسألة فرض حظر على تجارب الاسلحة النووية هي واحدة من بين أخطر مجموعة المشاكل المتصلة بنزع السلاح النووي • وان عقد معاهدة تعني بالحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية سيضع حاجزاً في طريق تحسين الاسلحة النووية والمزيد من انتشارها • واذا تعرض حل هذه المشكلة الى مزيد من الابطاء فسوف يستمر التسارع في تطوير وانتاج انواع جديدة من مثل هذه الاسلحة بل واشد تدميراً •

لقد اقترح الاتحاد السوفياتي ، وغيره من البلدان الاشتراكية ، بشكل نشط ومتسق ولا يزال يقترح الوقف الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية من قبل جميع الدول وعلى جميع الأصعدة وفي جميع الأوقات وهو يقف ، مع هذه البلدان الى جانب ايجاد أسرع حل ممكن لهذه المشكلة الهامة والملحة •

لقد كنا لعدد من السنين ولا تزال نلح على ان تلعب لجنة نزع السلاح دوراً نشيظاً في تحقيق الخظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية • وأيدنا ولا تزال نؤيد مقترح مجموعة البلدان المحايدة وغير العنحازة لانشاء فريق عامل مخصص لاجراء مفاوضات في هذا الصدد • وفي البيان الذي ألقاه ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية في ١٥ شباط / فبراير اقترح صياغة لولاية مشل هذا الفريق العامل ، واننا نشاطر وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية الرأي في النهج الذي تقدم به •

وعلى الرغم من الجهود التي ثابرت على بذلها مجموعة كبيرة من البلدان لسنوات عديدة ورغم عشرات القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة ، فان المفاوضات المتعددة الأطراف في اللجنة لم تبدأ حتى الآن بسبب موقف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، اللتين جمدتا انشاء فريق عامل مخصص والهدء في مفاوضات بشأن هذا البند في اللجنة •

وفي نهاية السبعينات جرت مفاوضات ثلاثية ، كما تلعمون ، بشأن مسألة فرض حظر كامل وعام على تجارب الاسلحة النووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة • وسعى الاتحاد السوفياتي منذ البداية الى تأمين نجاح المفاوضات واتخذ لئذ ه الغاية خطوات هامة للتلاقي مع شركائه الغربيين ، مقدماً مقترحات مفصلة بشأن نتي الموضوعات • وقد قطعت الولايات المتحدة هذه المفاوضات ولا يمكن أن نقول شيئاً عن مصيرها القبل •

وفي الوقت نفسه ، ومع مراعاة ما لأعضاء لجنة نزع السلاح من مصلحة كبرى في هذه المسألة الملحة ؛ يود الاتحاد السوفياتي أن يحيط أعضاء اللجنة علما بموقف الاتحاد السوفياتي من بعض الجوانب الخاصة بمسألة وضع وعقد معاهدة حظر كامل وعام لتجارب الاسلحة النووية •

اننا نعتقد أن المعاهدة ينبغي أن تتضمن التزاما من جانب كل طرف بحظر أى تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية ومنعها والاقلاع عن اجرائها في أى مكان يخضع لسلطتها القضائية أو سيطرتها ، في أى صعيد كان ، وكذلك الامتناع عن الحث على اجراء تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية أو التشجيع عليها أو الاسهام في اى منها في أى مكان آخر •

واننا نرى أنه ينبغي أن يلحق بالمعاهدة بروتوكول يعني بالتفجيرات النووية للأغراض السلمية ويكون جزءا لا يتجزأ من المعاهدة ويراضي احكام المادة الخامسة من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية • وان يقوم الأطراف في المعاهدة بوقف اختياري للتفجيرات النووية للأغراض السلمية وتكف عن توفير أى ما من شأنه أن يحرض على اجراء مثل هذه التفجيرات أو يشجع عليها أو يمنح اذنا بها أو يشترك بأى قسط منها الى حين اتخاذ اجراء ملائم للقيام بها •

اننا نؤيد الفكرة التي توجب على الأطراف في هذه المعاهدة ، بعد دخولها حيز التنفيذ ، الاستمرار دون ابطاء في دراسة مسألة اتخاذ اجراء للقيام بتفجيرات نووية للأغراض السلمية • ويمكن أن يتجسد مثل هذا الاجراء في عقد اتفاق خاص أو اتفاقات خاصة وأن يصبح سارى المفعول من خلال اجراء تعديل ملائم في البروتوكول المشار اليه أعلاه •

واننا نعتقد أنه اذا أريد ضمان أن تكون المعاهدة غير مجحفة بأى من الاتفاقات التي سبق عقد ها للحد من الاسلحة فانه ينبغي أن لا تؤثر على التزامات متسقة معها يقوم الأطراف بالاضطلاع بها بموجب اتفاقات دولية اخرى • وينبغي أن توفر المعاهدة ، في رأينا ، اجراء يسمح بتعديلها وأن تتضمن حكما يتعلق بالانسحاب منها لأسباب تتعلق بالمصالح الوطنية العليا •

واننا ، اذ نسلم بالأهمية الكبرى لمسائل التحقق من الامتثال للمعاهدة ، نرى من الواجب أن يستخدم الأطراف في المعاهدة وسائل التحقق التقنية الوطنية المتاحة ، وكذلك امكانية تبادل البيانات الاهتزازية على الصعيد الدولي • وهناك دور رئيسي في وضع مثل هذه التدابير يمكن ان تقوم به ، وتقوم به فعلا ، لجنة نزع السلاح ، التي يوجد تحت رعايتها فريق من خبراء الاهتزازات ما فتىء يعمل بنجاح منذ عدة سنوات •

وهناك وسائل أخرى للتعاون يمكن دراستها أيضا ، لا سيما تبادل بيانات اهتزازية اضافية • ويمكن أن يرتبط ذلك بمحطات اهتزازية وطنية ذات نوعية عالية يقوم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بانشائها واستخدامها •

وقد أعلن عن هذا الموقف ، بالطبع ، أثناء المفاوضات الثلاثية ، وهو منعكس في التقرير المرحلي عن هذه المفاوضات الذي تم تقديمه الى لجنة نزع السلاح •

ويمكن التأكيد على أن الجزء الأكبر من أعمال وضع المعاهدة قد تم • ولم يتبق الا مسألتان أو ثلاث مسائل ينبغي الاتفاق بشأنها لا نجاح استكمال المفاوضات •

غير أن قيام الغرب باعتماد سياسة تكثيف الاستعدادات العسكرية أسفر عن توقـف المفاوضات بشأن هذه القضية البالغة الأهمية ، وتصريح الولايات المتحدة الآن بأن كامل مشكلة فرض حظر على تجارب الاسلحة النووية ليست الآن من الأمور الملحة •

ان الاتحاد السوفياتي يحبذ استئناف المفاوضات الثلاثية دون ابطاء وهو مستعد لعمل أي شيء يكون في وسعه من أجل انجاح عقدها • وفي الوقت نفسه ، فان الاتحاد السوفياتي ، كما شددنا على ذلك مرارا ، أيد ، ولا يزال يؤيد ، الفكرة القائلة بأن من الواجب استخدام امكانيات لجنة نزع السلاح استخداما كاملا لانجاح اجراء مفاوضات متعددة الأطراف تهدف الى وضع حد لاجراء تجارب الاسلحة النووية في جميع الميادين ومن قبل جميع من يقومون باجرائها •

كما اننا مستعدون لدعم المقترحات الرامية الى تقديم تقرير من اللجنة الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بشأن الحالة المتعلقة بوضع معاهدة تعني بالحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية •

وفي الختام ، أود التأكيد هنا في اللجنة على أن الاتحاد السوفياتي قد يقبل بأن تدخل المعاهدة حيز التنفيذ حتى ولو لم تشارك فيها في بادئ الأمر جميع القوى الخمس الحائزة للأسلحة النووية بل ثلاث منها فقط وهي : الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة • وبكلمة أخرى ، اننا نعيد تأكيد استعدادنا لأن تكون المعاهدة موقعة من ثلاث قوى حائزة للأسلحة النووية هي : الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، دون أن ينبغي لنا انتظار الصين وفرنسا كي تنضما اليها • وفي هذه الحالة يكون من شأن المعاهدة أن تصبح سارية لفترة من الزمن محددة ومتفق عليها وأن تبقى سارية بشكل دائم اذا قامت القوى الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بتوقيع المعاهدة قبل انتهاء الوقت المحدد •

ويود الوفد السوفياتي ، قبل اختتام هذا البيان ، أن يتطرق بايجاز الى مسألة أخرى، ظلت تثار مرات متعددة هنا في اللجنة • وتلك هي قضية المفاوضات السوفياتية - الأمريكية بشأن الحد من الاسلحة النووية في أوروبا • واثناء المداولة العامة رحبت غالبية الوفود بهذه المفاوضات • والسبب في ذلك جلي • إذ أن مجرد بدء هذه المفاوضات قد حاز الارتياح في كل مكان من العالم ولا سيما في البلدان الأوروبية حيث أحببت المفاوضات الآمال بخفض التوتر وتعميق الانفراج والثقة بين الشعوب وأزالت خطر وقع كارثة نووية من أوروبا - وفي الحقيقة من العالم بأسره •

وفي الوقت نفسه ، فان ماورد من تقييحات ذات نزعة خاصة ومتحيزة في عدد من الكلمات التي ألقاها ممثلون لبلدان أوروبية عن تقدم المفاوضات لم يكن له الا أن يلفت الانتباه • مثال ذلك ، أن مثل الولايات المتحدة قال في ٥ شباط / فبراير أن اقتراح الرئيس ريفان بالغاء جميع الصواريخ النووية المتوسطة المدى المقامة على الأرض ، أينما كان موقعها ، هو موضع نظر في المفاوضات • أما في خطابه في ١١ شباط / فبراير فقد قال ممثل الولايات المتحدة : " أن احراز مستوى الصفر في الصواريخ المتوسطة المدى المقامة على الأرض من الجانبين سيكون اسهاما رئيسيا في الاستقرار الدولي وبالتالي في احراز تقدم في مجالات أخرى من المساعي المبذولة لمراقبة التسليح " •

ان ما يدعى " بالاختيار الصفر " ومشروع المعاهدة القائم على أساسه ، والذي قدمه ممثل مثل الولايات المتحدة في ٤ شباط / فبراير هو ما تنشره وسائل الاعلام في البلدان الغربية الدعايات على نطاق واسع بوصفه " أساسا بناء " للتوصل الى عقد اتفاق •

واسمحوا لي ، في هذا الصدد ، أن ألفت انتباه أعضاء اللجنة الى التقرير المتعلق باستقبال السيد ل . أ . بريجنيف لممثلي المجلس الاستشاري للحركة الاشتراكية الدولية المعني بنزع السلاح ، الذي صدر كوثيقة رسمية للجنة (DC/240) ، وكذلك الى المقال الذي صدر بعنوان " تصاعد جديد في سباق التسلح : نكون أولا نكون ؟ " ويحتويان معا على تحليل للحالة السائدة في المفاوضات المذكورة أعلاه . وقد نشر المقال في جريدة برافدا في ١٠ شباط / فبراير من هذا العام ووزع كبيان صحفي عن بعثة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في جنيف .

ويقتبس المقال كلمات للسيد ل . أ . بريجنيف قال فيها أن الحالة المتردية في المفاوضات " لا يمكن الا أن تسبب نوعا من الأرق " . ويعود السبب في ذلك الى الممانعة الآخذة بالازدياد بشكل جلي من الجانب الأمريكي في البحث عن حلول تتناسب ومبدأ التكافؤ والأمن المتكافئ . ان جوهر " الخيار الصفر " الذي يقترحه الجانب الأمريكي ويعمل له الدعاية داخل اللجنة يتمثل في أن يقوم الاتحاد السوفياتي من جانب واحد بازالة جميع صواريخه المتوسطة المدى . وبالنتيجة ، فان عدد الأسلحة النووية المتوسطة المدى لمنظمة حلف شمال الاطلسي لن يخفض بأي حال من الأحوال ، بينما يخفض عدد مثل هذه الأسلحة في الجانب الأوروبي من الاتحاد السوفياتي الس أكثر من النصف ، وتكسب منظمة حلف شمال الاطلسي أكثر من الميزة المضاعفة فيما يتعلق بعدد مركبات اطلاق السلاح النووي المتوسط المدى وثلاثة أمثالها فيما يتعلق بعدد الرؤوس الحربية النووية .

أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، فانه مستعد للموافقة على " خيار صفر " حقيقي ، خيار يعني عدم اجراء نزع سلاح أحادي يقوم به جانب واحد بل التخلي الكلي من الجانبين معا عن جميع أنواع الأسلحة النووية المتوسطة المدى المصوبة الى اهداف في أوروبا ، وما هو أكثر من ذلك ، التخلي عن الأسلحة النووية المتوسطة المدى والتعبوية على السواء .

وبعرض المقال بالتفصيل موقف الاتحاد السوفياتي من جميع هذه المسائل والمقترحات التي طرحها الاتحاد السوفياتي بهدف التوصل بأسرع ما يمكن الى عقدا اتفاق .

الرئيس : ويختم ذلك قائمتي للمتكلمين اليوم . فهل يرغب اي وفد آخر في التكلم؟

وكما تعرفون ، نحن في حاجة الى اتخاذ قرارات بشأن جدول الاعمال وبرنامج عمل الجزء الأول من دورة ١٩٨٢ ، وكذلك بشأن انشاء أفرقة عاملة مخصصة لمسألة اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، وللأسلحة الاشعاعية والأسلحة الكيميائية . وان ما افهمه هو ان المشاورات المعقودة بشأن ولاية الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية قد انتهت وانه يمكننا تناول هذه المسألة اليوم .

وانني اعترم تعليق الجلسة العامة الآن واستثناها في الساعة ١٥/٣٠ . وسوف نتخذ في تلك المناسبة ، قرارات بشأن تلك المسائل .

وبعد ذلك مباشرة ، سوف نعقد اجتماعا غير رسمي لمواصلة النظر في المسائل المتعلقة

تعلق الجلسة العامة .

علقت الجلسة في الساعة ١٣/٢٠ واستؤنفت في الساعة ١٥/٣٠

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم ، تستأنف الجلسة العامة السادسة والخمسون بعد المائة • وقد طلب ممثل زائير الكلمة واعطيه ايها •

السيد باغبيني (زائير) (الكلمة بالفرنسية ، ترجمة عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، ان وفدي اذ يتكلم للمرة الاولى في هذه الدورة ، ينضم الى الوفود الاخرى في تهنئتكم على انتخابكم الموفق رئيسا للجنة لشهر شباط / فبراير ١٩٨٢ •

وقد حض سلفكم ، السفير الاندونيسي ساني ، بشرف اختتام أعمال دورتنا لعام ١٩٨١ وان اسهامه الايجابي في عمل اللجنة يستحق امتناننا •

ويود وفدي الاعراب عن أصدق تعازيه للوفد الايطالي لوفاة السفير كورد يرو دي مونتيزيمولسو التي جاءت في غير أوانها •

ويرحب وفدي بقدم الزملاء الجدد الى اللجنة ويعرب عن عظيم تقديره لحضور السيدة انغا ثورسون ، رئيسة الوفد السويدي ، الى اللجنة • وبعد ما أجرته من دراسة مقارنة للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية اسهاما ايجابيا جدا في عمل اللجنة •

ان للبدورة الحالية ، في رأينا ، اهمية خاصة لأن المطلوب منها تقييم أربع سنوات من العمل في ميدان نزع السلاح وتقديم تقرير كامل عن أنشطتها الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح والتي ستعقد في حزيران / يونيه ١٩٨٢ في نيويورك •

ولا سبيل الى انكار أن لجنة نزع السلاح ستعتبر مسؤولة الى حد كبير عن نجاح أو فشل دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح — وذلك من باب اولى لأن العضوية الحالية للجنة نزع السلاح هامة من عدة نواح اذ تشمل اللجنة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك الدول التي تتطلع الى ان تصبح دولا حائزة للأسلحة النووية •

ان الدول الحائزة للأسلحة النووية الاعضاء في لجنة نزع السلاح هي أيضا جميعها أعضاء في مجلس الامن وتستخدم حقها في النقض للتعبير عن رفضها للمواقف التي تتعارض مع مصالحها • وبموجب المادة ٢٦ من ميثاق الامم المتحدة تقع أيضا على هذه الدول مسؤولية القيام ، بمساعدة لجنة اركان الحرب المشار اليها في المادة ٤٧ ، بوضع خطط لعرضها على أعضاء الامم المتحدة من أجل اقامة نظام لتنظيم التسليح ، بغية تعزيز اقامة وصيانة السلم والامن الدوليين بأقل قدر من تحويل موارد العالم البشرية والاقتصادية الى التسليح •

ومع ذلك ، فان خلق جو مناسب مجددا لاعادة اقامة الثقة والتفاهم وحتى الانفراج والتعاون يتطلب من جميع الدول ، بغية تنفيذ المهمة الموكلة اليها في ميثاق الامم المتحدة الذي وقعت عليه اختياريا ، ان تتخلي عن السباق الخادع الذي تخوضه للتفوق ولتحقيق اهداف الهيمنة التي تسعى اليها •

ان القائم ببيانات امام الذين تقع عليهم في العقام الاول مسؤولية الابقاء على السلم والامن الدوليين في وقت تتسم فيه العلاقات الدولية بانهبجار الانفراج ، واستئناف الحرب الباردة والتنافس على الهيمنة بين الدول العظمى التي تسعى دائما الى الحصول على مناطق نفوذ ، وقواعد ومواد

خام ، فضلا عن سباق التسلح ، وبصورة خاصة سباق التسلح النووي ، كل ذلك ليس من الوهم في تسمية لأن هذه الدول اتخذت ، على أساس الإرادة السياسية وحدها ، مواقف تهدد فالى خلق جو عام من الشك وانعدام الثقة اللذين يزيدان من احتمال التهديد بوقوع محرقة نووية كاملة •

ان المحرقة النووية لم تعد بعد موضوعا للتخمين النظرى ، فقد اصبح فرضا قابلا للتصديق نتيجة لانتشار وانخفاض حجم الاسلحة النووية التي يفكر بجديفة في استخدامها في حالة نشوب نزاع • ان مولد الاسلحة التعبوية الذرية ، مثل الاسلحة النووية التعبوية المتوسطة المدى الموزعة في أوروبا ، يتفق تماما مع مفهوم استخدام الاسلحة الذرية في الاستراتيجية العسكرية ويجعل نظريتي الردع وصيانة السلم والا من الدوليين عن طريق توازن الرعب لا غيتين ولا وجود لهما •

وينبغي للاهتمام الذى ركزه المجتمع الدولي على ذات مفهوم نزع السلاح العام الكامل ، ان يشجع الدول على تحقيق اهدافها السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية المشروعة دون الالتجاء الى الحرب او الى روح من الحرب والمواجهة •

فهل من الضرورى ان يرتبط مستقبل الدول ، والشعوب ، والاجبال وحتى البشرية نفسها بالتكديس المفرط للأسلحة المتطورة التي يمكن ان يفقد الجنس البشرى بسهولة السيطرة عليها ؟

ان البشرية تعيش حاليا في زمن يمكن فيه تحقيق اى وعيد أو فعل تد ميرى لأن الابادة المحتلة للبشرية اصحت غاية في حد ذاتها • ففي الماضي ، كانت الحرب تضع كل من الخصمين في مواجهة الآخر فيقتالان من اجل قضية محددة ، وعند انتهاء الحرب ، كان هناك المنتصر والمهزوم ، ولكن مع الاسلحة التي تتوفر للعالم اليوم ، من المحتمل ، بل حتى من المؤكد انه لن يكون هناك منتصرون أو مهزومون لأن العالم نفسه سيدمر ، وبناء عليه ، سيهزم الجميع •

ان الالتزام بعملية نزع السلاح العام الكامل ، ولا سيما نزع السلاح النووي يعني قبول فكرة الرقابة وخصوصا الرقابة الدولية الفعالة • ولذلك ، سيطلب الى الدول الحائزة للأسلحة النووية ان تأذن للهيئة المسؤولة عن المراقبة والتحقق بتنفيذ مهستها • وينبغي ان تفتح الحدود والمنشآت لهذه الهيئة •

ان احتياز جنوب افريقيا للأسلحة النووية بالتواطؤ مع دول معينة يشكل تهديدا خطيرا لا من الدول الافريقية • وهو يتنافى مع الرغبة التي كثيرا ما اعرب عنها رؤساء دولنا في جعل القارة الافريقية منطقة لا نووية • ويعتقد وفدى انه ينبغي لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح اعتماد تدابير من أجل تحقيق هذا الغرض •

وستتاح لوفدى فرصة للاعراب عن موقفه بشأن مختلف بنود جدول أعمال الدورة الحالية ، ولكنه يود ان يعلن في هذه المرحلة الحاسمة انه يرى وجوب مواصلة المفاوضات المضمونية الجارية داخل الافرة العاملة المخصصة ، كما ينبغي ان يفعل كذلك الفريق العامل المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح الذى برأسه بدرجة عظيمة من الكفاءة السفير المكسيكي روليس • وينبغي اعادة انشاء الافرة العاملة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، والأسلحة الكيميائية ومسألة اتخاذ ترتيبات دوليية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد ما كما ينبغي توسيع ولاية الفريق المعني بالاسلحة الكيميائية •

ويؤيد وفدى تماما أيضا فكرة انشاء فريقين عاملين مخصصين آخرين ، أحد هما للتفاوض بشأن عقد معاهدة لحظر التجارب النووية والآخر للنظر في اتخاذ تدابير لوقف سباق التسلح النووي بهدف تعزيز نزع السلاح النووي • وينبغي ان تأخذ لجنتنا في الاعتبار قرارات الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، مثلا ، القراران ٨٤/٣٦ و ٨٥/٣٦ بحيث يكون تنفيذهما مضمونا ، وخاصة نظرا لان آخر دورة للجمعية العامة اعتبرت البند بين الاولين من جدول اعمالنا مسألتين لهما اعلى درجة من الاولوية •

ولمن دواعي سرور وفدى ملاحظة انه سيتم النظر في البند ٧ من جدول الاعمال بصورة مستقلة عن سائر بنود جدول الاعمال •

وان بلدى ، زائر ، أيد دائما التسوية السلمية للمنازعات والخلافات • وسوف يستمر فسي جعل صوته ، وهو صوت بلد من بلدان عدم الانحياز ، سموعا في مناقشات لجنتنا من أجل ان يتحقق السلم الذى هو الشرط الاساسي للتقدم والهدف النهائي لنزع السلاح العام الكامل •

الرئيس : اشكركم على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها للرئاسة •

وأود الآن تناول مسائل جدول الاعمال وبرنامج العمل ، وكذلك اعادة انشاء الهيئات الفرعية •

ووفقا للمادة ٢٩ من النظام الداخلى للجنة " يضع رئيس اللجنة ، جدول الاعمال المؤقت وبرنامج العمل ، ويعرضان على اللجنة لنظرهما واعتمادهما " •

وتوجد معروضة على اللجنة اليوم ورقة العمل رقم 47/Rev.2 المقدمة وفقا للمادة ٢٩ • وأود ، قبل ان تتخذ اللجنة قرارا بشأن ورقة العمل رقم 47/Rev.2 ، ان اعلن مايلي :

" فيما يتعلق باعتماد جدول اعمال ١٩٨٢ وبرنامج عمل الجزء الاول من الدورة ، من المفهوم انه يمكن النظر في مسألة عدم اقامة اسلحة نووية في اراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الاسلحة في الوقت الحاضر في اطار البند ٢ من جدول الاعمال ، كما تم ذلك في العام الماضي •

وستقرر اللجنة ، واضعة في اعتبارها الآراء المعرب عنها ، عقد اجتماعات غير رسمية في وقت مناسب للنظر في البند ٧ من جدول الاعمال خلال الجزء الاول من الدورة • وسيبت في مواصلة معالجة هذا البند خلال الجزء الثاني من الدورة في ضوء الحالة السائدة في ذلك الوقت • وسيولى الاعتبار الواجب ، اثناء النظر في هذا البند ، للتوصيات الواردة في قرارى الجمعية العامة ٩٧/٣٦ جيم و ٩٩/٣٦ " •

واذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر ان اللجنة اعتمدت ورقة العمل رقم 47/Rev.2 •

السيد دى سوزا اى سيلفا (البرازيل) : ليس لدى الوفد البرازيلي اى اعتراض على البيان الذى القيتموه منذ لحظات بشأن جدول الاعمال وبرنامج العمل • ان مايفهمه الوفد البرازيلي هو انه سيبت في مواصلة نشاط اللجنة خلال دورة ١٩٨٢ على اساس الاولويات التي تحددت فيما يتعلق بعملها •

الرئيس : مادام لا يوجد اى اعتراض ، فقد تقرر ذلك •

وقد تقرر ذلك

السيد هردير (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية ، ترجمة عن الانكليزية) : ان مجموعة البلدان الاشتراكية اذ تتوق الى رؤية اللجنة تعكف على النظر في القضايا المضمونة في اقرب وقت ممكن ، لا تعارض في اعتماد جدول اعمال اللجنة لعام ١٩٨٢ بتوافق الآراء بالشكل الذى اقترحه الرئيس في ورقة العمل التي قدمها • غير انه يعرب عن اسفه لانه لم يمكن ، بسبب الموقف السلبي الذى اتخذه وفد الولايات المتحدة والقريبون من حلفائه داخل منظمة حلف شمال الاطلسي ، ادراج البند الهام بشأن حظر السلاح النووى النيوتروني في جدول الاعمال هذا •

وكما تعرفون ، في ٢٩ آذار / مارس ١٩٧٨ ، قدمت بلدان اشتراكية هي جمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية هنغاريا الشعبية ، وجمهورية منغوليا الشعبية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، وجمهورية رومانيا الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الى لجنة نزع السلاح مشروع اتفاقية لحظر انتاج ، وتخزين ، ووج واستخدا م الاسلحة النووية النيوترونية (الوثيقة CDD/559) •

ونظرا لما تتسم به هذه المسألة من اهمية وطابع عاجل ، طلبت مجموعة البلدان الاشتراكية في جنيف ١٩٨١ البدء ، في اقرب وقت ممكن ، في اجراء مفاوضات بهدف وضع هذه الاتفاقية وانشاء فريق عامل مناسب في اطار اللجنة • غير ان الولايات المتحدة اعاقت في ذلك الوقت انشاء هذا الفريق •

وقد شددت وفود عديدة مرارا وتكرارا في كل من لجنة نزع السلاح والجمعية العامة للأمم المتحدة على طابع هذه المسألة العاجل • ففي قرارها ٩٢/٣٦ كاف المعتمد في جلستها السادسة والثلاثين ، رجت الجمعية العامة من لجنة نزع السلاح البدء دون ابطاء في مفاوضات تجرى في اطار تنظيمي ملائم بشأن حظر الاسلحة النووية النيوترونية ، وتقديم تقرير عن هذه المسألة الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين • وان القلق الذى أثاره ظهور السلاح النيوتروني معرب عنه أيضا في البيان الذى اصدره اجتماع وزراء خارجية ورؤساء بلدان عدم الانحياز المعقود في ٢٥ و ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ وهو بيان موجه الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة • وان القرار الذى اعتمدته ، في بداية ١٩٨٢ ، وكالة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية يدعو الاطراف المهتمة الى تلافي الخطر الملازم لانتاج الاسلحة النيوترونية •

وترى مجموعة البلدان الاشتراكية ان رفض ادراج بند بشأن حظر الاسلحة النووية النيوترونية في جدول الاعمال بتعارض مع رأى أغلبية الدول ، كما هو معرب عنه ، بصورة خاصة ، في قرار الجمعية العامة ٩٢/٣٦ كاف •

وان البلدان الاشتراكية من جانبها ، عقدت العزم على مواصلة اثاره هذه المسألة لسدى قيام اللجنة بالنظر في بنود جدول الاعمال ذات الصلة •

الرئيس : أود الآن استعراض انتباه اللجنة الى ورقة العمل رقم ٤٨ التي تتضمن مشروع مقرر بشأن انشاء افرقة عاملة مخصصة لمسألة اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول

غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد ها،
وللأسلحة الإشعاعية والأسلحة الكيميائية •

وانني أعرض على اللجنة المشروع الوارد في ورقة العمل رقم ٤٨ للبت فيه • فإذا لم تكن
هناك تعليقات، سأعتبر ان اللجنة اعتمدت مشروع المقرر •

وقد تقرر ذلك •

السيد ليد غورد (السويد) : بوصفي من أحد الوفود التي اشتركت في المشاورات
السابقة لهذا المقرر ، اريد الاعراب عن صادق ارتياحنا لاننا اتخذنا الآن هذه الخطوة الهامة في
تاريخ مفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية • وكان يمكن بالطبع زيادة تحسين صياغة ولاية الفريق
العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ، ولكنني مع ذلك أود الاعراب عن تقديراتنا للدولتين اللتين اشتركتا
في المفاوضات الثنائية بشأن الموضوع ، وذلك لانهما قبلتا هذه الولاية الواسعة وبذلك وافقتا
بصدق على الاشتراك ، مع وجود قيود في هذه المفاوضات الهامة والصعبة •

وانني آمل أملا صادقا في ان تعني عبارة اقرب موعد المشار اليها في نهاية الفقرة التي
تتناول ولاية الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ، موعدا في مستقبل ليس بالبعيد كثيرا •

السيد ميهيلوفيتش (يوغوسلافيا) : اود ان اعلن ، طالبا تسجيل ذلك، نيابة
عن وفدي ، ان الوفد اليوغوسلافي يفهم ان ولاية الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية تشمل
جميع الأسلحة الكيميائية ، وأقول ذلك لانه ورد ذكر عبارة جميع الأسلحة الكيميائية في القرارات
المعتمدة في الامم المتحدة ، وكذلك في الفقرة ٧٥ من الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية الأولى •

الرئيس : عممت الامانة العامة اليوم ، بناء على طلبي ، ورقة غير رسمية تتضمن
جدولا زمنيا للجلسات التي ستعقدها اللجنة خلال الاسبوع المقبل • وهذا الجدول الزمني مؤقت
بالطبع ، نظرا لان هناك عددا من المسائل يلزم حسمها اذا كنا نريد استخدام الوقت المتاح لنسأ
استخداما كاملا • وقد اتخذ الترتيب اللازم لكي يعقد الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل
لمنح السلاح اجتماعا بعد ظهر الثلاثاء بدلا من بعد ظهر الاثنين ، بناء على طلب رئيس ذلك
الفريق العامل • وسوف نواصل عقد اجتماعات غير رسمية لتناول تلك المسائل التي لا تزال معلقة
وتركنا مواعيد مفتوحة لاجتماعات الفرقة العاملة المخصصة للثلاثة التي انشأتها اللجنة اليوم ، نظرا
لاننا لا نزال في حاجة الى اتخاذ قرارات بشأن رئاسة تلك الفرقة • وعلى اي حال ، بمجرد ان يتم
التوصل الى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة ، أود افادتي بذلك •

وحسب موافقة اللجنة ، سنعقد اجتماعا غير رسمي بعد رفع هذه الجلسة العامة بخمسين
دقائق وذلك لمواصلة نظرنا في طلبات الاشتراك المقدمة من غير الاعضاء •

وستعقد الجلسة العامة التالية للجنة نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ٢٣ شباط / فبراير في
الساعة ١٠/٣٠ •

ترفع الجلسة •

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/١٥

محضر نهائي للجلسة العامة السابعة والخمسين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد محمد جعفر محلاتي (إيران)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف • ل • اسراييليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب • ب • بروكوفيفي	
السيد ف • م • فانجا	
السيد ي • هازركين	
السيد م • م • ايپوليتوف	
السيد س • ب • باتسانوف	
السيد ت • تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف • يوهانس	
السيد ج • س • كراساليس	<u>الأرجنتين</u>
الآنسة ن • ناسيميني	
السيد د • م • سادلير	<u>استراليا</u>
السيد ر • و • ستيل	
السيد ت • فندلسي	
السيد ه • فيغندر	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن • كلينغلر	
السيد و • رور	
السيد هاريو ماتارام	<u>أندونيسيا</u>
السيد ب • سيمانجونتاك	
السيد م • ج • محلاتسي	<u>ايران</u>
السيد م • أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب • كابران	
السيد أ • دي جيوفاني	
السيد س • م • أوليفا	
السيد م • أحمد	<u>باكستان</u>
السيد ط • أطفاف	
السيد س • أ • دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
الآنسة ر • دي كليرك	<u>بلجيكا</u>
السيد ك • تالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد اي • سوتيروف	
السيد ك • براموف	
السيد ب • بوتشيف	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد موانع موانع في	<u>بورما</u>
السيد ثان تون	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد غ • روسين	
السيد ت • سترويواس	
السيد خ • بينافيدس	<u>بيرو</u>
السيد ج • ستروكا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • سيما	
السيد م • معطي	<u>الجزائر</u>
السيد غ • هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • ثيليك	
السيد ج • موبيرت	
	<u>رومانيا</u>
	<u>زائير</u>
السيد ت • جاياكودي	<u>سرى لانكا</u>
السيد س • ليد فرد	<u>السويد</u>
السيد ه • بيرظوند	
السيد ج • ايكولم	
السيد ج • لونديسن	
السيد ج • براويتز	
السيد تيان جين	<u>الصين</u>
السيد يومنغجيا	
السيد يانغ مغلينغ	
السيد وانغ زى يون	
السيد ف • دى لافوس	<u>فرنسا</u>
السيد ج • دى بوس	
السيد م • كوتور	
السيد أ • أ • أفيلا	<u>فنزويلا</u>
السيد د • س • ماكفيل	<u>كندا</u>
السيد ج • سكينسر	
السيد ب • نونيز موسكيرا	<u>كوبا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد د • مانجيري	<u>كينيا</u>
السيد موريو كيبوي	
السيد أ • ع • الريدي	<u>مصر</u>
السيد أ • أ • حسن	
السيد م • ن • فهمي	
السيد م • شرايبي	<u>المغرب</u>
السيد م • رحالي	
السيدة ز • فونزاليس اي رينيرو	<u>المكسيك</u>
السيد د • سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ج • لنك	
الآنسة ج • ا • ف • رايت	
السيد د • اردمبلغ	<u>منغوليا</u>
السيد غ • او • ايجويري	<u>نيجيريا</u>
السيد و • و • اكينسانيا	
السيدات • أفياء - ايرونزي	
السيد س • ساران	<u>الهند</u>
السيد أ • كوميفش	<u>منغاريا</u>
السيد ف • قاجدا	
السيد ه • فاغناكرز	<u>هولندا</u>
السيد ل • غ • فيلدز	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد م • بوسبي	
الآنسة ك • كريتنبرفر	
السيد ج • فندرسن	
السيد ج • ميكل	
السيد ر • ف • سكوت	
السيد ج • ليونارد	
السيد ب • كوردن	
السيد ي • أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م • تاكاهاشي	
السيد ك • تاناكا	
السيدات • آراي	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد م • فرهونتش
السيد م • ميها ئيلوفتش

السيد ر • جايبال
السيد ف • بيراساتيخي

يوغوسلافيا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي
للأمين العام

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم ، أعلن افتتاح الجلسة العامة السابعة والخمسين بعد المائة للجنة نزع السلاح • وقبل أن نبدأ النظر في المسائل الموضوعية ، أود أن أعرض على اللجنة أسماء الأشخاص التالية لتعيينهم رؤساءً للأفرقة العاملة المخصصة التي انشأناها في جلستنا العامة الأخيرة :

— السفير أحمد من باكستان ، للفريق العامل المخصص المعنى باتخاذ تدابير دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدامهما أو التهديد باستخدامهما ضدها ؛

— السفير فيغنر من جمهورية ألمانيا الاتحادية ، للفريق العامل المخصص للأسلحة الإشعاعية ؛

— السفير سويكا من بولندا ، للفريق العامل المخصص بالأسلحة الكيميائية •

واستنتج أن هناك توافقاً في الآراء داخل اللجنة بشأن التعيينات التي أعلنتها تسوا • واسمحوا لي بأن أقدم تهاني الحارة إلى الرؤساء الجدد واتمنى لهم التوفيق في مهمتهم الجليلة التي أنيطت بهم •

وقد تقرر ذلك .

اقترح الآن ان نتناول الطلبات السبعة التي تقدمت بها دول غير أعضاء في اللجنة ، للاشتراك في اعمالها • وهذه الطلبات حسب التسلسل الزمني ، وردت من الدانمرك وفنلندا والنرويج والنمسا وتركيا واسبانيا وتونس ، وسننظر في كل طلب على حدة وحسب التسلسل الزمني • وقد عممت الأمانة مشاريع المقررات في ورقات العمل أرقام ٤٩ الى ٥٥ •

وكما أوضحت ذلك من قبل ، ستقوم الأمانة حال موافقة اللجنة على المشاريع قيد النظر ، بإصدار طلبات هذه الدول غير الأعضاء في وثائق رسمية للجنة ، باتباع الترتيب الزمني لاستلام الأمانة لهذه الطلبات •

وقد ورد أول طلب من الدانمرك ، وهو مؤرخ في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ، ويقابله مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل رقم ٤٩ (١) • وإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، سأعتبر أن مشروع المقرر قد اعتمد •

(١) " تلبية لطلب الدانمرك (CD/246) ووفقاً للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي للجنة ، تقرر اللجنة دعوة ممثل الدانمرك الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٢ في مناقشات البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمال اللجنة في الجلسات العامة والاجتماعات غير الرسمية ، وكذلك في اجتماعات الفرقة العاملة المخصصة التي انشئت لدورة ١٩٨٢ •

" وبالإشارة الى جدول أعمال اللجنة لدورة ١٩٨٢ ولبرنامج عملها للجزء الأول من دورتها ، فإن ممثل الدانمرك مدعو الى ان يبين في الوقت المناسب الاهتمامات المعينة لبلده " •

• وقد تقرر ذلك

ورد الطلب الثاني من فنلندا ، وهو مؤرخ في ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، ويقابله مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل رقم ٥٠^(٢) . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، سأعتبر ان مشروع المقرر قد اعتمد .

• وقد تقرر ذلك

ورد الطلب الثالث من النرويج ، وهو مؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، ويقابله مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل رقم ٥١^(٣) . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، سأعتبر ان مشروع المقرر قد اعتمد .

• وقد تقرر ذلك

ورد الطلب الرابع من النمسا ، وهو مؤرخ في ١٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ ، ويقابله مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل رقم ٥٢^(٤) . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، سأعتبر ان مشروع المقرر قد اعتمد .

• وقد تقرر ذلك

(٢) " تلبية لطلب فنلندا (CD/247) ووفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي للجنة ، تقرر اللجنة دعوة ممثل فنلندا للاشتراك خلال عام ١٩٨٢ في مناقشات البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمال اللجنة في الجلسات العامة والاجتماعات غير الرسمية وكذلك في اجتماعات الافرقة العاملة المخصصة التي انشئت لدورة ١٩٨٢ " .

" وبالإشارة الى جدول أعمال اللجنة لدورة ١٩٨٢ ولبرنامج عملها للجزء الأول من دورتها فان ممثل فنلندا مدعو الى أن يبين في الوقت المناسب الاهتمامات المعينة لبلده .

(٣) " تلبية لطلب النرويج (CD/248) ووفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي للجنة ، تقرر اللجنة دعوة ممثل النرويج للاشتراك خلال عام ١٩٨٢ في مناقشات البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمال اللجنة في الجلسات العامة والاجتماعات غير الرسمية وكذلك في اجتماعات الافرقة العاملة المخصصة التي انشئت لدورة ١٩٨٢ " .

" وبالإشارة الى جدول أعمال اللجنة لدورة ١٩٨٢ ولبرنامج عملها للجزء الأول من دورتها ، فان ممثل النرويج مدعو الى أن يبين في الوقت المناسب الاهتمامات المعينة لبلده .

(٤) " تلبية لطلب النمسا (CD/249) ووفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي للجنة ، تقرر اللجنة دعوة ممثل النمسا للاشتراك خلال عام ١٩٨٢ في مناقشة البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمال اللجنة ، في الجلسات العامة والاجتماعات غير الرسمية وكذلك في اجتماعات الافرقة العاملة المخصصة التي انشئت لدورة ١٩٨٢ " .

" وبالإشارة الى جدول أعمال اللجنة لدورة ١٩٨٢ ولبرنامج عملها للجزء الأول من دورتها ، فان ممثل النمسا مدعو الى أن يبين في الوقت المناسب الاهتمامات المعينة لبلده " .

وورد الطلب الخامس من تركيا ، وهو مؤرخ في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ويقابله مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل رقم ٥٣ (٥) . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، سأعتبر ان مشروع المقرر قد أُعتمد .

• وقد تقرر ذلك

ورد الطلب السادس من اسبانيا ، وهو مؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، ويقابله مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل رقم ٥٤ (٦) . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، سأعتبر ان مشروع المقرر قد اعتمد .

• وقد تقرر ذلك

ورد الطلب السابع من تونس ، وهو مؤرخ في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٣ ، ويقابله مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل رقم ٥٥ (٧) . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، سأعتبر ان مشروع المقرر قد اعتمد .

• وقد تقرر ذلك

(٥) " تلبية لطلب تركيا (CD/250) ووفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي للجنة ، تقرر اللجنة دعوة ممثل تركيا الى الاشتراك في مناقشات البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمال اللجنة ، في الجلسات العامة والاجتماعات غير الرسمية وكذلك في اجتماعات الافرقة العاملة المخصصة التي انشئت لدورة ١٩٨٢ " .

" وبالإشارة الى جدول أعمال اللجنة لدورة ١٩٨٢ ، ولبرنامج عملها للجزء الأول من دورتها ، فان ممثل تركيا مدعو الى ان يبين في الوقت المناسب الاهتمامات المعينة لبلده " .

(٦) " تلبية لطلب اسبانيا (CD/251) ووفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي للجنة ، تقرر اللجنة دعوة ممثل اسبانيا الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٢ في مناقشات البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمال اللجنة ، في الجلسات العامة والاجتماعات غير الرسمية وكذلك في اجتماعات الافرقة العاملة المخصصة التي انشئت لدورة ١٩٨٢ " .

" وبالإشارة الى جدول أعمال اللجنة لدورة ١٩٨٢ ، ولبرنامج عملها للجزء الأول من دورتها ، فان ممثل تركيا مدعو الى أن يبين في الوقت المناسب الاهتمامات المعينة لبلده " .

(٧) " تلبية لطلب تونس (CD/252) ووفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، تقرر اللجنة دعوة ممثل تونس الى الاشتراك في مناقشات البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمال اللجنة ، في الجلسات العامة والاجتماعات غير الرسمية ، وكذلك في اجتماعات الأفرقة العاملة المخصصة التي انشئت لدورة ١٩٨٢ " .

" وبالإشارة الى جدول أعمال اللجنة لدورة ١٩٨٢ ، ولبرنامج عملها للجزء الأول من دورتها ، فان ممثل تونس مدعو الى أن يبين في الوقت المناسب الاهتمامات المعينة لبلده .

لقد فرغنا من النظر في طلبات اشتراك الدول غير الاعضاء في اللجنة • وطبقا لبرنامج عملها، ستنظر اللجنة اليوم في البند الأول من جدول أعمالها وهو " حظر التجارب النووية " • وطبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز للاعضاء الذين لديهم الرغبة في القاء بيانات بشأن أى موضوع آخر يتعلق بعمل اللجنة ، القيام بذلك •

وتشتمل قائمة المتحدثين اليوم ، على ممثلي الهند وتشيكوسلوفاكيا واليابان والمملكة المتحدة وأستراليا •

والآن أعطي الكلمة الى أول متحدث في قائمتي ، وهو السيد ساران ، ممثل الهند •

السيد ساران (الهند) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي أولاً أن أنضم اليكم في تقديم تهاني وفدى القلبية الى السفير الباكستاني أحمد ، والسفير البولندى سويكا والسفير فيتنر من جمهورية ألمانيا الاتحادية على تعيينهم رؤساء لمختلف الفرق العاملة المخصصة التي أعيد انشاؤها للدورة الحالية في لجنة نزع السلاح • ونأمل كل الأمل ان تحقق الفرق العاملة ، ببراعة توجيههم ، نتائج حامة وملموسة •

في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٢ قدم الممثل المناوب لوفد تشيكوسلوفاكيا أمام هذه اللجنة الموقف المتفق عليه لمجموعة من البلدان الاشتراكية بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح • وأود ، في بياني الذى القيته اليوم والذي يتمشى مع المادة ٣٠ من النظام الداخلي ، ان ادلي بأولى تعليقاتنا على بعض جوانب هذا الموقف المتفق عليه وان التمس بعض الايضاحات بهدف التوصل الى زيادة في تقارب كل من نهجنا •

لقد سر وفدى ان يلاحظ ان المقترحات المقدمة من مجموعة ال ٢١ تتفق الى حد كبير وفدى جوانب عديدة مع المواقف المتفق عليها التي تتفقها مجموعة من البلدان الاشتراكية • ولا حظنا أيضاً بارتياح ان سفير بولندا الموقر أعرب ، في بيانه الذى ألقاه في ١٦ شباط/فبراير ، عن اتفاقه التام مع الآراء التي أبدأها رئيس وفدى ، السفير أ • ب • فينكاتسواران ، بشأن مسألة البرنامج الشامل لنزع السلاح • هناء على ذلك ، سيهدف بالفعل العديد من الايضاحات التي نسعى الى الحصول عليها الى تأكيد نقاط التقارب بيننا وتحديد اى اختلافات يلزم ان نعمل بشأنها مستقبلاً •

وقد اعلن ممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر انه ينبغي أن يكون البرنامج الشامل لنزع السلاح " مجموعة متفقا عليها من التدابير الرامية الى وقف سباق التسلح ، والقيام ، على مراحل ، بتنفيذ نزع سلاح حقيقي في اطار حدود زمنية محددة " • واننا نتفق مع هذا الرأي • غير اننا نجد انه لم تبذل اى محاولة ، في العرض التفصيلي لمختلف التدابير الواجب ادراجها في البرنامج الشامل لنزع السلاح ، لتبيان المراحل التي سيتم خلالها تنفيذ هذه التدابير • ولا يمكن أن تصبح العلاقة المتبادلة فيما بين التدابير المختلفة وأيضاً التسلسل الذى يعتمزم تنفيذها به ، واضحة وجلية الا عن طريق استخدام اطار للمراحل • وعليه ، نكون متينين لوتمكن الوفد التشيكوسلوفاكي من أن يوضح لنا ما اذا كان نهج المراحل الأربع المعتمد في الوثيقة CD/223 مقبولاً • فاذا كان هذا النهج مقبولاً ، يكون اذا من المفيد لنا جدا ان يكون لدينا فكرة ما عن الطريقة التي سترتب بها مختلف تدابير الحد من الاسلحة ونزع السلاح التي تتصورها مجموعة من البلدان الاشتراكية ، فيما بين المراحل المختلفة • والى حين توفر هذه المعلومات ، سيكون من المتعذر علينا تحديد الاساس المشترك بيننا فيما عدا من حيث المصطلحات المفاهيمية الرئيسية الى حد ما •

لقد وضع ممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر قائمة بمختلف التدابير " في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، سيؤدي تنفيذها الى الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل " . فير انه على الرغم من أن هذه التدابير أدرجت في فئات تحت عناوين رئيسية معينة ، فانه لم يتبسط أى تسلسل منطقي في ترتيبها . فمثلا ، بأى نوع من التسلسل سيتم تنفيذ التدابير المبينة في الفقرات من (أ) الى (ط) تحت عنوان " الاسلحة النووية " ؟ فأى هذه التدابير تنتمي الى المرحلة الأولى ، وأيها الى المرحلة الثانية وهلم جرا ؟

والصعوبة الاخرى التي نلاحظها في فحص قائمة التدابير تكمن في خلط التدابير الملموسة والمحددة بالتدابير التي تتسم بطابع واسع وعام . وهكذا يوجد تدبير واسع النطاق يتضمن عملية نزع السلاح النووي بكاملها مدرجا في الفقرة (ب) تحت عنوان " الاسلحة النووية " ، مع تدبير محدد جدا مثل عقد اتفاقية لحظر انتاج ، وتخزين ، ووزع واستخدام الاسلحة النووية النيوترونية (الفقرة (د)) . وبالمثل تم الجمع بين تدبير محدد مثل " عقد معاهدة لحظر اقامة اسلحة من أى نوع في الفضاء الخارجي " مع فئة غير معينة وغير محددة عنوانها " تدابير أخرى لمنع تحويل الفضاء الخارجي الى ميدان للمواجهة العكسية " .

ان مجموعة ال ٢١ حاولت أن تقدم قدر ما امكنها تحديده من التدابير الملموسة والمحددة تحت كل فئة من الفئات الرئيسية للأسلحة . وتتسم هذه التدابير ، لاسباب واضحة ، بطابع أكثر تحديدا بالنسبة للمرحلة الأولى ، وتصبح ذات طابع أعم بالنسبة للمراحل التالية . ولا يعطينا الموقف المتفق عليه الذي اعلنته مجموعة من البلدان الاشتراكية أى معلومات تشير الى كيفية ربط التدابير الملموسة والدقيقة التي تتصورها المجموعة بالفئات الرئيسية والعامه المدرجة في البرنامج . وثمة سؤال متصل بذلك سيتمثل فيما اذا كانت هذه البلدان الاشتراكية تشارك في الرأي الذي أعرب عنه من اشتركوا في تقديم الوثيقة CD/205 والمقابل انه لا يمكن أن تحدد سلفا الاتفاقات المحددة التي سيجري التفاوض عليها وينبغي تركها لكي تقوم نفس الاطراف المشتركة في المفاوضات باعداها فيما بينها . ويهدف هذا النهج الى الأخذ بصيغ مختصرة وعامة في بيان قائمة التدابير في البرنامج الشامل لنزع السلاح . ويوجد ، من الجهة الاخرى ، النهج المتبع من جانب مجموعة ال ٢١ والذي يتطلب اتخاذ تدابير محددة وملموسة تحدد أهدافها ، ان لم يكن نتائجها ، سلفا باتفاق جميع الأطراف . ويبدو لنا ان البلدان الاشتراكية التي ألقى البيان التشيكوسلوفاكي باسمها اتبعت جزءا من كل من النهجين . ونكون معتمين لو انه أمكن توضيح هذه النقطة .

لقد اتفقنا جميعا على ان الهدف النهائي للبرنامج الشامل لنزع السلاح هو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة . وفي رأينا انه ينبغي ، بناء على ذلك ، أن يشمل البرنامج الشامل لنزع السلاح تدابير لوقف وعكس اتجاه سباق التسلح بجميع مظاهره ، وتخفيض الاسلحة والقوات المسلحة وازالتها النهائية الكاملة . ومع ذلك ، فان قائمة التدابير الواردة في بيان ممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر لا تعطينا صورة واضحة للمراحل النهائية لعملية تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة . وفي حالات عديدة ، تكون التدابير المدرجة تحت مختلف العناوين المشتعلة ناقصة بهذا المعنى . فمثلا ، تحت عنوان " القوات المسلحة والاسلحة التقليدية " ، لدينا تدبير واحد يتطلب تجميد ما لدى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وحلفائهم من القسوات المسلحة والاسلحة التقليدية ، مقترنا بتدبير آخر عنوانه " تخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية " . ولا ترد في القائمة اشارة الى موعد وكيفية تحقيق الازالة الكاملة للقوات المسلحة

والاسلحة التقليدية • وبالمثل ، ينص تحت عنوان " تخفيض النفقات العسكرية " على تخفيض فسي الميزانيات العسكرية للدول ذات الاهمية العسكرية ، وأيضاً على تجميد الميزانيات العسكرية عموماً • ولا ترد أى اشارة الى كيفية قيام الدول الاخرى بتخفيض نفقاتها العسكرية وكيفية تحقيق الغاء تام للاعتمادات العسكرية • وبالفعل ، اذا اهتمدنا فقط ببيان ممثل تشيكوسلوفاكيا ، لن تبدوا الازالة الكاملة للاعتمادات العسكرية هدفاً من أهداف البرنامج الشامل لنزع السلاح •

ودعوني اسرع لأضيف ان قائمة التدابير الواجب ادراجها في البرنامج الشامل لنزع السلاح ربما لا يمكن أن تكون كاملة • فیرانه نظراً لأن البرنامج سيكون مستقلاً ، ينبغي أن يتضمن ، حتى اذا كان ارشادياً ، تدابير لجميع المراحل المختلفة لعملية تحقيق نزع السلاح العام الكامل • وربما يستطيع زملائنا من الوفود الاشتراكية القاء مزيد من الضوء على كيفية تصورهم للتدابير المطلوبة للمراحل النهائية للبرنامج الشامل لنزع السلاح •

وقبل أن أنتقل الى الحديث عن التدابير نفسها ، أود التعليق باختصار على بعض مبادئ البرنامج الشامل لنزع السلاح التي أوجزها ممثل تشيكوسلوفاكيا • وان أحد هذه المبادئ التي ذكرها هو مبدأ " المساواة والأمن المتعادل " • ونود ان نعرف كيفية تطبيق هذا المبدأ عملياً في تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح • وبوجه خاص ، نود استرعاء الانتباه الى ان هناك اختلالاً كبيراً في التوازن بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، من ناحية ، والدول غير الحائزة للأسلحة النووية من ناحية أخرى • وهذا الاختلال في التوازن يتزايد باستمرار • فكيف سيطبق مبدأ المساواة والأمن المتعادل على هذا الوضع ؟

وثمة مبدأ آخر ورد ذكره في بيان ممثل تشيكوسلوفاكيا يتعلق بعملية نزع السلاح النووي • وقد أعلن انه ينبغي في جميع مراحل عملية نزع السلاح النووي " أن يظل التوازن القائم في ميدان القوة النووية على حاله مع تخفيض مستمر لمستواه " • فهل يعني ذلك انه سوف ينبغي الأبقاء على الوضع الراهن فيما بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ؟ وعند أى حد ستم ازالة الترسانات النووية التي تملكها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ؟

لقد درسنا بعناية قائمة التدابير الواجب ادراجها في البرنامج الشامل لنزع السلاح كما تتصورها مجموعة من البلدان الاشتراكية • ولا حظنا بارتياح تطابقاً فيما يتعلق بالعديد من هذه التدابير • فیراني أود أن ابرز بعض البنود الواردة في القائمة والتي تحتاج الى مزيد من المناقشة والايضاح •

يشار ، تحت الفئة المعنونة " الاسلحة النووية " الى تخلي الدول الحائزة للأسلحة النووية عن أن تكون أول من يستخدم الاسلحة النووية • ومع ذلك ، أغفل الحظر التام لاستخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها والذي هو أوسع نطاقاً وأشمل • هذا على الرغم من أن البلدان الاشتراكية التي ألقى بيان ممثل تشيكوسلوفاكيا باسمها صوتت جميعها مؤيدة قرار الجمعية العامة ٩٦/٣٦ طاء وعنوانه " عدم استخدام الاسلحة النووية ومنع الحرب النووية " • وتكون متمسكين لـو أمكننا أن نحصل على سبب استبعاد هذا التدبير الهام •

وأعلن أيضاً تحت فئة " الاسلحة النووية " انه يمكن ، كخطوة أولى ، مناقشة المراحل المحتملة لنزع السلاح النووي بمضامينها التقريبية ، وخاصة مضمون المرحلة الأولى • بيد انه ، بالنسبة

لوفدى ، سبق ان اتضحت بجلاء مختلف مراحل نزع السلاح النووى في الفقرة ٥٠ من الوثيقة النهائية •
وان ما يلزم ان نقوم به الآن كجزء من البرنامج الشامل لنزع السلاح هو وضع مراحل نزع السلاح النووى
هذه •

ان موقف حكومتي فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية معروف جيدا • ولذلك
لا يمكننا الموافقة على التدبير المبين في الفقرة (و) تحت عنوان " الاسلحة النووية " •

ودعوني الآن انتقل الى الفرع المعنون " منع انتشار سباق التسلح في مناطق فضائية جديدة
استكشفاها الانسان " في بيان ممثل تشيكوسلوفاكيا • وفي اطار هذا الفرع ، يمثل أحد التدابير
المذكورة في " عقد معاهدة لحظر اقامة أى نوع من الاسلحة النووية في الفضاء الخارجي " • وأعلن
وفدى في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة انه ينبغي لاي معاهدة لمنح
سباق التسلح في الفضاء الخارجي أن تشمل استحداث ، وتجريب ووزع الاسلحة بجميع انواعها فـي
الفضاء الخارجي •

وأشير في اطار الفرع المعنون " التدابير الاقليمية " الى " التخلي عن توسيع التجمعات
العسكرية والسياسية الحالية وانشاء تجمعات جديدة " • وفيما يتعلق بالاحلاف العسكرية ، فان
الهند ، بوصفها بلدا من بلدان عدم الانحياز ، طالبت باستمرار بحل هذه الكتل العسكرية
جميعها • ولذلك لا يمكننا قبول مجرد تجميد الوضع الحالي • ثانيا ، من فير الواضح أمر التجمعات
السياسية ولعازا ينبغي أيضا أن تكون موضعا للتخلي اذا لم يكن لها مضمون عسكري • فمثلا ، هل
ينبغي ان تجمد حركة عدم الانحياز عضويتها الحالية وان تحل نفسها عند حد معين ؟ وماذا عن
الهيئات السياسية الاخرى ذات الطابع الاقليمي ؟ وسنكون متنين لو أمكن اعطاؤنا ايضاحا للمعنى
الذي استخدم به مصطلح " التجمع السياسي " •

وتحت العنوان نفسه ، ينص على " الحد من مستوى الوجود العسكري والنشاط العسكري
وتخفيضهما " في المحيط الاطلسي ، والمحيط الهادى ، والبحر المتوسط وفي منطقة الخليج الفارسي
و " الحد من النشاط العسكري في المحيط الهندي وتخفيضه فيما بعد " • ولا تفرق هذه الصيغ
بين الوجود العسكري الاجنبي والنشاط العسكري في هذه المناطق وبين الوجود والنشاط العسكريين
المشروعين تماما للدول التابعة للمنطقة • وبالطبع ، سيتوقف كل النشاط العسكري في جميع المناطق
في المرحلة الاخيرة من البرنامج الشامل لنزع السلاح • غير انه من الضروري ، عندما نتحدث عن
التدابير الجزئية والاقليمية ، ابراز التسلسل المنطقي للتدابير التي ستؤدى الى نزع السلاح على
نطاق عالمي حقيقي • وفي مثل هذا التسلسل المنطقي ، من الواضح ان انشاء منطقة سلم ، فـي
المحيط الهندي مثلا ، فيما يتعلق بالاعلان الذي اعتمده الامم المتحدة في ١٩٧١ ، يشكل خطوة
أولى وضرورية • ان السلم والأمن في المحيط الهندي مهددان الآن بسرعة تزايد الوجود العسكري
للدول الخارجية والتزام على الحصول على القواعد العسكرية في منطقة المحيط الهندي • ولا يمكن
المساواة بين ازالة الوجود العسكري الاجنبي وتوقف النشاط العسكري الاجنبي في المحيط الهندي
ومحاولة تحقيقهما معا بوقف دول المحيط الهندي الساحلية وغير الساحلية لنشاطها العسكري •
ومع ذلك ، هذا هو بالضبط الاضطراب الذي قد تتركه الصيغة التي استخدمها ممثل تشيكوسلوفاكيا
المؤقر في بيانه • وسنكون متنين لو أمكننا الحصول على ايضاح أكثر تفصيلا لتسلسل الخطوات التي
ستنفذ به التدابير الواردة في الفقرتين (و) و (ح) ومسؤوليات الدول الساحلية وغير الساحلية والدول
الخارجة عن النطاق الاقليمي في كل مرحلة من المراحل •

ويوصف بلدى بلدا من بلدان آسيا ، يهتم وفدى بالطبع بالتدابير الواردة في هذا الفرع في الفقرة (ى) المعنونة " عقد اتفاقية لتبادل عدم الاعتداء وعدم استعمال القوة في العلاقات بين دول آسيا والمحيط الهادى " . وسنكون ممتنين لو حصلنا على مزيد من التفاصيل بشأن الاتفاقية المقترحة . ويمكن أن يشرح لنا كيف ستكون هذه الاتفاقية مختلفة عن المسؤوليات التي سبق أن تعهدت بها دول جميع المناطق بمقتضى ميثاق الام المتحدة . ونود أيضا معرفة ما إذا كان ما يجرى اقتراحه هنا هو اتفاقية متعددة الاطراف مقصورة على دول منطقة آسيا والمحيط الهادى أو أنه يعترزم عقد سلسلة من المعاهدات الثنائية . وكيف سيتمكن معالجة انتهاكات الاتفاقية وما ستكون علاقة نظام الأمن هذا باطار الأمن الجماعي الذى ينص عليه بالفعل ميثاق الأمم المتحدة ؟

وقد نص تحت عنوان " التدابير الاضافية والتدابير الأخرى " ، على معاهدة لعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية . أليس الانضمام الى ميثاق الام المتحدة في حد ذاته التزاما من جميع الدول بعدم استعمال القوة في العلاقات فيما بينها ؟ فما هو الغرض الذى سيخدمه وضع معاهدة مستقلة لعدم استعمال القوة ؟

هذه هي بعض التعليقات التي كنت اريد الادلاء بها بشأن المواقف التي اقترحتها مجموعة من البلدان الاشتراكية فيما يتعلق بالبرنامج الشامل لنزع السلاح . وقد ادليت بهذه التعليقات بروح البحث عن مزيد من مجالات التقارب مع زملائنا الاشتراكيين بشأن القضايا المتعلقة بالبرنامج الشامل لنزع السلاح . ونعتقد انه لا يمكننا التوصل الى تحسين الفهم المتبادل لموقف كل منسنا الا عن طريق عملية نقاش ، وعملية توجيه للاسئلة . ونحن على اقتناع بأننا سنستطيع ان نكتشف ، في الردود والايضاحات التي لدينا تأكيد بأنها ستوفر لأسئلتنا ، فرصا لتوسيع مجال الاتفاقى الكبير فعلا القائم بيننا .

الرئيس : أشكركم . أعطي الكلمة الآن الى ممثل تشيكوسلوفاكيا الوزير ستروكوا الذى سيقدم ورقة العمل الواردة في الوثيقة (CD/245) .

السيد ستروكوا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : سيادة الرئيس ، في البيان الذى أدلى به الوفد التشيكوسلوفاكي في الجلسة الافتتاحية للجنة بمناسبة افتتاح دورتها الحالية في ٢ شباط/فبراير (CD/PV.150) حصل له الشرف ، بوصفه منسق مجموعة البلدان الاشتراكية فيما يتعلق بمسألة برنامج شامل لنزع السلاح ، أن يقدم الموقف المتفق عليه لوفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية التشيكوسلوفاكية الاشتراكية والجمهورية الديمقراطية الألمانية والجمهورية الشعبية المنغولية والجمهورية الشعبية الهنغارية ، فيما يتعلق بمحتوى البرنامج الشامل لنزع السلاح .

ونلاحظ بارتياح أن البيان الذى ألقيناه أثار اهتماما جديا لدى الوفود وتبينت فائدته عند النظر في مسألة صياغة برنامج شامل لنزع السلاح في الجلسات العامة للجنة وفي جلسات الأفرقة العاملة المعنية بهذه المسألة وفي أفرقة الاتصال الثلاثة المعنية .

وتبينت هذه الفائدة كذلك من البيان الذى ألقاه اليوم سعادة ممثل الهند . ونحن سنقوم ، بطبيعة الحال ، بدراسة بيان السفير ساران بما يستحقه من عناية وسنقدم في الوقت المناسب شرحا اضافيا . أما فيما يتعلق ببعض النقاط التي عالجها ممثل الهند ، فقد سبق لوفود البلدان الاشتراكية

أن تقدمت ببعض الشروح في الفريق العامل المعني بنزع السلاح الشامل وفي أفرقة الاتصال • وسنواصل توخي نهج بناء في البحث عن حل وسط لمشكلة صياغة برنامج شامل لنزع السلاح •

وبالنظر الى ما أبدى من اهتمام بالموقف المتفق عليه للبلدان الاشتراكية بشأن مسألة برنامج شامل لنزع السلاح تيسيرا للتعرف عليه ، قررنا عرض ذلك الموقف في شكل وثيقة رسمية للجنة • وتبعاً لذلك قام الوفد التشيكوسلوفاكي في ١٩ شباط/فبراير والنيابة عن مجموعة البلدان السالفة الذكر بتقديم نص ورقة عمل الى أمانة اللجنة جرى بالفعل تعميمها على الوفود تحت الرمز CD/245 •

وتتبنى ورقة العمل المذكورة التي قدمتها مجموعة البلدان الاشتراكية جميع النقاط الرئيسية الواردة في بياننا الذي ألقى في ٢ شباط/فبراير • وتيسيرا للاستعانة بها قسمناها الى الأقسام التالية : أحكام عامة ، أهداف البرنامج ، المبادئ ، التدابير المحددة ، نزع السلاح والمشاكل العالمية الأخرى ، الحدود الزمنية والاجراءات اللازمة لتنفيذ البرنامج ، رصد الحد من الاسلحة ونزع السلاح ، الآليات والاجراءات ، واشترك الرأي العام العالمي في الجهود المبذولة لنزع السلاح •

وقد بدأ المشتركون في تقديم تلك الوثيقة ، بالفعل ، في العمل الملموس استنادا الى الصيغ الواردة في بياننا الذي ألقيناه يوم ٢ شباط/فبراير والوارد في الوثيقة CD/245 • وقررنا بوجه خاص ، مراعين حقيقة أن مقترحاتنا تتفق في حالات عديدة مع النقاط الواردة في الوثائق الصادرة عن مجموعة ال ٢١ ، أن نعتد تلك الوثائق بوصفها أساساً لعملنا ، مضيفين اليها ما لم يرد في وثائق مجموعة ال ٢١ من مقترحاتنا • على هذا اقترحنا اضافات الى المقترحات التي تقدمت بها مجموعة ال ٢١ بشأن أهداف وأولويات ومبادئ البرنامج الشامل لنزع السلاح • وسنواصل اتباع هذه الطريقة البناءة ، في رأينا ، في المستقبل أيضا •

ان ورقة العمل CD/245 تعكس استعداد البلدان الاشتراكية الدائم لتقديم مساهمة كبيرة في صياغة مشروع برنامج شامل هادف لنزع السلاح ، يمكن للجنة أن تقدمه باعتباره انجازا ملموسا للنظر فيه في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح •

ونحن على اقتناع بأن تنفيذ الأحكام الواردة في الوثيقة CD/245 من شأنها أن تمثل مساهمة بناءة في حل مشكلة نزع السلاح • اسمحو لي ، يا سيادة الرئيس ، بالنيابة عن مجموعة البلدان الاشتراكية أن نؤكد للجنة ، مجددا ، أننا سنواصل الاضطلاع بدور أساسي ونشط في صياغة برنامج شامل لنزع السلاح • وسنتوخى نهجا بناءا لزاما المقترحات التي تتقدم بها جميع البلدان وقبل كل شيء كافة المقترحات الصادرة عن مجموعة ال ٢١ التي يتفق موقفها الى حد كبير مع موقفنا •

السيد أوكلوا (اليابان) : سيادة الرئيس ، لا يسعني سوى أن أعتبر عما يشعر به وفدي من خيبة أمل نظرا لأن حظرا شاملا لتجارب الأسلحة النووية ما يزال ، ونحن نبدأ أعمالنا الموضوعية في دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨٢ هذه ، مستعصيا فيما يبدو ، بل ويزداد بعدا عن المنال مستقبلا • فقد انقضت ستة أشهر على آخر دعوة وجهتها في هذه اللجنة الى حظر شامل للتجارب النووية ، ومضت قرابة السنة ونصف السنة على تعليق المفاوضات الثلاثية وانقضت ١٩ سنة منذ أن أبرمت معاهدة الحظر الجزئي للتجارب وما اقترنت به من وعد بأن الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية ستواصل السعي الى تحقيق حظر شامل •

وفي ٩ كانون الأول /ديسمبر من السنة الماضية اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجدداً ، قرارين بشأن التجارب النووية ، وكلاهما أعاد تأكيد قلق الجمعية العامة البالغ إزاء استمرار تجارب الأسلحة النووية بلا هوادة ، وكلاهما أكد مجدداً اقتناع الجمعية العامة بأن معاهدة لتحقيق حظر جميع تفجيرات التجارب النووية التي تقوم بها الدول حظراً دائماً مسألة تتسم بأعلى الأولوية . ولا يمكن سوء فهم أو تجاهل رأي الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وحكومتى تعتنق وجهة نظر الأغلبية هذه بشأن التجارب النووية .

ان الحكومة اليابانية قامت في مناسبات عديدة بتقديم بيانات الى حكومات الدول الحائزة للأسلحة النووية معارضة للتجارب النووية التي ظلت تجريها على مر السنين . وتتبع هذه البيانات من الموقف الأساسي المتمثل في أن اليابان يواصل معارضته لأي نوع من تفجيرات التجارب النووية تجريها أية دولة . وهذا هو السبب الذي حدا بحكومتى في مناسبات عديدة الى تأييد وقف كافة التفجيرات النووية ريثما يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .

لقد ظلت حكومتى تعتبر وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية بمثابة الاجراء المتسم بأعلى أولوية في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح بكامله . فقد شددنا ، في الوقت السدي رحبنا فيه بالمفاوضات الثلاثية بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية على الحاجة الداعية الى معاهدة كهذه يتم تحقيقها عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف حقا تجرى على صعيد هذه اللجنة .

ولدى تعليمات دائمة من حكومتى بأن نؤكد مجدداً دعوتنا الى الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف في هذه اللجنة لتحقيق حظر شامل للتجارب النووية في أبكر تاريخ ممكن . وآمل باستمرار ، في هذا الصدد ، أن يتسنى التوصل الى توافق للأراء بشأن انشاء فريق عامل أو جهاز فرعي آخر تابع للجنة لمعالجة هذه المسألة بأجدي طريقة وأشدّها كثافة . وان وفدي يكرر استعداداه لوضع مشروع اختصاصات لهذا الفريق العامل في الوقت المناسب . وكما بينت في هذه القاعة فسي ٦ آب/أغسطس من السنة الماضية " فان الاكتفاء بانشاء فريق عامل يعنى بالحظر الشامل للتجارب النووية هو انجاز واه حقا ، لكن لو تمكنت لجنة نزع السلاح أن تدرج هذا الانجاز وحده في تقريرها الى الدورة الاستثنائية في السنة القادمة فان ذلك سيعني شيئا ما " .

وسيدعى فريق الخبراء العلميين المخصص الى الانعقاد من جديد ابتداءً من آذار/مارس لمواصلة عمله الهام المتمثل في انشاء نظام دولي لتبادل البيانات الاهتزازية للمساعدة في كشف التجارب النووية الجوفية . ان وفدي يتطلع الى سماع تقييم الفريق المخصص للتبادل الثاني للتجارب الذي انعقد في تشرين الثاني /نوفمبر من السنة الماضية خاصة وأن عدداً من البلدان يفوق عدد التجربة الأولى قد شارك هذه المرة ، بما فيها دول اشتراكية عديدة . ونفهم أنه سيتسنى كشف التجارب الجوفية التي تبلغ قوة انفجارها قرابة ١٠ كيلوطن بقدر معقول من الدقة ان تمت عملية التفجير في الصخور الصلبة شريطة أن توزع شبكة مناسبة من المحطات الاهتزازية . ومن شأن عبثة الكشف أن تكون أعلى من ذلك لو تمت عملية التفجير في الطمي على سبيل المثال . وقد قيل لنا ان هذه الشبكة ستيسر التمييز بين الزلازل الأرضية والتفجيرات النووية ذات القوة المنخفضة نسبياً . اذا كان الأمر كذلك ، فالمؤكد أنه سيكون من المفيد السعي الى تحقيق حظر للتجارب الجوفية ذات القوة التفجيرية التي تفوق مثلاً ١٠ كيلوطن . وسيكون قطعاً خطوة الى الامام تكون محل ترحيب صوب الحظر الشامل لكافة التجارب الجوفية .

هناك ، فيما يبدو ، سبل شتى لافلات تفجير نووي جوفي من أن تكشفه شبكة دولية من المحطات الاهتزازية • وسيواصل الخبراء ، بلا شك ، البحث عن طرق لسد هذه الثغرات • فالإدراك الفعال لنظام تحقق موثوق به على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لأي إجراء لنزع السلاح أو تحديد الأسلحة • بيد أن البحث عن الكمال المطلق في آلية التحقق ، أي في طريقة تحقق معصومة من الخطأ قد يتسبب في عدم التوصل إلى أي اتفاق • فلا بد من إيجاد توازن معقول من ناحية بين جدوى الحصول على اتفاق إيجابي لنزع السلاح ولو غير كامل ، وبين الخطر المتمثل في أن بعض الانتهاكات جائزة الموقع نظرياً برغم آلية التحقق التي تم الاتفاق عليها ، من ناحية أخرى • ولعل كفاية أي نظام للتحقق هي في نهاية المطاف مسألة تقدير سياسي وثقة متبادل •

ولئن كانت حكومتى ترفض فقدان الأمل في أن حظراً شاملاً حقاً لكافة التفجيرات النووية من أي نوع كان ومن جانب أية دولة كانت هو هدف ممكن التحقيق فإنها تشعر أيضاً ، في الظن الراسخ ، أنه حتى القيود الإضافية المحدودة على تجارب الأسلحة النووية يكون لها ، على الأقل ، أثر الإقلال من سرعة استحداث المزيد من الأنواع الجديدة من الأسلحة أو عرقلة تطوير الأسلحة الموجودة • وبالخصوص فإن الأثر السياسي لهذه الخطوة على الجهود الدولية المكرسة لقضية نزع السلاح لا يمكن إنكاره • وسيتم بذلك تحقيق أولى الخطى في اتجاه نزع السلاح النووي وهذا من شأنه أن يحيي في نفوس أولئك المشتغلين بعملية نزع السلاح ما هم في حاجة أكيدة إليه من أمل وتشجيع جديدين •

وموصفي ممثلاً لدولة غير حائزة للأسلحة النووية لا يسعني سوى أن أعرب عن الأمل في أن تضع الدول الحائزة للأسلحة النووية نصب أعينها التعهدات التي التزمت بها في إطار معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ " سعياً وراء الإقلاع عن كافة تفجيرات تجارب الأسلحة النووية باستمرار ومواصلة المفاوضات لتحقيق هذا الغرض " •

وإذا ما سمح لفريق خبراء عمليين مخصص بإجراء هذا العمل المفيد على مدار السنين ، فلم نحرم من فريق خبراء إداريين مخصص ، على سبيل المثال ، للاضطلاع بالترتيبات الإدارية اللازمة المتعلقة بالتبادل المقترح للبيانات الاهتزازية ؟ ومثلما أشار إلى ذلك سعادة سفير كندا ، السفير ماكفيل ، في الأسبوع الماضي تقدم بهذه الفكرة في البداية الوفد الأسترالي منذ سنتين • وقد أيد وفد ذلك المقترح • وينبغي للجنة أو لجهاز فرعي ملائم الشروع في مناقشة الجوانب المالية والقانونية والإدارية لهذا التبادل الدولي المرئى للبيانات الاهتزازية • وينبغي أن توضع هذه التفاصيل قبل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كيما يمكن بدء تنفيذ تبادل البيانات مع بدء المعاهدة وليس في تاريخ غير محدد بعد أن يكون قد بدأ نفاذ المعاهدة •

لقد قيل الكثير عن حظر شامل للتجارب النووية في سياق الحفاظ على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وسأكتفي بالتذكير بالحصيلة المؤسفة التي تمخض عنها المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٨٠ وأذكر الدول الأعضاء بأن المؤتمر الاستعراضي القادم عام ١٩٨٥ يمكن أن يكون حاسماً بالنسبة لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية •

إن وفدي يفهم أن معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية لعام ١٩٧٤ والمعاهدة المتعلقة بالتفجيرات النووية للأغراض السلمية لعام ١٩٧٦ هما قيد النظر من جانب الدول الموقعة عليهما قصد التصديق عليهما • وأود أن أكرر وجهة نظر حكومتى القائلة بأن بدء نفاذ هاتين

الوثيقتين من شأنه أن يشكل خطوة هامة صوب تحقيق حظر شامل للتجارب النووية • اسمحوا لسي أيضا بالاعراب عن أمل وفدى في أن يتسنى إعادة فتح المفاوضات المتعلقة بالحظر الشامل للتجارب النووية في أبكر تاريخ ممكن •

لقد أصغى وفدى باهتمام يوم أمس الى الفكرة التي تقدمت بها السيدة ثورسن وكيلة وزير الدولة باسم السويد ، فيما يتصل بالرقابة الدولية للاشعاع المحمول جوا كوسيلة لرصد التجارب النووية في الجو • نحن نتطلع الى الحصول على ورقة العمل التي وعدتنا بها السيدة ثورسن • ويهمننا أيضا أن نطلع على ردود فعل الوفود الأخرى •

اسمحوا لي أن اختتم بياني بايراد الفقرة التالية من خطاب الأمين العام للأمم المتحدة الذي تلاه علينا أمين اللجنة الموقر السفير جايبال في ٤ شباط/فبراير : " هناك قضية هامة أخرى وهي ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية التي طال انتظارها • فهذا من شأنه أن يوفر حافزا قويا من أجل المزيد من التقدم صوب الحد من الأسلحة النووية والتخلص منها في نهاية المطاف • ويكون لها مغزاها أيضا في دعم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية " • " فالحافز القوي " هذا وبالذات ما نحن ساعون اليه خاصة ونحن مقبلون على الدورة الاستثنائية الثانية •

الرئيس : اشكركم • أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة السفير سامرهييس الذي سيقدم ورقة العمل الواردة في الوثيقة CD/244 •

السيد سامرهييس (المملكة المتحدة) : سيادة الرئيس ، مثلما قلت منذ هنيهة طلبت الكلمة هذا الصباح لتقديم الوثيقة CD/244 التي اخترنا لها عنوان " التحقق من التقيد ورصده في اتفاقية للأسلحة الكيميائية " • وقد قدمنا هذه الوثيقة كمساهمة في اطار البند ٤ من جدول أعمال اللجنة • وقد أعدنا ورقة العمل الجديدة هذه لتكون متاحة في الوقت الذي اتخذت فيه اللجنة منذ قليل قرارها بمنح الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ولاية منقحة • نحن نتطلع لاستئناف الفريق لأعماله في وقت لاحق من هذا الاسبوع تحت قيادة السفير سويكا من هولندا ونأمل أن تحظى ورقتنا ، التي طلبنا كذلك تعميمها بوصفها وثيقة عمل تحت الرمز CD/CW/WR.26 بالنظر التفصيلي في ذلك المحفل في اقرب وقت ممكن • ونفهم ان الترجمات بكافة اللغات ستكون متاحة هذا المساء •

سوف لا استأثر بقدر كبير من وقت اللجنة الآن في وصف مضمون ورقة العمل ، لكنني أعتقد أن من المفيد القيام بذلك بشكل جد وجيز • فمثلما وضحت في بياني الافتتاحي يوم ١١ شباط/ فبراير ، تعهدت حكومتي منذ أمد طويل بتحقيق حظر على الاسلحة الكيميائية شامل وفعال وقابل للتحقق على النحو الملائم • ونعتقد ان التحقق هي المشكلة الاساسية التي ينبغي التصدي لها عند وضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية وانه سيكون لزاما على الفريق العامل التأكد من تكريس اهتمام كاف لهذه القضية الرئيسية اذا كنا نريد تحقيق أي تقدم • هذا هو السبب الذي يحد وفدى الى التركيز على مسألة التحقق والامثال في الورقة التي قدمتها منذ هنيهة ، ومع ذلك فنحن ندرك ادراكا تاما أنه سيتعين حل قضايا هامة أخرى مثل تحديد نطاق الاتفاقية ونأمل في أن تتاح امكانيات العمل صفا واحدا من أجل معالجة هذه القضايا •

يجدر الآن أن أقدم بعض الملاحظات التفسيرية حول الوثيقة CD/244 التي قد تجد فيها الوفود الأخرى ما يساعدهم على انعام النظر في مقترحاتنا .

تألف هذه الورقة من قسمين اثنين : يصف القسم الأول في شكل مذكرة وجهة نظر المملكة المتحدة حول طريقة التحقق من اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، ويحدد الجزء الثاني ، هو في شكل مشاريع عناصر ، نوع الأحكام الواجب ان تتضمنها الاتفاقية بغية الوفاء بالشروط المحددة في القسم الأول من الورقة . وسنكون بطبيعة الحال ، سعداء بزيادة شرح البواعث الكامنة وراء مقترحاتنا ، فالجزء الأول من الوثيقة CD/244 يعطي تفسيراً أولياً للأحكام التي جاءت بمثابة ما أسميناه مشاريع العناصر .

ولعل من المفيد بالنسبة للوفود أن يعلموا ، لدى النظر في مضمون الوثيقة CD/244 اننا نتناول التحقق من اتفاقية للأسلحة الكيميائية من ناحيتين اثنتين هما : أولاً ، التحقق من تدمير المخزونات ، وثانياً ، التحقق من عدم انتاج اسلحة كيميائية وهو ما أسميناه " رصد الامثال " وقد قسمنا التحقق الى هاتين الفئتين المنفصلتين نظراً لكون تنوع الانشطة الواجب التحقق منها تستدعي تقنيات رصد مختلفة . أضف الى ذلك انه فيما يتعلق بالاطبية الساحقة من البلدان التي لا تملك ، بطبيعة الحال ، أى مخزون من الاسلحة الكيميائية ، فان الفئة الثانية فقط من تدابير التحقق أى تلك المتعلقة برصد عدم الانتاج ، هي التي سيسرى مفعولها .

وكما توضح ورقة العمل التي قدمناه ، يتطلب التحقق من كلا هذين الجانبين لحظر الاسلحة الكيميائية الجمع بين تدابير وطنية وأخرى دولية . ولعل تدابير التحقق الوطنية ان تتزايد قيمتها بمرور الزمن في رصد عدم انتاج الاسلحة الكيميائية .

السيد سادلر (استراليا) : سيادة الرئيس ، اسمحوا لي ، بأن اتناول في كلمتي هذه البند ١ من جدول أعمال اللجنة ألا وهو حظر التجارب النووية . وستوخي ملاحظاتي التي حد ما ، الاسهاب فيما كنت قلته بايجاز في هذا المصدد في البيان العام الذي ألقيته يوم ١١ شباط/فبراير . ينبغي ألا يكون هناك مجال للشك في أن استراليا تشاطر الشعور بخيبة الأمل السائد ازاء القصور عن تحقيق التقدم صوب حظر شامل لتجارب الاسلحة النووية والطريق المسدود الذي وصلنا اليه بشأن هذه المسألة هو أمر ذو أولوية بالنسبة للجنة نزع السلاح ولحكوماتنا وللشعوب التي تمثلها . ومهمتنا كمفاوضين وكدبلوماسيين تكمن في العثور على سبيل لحل هذه المشكلة . من الواضح ان الأمر يتطلب ايجاد افكار جديدة . وقد أبدى السفير الكندي ماكفيل في ١٨ شباط/فبراير افكاراً جديدة عديدة تستحق النظر الجاد .

ان جميع الاعضاء في هذا الجهاز ملتزمون بالغاية المتمثلة في التوصل الى حظر للتجارب النووية . ويتجه تفكير الجميع الى معاهدة تحظر التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية في كافة البيئات ، تتضمن أحكاماً تغطي التفجيرات النووية للاغراض السلمية . وهي غاية تبين لنا أن ليس من الهين ترجعتها الى مفاوضات . وقد جاء في التقرير الثلاثي لتموز/يوليه ١٩٨١ ان هذا ناشئ عن تعدد القضايا الجديدة والحساسة والمعقدة ولأن الأمر يمس مباشرة الدوافع الأمنية الوطنية . وهنا يثور السؤال التالي : هل من المرجح ان نحرز أى تقدم بالتمادي في الحت على أن تعالج معاهدة حظر التجارب الكيميائية دفعة واحدة وفي وقت واحد ؟ ان وفدى ، بوصفه ملتزماً

كأى وفد آخر في هذه القاعة بمعاهدة لحظر التجارب الكيميائية في أقرب تاريخ ممكن ، على استعداد في النظر في بدائل لنهج الكل أو اللاشي ان كانت لهذه البدائل حظوظ تقود الى تقدم حقيقي وجوهرى .

ان المناخ الدولي ، كما سلم بذلك الذين تحدثوا أمام اللجنة في هذه الدورة ، لا يبعث على التشجيع . فهو غير موات ، فيما يبدو ، لعقد اتفاقات شاملة مهما يكن الحاح الحاجة الداعية اليها . ومن ناحية أخرى ينبغي أن يكون في المتناول التوصل الى اتفاقات أقل شمولاً . فالاتفاقات بشأن الاسلحة الكيميائية والاسلحة الاشعاعية والضمانات الامنية السلبية ، وأخاطر القول انه حتى الاتفاق بشأن برنامج شامل لنزع السلاح ، جميعها ممكنة لكن ، فيما يبدو لي ، على أساس الخطوة تلو الخطوة فحسب . فهناك سوابق كثيرة لاتفاقات من هذا القبيل تميزت بالأهمية حتى وان كانت لم تمض الى نهاية الشوط — منها معاهدة المنطقة المتجمدة النووية ، ومعاهدة الفضاء الخارجي ، ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ومعاهدة تلاتيلوكو وبطبيعة الحال معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية . وما من شك في أن جميعها قد ترك عدة ثغرات من نوع وآخر .

ان لمفهوم الثغرات أهمية خاصة . فالمعاهدات التي ذكرتها منذ هنيهة ، مهما شابهها من نقص ، تقيم حواجز هامة أمام التجريب غير المقيد للأسلحة النووية . وهناك ثغرات ضخمة تفصل بين كل واحدة منها لكن ، ونظرا لانعدام ما يبعث على التشجيع ، لم لا نبذل قصارى الجهد لوضع المزيد من العراقيل ؟ وكمثال واحد ، فان من الواضح أنه لو جرى توسيع نطاق مبدأ تلاتيلوكو ، فان ذلك من شأنه تضيق نطاق الرقعة الجغرافية التي تجرى فيها التجارب النووية . فاذا ما امتد هذا المبدأ ليشمل جميع الانحاء ، فسيكون له نفس أثر معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وبالمثل ، في الامكان التفكير في خفض القوة التفجيرية المسموح بها في التجارب النووية ، ربما في سلسلة من المعاهدات الى أن يتم بلوغ حد الصفر المستهدف ، أكرر القول ان هذا من شأنه أن يحقق معاهدة لحظر شامل للتجارب النووية .

ان ما يستهويني في البيان الكندي المؤرخ في ١٨ شباط/فبراير هو أنه يوفر نهجا متعاسكا لمعالجة الحظر الشامل للتجارب النووية يقوم على أساس سد الثغرات . فقد استرعى السفير ماكفيل ، على سبيل المثال ، الانتباه الى الامكانيات التي تتيحها معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ومعاهدة التفجيرات النووية للأغراض السلمية . فبالامكان تصور توسيع نطاق هاتين المعاهدتين كذلك .

ولو وضعنا جانبا ، لبرهة من الزمن ، النهج الكلي ، لدى معالجة حظر شامل للتجارب النووية ألقينا أن أفكارا عديدة تطرح نفسها . هل يمكن أن تشمل المعاهدات القائمة — ثنائية كانت أم متعددة الأطراف — الدول الحائزة للأسلحة النووية التي هي ليست أطرافا فيها حتى الآن ؟ هل يمكن تحويل المعاهدات الثنائية الى معاهدات متعددة الأطراف ؟ ان معاهدة الحد من التجارب الحرفية للأسلحة النووية تحظر التفجيرات التي تتجاوز ١٥٠ كيلوطن ، لكن لو عاملنا المناقشات العامة على أساس أنها دليل يوضح اهتمامات الأمن الوطني أمكن التوصل بسرعة كبيرة الى عتبة ذات حجم منخفض . ان احكام التحقق الواردة في معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية والمعاهدة المتعلقة بالتفجيرات النووية للأغراض السلمية ، التي تنص على قدر كبير من تبادل البيانات التفصيلية والتعاون المباشر بين الأطراف قد تكون لها أهمية كبرى في سياق أعرض .

ماذا كنا نفعل لو كنا في مركز يسمح لنا بإنشاء فريق عامل معني بالحظر الشامل للتجارب النووية؟ يخيل الي أننا كنا نسعى ، ولو في مرحلة فير مبكرة ، لوضع مشاريع تتعلق بقضايا جديدة وحساسة ومعقدة . والأرجح أننا كنا سنتدارس ، كما هو الشأن بالنسبة للفريق المعني بالأسلحة الكيميائية ، الصكوك الدولية القائمة ونتائج المفاوضات في المحافل المحدودة النطاق وتتوخى ، على العموم ، نهج الخطوة تلو الخطوة .

كنت أشرت الى العقبات والشغرات ، ولعل من الأفصح الاشارة، عوضا عن ذلك ، الى الأحجار اللازمة لبناء الجدار . والفرصة متاحة لنا لاضافة لبنات جديدة بغية السعي الحثيث الى اقامة حاجز كلي وكامل في وجه التجارب النووية . وقد اقترحت استراليا في العاضي دراسة الجوانب القانونية والادارية المترتبة على تبادل دولي للبيانات الاهتزازية . وقدمت مقترحات أخرى . وتتم اقتراح نطاق موسع لفريق الخبراء العلميين المخصص . وأنا أعتقد أنه اذا ما اهتمدنا الى طريقة لربط كل فكرة من هذه الأفكار ، الواحدة تلو الأخرى ، بهدفنا الأخير وهو الجدار النهائي ، فسوف لا تصدر ردود فعل سلبية عن أولئك الذين يعرضون ، لسبب أو لآخر ، عن بناء جدار في حركة واحدة ولا عن أولئك الذين يرون ، من ناحية أخرى ، أن الحجر الواحد عقبة عديمة الأهمية - بل ومدعاة للالتهاؤ - حتى يستحق أن يأخذ مكانه في الجدار . فضلا عن أن عملية البناء يمكن أن تتم في أماكن مختلفة في وقت واحد ، هناك الحاجة العملية المتمثلة في تثبيت أحجار الأساس في مكانها قبل اضافة أحجار جديدة . وهنا أشير مرة أخرى الى المقترح الأسترالي الوارد في الوثيقة CD/95 .

لقد اقترحت كندا انشاء فريق من الخبراء السياسيين تحت اشراف لجنة نزع السلاح لمناقشة المسائل التي لم تطرق في المفاوضات الثلاثية . ان وفدي يرى أن لهذا المقترح جوانب ايجابية ، في هذه الظروف العصيبة التي نمر بها فيما يتعلق بالحظر الشامل للتجارب النووية . واماكان الفريق نفسه أن يناقش جميع النقاط التي أثيرتها اليوم ويبين للجنة ما اذا كانت أي نهج جديدة تساعدنا على التصدي للبنود ذات الأولوية المدرجة في جدول الأعمال .

أشدد ، في خاتمة كلمتي ، على الدعوة الى انعام النظر في الأفكار التي طرحتها كندا . وأنا انما أفعل ذلك للحفاظ على استمرار المساعي الرامية الى حظر شامل للتجارب النووية في مناخ يحدد بتأجيل الحظر الشامل للتجارب النووية ، اذا انعدم نهج الخطوة تلو الخطوة ، لفترة فير مقبولة من الزمن . بعبارة أخرى أنا أميل لفكرة المحافظة ، كما قال السفير الكندي ، " على بعض التحرك في عملية التفاوض. تجنبنا للمخاطر الكامنة في استمرار الجمود في عملية التفاوض بشأن التجارب النووية" . أقول هذا مشدداً كذلك على أن الحاجة التي أرى أنها تدعو الى امعان النظر في ما تقترحه كندا ينبغي الا تؤخذ على أنها تعوض أو تضعف من الهدف النهائي والاساسي الذي ترمي اليه الحكومة الأسترالية ألا وهو استحداث حظر شامل للتجارب النووية .

الرئيس : بهذا تنتهي قائمة المتكلمين لهذا اليوم . هل يرفب أي وفد في طلب

الكلمة ؟

ستعقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح يوم الخميس ٢٥ شباط/فبراير الساعة

١٠/٣٠ صباحاً .

ترفع الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠

محضر نهائي للجلسة العامة الثامنة والخمسين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الخميس ، ٢٥ شباط / فبراير ١٩٨٢ الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : محمد جعفر محلاتي (ايران)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف • ل • اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب • ب • بروكوفيف	
السيد م • م • ايوليتوف	
السيد ف • أ • كروخا	
السيد ف • يوهانس	<u>اثيوبيا</u>
السيد ج • س • كاراساليس	<u>الأرجنتين</u>
الآنسة ن • ناسيميني	
السيد د • م • سادلير	<u>استراليا</u>
السيد ر • و • ستيل	
السيد ت • فندليه	
السيد ه • فيخر	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ف • ل • فون ديم هاغن	
السيد ن • كلينغلر	
السيد ل • سوترسنا	<u>اندونيسيا</u>
السيد سوايرابتو	
السيد ب • سيما نجونتاك	
السيد م • ج • محلاتي	<u>ايران</u>
السيد ي • محمدي	
السيد م • أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب • كابراس	
السيد أ • دي جيوفاني	
السيد ط • أطفاف	<u>باكستان</u>
السيد س • أ • دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س • دي كيروز دوارته	
السيد أ • أونكلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج • م • نوارفالس	
الآنسة ر • دي كليرك	
السيد ك • تلالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد اي • سوتيروف	
السيد ب • بويتشيف	
السيد ك • براموف	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

يو مونخ مونخ جي يو ثان تون	<u>بورما</u>
السيد ب • سويكا السيد غ • روسين السيد ت • سترويواس	<u>بولندا</u>
السيد خ • بينافيدس السيد ج • ستروكا السيد أ • سيما	<u>بيرو</u> <u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد م • معطي السيد غ • هيردر السيد ه • ثيليك السيد ج • مويرت السيد م • كاولفوس	<u>الجزائر</u> <u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد س • اندراي السيد ر • نيغو السيد د • آنينويو السيد ت • ميلسكانو السيد س • شيردي السيد م • ببشير السيد ا • ميليتارو	<u>رومانيا</u>
السيدة س • ايزاكي ايكانغا كابييا	<u>زائير</u>
السيد ت • جاياكودي	<u>سرى لانكا</u>
السيد ه • برغلوند السيد ج • ايكولم السيد ج • لوندن	<u>السويد</u>
السيد تيان جين السيد يو منغليانغ السيد هو كزيباودي	<u>الصين</u>
السيد ف • دي لونغورس السيد ج • دي بوس السيد م • كوتور	<u>فرنسا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ر • ر • نافارو السيد أ • أ • أغيلار	<u>فنزويلا</u>
السيد د • س • ماكفيل السيد ج • غودرو	<u>كندا</u>
	<u>كوبا</u>
السيد د • د • دون نانجيرا السيد ج • موريو كيبوي	<u>كينيا</u>
السيد أ • أ • حسن السيد م • ن • فهمي	<u>مصر</u>
السيد س • م • رحالي السيد م • شرايبي	<u>المغرب</u>
السيد أ • غارثيا روبليس السيدة ز • غونزاليس اى رينيرو	<u>المكسيك</u>
	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد د • سامرهميس السيد ل • ج • ميدلتون السيد ج • ل • ليونك الآنسة ج • ا • ف • رايت	
السيد د • اردمبيلغ السيد س • أ • بولد	<u>منغوليا</u>
السيد غ • أو • ايجويرى السيد م • ب • بريماه السيد و • و • اكينسانيا السيد ت • أغياى — ايرونزى	<u>نيجيريا</u>
السيد س • ساران	<u>الهند</u>
السيد أ • كوميفتى السيد ف • غاجدا	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • فان دونغن السيد ه • فاغناكرز	<u>هولندا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد ل • غ • فيلدز

السيد م • بوسبي

الآنسة ك • كريتنبرغر

السيد ج • ميسكل

السيد ر • ف • سكوت

السيد ج • ليونارد

السيد ب • كوردن

السيد ي • أوكاوا

السيد ك • تاناكا

السيد ت • آراي

السيد م • فرهونتش

السيد م • ميهايلوفتش

اليابان

يوغوسلافيا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي

للأمين العام

السيد ر • جايبال

السيد ف • بيراساتيغي

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بسم الله الرحمن الرحيم ، أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٥٨ للجنة نزع السلاح . وتواصل اللجنة اليوم ، وفقا لبرنامج عملها ، النظر في البند ٢ من جدول أعمالها المعنون " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح " . للأعضاء الراغبين في القاء بيانات حول أى موضوع آخر يتصل بعمل اللجنة أن يفعلوا ذلك وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي .

أود أن أرحب ترحيبا حارا بوزير الشؤون الخارجية لرومانيا ، صاحب السعادة ستيفان أندري الذى حضر ليلقى بيانا أمام اللجنة اليوم بوصفه أول متكلم . وقد تقلد السيد أندري مناصب عديدة عالية المسؤولية السياسية في بلاده ، فهو عضو منذ عام ١٩٧٥ في الجمعية الوطنية الكبرى وعين ، في آذار / مارس ١٩٧٨ وزيرا للشؤون الخارجية . وقد شارك في مؤتمرات دولية عديدة ونشر له العديد من الدراسات والمقالات المتعلقة بالمسائل السياسية تناول البعض منها العلاقات الدولية . وأنا متأكد من أن جميع أعضاء اللجنة يقدرون ما يبديه من اهتمام بأعمال هذه اللجنة بمجيئه لالقاء بيانه .

وتضم قائمة المتكلمين لهذا اليوم مثلي رومانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكينيا ونيجيريا والبرازيل والجمهورية الديمقراطية الألمانية .

أعطي الكلمة الآن الى أول متكلم في هذه القائمة سعادة وزير الشؤون الخارجية في رومانيا السيد ستيفان أندري .

السيد أندري (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : سيادة الرئيس ، أود أن أبدأ بالتعبير عن أصدق تهاني الوفد الروماني لكم على توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح لشهر شباط / فبراير . ان ما يربط بين بلدي وبلدكم من أواصر الصداقة والتعاون عامل آخر يؤكد لكم دعم الوفد الروماني البناء لكم في ادائكم للأعباء الهامة الموكلة اليكم . وأود أيضا أن أهني السفير الاندونيسى أنور ساني الذى عمل رئيسا قبلكم واضطلع بواجباته بتفوق ونجاح .

أولا ، أود أن أعبر عن سرورى البالغ لتمكني من القاء كلمة أمام لجنة نزع السلاح وهي هيئة ذات رسالة عالمية أنيطت بها المسؤولية الثقيلة المتمثلة في المساعدة على بدء عملية تفاوض فعالة بغية تحقيق تقدم حقيقي بشأن نزع السلاح .

ان المناخ الدولى الذى استأنفت فيه اللجنة أعمالها هذه السنة يضيف أهمية خاصة على الدورة الحالية . ولذلك رأيت أن من المستصوب أن أخطب أمام هذه الهيئة الموقرة لابلانها القلق العميق الذى يساور الشعب الروماني ورومانيا الاشتراكية ازاء تكثيف سباق التسلح المعصور وما يشهده من تهديد بليغ لذات وجود البشرية ولاشدد ، في آن واحد ، على الحاجة الملحة الداعية الى تحقيق خطوات ملموسة صوب نزع السلاح والمسؤولية الثقيلة التي تتحملها اللجنة في هذا الصدد .

لقد استأنفت اللجنة عملها بالفعل في ظل توتر دولي جدي ناتج ، بوجه خاص عن تكثيف سياسة القوة والأوامر المملاة ، والصراع من أجل مناطق نفوذ ، واستمرار واحتداد النزاعات في مختلف أرجاء العالم وتساعد سباق التسلح مع أزمة اقتصادية متزايدة الحدة .

ان التنافس العسكرى الدائر الآن في الكم والكيف على السواء ، يتأثر بشدة ويتأجج من جراء أنواع التقدم في التكنولوجيات العسكرية والمذاهب الاستراتيجية التي تشهد جميعها بأن إمكانية حرب نووية ليست مستعدة تماما رغم كل شيء . وسياسة القوة وتكديس الأسلحة في طريقها

الى أن تصبح ظاهرة تزداد بروزا في الحياة الدولية المعاصر • وتحدث هذه التطورات في ظروف تتميز بالتوتر الدولي المتزايد وفي مناخ تكدره مشاكل عديدة معقدة وغير محلولة ويسوده انعدام الثقة المتبادلة والريبة ، مما يزيد من خطر الحرب ، وتحت تأثير هذا الهواس فإن أى مجابهة سياسية كبرى قد تتسبب في اشعال الفتيل وقد تؤدي الى اللجوء بصورة جزئية أو كلية لأشـد الأسلحة فتكا بما في ذلك الأسلحة النووية •

ويعمل التصعيد الذى لم يسبق له مثيل في النفقات العسكرية ، والتنافس العسكرى على زيادة خطر حرب نووية مدمرة على نحو مفرغ • وقد شدد على ذلك الرئيس نيكولاى شاونيسكو حين قال " لقد بلغت الأوضاع حدا من التردى واتخذ سباق التسلح أبعادا أصبحت الحياة معها ، بل أصبح نفس بقاء الشعوب ، في خطر " •

لقد وصلت البشرية في الواقع الى حد أضخى عنده الاستمرار في التسلح النووى الذى يتجاوز الى حد كبير كل الاحتياجات الامنية مبعثا على الشعور بعدم الأمن وعدم الاستقرار بشكل يتهدد الحضارة على نحو خطير • وليس من المبالغة في شيء القول بأن خطر المجابهة النووية لم يتخذ منذ الحرب العالمية الثانية شكل الخطر الكبير والحقيقي الذى اتخذه اليوم • ولذلك فإن الضرورة التى تحتم القيام بعمل حازم قبل فوات الآوان بغية عكس هذا الاتجاه المنذر بالكارثة تمثل أعلى أولوية يضطلع بها المجتمع الدولي • فقد آن الآوان ، كما جرى التأكيد على ذلك فني الوثيقة الختامية المعتمدة بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، أن يوضع حد لهذا الوضع وأن يبنذ استخدام القوة في العلاقات الدولية مع السعي الى الأمن عن طريق نزع السلاح •

ان ما شهدته الآونة الأخيرة من استئناف لسباق التسلح ليس فقط خطرا بالغيا على البشرية قاطبة • بل ان الارتفاع السريع للنفقات العسكرية بصدد التحول الى عبء متزايد الثقل بالنسبة لكافة الشعوب ، بما في ذلك البلدان الصناعية لما لعمليات تخزين الأسلحة من آثار ضارة وهدامة على الحياة السياسية والاقتصادية الدولية ككل وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة •

وأمام هذا الوضع الحرج وقتت رومانيا ووقف معها الشعب الروماني بأسره بكل حزم على جانب نزع السلاح ورفضوا رفضا باتا سباق التسلح والحرب والأسلحة النووية بجميع أنواعها • وقد دعا الرئيس نيكولاى شاونيسكو باستمرار في الكثير من اجتماعاته السياسية وكذا من أعلى منبر المحافل الدولية الى القضاء النهائي على استخدام القوة والتهديد باستخدام القوة في العلاقات بين الدول ، وانهاء التوتر الدولي واتخاذ اجراءات فعالة لنزع السلاح ولا سيما اجراءات نزع السلاح النووى ، ودعم السلم والأمن الدوليين •

بهذه الروح ، انتهجت رومانيا على الدوام في الأمم المتحدة وفي غيرها من الهيئات الدولية وفي علاقاتها الثنائية ، سياسة تكمن في النهوض بشكل نشط بنزع السلاح وتقديم مقترحات ملموسة واتخاذ تدابير حازمة لوقف سباق التسلح وتأمين اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح في المجال النووى قبل كل شيء • وعلى هذا النحو ، تقدمت رومانيا في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بمجموعة من التدابير العملية تستهدف وقف سباق التسلح واتخاذ خطوات محددة لتحقيق نزع السلاح ، وهذه الاجراءات تعكس رغبة الشعب الروماني الراسخة في السلم وتشكل نداء من أجل دعم التعاون فيما بين كافة الدول بغية اتقاء الحرب وتأمين سلم دائم • وقد كرر الوفد الروماني بعض الاجراءات في هذه اللجنة •

ويمكن المنطلق لتصرفنا بهذا الشكل في المبدأ القائل بأن أمن وسلم وتقدم الدول ، كلها أمور لا يمكن تأمينها بتصعيد سباق التسلح وزيادة النفقات العسكرية والاستمرار في تخزين الأسلحة • فالأمن الحقيقي لا يمكن أن يتحقق الا باعادة بناء التوازن العسكري بأدنى المستويات الممكنة وتخفيض القوات العسكرية والأسلحة والحد بالتدرج من الميزانيات العسكرية وتكريسها لصالح نزع السلاح ، وقبل كل شيء نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية ملائمة وفعالة •

ان الأمن الحقيقي يتطلب تشجيع كافة الدول على انتهاج سياسة تعاون دولي واسع النطاق ، والتقيّد الصارم بالعباءة الأساسية وقواعد القانون الدولي ، وقرار مناخ من الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة وجميعها شروط مسبقة أساسية لتحقيق أي تقدم حقيقي صوب نزع السلاح •

ان رومانيا التي تحدها رغبة قوية في المساهمة الفعالة في الجهود الرامية الى منح مفاوضات نزع السلاح زخماً جديداً والخروج من المأزق الذي شلها لسنوات عديدة ، قد استرعت انتباه الأمم المتحدة لسألة تجميد وتخفيض الميزانيات العسكرية ، كسبيل عملي للبدء في عملية حقيقية لنزع السلاح • وتنفيذ هذا المقترح الروماني من شأنه أن يحرر أموالاً طائلة يمكن أن تستخدم في آن واحد في تنفيذ البرامج الانمائية في البلدان التي خفضت ميزانياتها العسكرية ودعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للتعجيل بتقدمها الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على البطالة وتضييق الفجوات التي تفصل بينها وبين البلدان الصناعية •

ان الحكومة الرومانية اذ تقدم هذا المقترح ، واقتناعاً منها بما يمكن أن تحدثه تدابير نزع السلاح من جانب واحد من أثرا إيجابي في الجهود الرامية الى وقف سباق التسلح وفي النهوض الاقتصادي والاجتماعي للشعوب ، أجرت من ناحيتها سلسلة من التخفيضات في ميزانياتها العسكرية واستغلت الأموال التي توفرت على هذا النحو في أغراض اقتصادية واجتماعية •

وتمشيا مع سياسة النهوض الفعال بالغاية الأساسية المتخلّفة في نزع السلاح ، أولت رومانيا وماتزال تولي اهتماماً خاصاً بأعمال لجنة نزع السلاح في جنيف وهي هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة التابعة للأمم المتحدة في هذا الميدان • وقد بدأت اللجنة الجديدة أعمالها بمبادرة تعثلت في عضوية أوسع نطاقاً واطار أكثر ديمقراطية ، وتقوم أنشطتها على أساس برنامج عمل قبلته واعتمده جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة • ومن حق الشعوب والرأي العام الدولي توقع أن تثبت المفاوضات في اللجنة جدواها وأن تعيد السبيل لا تخاذ تدابير ملموسة لوقف سباق التسلح والبدء في عملية فعالة لنزع السلاح •

وان من سوء الحظ أن تكون النتائج التي أمكن تحقيقها بعد ثلاث سنوات من النشاط قاصرة عن الوفاء بتلك التوقعات • وعلى الرغم من التحسينات في أداء عمل اللجنة وفي الطرق التي تتوخاها وعلى الرغم من ضخامة عدد القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بتكثيف جهود نزع السلاح ، وعلى الرغم من مشاركة جميع القوى النووية فقد كانت المفاوضات جدبتيئة ، وجرت خلالها في الكثير من الأحيان مناقشات عقيمة ، قابلها بوضوح نمو مكثف في الميزانيات العسكرية وتصعيد جنوني في سباق التسلح • وقد تعذر على اللجنة لمدة سنيين عديدة التوصل الى اتفاق واحد بشأن نزع السلاح • وتبعاً لذلك ، تواجه الآن مسألة محيرة بالغة الخطورة هي : اما الاستمرار ، كما فعلت حتى الآن ، في عقد مناقشات بلا جدوى وهي تشيّد مواصلة تكديس الأسلحة خاصة منها الأسلحة النووية التي قد تتسبب - عن عمد أو صدفة أو عن خطأ في التقدير - في وقوع الكارثة واما اختيار

البديل الرشيد الوحيد ألا وهو المفاوضات الجادة في جو من حسن النية بغية اعتماد تدابير فعالة لنزع السلاح بالإضافة الى كافة تدابير نزع السلاح النووي • ان الحالة الدولية الحرجة الراهنة تحتم الخيار الثاني وخاصة أن شبح الحرب النووية يثير في جميع الشعوب عميق الحيرة والقلق • فلا يمكن للجنة أن تتجاهل التظاهرات الشعبية الجماعية التي نظمت في الأشهر الأخيرة عبر أنحاء القارة الأوروبية بما فيها رومانيا وانهاء أخرى من العالم ، مناهضة للحرب وسباق التسلح وتأييدا لنزع السلاح ، وفوق كل شيء نزع السلاح النووي وقرار سلم دائم ، والتي تشكل عاملا جديدا في العلاقات الدولية وشاهدا بليغا على مشاعر الحيرة هذه • ويتضح يوما بعد يوم أن الشعوب تبصر وتحس بأنه اذا ما قصرنا عن التوقف فورا عن المنافسة النكراء من أجل التسلح النووي بما يهدد بالقضاء على كل أسباب الحياة على وجه البسيطة ، سيتحمل جيلنا المسؤولية الثقيلة المتثلة في الاخفاق في توفير أسباب السلم الضرورية للحفاظ على الحضارة الانسانية وتأمين تنميتها المستمرة •

ولا يسعنا في هذا السياق سوى أن نعرب عن قلقنا ازاء المحاولات الرامية الى صرف انتباه اللجنة عن الهدفين الهامين المتمثلين في وقف سباق التسلح ونزع السلاح •

والحكومة الرومانية تعتبر أن لجنة نزع السلاح ملتزمة بتقديم مساهمة فعالة في تحقيق الغاية الأساسية التي يرمي اليها نزع السلاح - الذي هو السبيل الوحيد لازالة خطر الحرب النووية وتأمين ودعم سلم كافة الأمم وأمنها ، وهي مسؤولة عن هذه المساهمة وقادرة على تقديمها • ونرى ان من واجب حكومة كل دولة عضو في هذه الهيئة أن تتعاون ، وفقا لما يعليه الشعور بالمسؤولية عن مصير ومستقبل البشرية قاطبة ، كي يتسنى تحقيق تقدم ملموس في جهود نزع السلاح • ولهذا الغرض ، فان الحاجة الأساسية تدعو الى منح زخم جديد لأنشطة هذه اللجنة التي يجسب أن تتطرق بخطى ثابتة في التفاوض وابرام اتفاقات تستهدف وقف سباق التسلح وخفض الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل •

ان الهدف الرئيسي للجنة في دورتها الحالية يكمن في صياغة مشروع برنامج شامل لنزع السلاح لتتظرفيه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية وتقره • وبمقتضى ولاية اللجنة فإن البرنامج الشامل لنزع السلاح ينبغي أن يعثل التزاما جادا يراد به أن يصح الاداة الرئيسية المتوفرة للأمم المتحدة لتكثيف وتنسيق جهود الدول من أجل تحقيق الغاية النهائية المتخللة في نزع السلاح العام وقبل كل شيء نزع السلاح النووي • وينبغي أن يعثل اعتماد الجمعية العامة للبرنامج نقطة تحول جذري في مفاوضات نزع السلاح ونهجا جديدا في معالجة هذه المشاكل •

ونرى كذلك ان الضرورة تدعو الى تنشيط المفاوضات التي تستهدف تحقيق تقدم حقيقي بشأن بعض الجوانب الحيوية من نزع السلاح النووي التي ظلت قيد نظر اللجنة منذ فترة الآن وتشمل ابرام اتفاق يحظر كافة تجارب الأسلحة النووية ، ووقف انتاج الأسلحة النووية وخفضها التدريجي حتى التخلص منها نهائيا وحظر الأسلحة الاشعاعية وحظر استحداث أسلحة ومنظومات أخرى للتدمير الشامل • ويلزم الاتفاق بشأن اتخاذ تدابير للحيلولة دون استخدام آخر التطورات العلمية والتكنولوجية لغرض صنع أسلحة التدمير الشامل أو تحسين الأسلحة القائمة • ولعل من المفيد ، ريتما يتم ابرام معاهدة أو اتفاقية دولية لحظر أسلحة جديدة للتدمير الشامل ، لو تيسر للسودول المسلحة تسليحا قويا ، اتخاذ تدابير من جانب واحد للحيلولة دون استخدام الاكتشافات العلمية والتكنولوجية للأغراض العسكرية •

ويجب أيضا تكثيف الجهود التي تبذلها اللجنة من أجل عقد مفاوضات حول ابرام اتفاقية دولية تحظر الأسلحة الكيميائية • والمطالب التي تتادى بأن تغي اللجنة دون المزيد من الابطاء ، بالالتزام الذي تعهدت به بوضوح وأعدت تأكيده في الكثير من الأحيان وهو ابرام هذا الصك الدولي ، هي في رأينا مطالب شرعية •

هناك مسألة هامة ينبغي للجنة أن تعنى بها باستمرار وتستدعي حلا عاجلا وهي ابرام اتفاق دولي بشأن منح ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ولقد سبق أن أشرنا الى أن رومانيا تعتقد اعتقادا راسخا ، في أن أفضل ضمان يقدم لجميع الدول يكمن في نزع السلاح النووي • لكن ريشما يتحقق ذلك الهدف ، ترتبط الأهمية الكبرى المتعلقة بالحوول دون انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الثقة بين الدول ، بابرام اتفاق دولي تحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجبه التزاما بيّنا بالألا تستخدم أبدا الأسلحة النووية بأى حال من الأحوال وبالألا تهدد باستخدام هذه الأسلحة أو باستخدام القوة عموما ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

ونرى أن النتائج التي تمخضت عن المفاوضات التي ستجرى في الدورة الحالية للجنة والمساهمات الهامة المتوقعة منها ينبغي أن يعكسها التقرير الخاص الذي تتوى اللجنة تقديمه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الثانية هذه السنة • وفي رأينا ، أن من الواجب أن يتضمن التقرير في آن واحد تحليلا لأنشطة اللجنة وأى مقترحات تستهدف فعاليتها •

ومن شأن التقدم الهام في أنشطة اللجنة أن يساهم الى حد كبير في التخفيف من حدة التوترات الدولية ، وتجدد سياسة الانفراج وخلق جو يكفل النجاح للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

ولهذا الغرض ، رحبت رومانيا ببدء المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية حول موضوع القذائف متوسطة المدى في أوروبا وعبرت عن الأمل في أن تسفر تلك المفاوضات عن نتائج ايجابية • ونظرا لما تشهده أوروبا حاليا من تكثيف في القوات العسكرية الضخمة وفي الأسلحة المتطورة ، فان خطر نشوب نزاع كبير في تلك المنطقة الهامة من العالم ، هو خطر بالغ الى أقصى حد • وهذه الحالة ، التي تثير قلقا جديا في نفوس شعوب أوروبا ، تتطلب من جميع الدول اتخاذ اجراء حازما لمنع اقامة أسلحة جديدة والشروع في عملية خفض للأسلحة على صعيد هذه القارة • ورومانيا ، بتحجيرها عما يساور الشعب الروماني من قلق بالغ ازاء مستقبل السلم في أوروبا وفي العالم ، وققت وستواصل الوقوف بثبات الى جانب عدم اقامة قذائف متوسطة المدى في أوروبا واجراء تخفيض سريع لهذه القذائف الى أدنى حد ممكن وازالة الأسلحة النووية المتوسطة المدى أو أى أسلحة نووية أخرى من أوروبا • واعتقادنا الراسخ أن نزع السلاح هو المشكلة الرئيسية والحيوية والأساسية في أوروبا في الظرف الراهن •

هذا الموقف المتسق الذي وقته رومانيا جرى تأكيده بحزم في الرسالتين اللتين وجههما الرئيس نيكولاي شاورتيسكو الى رئيس الاتحاد السوفياتي ليونيد بريجنيف والى رئيس الولايات المتحدة رونالد ريغان ، واللتين عمتا مؤخرا بوصفهما وثيقتين رسميتين من وثائق هذه اللجنة ، وكذا في الرسائل الأخرى الموجهة الى غيرهما من رؤساء دول وحكومات البلدان الموقعة على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا •

وبما أن وجود الأسلحة الآتفة الذكر يمس المصالح الحيوية للبلدان الأوروبية ويهدد ها مباشرة ، نرى أن الحق المشروع لتلك الدول المهددة في ذات بقائها ، أن تشارك ، بطريقة أو بأخرى ، في المفاوضات المتعلقة بتخفيض الأسلحة النووية في أوروبا والتخلص منها • والجمعية الوطنية الكبرى في رومانيا التي تشاطر هذا القلق قد حثت برلمانات وحكومات وشعوب أوروبا والولايات المتحدة وكندا على اتخاذ اجراءات فورية حازمة واستخدام كافة الوسائل المتاحة قبل فوات الأوان ، لخفض الأسلحة النووية في القارة الأوروبية والتخلص منها ، دفاعا عن الحق الأساسي لجميع الشعوب في الحياة والحرية والسلام •

" وقد قال الرئيس نيكولاي شوشيسكو " الآن ، وقبل أن تبدأ القنابل النووية في التساقط ، وما دنا نحن أحياء وقبل أن يفوت الأوان " ، يجب وقف الأسلحة النووية والتحول الى نزع السلاح العام وقبل كل شيء ، نزع السلاح النووي • وسيفوت الأوان فور بدء تساقط القنابل النووية فسوف لا يبقى كائن حي واحد للحكم على من أجرم - لن يبقى هناك قضاة ولا مجرمين - لا بد لنا من أن نتخذ الآن التدابير الموحدة لا نقاذ البشرية من الحرب النووية وحماية البقاء على كوكبنا " •

كما يتجلى التزام رومانيا الراسخ بقضية نزع السلاح في دعمها الفعال ، أثناء مؤتمر الأمان والتعاون في أوروبا بمدير ، لا برام اتفاق بشأن عقد مؤتمر لبناء الثقة ونزع السلاح في أوروبا • ومن شأن تنظيم مؤتمر كهذا أن يسهم الى حد كبير في قضية السلم والتعاون والتفاهم في أوروبا حيث أنه سيوفر ، لأول مرة في تاريخ مفاوضات نزع السلاح ، اطارا ديمقراطيا وتشيليا يتيح لجميع الأمم في أوروبا تعاونا بناء بغية اتخاذ تدابير هادفة مسخرة لبناء الثقة المتبادلة والهدوء بنزع السلاح •

نحن نعتبر أن مشاكل نزع السلاح والسلام في أوروبا ، وفي كل صقع من أصقاع العالم ، مسائل تهم مباشرة لجنة نزع السلاح ، لأن جميع التدابير التي تستهدف نزع السلاح ، بغض النظر عن الهيئة التي يتم في اطارها التفاوض حولها ، يجب أن تسعى الى الهدف الأساسي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل ، والذي عهد الى اللجنة ، في سبيل تحقيقه ، بمسؤوليات هامة بوجهه خاص •

ان تحقيق نتائج ايجابية في الدورة الحالية للجنة مرهون بالارادة السياسية لدى جميع الأعضاء فيها من أجل التعاون والتفاوض بروح بناء وواقعية • ونحن نرى أن من واجبننا العمل وفقا لما تلبيه المسؤولية اللازمة لتأمين توصل اللجنة ، أثناء دورتها الحالية ، الى نتائج تكافئ مع التوقعات المشروعة لكل الشعوب • وما هو متوقع منا جميعا جرى ويجرى التعبير عنه أثناء التظاهرات الجماعية التي نظمت في بلدان عديدة بما فيها رومانيا ، مناهضة لخطر حرب نووية وتأييدا لنزع السلاح والسلام ، والعودة الى سياسة التعاون والانفراج والتفاهم المتبادل • وتتجه أيضا صوب ذات هذا الهدف المواقف الراسخة المناهضة للحرب والمؤيدة لنزع السلاح التي يقفها العلماء الذين هم أعرف الناس بما للأسلحة الحديثة من قدرة على التدمير وما يمكن أن يترتب على أي نزاع ينشب من عواقب وخيمة بالنسبة للبشرية قاطبة ولذات مستقبل الحضارة • ويجدر التذكير في هذا الصدد بالنداء الذي وجهه المشاركون في الندوة الدولية التي نظمت مؤخرا في بوخارست

تحت شعار " العلماء والسلم " والذي ينددون فيه بالخطر الكبير للحرب النووية ، ويقفون موقفاً ثابتاً مؤيداً لنزع السلاح ، ويذكرون فيه انهم مصممون على الاعلان عن آرائهم في الأمم المتحدة ، ولجنة نزع السلاح بجنيف وفي جميع الهيئات الدولية المعنية بالمشاكل المتصلة بنزع السلاح والسلم والأمن والتعاون الدولي .

وفي نطاق هذا الجهد الذي يتسم بالأهمية الحيوية ، والمبذول لوقف سباق التسلح والبدء في عملية نزع السلاح تتحمل كافة الدول ، وقبل كل شيء كبرى الدول المسلحة بسلاح قوى ، مسؤولية المشاركة فيها ، فاننا نعلق أهمية كبيرة على الدور المحتمل الذي يمكن أن تضطلع به دول عدم الانحياز والبلدان النامية والبلدان الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن انتمائها للكتل العسكرية . وسيكون تعزيز التعاون والتضامن بينها باخا على تنشيط مفاوضات نزع السلاح والتشجيع على صياغة اتفاقات بشأن وقف سباق التسلح والخفض الفعال للقوات والأسلحة .

ولكي تفي اللجنة بولايتها ولكي تخدم بحق قضية نزع السلاح ، فانها لم تستغل اطلاقاً ما لديها من امكانيات استغلالاً تاماً . فاذا ما كان جميع أعضاء اللجنة يرغبون حقاً في المساهمة في تسوية المشاكل القائمة وتحذوهم الارادة السياسية على ذلك ، واذا وضعت في الاعتبار مقترحات جميع الدول ، فان الاطار المتاح كاف تماماً للتفاوض بشأن حلول فعالة ومنصفة يمكن ، دون الاجحاف بأى دولة ، أن تخدم المصالح الحقيقية للأمم كافة وتساهم في التخفيف من خطر الحرب النووية وازالته ، والتخفيض بشكل كبير من الأسلحة وتحقيق نزع السلاح العام الكامل .

ورومانيا مقرة العزم على بذل قصارى جهدها ، بالتعاون مع الوفود الأخرى ، للمساهمة بشكل فعال في تنشيط مفاوضات نزع السلاح في اطار اللجنة بغية تحقيق نتائج ملموسة تستهدف تلبية توقعات وطموحات كل الشعوب .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر معالي وزير خارجية رومانيا على بيانه الذي لا أشك في أن اللجنة قد تابعت باهتمام خاص . وأشكره أيضاً على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي وعلى أشادته ببلادي . واني على يقين بأن بلدنا الصديقين سيواصلان بذل جهودهما المشتركة من أجل تحقيق نزع السلاح العام . أما الآن فأعطي الكلمة للسفير فيلدز ، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية .

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الأمريكية) : سيادة الرئيس ، هذه هي أول فرصة تتاح لي رسمياً لكي أتحدث الى اللجنة . وعليه أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن تقدير وفدى للخدمات التي تتم عن مقدرة ونزاهة والتي تقدمونها بوصفكم رئيساً للجنة نزع السلاح خلال الشهر الأول للدورة ، وأود أن أضيف أيضاً اني توليت بسرور عظيم ، دور ممثل الولايات المتحدة لدى اللجنة ، كما أنني أقدر عبارات الترحيب التي وجهها زملائي الي . وقد سبق لي أن أفدت من العمل بشكل وثيق في نيويورك مع عدد من زملائي الحاضرين اليوم . وأتطلع الى مواصلة التعاون الوثيق معكم جميعاً ومع الآخرين الذين حظيت بالالتقاء بهم هنا منذ مجيئي الى جنيف .

سيدى الرئيس ، أود أن أضم صوت وفدى الى صوتكم مرحباً ترحيباً حاراً بوزير خارجية رومانيا الموقر الذي يشرف لجننتنا بحضوره .

وأود اليوم ان أتصدى بايجاز لمسألة أعمال فريق الخبراء العلميين المخصص المقرر عقده اجتماعه الثالث عشر هنا في الأسبوع القادم .

وقد تصدى وفدا إيطاليا واليابان في الصيف العاظمي لمسألة ما ينبغي أن تكون عليه أعمال هذا الفريق في المستقبل • وإلى هذا الحد اقترحت السيدة ثورسون ممثلة السويد الموقرة ، خلال هذه الدورة ، أن تنظر اللجنة ، في سياق ملائم • في امكانية انشاء محطات تأخذ عينات من النشاط الاشعاعي في الجو • بحيث تصبح شبكة للمراقبة الدولية • وقد أشار من جديد السفير أوكاوا ممثل اليابان الموقر خلال هذه الدورة أيضا ، إلى الأعمال التي يجريها فريق الخبراء العلميين وذكّرنا بأننا سنستمع من الفريق إلى تقييمه للتجربة الدولية الثانية المتصلة بتبادل البيانات الاهتزازية •

وأود أن أعيد إلى الأذهان أن الدكتور يوجين روستو ، مدير الوكالة الأمريكية للحد من الأسلحة ونزع السلاح قد أعرب ، لدى مخاطبته للجنة يوم ٩ شباط / فبراير ، عن اهتمام حكومتي بالتناقض مع الوفود الأخرى بشأن امكانية توسيع نطاق ولاية الفريق ، ومنحه ، على الخصوص ، ولاية تمكنه من النظر في امكانية وفائدة تبادل البيانات بشأن التجعيرات النووية وغيرها من الظواهر غير العادية التي تحدث في الجو • وربما تبين ان هذا جهد مفيد نظرا لوثاقه صلته بتعزيز الأنظمة التعاهدية القائمة ، وتحسبا لعقد المزيد من الاتفاقات في هذا المجال •

ويعتقد وفدي أن لفريق الخبراء العلميين دورا هاما في أعمالنا ينبغي أن يستمر في الاضطلاع به في مجال التحقق ، هذا المجال الذي يتسم بالحيوية بالرغم من تعقده • وقد تم ، منذ بداية العصر الحديث للاتفاقات المبرمة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، الاعتراف بأن القدرة على التحقق بشكل فعال ، من الامثال لأحكام الاتفاقات ، هي مسألة ذات أهمية عظمى • وهذا هو الشأن ليس فحسب عند التفاوض بخصوص شروط اتفاق محدد ، حيث يجب النظر في نطاق الانطاق والتحقق معا ، بل أيضا في تنفيذ الاتفاق طيلة مدة سريانه • وتتضمن معاهدة المنطقة المتجمدة الجنوبية ، على سبيل المثال ، على التفتيش الموضعي ، من جانب أي طرف ، على منشآت أي طرف آخر في جميع أنحاء المنطقة وذلك لضمان الامثال لأحكام المعاهدة • كما تنص على المراقبة الجوية لكامل المنطقة • وتتضمن المعاهدات الأخرى أحكاما أبعد أثرا ، وتتضمن معاهدة عدم الانتشار النووي على نظام للضمانات تشرف على تطبيقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي تستخدم لضمان الامثال الفعال • ويسعني أن أضيف أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد أبرمتا أيضا ، بوصفهما دولتين حائزتين للأسلحة النووية طرفين في معاهدة عدم الانتشار النووي ، اتفاقات طوعية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضمان بموجبها منشآتها النووية المعدة للأغراض السلمية في ظل هذه الضمانات • وتبرهن هاتان المبادرتان على أن أحكام التحقق الواردة في معاهدة عدم الانتشار النووي ليست مرهقة أكثر مما ينبغي ولا تشكل تهديدا للأنشطة التجارية التي يتم فيها استخدام الطاقة النووية • بل أنها تشير كذلك إلى اننا نتحمل جميعا مسؤولية بناء الثقة في الاتفاقات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح •

ان فريق الخبراء العلميين لم يمه أعماله الحالية ، ومن السابق لأوانه بالنسبة للجنة نزع السلاح أن تتخذ الآن أي مقرر بشأن أنشطته في المستقبل • ويتعين على الفريق في اجتماعه القادم انجاز ما لديه من أعمال ضخمة في ميدان التبادل الدولي للبيانات الاهتزازية ، وذلك بمقتضى شروط ولايته الحالية • كما أن له مهام خطيرة ستستغله طوال الصيف وربما بعد ذلك • وحكومتي تؤيد تمام التأييد الأعمال التي يقوم بها فريق الخبراء العلميين المخصص في الوقت الحاضر وتستمر في

هذا التأييد مادامت هذه الأعمال فيها فائدة • غير أننا نعتقد بالفعل أن الوقت قد حان للبدء في التفكير والتشاور بشأن المهام التي ينبغي أن نسندھا الى الفريق فيما يتعلق بأعماله فسي المستقبل وسيأتي وقت اتخاذ القرار ، على الأرجح ، خلال اجتماع لجنتنا الصيفي ، عندما تكون الفرصة قد أتتحت لنا لاستعراض التقرير الذي سيقدمه فريق الخبراء العلميين تلبية لولايتہ الحالية ونحن مدينون بحق لأولئك الذين طرحوا بالفعل أفكارا ملموسة ونتطلع الى معرفة أفكار الوفود الأخرى والى مناقشتها معها وخاصة فيما يتعلق بإمكانية توسيع نطاق ولاية فريق الخبراء العلميين • أما فيما يتعلق بالنظر في وسائل تحسين رصد الجو ، فإن ذلك يمكن أن يشكل مساهمة مفيدة فسي قدراتنا على التحقق •

الرئيس : أشكركم على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها الى الرئاسة وأعطي الكلمة الآن لممثل كينيا السيد دون نانجيرا •

السيد دون نانجيرا (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، لقد أسعد وفدى كثيرا أن يرى بين ظهرانينا هنا وزير خارجية رومانيا الموقر وهو يرحب به بحرارة ويعرب لسه عن عميق شكرنا لبيان السياسة الهام الذي ألقاه توا أمام هذه اللجنة •

سيدى الرئيس ، استمرت لجنة نزع السلاح منعقدة لمدة ثلاثة أسابيع بالفعل ، وتحديث وفدى عدة مرات خلال هذه الفترة • ولكن حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في جلسة عامة للجنة ، أود أن أكرر التعبير عن شعور وفد كينيا بالارتياح للأسلوب الذى وجهتم به مداولات اللجنة • ونقر لكم حقا بالشكر ولوفدكم وكذلك لجميع أعضاء أمانة هذه اللجنة ، تحسنت القيادة الماهرة للسيد السفير ر • جايبال ، أمين اللجنة والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لما تقومون به من جهد ممتاز ، ويمكنكم الاعتماد على تعاون وفدى الكامل وعلى تأييده لكم •

والقضايا المعروضة علينا للبحث واسعة النطاق وذات طبيعة معقدة للغاية ، ولكنني أرغب في أن أنتهز فرصة كلمتي هذه لأطلعكم والسادة الممثلين الموقرين الجالسين حول هذه المائدة على بعض الآراء المتصلة بعدد من هذه القضايا والتي أعتقد أنها تستحق كل عناية من هذه الدورة من دورات اللجنة • وخطرت لي المسائل التالية :

- (أ) تنظيم أعمال اللجنة ؛
- (ب) تعزيز قدرة الأمم المتحدة على معالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح عن طريق انشاء آليات مقننة لمفاوضات نزع السلاح و/ أو استعمالها بشكل فعال ؛
- (ج) جدول أعمال اللجنة وبرنامج عملها الموققتان لعام ١٩٨٢ ؛
- (د) الاعداد للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ؛
- (هـ) نزع السلاح النووي ؛
- (و) اتخاذ تدابير دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مامن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ؛
- (ز) البرنامج الشامل لنزع السلاح ؛
- (ح) نزع السلاح والتنمية •

تنظيم أعمال لجنة نزع السلاح

ليس هناك مجال للشك فيما يتعلق بتنظيم أعمال لجنة نزع السلاح من أنه يجب تحسين تنظيم أعمال اللجنة إذا أُريد لها أن تفي بولايتها بكفاءة وبفعالية وعلى وجه السرعة • ولذلك ربما نظرت اللجنة جدياً في امكانية تخصيص عدد من اجتماعاتها غير الرسمية لمناقشة هذه المسألة • وأعتقد أنه ينبغي ، في اطار المادتين ٢٧ و ٢٩ من النظام الداخلي لهذه اللجنة ، تخويل رئيس لجنة ما بين الدورات سلطة عقد مشاورات غير رسمية مع الوفود في كل من جنيف ونيويورك ، ومصح رئيس اللجنة القادم ، بغية التوصل الى اتفاق بشأن جدول الأعمال وبرنامج العمل المؤقتين للسنة المقبلة ، وان كان ينبغي عقد مثل هذه المشاورات قبل الدورة الأولى أو ما يسمى بالدورة الربيعية للجنة في شباط / فبراير • وينبغي ، اذا ما اقتضى الأمر ذلك ، عقد مشاورات سابقة للدورة في جنيف لمدة بضعة أيام في الأسبوع الأخير من كانون الثاني / يناير • وبطبيعة الحال ، سيكون الخضر من مثل هذه الاجتماعات الاتفاق على مشروع جدول أعمال اللجنة وبرنامج عملها النهائيين للسنة القادمة • ويجب وقف الممارسة المتبعة حتى الآن فوراً ، وهي قضاء الأسبوعين أو الثلاثة أسابيع الأولى من دورات اللجنة ، بل أكثر من ذلك في بعض الأحيان ، في مجادلات اجرائية ، اذ لا يصح للجنة أن تعمل على أساس جداول أعمال وبرنامج عمل غير معتمدة كما حدث ، على سبيل المثال ، في حالة جدول أعمال اللجنة وبرنامج عملها لعام ١٩٨٢ ، اللذين لم يعتمدا الا الأسبوع الماضي في ١٨ شباط / فبراير •

وترتبط مسألتنا تعزيز قدرة الأمم المتحدة على معالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح و/ أو انشاء آليات مقتدرة مؤهلة لمفاوضات نزع السلاح واستعمالها بشكل فعال ارتباطاً وثيقاً بمسألة تنظيم أعمال اللجنة • ولعلكم تتذكرون أن انشاء آليات فعالة لنزع السلاح كان من بين أهم الموضوعات التي انشغلت بها الدورة الاستثنائية الأولى للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • وتم التشديد في تلك الدورة على ضرورة ايجاد محافل لكل من التداول والتفاوض من أجل نزع السلاح • وقد ترتب على هذا أن أعيد انشاء هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها جهازاً فرعياً للتداول يتبع الجمعية العامة ، بينما ظلت الجمعية العامة ذاتها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي للتداول وأصبحت لجنيتها الأولى محفلاً آخر للتداول حول موضوع نزع السلاح •

وعلى ذلك فان الاتجاه الحالي الى تحويل اللجنة ، وهي جهاز الأمم المتحدة الرئيسي للتفاوض بشأن نزع السلاح ، الى محفل للتداول يتعارض مع شروط وأحكام اختصاصات اللجنة • ومن ثم يجب علينا أن نبذل كل جهد لوقف هذا الاتجاه الخطير وعكسه قس فوات الآوان • فنحن نحتاج الى أن نكرس مزيداً من الوقت للتفاوض بشأن مسائل نزع السلاح الموضوعية ، بدلا من الانغماس في مسائل سياسية والتحدث بشأن قضايا اجرائية ، وممارسة حق الرد وما أشبه • ويجب علينا أن نتلمس السبل والمسائل الكفيلة بتحسين وتعزيز قدرة اللجنة على القيام بتأدية مهام التفاوض المؤكدة اليها من المجتمع العالمي على نحو فعال • ولما كانت الأمم المتحدة ذاتها تحمل على عاتقها المسؤولية الأساسية في مجال نزع السلاح ، عليها أن تلعب دوراً ذاتياً في اطار الفقرات ١١٤ و ١٢٣ و ١٢٤ من الوثيقة الختامية ذاتها •

ضمن طريقة أعتقد انيما كفيلة بمساعدة اللجنة على الوفاء بولايتها بكفاءة وفعالية ، وهي العمل من خلال الأجيمة الفرعية التي ينبغي أن تتنأ بأعداد كافية لمعالجة القضايا الرئيسية المتصلة

بعملية نزع السلاح • ويتطلب ذلك أساسا استمرار عمل الآفرقة العاملة المخصصة التي أنشأتها اللجنة في ١٧ آذار / مارس ١٩٨٠ ، والتي أعيد انشاؤها لدورة اللجنة لعام ١٩٨١ ، والتي أعيدت ثلاثة منها الى سابق وضعها لدورة اللجنة لعام ١٩٨٢ في الاسبوع الماضي فقط وفي ١٨ شباط / فبراير على وجه التحديد ، الفريقان العاملان المخصصان للأسلحة الكيميائية والاشعاعية ، والفريق العامل المخصص لموضوع اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها •

ولقد اغتبط وفدى لاعادة الآفرقة العاملة هذه الى وضعها السابق ، ولأنها ستجتمع في القريب لتنظيم برامج عملها لهذه الدورة من دورات اللجنة • وقد تحرك الفريقان المخصصان للأسلحة الاشعاعية والكيميائية بسرعة ، وكما نعلم جميعا ، عقدتا دورتيهما التنظيميتين الأوليين بالأمس برئاسة سفيرى جمهورية ألمانيا الاتحادية وبولندا الموقرين ، وأنا أتقدم اليهما هنا بتهنئة وفدى كينيا وأعرب لهما عن تقديره • ويرتضى وفدى برامج العمل التي اقترحها الرئيسان ، شريطة تجنب الجسوم والمحافظة على العرونة ، بطبيعة الحال • وأعتقد أنه ينبغي للآفرقة المخصصة أن تعمل بعد انشائها بصورة غير منقطعة في نطاق أهليات واختصاصات كل منها الى حين اتمام الوفاء بولاياتها ، على ألا يغيب عن البال ، بالطبع ، امكانية تنقيح مثل هذه الولايات عند الاقتضاء • وأرى أن الممارسة المتبعة في تكوين مجموعات للاتصال داخل الآفرقة العاملة جيدة للغاية ، وبنى عن القول انه يجب المحافظة على هذه الممارسة ، وان كان ينبغي لمجموعات الاتصال أن تعمل وأن تستكمل الميغام المسندة اليها في حدود فترات قصيرة نسبيا لا تتجاوز أسبوعين بأى حال من الأحوال • وعلى هذا الشرط ، قبل وفدى في وقت سابق من دورة اللجنة هذه انشاء مجموعات الاتصال المعنية بأهداف برنامج شامل لنزع السلاح وألوياته ومبادئه • واننى لأشكر منسقي هذه المجموعات ، وهم السادة الموقرون سفراء فرنسا والبرازيل والجمهورية الديمقراطية الألمانية لجهودهم المتواصلة من أجل التوفيق بين وجهات النظر بشأن المقترحات المختلفة • ومن دواعي امتنان وفدى بلادي البالغ أن يوجه سفير المكسيك الموقر أعمال الفريق العامل المخصص المعنى ببرنامج شامل لنزع السلاح بهذا القدر العظيم والكفاءة والصبر • فلقد شرع هذا الفريق في الاضطلاع بمهمته العسيرة منذ بداية دورة الربيع لهذه اللجنة ، ولكن سبق وأن قلت اننى أود أن يكرس الفريق العامل المعنى ببرنامج شامل لنزع السلاح مزيدا من الوقت لمسائل موضوعية بدلا من المجادلات الاجرائية أو تبادل الغاهيم والآراء الفلسفية فيما بين السادة الممثلين المحترمين • وينبغي أن ينطبق ذلك على جميع الآفرقة العاملة التي تنشئها هذه اللجنة • فهذا محفل للتفاوض ، ومن ثم أود أن ينفق مزيدا من الوقت لفحص المسودات والتأمل فيها ، بدلا من أن يملأ المثلون الجوعباراتهم الخطابية والفلسفية المتعمقة •

وفي الواقع ، مهد اعتماد جدول أعمال اللجنة وبرنامج عملها لعام ١٩٨٢ الفريق لتركيز طاقتنا على موضوعات اساسية مثل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، ونزع السلاح النووي ، وضمانات الأمن السلبية ، وبرنامج شامل لنزع السلاح ، واعلان افريقيا منطقة لا نووية ، واعلان المحيط الهندي منطقة سلام ، وانشاء مناطق أخرى للسلم في العالم ، وانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية •

ومن بين مهامنا الأساسية في هذه الدورة من دورات اللجنة ، التقدم بمساهمة ذات قيمة في عملية التحضير للدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح المقرر عقدها من ٧ حزيران / يونيو

الى ٩ تموز / يوليه من هذا العام في نيويورك ، حيث ستجتمع أيضا بالصادفة اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية من ٢٦ نيسان / ابريل حتى ١٤ أيار / مايو وعلى ذلك لم يعد أمنا متسع من الوقت ، ويستحسن أن نبدأ بأسرع ما يمكن في صياغة عناصر التقرير الخاص الذي يجب علينا اعداده طبقا لولايتنا للدورة الاستثنائية الثانية ، بمقتضى قرار الجمعية العامة ١٩٢٠/٣٦ و١٩٦٠ ، بتاريخ ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ • وقد استمع وفدي باهتمام للأراء التي أعربت عنها الوفود المختلفة في الاجتماع غير الرسمي الذي عقدته اللجنة في أوائل هذا الأسبوع ، يوم ٢٢ شباط / فبراير ، ووافقنا على الرأي السائد بأنه ينبغي صياغة التقرير الخاص المقدم للدورة الاستثنائية الثانية على أساس الخطوط التوجيهية التي تقدمت بها الوفود ، وبأنه ينبغي أن يتضمن تقديرا دقيقا للمشاكل التي واجهت مفاوضات نزع السلاح وما أنجزته وما فشلت فيه ، وأن يقدم مقترحات عملية لتحقيق نتائج ملموسة بخصوص قضايا نزع السلاح ، وأن يكون التقرير الخاص من بين الوثائق الأساسية للدورة الاستثنائية الثانية •

وكلنا يعلم أن الغاية النهائية لنزع السلاح النووي هي الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدويرها تدميرا تاما • ورحبنا في هذا الصدد بابتداء المحادثات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول القوات النووية متوسطة المدى ، ونحث القوتين الكبريين على استهلال محادثات ثنائية بأسرع ما يمكن حول تخفيض الأسلحة الاستراتيجية • وينبغي منع نشوب حرب نووية في جميع صورها الممكنة ، مهما كلف الأمر • ولذلك يلزم حتما أن تتخذ جميع الدول المعنية من غير ابطاء تدابير لتخفيض الأسلحة النووية والحد منها ، كخطوة رئيسية نحو نزع السلاح النووي • وينبغي أن تمنح اللجنة هذه القضية أعلى درجة من الأولوية وأعظم عنايتها • وعلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة استئناف وتكثيف محادثاتهما حول حظر شامل وكامل لتجارب الأسلحة النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية ، بغية إبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب في هذا الميدان الخطير • ولا أكاد أغالي في التشديد على مدى الحاح التوصل الى اتفاق بشأن تدابير التحقق الوطنية والدولية وغيرها من التدابير التي يمكن عن طريقها تحقيق وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي وحظر الأسلحة الكيميائية ، من بين جملة أمور أخرى •

وتدرك حكومتي الحاجة الى استخدامات سلمية للطاقة النووية ، ولكن يجب أن تكون مثل هذه الاستخدامات مصحوبة بضمانات نووية وبنظام لبناء الثقة يمنع الدول من استخدام الطاقة النووية لأغراض عسكرية وغيرها من الأغراض الهدامة • وتؤثر الأعمال العدوانية والاحتلال الأجنبي وسائر انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة بصورة سلبية للغاية على مفاوضات نزع السلاح ، بما في ذلك نزع السلاح النووي • فيكف نجلس حول هذه المائدة للتفاوض بشأن قضايا نزع السلاح بينما يسود العلاقات الدولية الخوف والشك وعدم الثقة والحروب الإقليمية والضم ، الى جانب التوتر الدولي والمنازعات ؟

أما فيما يتعلق باتخاذ ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، تعتبر الوثيقة الختامية ذات صلة خاصة بالموضوع ، وينبغي أن تتجسد ضمانات الامن لهذه الدول في معاهدة دولية •

وفيما يختص بالبرنامج الحرج لنزع السلاح الشامل ، يؤيد وفد كينيا كلية موقف مجموعتنا الى ٢١ ، على النحو المبين في الوثائق التالية :

- CD/CPD/WP.55 بشأن مبادئ البرنامج الشامل لنزع السلاح ؛
- CD/CPD/WP.56 بشأن أهداف البرنامج الشامل لنزع السلاح ؛
- CD/CPD/WP.57 بشأن أولويات البرنامج الشامل لنزع السلاح ؛ و
- CD/223 بشأن تدابير البرنامج الشامل لنزع السلاح •

ولاحظت مع شديد الأسف أن بعض الوفود الموجودة هنا لازالت تواجه صعوبات باللغة حيال موقف مجموعة الـ ٢١ ، ولكن الحقيقة هي أن أحكام أوراق العمل هذه اشتقت من الوثيقة الختامية نفسها ، التي اعتمدت بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٧٨ !

وتكمن أهمية البرنامج الشامل لنزع السلاح في أنه هو الأداة التي يمكن أن يتحقق من خلالها نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة وكافية • ولذلك يتحتم على الحكومات المعنية ، وفي إطار عملية نزع السلاح ، أن تتعهد دون تأخير باستئصال خطر الحرب ، ولا سيما الحرب النووية ، وأن توقف إلى الأبد سباق التسلح ، محققة بذلك دوام السلم والأمن في جميع أنحاء العالم • ونحن مكلفون بصياغة أحكام حادفة متوازنة لبرنامج نزع السلاح الشامل - سواء أكانت مشاريع لأهداف أو لأولويات أو لمبادئ أو تدابير للنظر فيها واعتمادها في نهاية المطاف أثناء الدورة الاستثنائية الثانية • وتعلق مجموعة الـ ٢١ أهمية كبرى على هذا الموضوع ، ولكن لازالت هناك مع الأسف اختلافات أساسية عديدة ، وهو ما يمكن ملاحظته من مواقف الحكومات الآخري ازم نفس هذه القضايا • وعلى ذلك لازالت هناك حاجة إلى الكثير من المساومة الشاقة والتفاوض من أجل تضييق هوة الاختلافات • فالمشاكل المتصلة بتعريف الأسلحة ، ونطاق الاتفاقات ، والأطر الزمنية والاجراءات ، ومعايير التحقق وأساليبه ، واختيار وترتيب وتصنيف أهداف البرنامج الشامل لنزع السلاح وأولوياته ومبادئه وتدابيره ، وما إلى ذلك ، كلها مشاكل يصعب حلها حقا ، ولكن ليس لنا من خيار ولا بد أن نعالجها بطريقة منهجية وجدية وبتفان •

والآن ، اسمحوا لي أن أعرض عليكم وعلى المثلمين الموقرين الآخرين الجالسين حول هذه المائدة بعض الآراء المتعلقة بأنواع التدابير التي يود وفدي أن يتضمنها البرنامج الشامل لنزع السلاح • وأعتقد أن الفصل المتصل بتدابير البرنامج الشامل سيكون أصعب الفروع التي سيجسرى التفاوض عليها ، لأن الهدف النهائي لتدابير نزع السلاح هي تحقيق أهداف البرنامج الشامل لنزع السلاح • ولذلك لا بد الا تتمشى التدابير مع الأهداف وحسب ، وإنما مع الأولويات والمبادئ المدرجة في البرنامج الشامل لنزع السلاح أيضا • والمطلب الأساسي هو أن يكون البرنامج الشامل لنزع السلاح عالميا وشاملا حقا في طابعه • وفي هذا الصدد ، نرى أن مقترح مجموعة الـ ٢١ قد لبي هذا المطلب • ولذلك فان وفد كينيا ، الى جانب تأييده العطلق له ، يناشد مجموعات الوفود الأخرى بالآ تقبل المنطق والنهج الموضحين في مشروع الفصل المتعلق بالتدابير المقدم من مجموعة الـ ٢١ وحسب ، بل وأن تقبل أيضا تلك الوثيقة من حيث بنيتها وشكلها •

وإذا تحدثنا عن بنية البرنامج الشامل لنزع السلاح ، نجد أن أمامنا خيارات كثيرة • فعلى سبيل المثال ، يمكن أن يكون هناك جزء تمهيدى للفصل المتصل بالتدابير ، يحكم فروع كل مرحلة من المراحل • أو يمكن أن يكون هناك فصل أو مقدمة مختصرة في بداية كل فرع أو فرع جزئي ، حسب الحال • وعلى كل ، أرى انه يلزم أن تكون هناك إشارة موجزة في بداية كل مرحلة إلى الفلسفة

العامة للفصل المعني وما تهدف الى تحقيقه في نهاية الأمر • وبعد ذلك ينبغي اعطاء الاطار الزمني الذي ينبغي أن تنفذ خلاله تدابير كل مرحلة تنفيذًا كاملاً • وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن يكون البرنامج الشامل لنزع السلاح ملزماً قانوناً لكل الدول ، وينبغي توضيح ذلك في الجزء التمهيدي للبرنامج •

وهكذا ينبغي ألا يكون هناك غموض حول الأهداف التي ستسعى تدابير البرنامج الشامل لنزع السلاح الى تحقيقها والتي تشكل أساساً لتصنيف التدابير الى مراحل مختلفة - على ألا يغيب عن البال بطبيعة الحال ترتيب أولويات البرنامج الشامل لنزع السلاح وأهدافه في شكل أهداف مباشرة ، ومتوسطة الأجل أو مستمرة أو نهائية • وكما سبق الاتفاق عليه في الوثيقة الختامية ، فإن الأهداف الرئيسية للبرنامج الشامل لنزع السلاح هي وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ومنعه وحظره ، وعلى الأخص سباق التسلح النووي ، وكذلك تخفيض سباق التسلح وجميع أنواع الأسلحة والقوات المسلحة ، ومن ثم القضاء تماماً على سباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي ، وخطر الحرب ، ولاسيما الحرب النووية • وهذا هو التفكير المقبول الذي قاد مجموعة الـ ٢١ الى اقتراح المراحل الأربع الواردة في الوثيقة CD/223، المؤرخة في ١٩ آب / أغسطس ١٩٨١ • والتدابير مترابطة ومتبادلة الدعم • وبالإضافة الى ذلك ، جاء تصميمها من وحي الوثيقة الختامية نفسها ، وهي مبنية في تسلسل منطقي وتأخذ في اعتبارها تماماً كلا من عناصر عملية نزع السلاح وطبيعته التدريجية • وعلى ذلك ، يجب أن يتم وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ، ولاسيما سباق التسلح النووي ، في المرحلة الأولى من مراحل تدابير البرنامج الشامل لنزع السلاح • ويجب أن يكون تخفيض سباق التسلح والأسلحة والقوات المسلحة في مرحلته الثانية ، كما يجب أن تستهدف تدابير المرحلة الثالثة ازالة التامة لجميع أنواع الأسلحة النووية مع تحقيق تخفيضات ملموسة للغاية في أنواع أخرى من الأسلحة ، وكذلك حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وأخيراً ، يجب أن تتم ازالة الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة بحلول نهاية المرحلة الرابعة ، باستثناء ما يتفق على ابقائه للأمن الداخلي داخل أراضي كل بلد • ويجب التركيز في كل من هذه المراحل على ضرورة إعادة تخصيص الموارد التي تتوفر بفضل ذلك لاجراض اجتماعية اقتصادية ، وعلى الأخص لصالح البلدان النامية •

وعند تحديد التدابير في اطار أهداف البرنامج الشامل لنزع السلاح وأولوياته ومبادئه يتعين علينا أيضاً أن نحدد ما في اطار متطلبات تنفيذها علي كل من المدى القصير والمتوسط والبعيد • وينبغي لنا أيضاً أن نحدد التدابير سواء طبقاً لأنها مشتركة بين جميع مراحل البرنامج الشامل لنزع السلاح أم انها تخر مرحلة واحدة فقط • وعند الاضطلاع بهذه المهمة ، ينبغي ألا يغرب عن بالنا المستويات وأنواع التدابير التي يجب اتخاذها تنفيذاً للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، أي اذا كان من اللازم العمل على المستوى الوطني أو دون الاقليمي أو الأقليمي أو العالمي ، أم اذا كان ينبغي اتخاذ تدبير أو تدابير من جانب واحد أو على نحو ثنائي أو متعدد الأطراف •

وفيما يتعلق بتدابير نزع السلاح والأمن الاقليميين ، يلزم انشاء مناطق للسلم في جنوب شرق آسيا وفي منطقة المحيط الهندي ، بالإضافة الى مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف اقاليم العالم ، مثل أمريكا اللاتينية في منطقة الأمريكتين ، وفي أوروبا وإفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا •

ان مسألة استعراض وتقييم تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح مسألة خطيرة ويجب ابرازها لهذا السبب في برنامج نزع السلاح • ويفضل اتباع اجراء مرحلي ، كما ينبغي ان يكون هناك استعراض وتقييم عند نهاية كل مرحلة من مراحل التنفيذ للتحقق من مستوى الأداء في الفترة السابقة ووضع استراتيجيات لتعجيل تنفيذ تدابير البرنامج الشامل لنزع السلاح مستقبلا • وشمة عاملان لهما أهمية قصوى في عملية الاستعراض والتقييم ، وهما : عامل الأثر الزمنية وعامل آليات الاستعراض والتقييم لتنفيذ تدابير البرنامج الشامل لنزع السلاح •

وفيما يختص بالأثر الزمنية ، ينبغي ادراج مدد زمنية مؤقتة في البرنامج ، لكل من مراحل التنفيذ ولمجموعة التدابير بأسرها على حد سواء • فالبرنامج الشامل لنزع السلاح يعد خطة انمائية لأعمال نزع السلاح ، وهو بهذا الصفة يجب أن توضع أثر زمنية مؤقتة لينفذ خلالها على أن تكون خاضعة أيضا للاستعراض • وتلك ممارسة عادية ، سواء في الخطط الانمائية الوطنية أو في خطط الأمم المتحدة وبرامجها ، مثل الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية ، وبرنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وبرنامج عمل نيروبي لتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والانتفاع بها ، وكثير غيرها • وفي أغلب هذه الحالات ، يتم الاستعراض والتقييم كل خمس سنوات • وحتى اعلان الأمم المتحدة الثمانينات عقدا ثانيا لنزع السلاح ، وهو الاعلان المرفق بقرار الجمعية العامة ٤٦/٣٥ في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، ينص على استعراض وتقييم تنفيذ الاعلان بعد مرور خمس سنوات • وتتم الفقرة ٢٥ من الاعلان على الآتي : "واضافة الى ذلك تضطلع الجمعية العامة في دورتها الاربعين التي ستعقد في ١٩٨٥ ، باستعراض وتقييم للتقدم المحرز في تنفيذ التدابير المحددة في هذا الاعلان وذلك عن طريق هيئة نزع السلاح" وعلى ذلك ، عندما قررت مجموعة ال ٢١ أن تكون العدة الشاملة لتنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح ٢٠ سنة ، مع استعراض كل من فترات التنفيذ وتقييمها كل خمس سنوات ، فعلت ذلك بحسن نية وفي امثال كامل وتام لممارسة صياغة خطط العمل الانمائي المتعارف عليها عموما •

أما عن آلية الاستعراض والتقييم لتنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح ، فينبغي ايسلاء الأولوية في المقام الأول لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على معالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح على النحو المقترح في الفقرات ١١٤ و ١٢٣ و ١٢٤ من الوثيقة الختامية • وينبغي أن تسترك الاجهزة والمنظمات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بمزيد من التعمق والجديفة في عملية استعراض وتقييم تدابير البرنامج الشامل لنزع السلاح ، أي أجهزة المداولة في الأمم المتحدة - وهي الجمعية العامة ولجنتها الأولى وهيئة نزع السلاح - وجهاز المفاوضات وهو لجنة نزع السلاح • وينبغي الترحيب بأي مساهمات من مراكز البحوث المختلفة ، بل وينبغي تشجيعها ، مثل جامعة الأمم المتحدة في طوكيو ، وجامعة السلام في كوستاريكا ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث ، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح التابع له ، وكذلك من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمراكز الأكاديمية الملائمة والمعروفة المتخصصة في نزع السلاح ، وعلاوة على ذلك ، يمكن أن تتيح الدورات الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والمساهمات المقدمة في الفترات الواقعة بين هذه الدورات الاستثنائية وكذلك المؤتمرات العالمية لنزع السلاح فرصا ممتازة لاستعراض وتقييم تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح ويمكن أيضا اجراء استعراضات مؤقتة عند الاقتضاء ، حتى قبل فترات الاستعراض العادية ذاتها ، في منتصف الفترة الفاصلة بين استعراضين على سبيل المثال •

أما الآن ، وبعد أن أعدنا انشاء الأفرقة العاملة المخصصة الأربعة ، علينا أن ننشئ بعد ذلك عددا كافيا من الأفرقة العاملة الاضافية لتعجيل أعمال اللجنة ، لاسيما عند قيام اللجنة بالاعداد لاجتماع اللجنة التحضيرية والدورة الاستثنائية الثانية للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . ويجب تحديد أولوياتنا بوضوح ، وهي تتضمن دون شك ما يلي :

(أ) التوصل الى مشروع برنامج شامل لنزع السلاح لتتضمن فيه الدورة الاستثنائية ، وذلك في اطار الفريق العامل المنشأ لتناول هذا البند ؛

(ب) احراز تقدم بشأن الأسلحة الكيميائية في اطار الفريق العامل المعاد انشاؤه والمعني بهذه الأسلحة ؛

(ج) احراز تقدم بشأن الأسلحة الاشعاعية في اطار الفريق العامل المعاد انشاؤه والمعني بهذه الأسلحة ؛

(د) احراز تقدم بشأن ضمانات الأمن السلبية في اطار الفريق العامل المعاد انشاؤه والمعني بهذه الضمانات ؛

(هـ) تحقيق حظر شامل على التجارب النووية ، وهو في اعتقادي يستحق تخصيص فريق عامل له ، بل وينبغي انشاء مثل هذا الفريق العامل بأسرع ما يمكن ؛

(و) احراز تقدم بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وينبغي انشاء فريق عامل لذلك الغرض أيضا ، على نحو ما اقترحتة مجموعة الـ ٢١ في ١٩٨١ .

ولا بد لي ان أكرر الآن ضرورة تكثيف عملية انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عن طريق اتفاقات تعقد على أساس منتظم . وفي هذا الصدد ، ننادي ونرحب بأن يكون المحيط الهندي منطقة لا نووية واعلان هذا المحيط منطقة سلم في وقت مبكر . وسيكون من شأن ذلك الاجراء أن يساعد على النجوض بالترتيبات الدولية الفعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ومن بينها بلدي كينيا ، في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها . وتعلق كينيا أهمية كبرى على هذا الموضوع لأسباب عدة ، من بينها انها من الدول الساحلية المطلة على المحيط الهندي . وكان اعلان افريقيا منطقة لا نووية على نحو ما قررته منظمة الوحدة الافريقية في ١٩٦٤ عملا سياسيا بالغ الأهمية ، وتوليه حكومتي أعلى مرتبة من الأولوية وتعمل من أجل تحقيقه . فيجب ألا تجد الأسلحة النووية مكانا لها في افريقيا ، سنعارض بكل قوة أي تشجيع لسباق التسلح النووي في افريقيا من جانب حماة السياسات العنصرية غير الانسانية التي تنادي بما يسمى " التطور المنفصل " والتي تمارسها فعلا جنوب افريقيا منذ ما يزيد على ثلاثة عقود .

وأخيرا ، وليس آخرا ، ينبغي ان أذكر ان مسألة العلاقة بين نزع السلاح والتنمية هي مسألة ذات أهمية قصوى لوفدي . ومن الواضح انه ستتاح لنا فرص في المستقبل لبحث هذا الموضوع الحيوي باستفاضة . وكل ما أوده في الوقت الحالي هو أن أشير الى ان الدراسات التي أجريت حتى الآن حول الارتباط المتبادل بين نزع السلاح والتنمية ، بما في ذلك التقرير الاخير للأمم المتحدة لعام ١٩٦٤ عن الموضوع الذي جاء في الوثيقة 36/356 د ، تكشف بعض الحقائق المرعبة عن الكميات الهائلة للموارد التي تتفق سنويا لأغراض عسكرية (أكثر من ٥٠٠ مليار من الدولارات) ، في الوقت الذي تموت فيه مئات الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم بسبب المرض والجوع والمزمن وسوء

التغذية ، من بين جملة أسباب ، وخاصة في المناطق التي كانت تستغل عبر التاريخ ولا زالت تستغل في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية • وهذا موضوع حساس بالنسبة للبلدان النامية ، وسيظل حساسا دون شك ، ويستدعي دائما التعجيل بتنميتها عن طريق القضاء على الاختلالات والتفاوتات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، بين جملة أمور • وأعتقد أن تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد لابد وأن يكون جزءا لا يتجزأ من الغاية النهائية لأي برنامج شامل لنزع السلاح • وتثق كينيا في النظام الاقتصادي الدولي الجديد لأنه هو الاداة التي يمكن بوساطتها القضاء بالاحتياجات الأساسية لكل الشعوب ، وعلى الأخص الشعوب النامية • ولذلك أعود فأذكر مرة أخرى الأهمية التي نعلقها على الحاجة الى تحرير الموارد الحقيقية التي تتفق هدرا الآن ودون وعي على سباق التسلح ، وإعادة تخصيصها لأغراض اجتماعية اقتصادية ، لاسيما لما هو في صالح البلدان النامية •

وهذا هو كل ما أود أن أقوله اليوم ، ولكن اسمحوا لي أن احتفظ بحق وفدى في التحدث مرة أخرى في مراحل لاحقة من هذه الدورة •

الرئيس : اشكركم على الكلمات الطيبة التي وجهتها للرئاسة وأعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا ، السفير ايجويري •

السيد ايجويري (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : حظينا هذا الصباح بشرف الاستماع الى وزير خارجية جمهورية رومانيا الاشتراكية ويشعر وفدى بامتنان بالغ لهذه المناسبة • فقد كان خطابه قيما للغاية •

السيد الرئيس ، أود أيضا أن أرحب بجاري الجالس الى يميني مباشرة ، السيد فرانز فان دونغين ، سفير هولندا ، الذي انضم لنا هذا الصباح •

وستركز كلمتي القصيرة اليوم على البند ١ من جدول أعمال اللجنة لسنة ١٩٨٢ - حضر التجارب النووية - الذي يعتبره وفدى حجر الزاوية لمفاوضات نزع السلاح • وقد أصاب أمين عام الأمم المتحدة حين حدد في رسالة لنا مغزى الدورة الحالية ، اذ قال :

" ليس في مقدور العالم أن ينتظر بزوغ شروط مثالية ليبادر الى اتخاذ تدابير لنزع السلاح • ولا يمكن أن يتحقق نزع السلاح عن طريق المواجهة والادانة • والفائدة القصيرة الاجل للتفوق العسكري يحومها في كل الأحوال ما يثيره سباق التسلح من ضرر طويل الأجل • وينبغي لنا أن نعترف قبل أن يفوت الآوان بان الجانب الأساسي الجوهري لجميع الشعوب والأمم هو انسانيتها المشتركة ، ومن ثم مسؤوليتها المشتركة عن قيام عالم بلا حرب " •

ويعتقد وفدى في واقع الأمر أننا تجاوزنا منذ أمد طويل أو ان احراز تقدم موضوعي نحو الحد من الأسلحة النووية وازالتها في نهاية المطاف • وفي الجلسة العامة ١٢٦ بتاريخ ٩ تموز / يولييه ١٩٨١ ، لاحظ الوفد النيجيري بأسف واستياء أن لجنة نزع السلاح ، وهي الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح ، لم تستطع ان تبدأ مفاوضات موضوعية بشأن حظر للتجارب النووية • وبعد مضي عام تقريبا ، مازال الموقف على حاله دون ان تلوح بشائر لحصد وث انفراج في مفاوضات نزع السلاح • ولا يسعني سوى أن أسجل هنا مرة أخرى أسف وفدى واستياءه الشديد لعدم بدء مفاوضات حظر التجارب النووية في لجنة نزع السلاح حتى الآن •

ولا يرجع عدم ظهور اتفاق على أكثر قضايا عصرنا التهاوبا وأعلاها أولوية الى نقص في اهتمام المجتمع الدولي • فقد كان هناك اهتمام مستمر من المجتمع الدولي ، على مدى ما يزيد على ٢٥ عاماً ، لم يتم الاعراب عنه في شكل مسيرات احتجاج فحسب ، وإنما أيضاً في شكل ما يربو على ٤٠ قراراً للجمعية العامة للأمم المتحدة • وكان آخر أعراب عن هذا الاهتمام في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة • فقد تم في هذه الدورة اعتماد قرارين ، ألا وهما ٣٦/٨٤ و ٣٦/٨٥ بشأن موضوع حظر التجارب النووية •

وفي القرار ٣٦/٨٤ ، تحت الفقرة ٤٥ من المنطوق جميع الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح على ما يلي :

(أ) أن تضع في الاعتبار ان قاعدة توافق الآراء ينبغي ألا تطبق على نحو يحول دون انشاء هيئات فرعية للاضطلاع بمهام اللجنة بفعالية ؛

(ب) أن تؤيد قيام اللجنة ، لدى بدء دورتها لسنة ١٩٨٢ ، بانشاء فريق عامل مخصص يشرع في التفاوض المتعدد الأطراف بشأن عقد معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية ؛

(ج) أن تبذل أقصى ما في وسعها كي تحيل اللجنة الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح نص تلك المعاهدة المتفاوض عليها بين أطراف متعددة ؛

وأعاد القرار ٣٦/٨٥ التأكيد على أن للجنة نزع السلاح دوراً لا غنى عنه في المفاوضات المتعلقة بعقد معاهدة لحظر التجارب النووية ، ورجت الفقرة ٧ من المنطوق من لجنة نزع السلاح أن تحدد ، في اطار مفاوضاتها بشأن هذه المعاهدة ، الترتيبات المؤسسية والادارية اللازمة لانشاء شبكة دولية لرصد الاهتزازات واختبار الشبكة وتشغيلها ، ووضع نظام فعال للتحقيق • وطلبت الفقرة ١٠ من لجنة نزع السلاح أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح وفي دورتها السابعة والثلاثين • ويتضح مما سبق أن المجتمع الدولي يعلق أهمية كبيرة على حظر التجارب النووية باعتباره الخطوة الأولى في نزع السلاح النووي ، وأن للجنة نزع السلاح دوراً حيويًا تؤديه في انجاز هذا الهدف •

لذلك فمن دواعي شعور وفدى بالاحباط العميق أن هناك دولتين من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية التي تشترك في هذه اللجنة قد رفضتا الانضمام الى اتفاق الآراء ، ففي هذه اللجنة ، بشأن انشاء فريق عامل مخصص لخير ما سبب سوى رأيهما الذاتي عما يشكل مصالحهما الأمنية ثم الضرورة السياسية التي لا تأخذ في الاعتبار المصالح الأمنية لتلك الدول التي نبذت الاختيار النووي • فما هي أسباب هذه الأوضاع ؟ يمكن الاهتداء الى جزء من الرد في بيان السيد يوجين ف • روستو ، مدير وكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة ، الذي وجهه الى اللجنة في ٩ شباط / فبراير ١٩٨٢ • فقد شدد السيد روستو على الروابط بين الموقف الدولي ومبادرات نزع السلاح ، ثم أردف يقول :

" وغير خاف أن النظر في أي ايقاف كامل للتجارب النووية لا بد وأن يرتبط بقدرة الأمم الخربية على المحافظة على قوات ردع معقولة • ومن الواضح كذلك أن أي حظر للتجارب لن يستطیع في حد ذاته ان ينهي التمديد الذي تشكله الأسلحة النووية ثم مضى يقول وهكذا وفي حين أن أي حظر شامل بشأن التجارب النووية سيظل عنصراً من

عناصر الدائرة الكاملة لأهداف الولايات المتحدة طويلة المدى بشأن الحد من الأسلحة ،
فإننا لا نعتقد أن أي حظر شامل لن يساعد في الظروف الراهنة على الاقلال من خطر
الأسلحة النووية أو الحفاظ على استقرار الميزان النووي " •

وقد اعترض وفدي وسيظل يحترض على البلدان التي تقيم أمنها على نظريات الردع النووي
التي تتبع هي ونظريات التوازن والتكافؤ الاستراتيجيين من مفاهيم أمنية ضيقة للبلدان الحائزة على
الأسلحة النووية • ويبدو لوفدي أنه كما يستقيم السلم والأمن الدوليين ، فإنه يلزم توسيع نطاق
مفهوم الأمن بحيث يأخذ في الاعتبار استقرار جميع البلدان بغض النظر عن المناطق التي تقع فيها •
ويجب أن يكون هناك ، في المقام الأول ، اعتبار للأمن من الجوع والفقر ، بمراعاة الصلة الوثيقة بين
نزع السلاح والتنمية •

وما يتصل بالموضوع كذلك الاشارة الى الدراسة الشاملة بشأن نزع السلاح ، التي أجراها
الأمين العام ، والتي لاحظت في خاتمتها :

" أن احلال السلم يقتضي درء خطر الحرب النووية • واذا ما أريد لنزع السلاح
النووي أن يصبح حقيقة واقعة ، فإنه يجب نبذ التزام جانب الردع المتبادل عن طريق
توازن الرعب • ولعل مفهوم صيانة سلم العالم واستقراره وتوازنه عن طريق عملية الردع هو
أخطر فكرة خاطئة جماعية في الوجود " •

ويتفق وفدي مع الآراء التي تم الاغراب عنها في الخاتمة • أننا جميعا نعي تماما أن كل
العقبات التقنية التي تحول دون أبرام معاهدة لحظر التجارب النووية قد تم تذليلها • وجرى
التسليم على نطاق عالمي في اتفاق الآراء الوارد في الفقرة (٥١) من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية
الأولى للجمعية العامة لنزع السلاح على الأهمية الأساسية للمعاهدة في المهمة العاجلة المتعلقة
بإنهاء التحسين النوعي للأسلحة النووية وصنع أنواع جديدة من هذه الأسلحة ووقف انتشارها •
والآن فإن انعدام الإرادة السياسية لدى دولتين حائزتين للأسلحة النووية هو الذي يعوق الأعمال
الأساسية المتوقعة من اللجنة ، لا سيما وأن المفاوضات الثلاثية الأطراف لم تستأنف ولا يمكن
الاستشهاد بها على أنها تمثل أفضل سبيل للتقدم •

ولما كانت المفاوضات الثلاثية الأطراف مشلولة وبما أن اتفاق الآراء بشأن انشاء فريق عامل
مخصص لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب قد أوقف ، فيكف يمكن للجنة أن تعمل ؟ لاشك ان الدورة
الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي أوشكت على الانعقاد ستثير تساؤلا
عن مدى أهلية لجنة نزع السلاح كمحفل تفاوضي ما لم يتم احراز تقدم بشأن هذا البند المقبول
على نطاق واسع والذي يتمتع بأعلى أولوية • وقد سبق للسيدة انغا ثورسون من السويد ، في كلمتها
بتاريخ ٩ تموز / يوليه ١٩٨١ أن أبلغت " المفاوضات الثلاثية الذين لم ينجحوا في المفاوضات الثلاثية
أن يعدوا أنفسهم للنقد الشديد والقاسي لفتلهم في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة
المكرسة لنزع السلاح " •

وباعتبار وفدي من المشاركين في تقديم الوثيقة CD/204 ، فإنه يعتقد أن الوقت قد "حان"
للنظر في تعديل المادة ٢٥ • نحن على اقتناع بأن الانسان يعيش في عالم دينامي ليس فيسه
شيء ثابت • وينبغي لمجموعة من المبادئ التي وضعناها نحن من اجل أنفسنا ، ولكي تسهل أعمال
اللجنة بصفة أساسية أن يعاد النظر فيها وأن تعدل حسبما هو مستصوب لملائمة الظروف الواقعية

القائمة في اللجنة • ونشوء موقف تحويفه بعض البلدان الى استخدام قاعدة اتفاق الآراء لاستمرار المصالح التمييزية لا يلغي الأهداف التي يسعى هذا المحفل الى تحقيقها فحسب ، بل من الواضح أيضا أنه يخل بالنظام • ومازلنا نعتقد اعتقادا جازما أن الأفرقة العاملة تتيح أكثر الآليات فعالية لاجراء المفاوضات المتعددة الأطراف في اللجنة ، ومن هنا فنحن نؤيد موقف مجموعة ال ٢١ بشأن هذا الموضوع • والسيد روستولم يلاحظ في خطابه ان هناك شكاً بالنسبة لاستصواب حضر للتجارب في نهاية المطاف ، بل ان هناك افتقارا للاجماع بشأن مسائل النهج والتوقيت • وتتيح الوثيقة CD/181 المقدمة من مجموعة ال ٢١ نهجا يستحق من اللجنة أن تمعن فيه النظر • وسيكون تفصيل العناصر المتعلقة بالنطاق والتحقق والأحكام الختامية في معاهدة مقبلة تفصيلا جادا واسهاما فعالا من لجنة نزع السلاح في الدورة الاستثنائية الثانية •

وقد دافعت كثير من الوفود عن مواقيها في اللجنة على أساس الاهتمامات الأمنية لكل منها • وأود أن أقتصر على القول بأننا في افريقيا لدينا أيضا اهتمامات أمنية خطيرة • وقد صدر القرار CM/Res.845 عن الدورة الثامنة عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، الذي عقد في نيروبي في حزيران / يونيه ١٩٨١ ، وهو يستنكر بوضوح اقتراح انشاء منظمة جنوب الأطلسي التي تضم جنوب افريقيا والولايات المتحدة وبعض بلدان أمريكا اللاتينية باعتباره تهديدا خطيرا لسلم القارة الافريقية وأمنها • ويدعو القرار نفسه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الى أن يعزز قراره رقم ٤١٨ الذي يمنع تزويد جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصرى بالأسلحة والمعدات المتصلة بها والى أن يضمن الالتزام الدقيق بحظر الأسلحة ••

ان المجتمع الدولي يدرك الآن القدرة النووية التي تمتلكها جنوب افريقيا العنصرية والارهابية • والأيام المقبلة أيام تفكير عصب بالنسبة لبلدى الذى كان من أوائل الموقعين على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية • ان الانتشار الأفقي للأسلحة النووية يبدو أمرا حقيقيا تماما ، مقرونا بخطر قيام الحرب النووية نتيجة حادث طارئ • وعلى ضوء ذلك فان وفدى يعلق أهمية كبيرة على معاهدة حظر التجارب النووية • وكما أكدنا في مناسبات عديدة ، فان عدم احراز تقدم في مجال معاهدة للحظر الشامل للتجارب يشكل اخلايا بالثقة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ، حيث أن مثل هذه المعاهدة كانت المقابل للالتزامات التي اضطلعنا بها نحن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ونحن نأمل باخلاص أن تلمن المواقف المتصلة التي ظلت الدول الحائزة للأسلحة النووية تتشبث بها بعناء على مدى ما يربو على ٢٥ عاما •

وقبل أن أختتم هذا البيان القصير ، فان وفدى يود القول بأنه قد تغافل بالبيان الذى أدلى به السفير سامر حيس من المملكة المتحدة بتاريخ ١١ شباط / فبراير الذى يفيد أن المملكة المتحدة قد دمرت كل مخزونها من الأسلحة الكيميائية منذ أكثر من ١٠ سنوات • ولهذا البيان من الوفد البريطاني مخرى خاص في وقت لم يعد يبدو فيه أن للقيم الاخلاقية أهمية في لعبة الحرب •

السيد دى سوزا اى سيلفا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ،
ان البند المدرج في برنامج عمل اليوم كان منذ ما يقرب من اربعين عاما في طبيعة اهتمامات مجتمع الأمم بأسره • ولا تعوزني الحجة لكي أشدد على أن كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد سلمت مجددا بالطابع الملح والحاسم لوقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى منذ أربع سنوات مضت فقط ، وذلك في وثيقة بتوافق الآراء صدرت في ختام الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح •

وقد بذلت البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ ووفود أخرى كذلك ، منذ انشاء لجنة نزع السلاح ، جهودا لا تكل لضمان اتاحة الفرصة لهذه اللجنة للوفاء بما يتوقعه المجتمع العالمي منها من الشروع في مفاوضات مضمونية بشأن هذه المسألة • بيد أن عددا قليلا من أعضاء اللجنة حال دون اعتماد أية طرائق اجرائية لاجراء مفاوضات متعددة الأطراف في هذا المحفل • وتم ببساطة تجاهل الالتزامات المؤكدة التي أخذها الأطراف على عاتقهم في الوثيقة الختامية وكذلك في وثائق دولية ذات طابع ملزم قانونا •

وفي خلال دورة اللجنة لعام ١٩٨١ ، جددت مجموعة الـ ٢١ مساعيها لضمان انشاء فريق عامل بشأن البند ٢ من جدول الأعمال • ومرة أخرى أثيرت الحجة القائلة بأن قيام اللجنة بمعالجة هذه القضية " سابق للأوان " بسبب " تعقيد " و " حساسية " المشاكل ذات الشأن وذلك من جانب أولئك الذين لا يرغبون في أن يقوم المجتمع العالمي بالبحث في مفاوضات متعددة الأطراف عن حل لمسألة تمس ذات الأساس الذي يقوم عليه أمن كل أمة • ويبدو أن القوى العظمى تعتبر أن السلم والأمن أمران مقصوران عليهما • أما بقية العالم فليس له ، في رأيها ، أى خيار آخر اللهم الا التقيد بأوامرها بصدد هذه المسائل " المعقدة " و " الحساسة " •

ماهي الطريقة التي تمارسها القوى العظمى في الاستثثار بما تفتخر أنه حقها في حماية أمنها هي نفسها ؟ لقد فعلت ذلك عن طريق تعريض أمن كل أمة أخرى للخطر ، من خلال تضخيم ترساناتها النووية تضخيما هائلا ، ومواصلة زيادة موازنتها العسكرية زيادة مذهلة • والاستخفاف بالبالغ الشدة بذات بقاء الجنس البشرى في مجموعته • ولقد بدأت الدورة الراهنة للجنة نزع السلاح بما أصبح الآن مألوفا من تدفق للاتهامات والانتهاكات المضادة فيما بين القوتين العظميين • وتحاول كل من القوتين أن تبرر سياساتها التسليحية استنادا الى القول بأن الطرف الآخر هو الذى بدأ العملية من أساسها وأنه يجب عليها أن تستكمل ما لديها من بقى ملحوظ • ولقد استمعنا الى رأى غريب يقول بأنه ليس ثمة سباق للتسلح ، وإنما مجرد جهد عسكرى متواصل من جانب قوة عظمى للتفوق على القوة الأخرى • وفي ضوء البيانات التي تظهر كل يوم في الصحافة وفي غيرها من المصادر العامة لجانب من العالم ومن الحكم على المعلومات التي تجمع عما يجرى في المعسكر المقابل ، فإن الادعاء بأنه لا يوجد سباق للتسلح شيء لا يقبل عقلا • بل على العكس ، لقد تخطت فيما يبدو أقوى دولتين عرفهما تاريخ البشرية حتى الآن كل حد لضبط النفس في سعيرهما لا متلاك قوة عسكرية مطلقة • وثمة حدود أخرى توشك الوفرة المتعاظمة من وسائل الدمار الجديدة أن تجتازها ، إذ ربما يغدو الفضاء الخارجي وشيكا الحلبة المقبلة للمجابهات والحروب •

ويكاد يكون من المستحيل التوفيق بين السياسات التي تعتمد على ترايد القوة العسكرية المستمر وبين الهدف المقبول عالميا والرامي الى نزع السلاح الشامل والكامل تحت رقابة دولية فعالة • وعلى سبيل المثال فقد استعير عن تعبير " نزع السلاح " بجملة غامضة هي " الحد من الأسلحة " وهي لا تتطوى بطبيعة الحال على أى تخفيض. وإنما على مجرد نوع ما من التحكم في كمية الأسلحة - هبوطا وصعودا أيضا • ان مثل هذا الخروج عن اللغة والمفاهيم التي قبلها رسميا كل أعضاء المجتمع العالمي يشير مخاوف لا يعوزها التبرير بصدد قدر الاخلاص الذى ينظر به بعض الدول الى التعهدات المجددة في وثائق دولية • وهكذا تبدو الحاجة ملحة الى بيانات صريحة وأمينسة تؤكد من جديد التمسك بهذه الالتزامات •

ويرحب وفدى في هذا الصدد بالبيانين اللذين أدلى بهما مثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ومثل الاتحاد السوفياتي يومي ١٦ و ١٨ شباط/فبراير على التوالي ، في الجلسات العلنية للجنة • وفي حين عالج السفير اسرائيليان مسألة حظر التجارب الشامل وقدم اقتراحات تمهيدية بناءة ، اقترح السفير هرذر نوا لولاية الفريق العامل المقترح بشأن البند ٢ • وقال أيضا انه ينبغي استئناف المشاورات حسب الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/193 دون تأخير وأن هذه المشاورات ستيسر الوصول الى تحقيق توافق بالآراء بشأن فريق عامل مخصص يعنى بالبند ٢ • ويشاطر وفدى تماما هذا الرأي الذي يتسق مع الموقف الذي اتخذته مجموعة ال ٢١ في الوثيقة CD/180 ، كما يتطلع وفدى الى سرعة البدء في هذه المشاورات • على اننا لن نحبذ أى حل يوفر للجنة مجرد اطار لتبادل الآراء أكاديميا بشأن المجموعة العريضة من المسائل المتصلة بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • وقد عززت التجربة المستفادة من الدورتين غير الرسميتين في العام الماضي بشأن ذلك البند قناعتنا بوجود احترام الطابع التفاوضي لهذه الهيئة • ويجب البحث بنشاط عن ترتيبات اجرائية كافية لضمان قيام لجنة نزع السلاح بالوفاء بالمسؤوليات الموكولة اليها من الأمم المتحدة بتوافق آراء كل الدول الممثلة في اللجنة • وما لم تتوفر الارادة للبحث عن اجراء يقبله الجميع لمعالجة البند ٢ فلن نجني شيئا من الانخراط في جولة ثانية من المناقشات الاكاديمية التي لا يمكن أن يستخلص منها أى استنتاج عملي بل والتي سيبقى ملخصها طي الكتمان كما لو كان من غير اللائق أن يفشى الى بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة • ولذا نأمل أن تكون الوفود مستعدة للاشتراك في مشاورات صادقة بهدف تحضيم حاجز الصلابة والسماح للجنة نزع السلاح في نهاية المطاف بمباشرة الوظائف ذات الطابع الأولي المنوطة بها •

وتحقيقا لهذا الغرض ، فقد أسعد وفدى أن يستمع الى البيان الذي أدلى به السيد روستو يوم ٩ شباط/فبراير والذي قال فيه " ان الولايات المتحدة تشاطر تماما أعضاء هذه اللجنة اهتمامها الشديد بالتقدم على وجه السرعة في الجهود المبذولة من أجل ازالة عبء الأسلحة النووية عن كاهل السياسة العالمية " وأن بلده " سيشارك على نحو بناء مع اللجنة فيما تبذله من جهود لتحقيق هذه الغاية " • ونحن نعلق أهمية كبرى على هذا البيان بما انه صدر عن مسؤول يحتل هذا المركز المرموق الذي يتمتع به السيد روستو • وفي اثناء دورة عام ١٩٨١ بأكملها ، وعند مثل الولايات المتحدة في ذلك الحين ، السفير فلويري ، اللجنة بأن حكومته ستقوم باستعراض كامل ومتعمق لسياساتها الدفاعية ستعكس نتائجها عن التعليقات التي ستعطى الى وفد الولايات المتحدة في اللجنة • وبوسع المرء أن يستدل من البيان الذي القاه السيد روستو يوم ٩ شباط/فبراير على انه يمثل حقيقة ملخصا للآراء التي أمعنت حكومته النظر فيها بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة • ويتوقع وفدى أن وفد الولايات المتحدة " سيشارك على نحو بناء مع اللجنة " وانه سيتقدم باقتراحات ملموسة عن كيفية " التقدم على وجه السرعة " صوب " ازالة عبء الأسلحة النووية عن كاهل السياسة العالمية " • لقد قامت البلدان التي لم تسهم في خلق ذلك العبء بجهد في صياغة مقترحات يخطوها الحصر وانتظرت مدة طويلة أن ترد استجابات بناءة من البلدان التي تتحمل بمسؤولية خاصة عن هذا العبء • ولا يزال وفدى يأمل أن تتصدى الوفود المعنية بصورة مباشرة ، في القريب العاجل ، لمعالجة مضمون المسألة الواردة في البند ٢ • وقد أن الأوان لتكثيف هذه اللجنة من اصابة النجاح •

واستبحكم في أن أتناول الآن نقطة أخرى تتصل على نحو مباشر بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، ويعلق وفدي عليها أهمية كبيرة . لقد اعتدت الدورة السادسة والثلاثون للجمعية العامة ، بتوافق الآراء ، كما نعلم ، القرار ٨١/٣٦ بأه الذي حثت فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تقدم آراءها ومقترحاتها واقتراحاتها العملية لضمان تلاقي نشوب حرب نووية الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، للنظر فيها . وقد سلمت كل دولة ، بانضمامها الى توافق الآراء عند اعتماد ذلك القرار " بالخطر الذي يتهدد بقاء البشرية ذاته نتيجة وجود الأسلحة النووية " و " بأن ازالة هذا الخطر هي أشد مهام يومنا الحاضر خطورة والحاحا " . وتبعاً لذلك فانه يتعين على الدول التي تتحمل مسؤولية خاصة ، أى الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تفتتم هذه الفرصة تماما لمشاطرة المجتمع العالمي ، أى الدول التي فضلت عدم تحقيق أمنها على حساب أمن سواها ، أفكارها وآراءها عن كيفية النهوض " بأشد المهام خطورة والحاحا " . ولا ينبغي تفسير الاعتماد على مذاهب الردع النووي بوصفه مبرراً للإبقاء على الترسانات النووية ومواصلة تحسينها ، وانما ينبغي بالأحرى أن يوفر التسليم ، بتوافق الآراء ، بخطر الفناء النووي والمسؤولية الخاصة التي تنشأ لتلافيه حافزاً إضافياً للدول الحائزة للأسلحة النووية للاستجابة بحسن نية الى دعوة الجمعية العامة .

ولا يمكن الوثوق في أية ضمانات ازالة خطر الأسلحة النووية طالما كانت هناك حفنة من الدول تشبث بأن تستأثر بحيازة مثل هذه الوسائل الحربية الهائلة وتبدو مصممة لا على الاحتفاظ بها وحسب وانما على جعلها أكثر خطراً وتهديداً . لقد نكصت الدول الحائزة للأسلحة النووية حتى الآن عن اعطاء ضمانات صريحة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وفضلت تقييد بياناتها الرسمية بشأن الضمانات بشروط موجهة لخدمة أمنها الذاتي ومذاهبها العسكرية . وحده البيانات الرسمية ، الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تخرج في الحقيقة ، بالصورة التي صيغت بها ، عن كونها ضماناً لمركزها النووي ولمقدرتها على استخدام الأسلحة في الظروف التي تعتبرها مناسبة لها . وطالما امتنعت الدول الحائزة للأسلحة النووية عن اتخاذ قرار بمراجعة موقفها من هذه المسألة ، فلن يكون ثمة جدوى فيما يبدو من محاولة اقامة نهج مشترك استناداً الى البيانات الرسمية ، لأن أية صياغة تتصف بالعمومية سوف تتطوى على ذلك العيب الرئيسي . أما اذا ركزنا اهتمامنا ، بدلاً من ذلك ، على تلاقي الحرب النووية ، فربما أمكن التوصل الى أساس متفق عليه يتم الانطلاق منه قدماً في السبيل المؤدى الى ازالة الأسلحة النووية نهائياً من البيئة العالمية . ويشكل هذا المنحى بطبيعة الحال الضمان الحقيقي الوحيد ضد استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها .

ومن ثم فان القرار ٨١/٣٦ بأه ، الذي شاركت البرازيل في تقديمه ، يوفر نهجاً بناءً آخر لتناول هذه المسألة العسيرة المتعقدة في وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ويأمل وفدي ألا يساء استخدام هذا الطريق الجديد المفتوح للوصول الى اجابات متعددة الأطراف لمشكلة تجابه كل الأمم على حد سواء ، من جانب الأمم التي يتجه اليها بصفة رئيسية . ان مجتمع الأمم يتجه بنظره مرة أخرى الى الدول الحائزة للأسلحة النووية ويدعوها صادقاً الى أن تعمل على نحو بناء من أجل ازالة خطر تعترف هي نفسها دون لبس بحدته وظابعه الملح . وكم سيكون الختاً مؤسفاً حقاً اذا تجوهمت هذه الدعوة الى التعقل والتفاهم أو بالأحرى اذا تحولت الدورة الاستثنائية الثانية مرة أخرى الى حلبة للمجابهة وتبادل الاتهامات بين المحورين . ان للتاريخ

سبيله في تدارك الأخطاء المتعلقة بادراك الحقائق السياسية في العالم • وإذا أصر عدد قليل من الدول على أن يكون استشاره بحيازة الأسلحة النووية جزءاً لا ينفصم من الحقيقة ، فقد لا يظهر أمام التاريخ أى سبيل لتدارك الأخطاء •

السيد هردير (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، انه لمن دواعي سروري الخاص ان أسجل في مستهل بياني كلمة ترحيبنا بالسيد ستيفان أندري وزير خارجية جمهورية رومانيا الاشتراكية الذي يمثل بلدا تقيم معه الجمهورية الديمقراطية الألمانية علاقات وثيقة وودية • واني مقتنع أن البيان الهام الذي ألقاه سيدرس دراسة عميقة وسيساهم في مساعدة اللجنة على الوفاء بمسؤولياتها الجسيمة • وأود أن أطلب من ممثل رومانيا أن يبلغه أطيب تمنياتنا باقامة متعة ناجحة في جنيف • وأود أيضا ، في الوقت ذاته ، أن أرحب بالسفير فرانز فان دونغين الممثل الجديد لهولندا لدى لجنة نزع السلاح الذي عين في الأونصة الأخيرة والذي يشارك اليوم لأول مرة في جلساتنا • ونؤكد له على أننا مستعدون لمواصلة التعاون الجدي الذي يعود بالفائدة على الجميع والذي أقمنه دائما مع سلفه ووفد بلاده •

ان لجنة نزع السلاح توشك ، هذه الأيام ، على الانتهاء من مناقشتها المكرسة للبند ١ من جدول أعمالنا ألا وهو حظر التجارب النووية • وكما هو معلوم فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تعلق دائما أهمية عظمى على هذه المسألة • وقد أكد وفدي مجددا على هذا الموقف في ١٦ شباط/فبراير • وطرحنا في الوقت ذاته بعض الآراء بشأن معالجة اللجنة ، في المستقبل ، للحظر الشامل للتجارب وقد منا مشروع ولاية لفريق عامل مخصص يعنى بالبند ١ •

وفي نيتي الآن أن أكشف ، بصورة أولية ، عن الاستنتاجات الأولى التي استخلصناها من تبادل الآراء الذي جرى في اللجنة بشأن الحظر الشامل للتجارب وأن أتوسع في بعض الاقتراحات الملموسة التي قدمت خلال النقاش الذي دار حول البند ١ •

ومن دواعي ارتياح وفدي العظيم أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في اللجنة قد أكدت ، منذ بداية هذه الدورة ، على أهمية فرض حظر كامل وعام على تجارب الأسلحة النووية • ونحن متفقون تمام الاتفاق مع السفير فاين سفير هولندا الذي أشار في بيانه الذي ألقاه في ٢ شباط/فبراير الى "أن التوصل الى ابرام معاهدة بشأن حظر التجارب الشامل سيشكل بيانا عمليا ملموسا عن كيفية السيطرة على كثير من الجوانب البالغة التعقيد لسباق التسلح النووي" (CD/PV.150) • وعلاوة على ذلك فقد أكدت وفود كثيرة على الدور العفيد الذي تضطلع به المفاوضات الثلاثية ودعت الأطراف الثلاثة الى استئناف هذه المفاوضات على وجه السرعة وانهاؤها بسرعة ونجاح • ولسوء الحظ أن دولة واحدة حائزة للأسلحة النووية ، على الأقل ، تبد وغير مستعدة للاستجابة لهذا النداء •

وفي الوقت ذاته فقد سر وفدي سرورا كبيرا بالبيان الصريح الواضح الذي ألقاه ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن المشاكل التي تنطوي عليها المفاوضات الثلاثية • وهكذا رد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على نداءات وأسئلة الكثير من وفود الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، كما أننا نرحب باستعداد الاتحاد السوفياتي مرة أخرى لوضع معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية موضع التنفيذ حتى ولو لم تتضمن اليها الصين وفرنسا منذ البداية • وبالطبع فان هذا دليل آخر على موقف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية البناء ازاء حظر التجارب النامل •

وأخيراً وليس آخراً فقد شدد عدد من الوفود ، مجدداً ، على ضرورة تعزيز دور لجنتنا فسي التفاوض بشأن وضع معاهدة لحظر التجارب الشامل . وقد أعربت معظم بلدان المجموعة الغربية ، الى جانب مجموعتي الدول الاشتراكية والدول غير المنحازة ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، عن اهتمامها بإنشاء فريق عامل مخصص يعنى بالبند ١ . واسمحوا لي بأن أقتبس ، في هذا الصدد ، من البيان الأول للوفد الياباني (CD/PV.151) . الذى شدد فيه السفير أوكاوا على أن " تحقيق حظر التجارب الشامل له أهمية قصوى ، وان هذا الاقتراح عملي وملموس . لذلك يرى وفد بلادى أن قضية حظر التجارب الشامل يجب أن تعالج بشكل منهجي ومركز ، وان أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي ، فسي نظرنا ، إنشاء فريق عامل خاص لهذا الغرض " .

وقد استمع وفدى ، ببالغ الأسف ، يوم ٩ شباط / فبراير . الى البيان الذى ألقاه وفدى الولايات المتحدة معللاً نتيجة استعراض الولايات المتحدة ، في الآونة الأخيرة ، لمسائل حظر التجارب الشامل . وعلى خلاف الأهداف المبينة بوضوح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، ولولاية اللجنة وعدد كثير من قرارات الأمم المتحدة ، فقد أعلنت الولايات المتحدة بصراحة بأن " الوقت لم يحن " لفرض حظر شامل على التجارب . وقيل لنا في الوقت ذاته " ان الولايات المتحدة ستعمل بشكل بنسائه مع اللجنة في جهودها التي تبذلها من أجل بلوغ هذه الغاية " (CD/PV.152) .

غير أنه لم تطرح أية فكرة واضحة عن كيفية حدوث ذلك ، وعلاوة على ذلك فقد عارض وفدى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، في السنة العاضية ، إنشاء فريق عامل مخصص يعنى بحظر التجارب الشامل . وفي الوقت ذاته عرض علينا دمج البندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا . غير أن من الصعب أن يساعد ادماج البندين وكلاهما يحظى بالأولوية في حل قضية حظر التجارب الشامل . وعلاوة على ذلك فان اتخاذ مثل هذه الخطوة كقيل بتحويل الانتباه عن البند ١ الذى تمت دراسته طيلة سنوات وقد حان الوقت الآن لاتخاذ قرار سياسي بشأنه . وقد كانت اللجنة محقة في رفض مثل هذا المقترح .

وفي هذا الصدد استمعنا بعظيم الاهتمام الى البيانات التي ألقاها في الآونة الأخيرة بعض الوفود المنتمية الى المجموعة الغربية . وقد لاحظ وفدى باستغراب شديد أن بعض وفود البلدان الغربية غير الحائزة للأسلحة النووية قد بدأت تبتعد عن فكرة الحظر الشامل للتجارب بوصفها " مهمة ذات أولوية " الى " هدف رئيسي نهائي " . فماذا يعنى ذلك ؟ هل هذه الوفود مستعدة لأن تنسى ان حظر التجارب الشامل هو خطوة فورية عاجلة لكبح سباق التسلح النووي وأن تتصور أنه " هدف طويل الأجل " كما فعلت ذلك الولايات المتحدة ؟ ان ما نخشاه هو أن يخلق مثل هذا النهج امكانيات لاختراع أسلحة نووية جديدة أكثر تطوراً مثل ما يطلق عليه اسم القنبلة النيوترونية .

وفي الوقت ذاته تم الاعراب عن " أفكار جديدة " بوصفها " حلولا بديلة " للنهج الشامل الذى لا معدى عنه " بخية الابقاء على " بعض الحركة في العملية التفاوضية " " والابقاء على قوة الدفع للتوصل الى حظر التجارب الشامل " .

ولا يشك وفدى ، بالطبع ، في اهتمام وفود استراليا وكندا واليابان الجدى بالتوصل الى حظر جميع تجارب الأسلحة النووية • ونحن نقدر عظيم التقدير تصميمها على ايجاد مخرج للوضع الذى نشأ عن موقف بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية العنيد ازاء حظر التجارب الشامل •

ومن ناحية أخرى لا يمكننا الا أن نشير شكوكا جادة في بعض الأفكار التي أعرب عنها في الآونة الأخيرة بشأن زيادة معالجة هذا البند • وهذه الأفكار تشكل ، في رأينا ، خطرا حقيقيا يتخلل في صرف انتباه هذه اللجنة من النظر في حظر التجارب الشامل الى قضايا ذات أهمية ثانوية •

واسمحوا لي بأن أوضح ماقلته ببضعة أمثال • أولا لقد اقترح انشاء " فريق سياسي للخبراء تحت اشراف لجنة نزع السلاح لمناقشة المسائل التي لم تكن موضع اختلاف في المفاوضات الثلاثية من سنة ١٩٧٧ الى سنة ١٩٨٠ " • فما عسى أن تكون مساهمة مثل هذا الفريق في وضع معاهدة لحظر التجارب الشامل ؟ ألا تؤدي تلك المساهمة الى مجرد ازدواجية في المناقشات التي سبق أن أجريناها ونجربها في الجلسات العامة ، مع الايهام بوجود فريق عامل يعنى بحظر التجارب الشامل ؟ ان اهتمامنا الجوهرى ينبغي أن ينصب على وضع معاهدة لحظر التجارب الشامل في هيئة فرعية ملائمة تابعة للجنة ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك عن طريق انشاء محفل تشاورى •

وقد ادرج وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية في ١٦ شباط / فبراير ، في جدول الأعمال مشروع ولاية مطابق يركز على المهمة الرئيسية ألا وهي وضع مشروع معاهدة •

ثانيا ، طرحت أفكار للتوصل الى حظر شامل للتجارب من خلال اتخاذ جملة من الخطوات " المحدودة " مثل :

توسيع نطاق الانضمام الى المعاهدات القائمة بحيث تشمل الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لا تشكل بعد طرفا فيها ؛

تغيير المعاهدات الثنائية مثل معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية بحيث تصبح معاهدات متعددة الأطراف ؛

تخفيض قوة انفجار التجارب النووية المباحة في سلسلة من المعاهدات •

وقد كانت الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بالطبع ، دائما الى جانب دراسة كافة الامكانيات التي قد تجعل حظر التجارب الشامل في متناولنا • وهكذا فانها كانت في عام ١٩٦٣ من بين أول الموقعين على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية • وقد دعونا طيلة سنوات الدول الأخرى ، وخاصة الصين وفرنسا الى الانضمام الى هذه المعاهدة • وفي عامي ١٩٧٤ و١٩٧٦ رحبنا بالمعاهدتين المبرمتين بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، والتفجيرات النووية الجوفية لأغراض سلمية ، ومازلنا ننتظر التصديق عليهما • وقد كنا نأمل ، في ذلك الوقت ، في أن تغير الولايات المتحدة موقفها وفي انها قد توافق خلال فترة معينة من الزمن ؛ على حل أكثر شمولا • لهذا رحبنا ببداية المفاوضات الثلاثية التي شرع فيها في عام ١٩٧٧ • ولسوء الحظ أن الولايات المتحدة علقت هذه المفاوضات من جانب واحد بعد أن أحرزت بعض النجاح •

لقد بذلت ، خلال مدة تجاوزت ٢٠ عاما ، جهود جبارة من أجل التوصل الى حظر التجارب الشامل . وهكذا شغلت قضية نزع السلاح هذه أذهان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل دائم خلال مدة أطول من أي مدة استغرقتها قضية أخرى من قضايا نزع السلاح ، كما ذكره بحق ، في تقرير الأمم المتحدة بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية (CD/86) . أفرجع الآن ، بعد كل ما حدث ، الى نهج تمت مناقشته داخل هذه اللجنة طيلة سنوات ، من أواخر الستينات الى أواسط السبعينات ؟ ان تجربتي الشخصية النابعة من أكثر من سبع سنوات من المشاركة فسي أعمال هذه اللجنة تجعلني أعتقد أن " نهج العتبة " هذا لا يمكن أن يصل بنا الى إبرام معاهدة لحظر التجارب الشامل الا بصعوبة ، إذ اننا ، بدلا من اجراء مفاوضات بشأن حظر التجارب الشامل ، سننشدل على الأرجح بقضية هامشية واهمين بأننا نتقدم نحو تحقيق ما يسمى " الغاية الطويلة الأجل " .

ثالثا : تم اليوم طرح بعض المقترحات ، إذ قام ممثل الولايات المتحدة الموقر باعادة طرح مثل هذا المقترح من أجل توسيع نطاق ولاية فريق الخبراء العلميين المعني بالظواهر الاهتزازية وللتركيز على الجوانب الادارية والقانونية والمالية للتبادل الدولي للبيانات الاهتزازية ، بل اقترح أيضا انشاء فريق عامل للخبراء الاداريين . وبمنتهى الصراحة فإن وفدي لا يعارض مناقشة وحل الجوانب التنظيمية المتصلة بالتبادل الدولي للبيانات الاهتزازية وغيره من مشاكل التحقق اذا تم ذلك بشكل وثيق مع وضع اتفاق مماثل أي معاهدة لحظر التجارب الشامل . وهكذا تم في عام ١٩٧٧ ، بعد عام من المعارضة ، ارسال خبير من الجمهورية الديمقراطية الألمانية الى فريق الخبراء العلميين المعني بالظواهر الاهتزازية الذي أنشئ في عام ١٩٧٦ بمقتضى مقترح سويدي ، إذ اننا رأينا أن بإمكان مثل هذا الفريق أن يساعد المفاوضات الثلاثية واللجنة على حل مشاكل التحقق الناجمة عن حظر التجارب الشامل . ومن نفس المنطلق شاركت الجمهورية الديمقراطية الألمانية وغيرها من البلدان الاشتراكية لأول مرة في تبادل للبيانات الاهتزازية على أساس تجريبي في العام الفارط .

والآن حيث اننا على علم بالموقف السلمي الذي تقفه الولايات المتحدة من حظر التجارب الشامل ، يمكن أن نتساءل عن نتيجة الشروع في معالجة المقترحات المذكورة أعلاه . الا يكون ذلك من قبيل الفن من أجل الفن أي " التحرك من أجل الحركة " ؟ لماذا ينبغي توظيف موارد ضخمة في دراسة واقامة نظام دولي عريض لتبادل البيانات الاهتزازية اذا كان التبكير في إبرام معاهدة لحظر التجارب الشامل امرا بمعناى عن الأناظر ؟ ان علينا أن ننظر في مقترح اليوم الذي طرحه ممثل الولايات المتحدة الموقر في هذا الاطار ، وخاصة فيما يتعلق بإمكانية توسيع نطاق ولاية فريق الخبراء العلميين .

وفي ختام بياني أود أن اؤكد مجددا على اقتناع وفدي بأن شعوب العالم والدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تنتظر من لجنة نزع السلاح أن تخلص الى أفكار حقيقية بشأن حظر التجارب الشامل ومن الصعب أن تخدم الأفكار الشامسة عن نهج تدريجي محدود وعن المسائل الادارية والتنظيمية الأخرى هذه الغاية . وربما يكون من الأفضل بعد ذلك أن نكون صرحاء ونزهاء ، بشكل كاف ، وأن نذكر في تقريرنا الى الدورة الاستثنائية الثانية أن اللجنة لم تتمكن ، نظرا للموقف الذي اتخذته بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ، من احراز تقدم فيما يتعلق بحظر التجارب الشامل .

الرئيس : بهذا تنتهي قائمة متحدثي اليوم • فهل يرغب اى وفد في أخذ الكلمة ؟

أود الآن أن أرحب ، رغم أنه كان عليّ أن أفعل ذلك من قبل ، ترحيباً حاراً بالمشغل الجديد لـهولندا السفير فان دونغن الذى انضم اليها اليوم • وأنا على يقين من ان خبرته السابقة بشأن مسائل نزع السلاح كرئيس للوفد الهولندي الى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ستكون ذات قيمة بالنسبة للجنة ، أتمنى له التوفيق في قيامه بمهامه في جنيف •

لقد عمت الأمانة اليوم بطلب مني ، ورقة غير رسمية تتضمن جد ولا زمنياً للاجتماعات التي ستعقدها اللجنة خلال الأسبوع القادم • وكالعادة فان الجدول الزمني ليس الا أمراً ارشادياً ويمكننا أن نعدله كلما مضينا قدماً • وإذا لم تكن هناك أى اعتراضات فسأعتبر أن اللجنة موافقة على هذا الجدول الزمني • أعطي الكلمة لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية •

السيد بروكوفيف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

لا يرد في الوثيقة التي أشرت إليها منذ لحظات أى ذكر لاجتماع الفريق العامل المعني بالأسلحة الاشعاعية • وأود معرفة سبب ذلك •

الرئيس : لقد أبلغوني ان الفريق لا يريد عقد أى اجتماع • والكلمة لممثل المكسيك •

السيد غارثيا روبليس (المكسيك) : سيدى الرئيس ، ألاحظ انه لا يوجد أى

اجتماعات بعد ظهر الثلاثاء ، وأود بالتالي ، اذا لم يكن هناك أية اعتراضات ، أن تترك فترة بعد ظهر الثلاثاء ، كما ترك بعد ظهر الاثنين ، للفريق العامل المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح •

الرئيس : هل هناك أى اعتراض ؟

وقد تقرر ذلك •

الرئيس : نظراً لأن هذه هي جلستي العامة الأخيرة بوصفي رئيساً للجنة ، أود

الاعراب عن تقديري لأعضاء اللجنة لما قدموه من تعاون وتأييد خلال هذا الشهر • وقد كان علينا أن نتناول عدداً من المسائل الصعبة المتعلقة بتنظيم عمل الدورة الحالية الذى هو كما نعرف جميعاً مهم بصورة خاصة بسبب الانعقاد الوشيك لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح • وأتمنى لخلفي ، مثل إيطاليا ، كل التوفيق في رئاسته لأنه نظراً لان اللجنة تبدأ النظر في المسائل المضمونة ، سيكون التقدم الذى قد يتم احرازه خلال شهر آذار / مارس ضرورياً للاسهامات التي قد تقدمها اللجنة الى الدورة الاستثنائية •

وقد احرزنا ، خلال الشهر الأول ، بعض التقدم في عمل اللجنة ، ولم يكن هذا التقدم

للأسف ذا طابع مضموني ، ولكن كان له أهمية مع ذلك • ونحن نقرب من دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح دون أى رقم قياسي يمكن أن نفخر به حقاً • ان وعي ضمير البشرية للحقائق التي تجاوزت عبارات القلق على البشرية ترغمتنا على بذل الجهود أكثر من أيماً وقت مضى للتقريب بين كلامنا وأعمالنا لأننا ، مهما أصبحنا أقوياء عسكرياً ، فان هذه القوة لن تدوم الى الابد كما تثبت ذلك اقدار من سبقنا من العمالقة العسكريين • وفضلاً عن ذلك ، فان التاريخ يشهد أيضاً ان خيبة الأمل لا تدوم طويلاً •

وربما كانت لجنتنا مدركة كل الادراك لمكافئ التكلفة الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالنفقات العسكرية الضخمة التي ليس لها نتائج أخرى سوى اليأس والفقر بالنسبة لملايين البشر الآبرياء • ونظرا لأن علينا أكبر مسؤولية عن وقف سباق التسلح ، فاننا مسؤولون أمام الله ، وأمام ضمائرنا وأمام الأجيال الحالية والمقبلة عن كل وحدة من الموارد نحولها عن استخدامها الحقيقي ، أي سد الاحتياجات الاقتصادية والثقافية للبشرية ، الى انتاج الأسلحة • ولذلك ، ينبغي لنا متابعة القضايا بعزيم من الاهتمام والعزم وأن نستغني بقدر الامكان عن الخدع السياسية •

ان على كل واحد منا حاضر هنا أن يتجنب ، بقدر الامكان ، أن ينقل في اتجاه واحد المواقف الرسمية في هذا المحفل • فاذا كنا نحن أنفسنا نؤمن بما نفعل هنا ، وجب علينا اذا أن نجعل أول هدف لنا أن ننقل الى هؤلاء الذين يتخذون القرارات النهائية تطلعات المجتمع العالمي الحقيقية الى سلم دائم وان نقنعهم بأنه لاغنى عن هذا المحفل والمحافل الشبيهة لتحقيق هذه الغاية وأن نخلص كل انسان على الأرض نهائيا من قلق الابداءة • ولا يسعني الا أن أمل فسي أن نبدأ ، في الشهر المقبل ، في اتخاذ خطوات ايجابية في هذا الاتجاه •

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود الاعراب عن شكرى للسفير ريكي جايبال الممثل الشخصي للأمم العام وأمين اللجنة لما قدمه من مشورة ومساعدة تجاوزان كل قيمة خلال الشهر الحالي ، فقد كان العمل معه مصدر سعادة وخبرة على السواء • وان اللجنة لسعيدة الحظ لانه يعمل أميناً وموجهاً لها • وانني أتعر بالامتنان أيضا لجميع أعضاء أمانة اللجنة ، وأيضاً للمترجمين الشفويين ، والخدمات التقنية والقائمين بخدمة المؤتمرات لما قدموه من تعاون •

والآن لدى ما أعلنه وهو أن فريق الاتصال المعني بـ " الاولويات " سيجتمع صباح غد في الساعة ٩/١٥ كما أن الفريق المعني بـ " المبادئ " سيجتمع صباح يوم الاثنين في الساعة ١٠/٠٠ في القاعة C-108 •

وطى نحو ما اتفقت عليه اللجنة في الاسبوع الماضي ، ستعقد جلسة غير رسمية في الساعة ١٠/٣٠ من صباح غد الجمعة • وستعقد الجلسة العامة المقبلة للجنة نزع السلاح في الساعة ١٠/٣٠ من صباح يوم الجمعة ٢ آذار / مارس •
ترفع الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠

محضر نهائي للجلسة العامة التاسعة والخمسين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنييف ،
يوم الثلاثاء ، ٢ آذار / مارس ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد ماريو (ايطاليا)

الحاضرون في الجلسة

السيد في . ل . اسراييليان	<u>اتحاد الحميريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب . ب . بروكوفيف	
السيد في . م . غانجا	
السيد ي . في . كوستكو	
السيد س . ب . باتبانوف	
السيد ب . ت . سوريكوف	
السيد في . يوهانس	<u>اتيوييا</u>
السيد ج . س . كارابالس	<u>الارجنتين</u>
الآنسة ن . ناسيميني	
السيد د . م . سادلير	<u>استراليا</u>
السيد ر . و . ستيل	
السيد ت . س . فندليه	
السيد ه . فيغندر	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ف . ا . فون ديم هاغين	
السيد ن . كلينغلر	
السيد و . رور	
السيد ا . سوترسنا	<u>اندونيسيا</u>
السيد هاريو ماتارام	
السيد ب . سيماجونتاك	
السيد م . ج . محلاتي	<u>ايران</u>
السيد م . أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب . كابرأس	
السيد س . م . اوليفا	
السيد أ . دي جيوفاني	
السيد ط . الطاف	<u>باكستان</u>
السيد س . أ . دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س . دي كيروز دوارته	
السيد أ . أونكلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج . م . نوارفالس	
الآنسة ر . دي كليرك	

الحاضرين في الجلسة (تابع)

السيد ك • تالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد أي • سوتيروف	
السيد ب • بوشيف	
السيد ك • براموف	
يو مونخ مونخ جيني	<u>يورما</u>
يو ثان تون	
السيد ب • سويا	<u>بولندا</u>
السيد ت • سترويواس	
السيد خ • بينافيدس	<u>بيرو</u>
السيد ج • ستروكا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد م • معطي	<u>الجزائر</u>
السيد غ • هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • ثيليك	
السيد غ • مورت	
السيد م • كولنوس	
السيد م • ماليتسا	<u>رومانيا</u>
السيدة ايزاكي ايكانغا كيبيا	<u>زائير</u>
السيد ت • جاياكودي	<u>سرى لانكا</u>
السيد ه • م • ج • س • باليهكارا	
السيد س • ليدفرد	<u>السويد</u>
السيد ك • م • هيلتينوس	
السيد ه • بيرغلوند	
السيد غ • اكهولم	
السيد ج • لوندن	
السيد أ • أريكسون	
السيد تيان جين	<u>الصين</u>
السيد يونغيا	
السيد وانغ زهيون	
السيد هو كزيتاودي	
السيد في • دي لاغورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج • دي بوس	
السيد م • كوتور	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ . أ . أغيلار	<u>فنزويلا</u>
السيد د . س . ماكفيل	<u>كندا</u>
السيد ج . جودرو	<u>كوبا</u>
السيد ج . ر . سكينر	
السيد ب . نونيتت موسكيرا	
السيد د . د . س . دون نانجيرا	<u>كينيا</u>
السيد ج . هوريو كيبوي	
السيد أ . أ . حسن	<u>ص</u>
السيد م . ن . فهمي	
السيد س . م . رحالي	<u>المغرب</u>
السيد م . شرايبي	
السيد أ . غارثيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز . غونزاليس اي رينيرو	
السيد د . سامر هيس	<u>المملكة المتحدة</u>
الآنسة ج . أ . ف . رايت	
السيد د . ارد مبلغ	<u>منغوليا</u>
السيد س . أ . بولد	
السيد غ . او . ايجويري	<u>نيجيريا</u>
السيد و . و . اكينسانيا	
السيد ت . أغياي — أهرنزي	
السيد ل . بوري	<u>الهند</u>
السيد أ . كوميفشي	<u>هنغاريا</u>
السيد س . جيورفي	
السيد ح . فاغنماكرز	<u>هولندا</u>
السيد ل . غ . فيلدز	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد م . هموسي	
الآنسة ك . كريستبرغر	
السيد ج . مارتين	
السيد ج . هيسكل	
السيد ر . سكوت	
السيد ب . كوردن	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

اليابان

السيد ي • أوكاوا
السيد م • تاكاهاشي
السيد ك • تاناكا
السيد ت • آراي

يوغوسلافيا

السيد م • فرهونتش

أمين لجنة نزع السلاح والممثل التخصي

للأمين العام

السيد ر • جايبال

السيد ف • بيراساتيغي

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة التاسعة والخمسين بعد المائة للجنة نزع السلاح .

انه لتشريف وتكليف لاطاليا ، ولي أنا شخصيا ، أن أتولى ، بموجب نظام التناوب رئاسة اللجنة عن شير أذار / مارس ، وأود أولا أن أوجه حديثي الى الرئيس السابق ، الذي تولسى المهمة الصعبة المتمثلة في تبشير عمتنا . وأعرف أنني أتكلم نيابة عن جميع أعضاء اللجنة عندما أعرب عن شكرنا للسيد محلاتي ، رئيس الوفد الايراني ، على المهارة التي أظهرها في توجيه مناقشاتنا خلال الشهر الأول من هذه الدورة . ونحن الآن ، بفضل صبره وكياسته وفهمه للأمر ، في وضع يتيح لنا أن نبدأ مرحلة المناقشات الموضوعية .

وسأحاول اتباع المثل الذي ضربه لتمهيد السبيل أمام أي تقدم ممكن في المهمة الضخمة التي تواجهنا . وحيث أنه لا يوجد لدينا سوى وقت قليل جدا قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، فإن شهر أذار / مارس سيكون شهرا حاسما من عدة أوجه بالنسبة للنتائج الملموسة التي ينتظر من اللجنة تحقيقها . ومع إعادة تشكيل الأفرقة العامة المخصصة للأسلحة الكيميائية والأسلحة الاتعابية وضمانات الأمن السلبية ، بالإضافة الى الفريق العامل المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، فإن اللجنة ستكون الآن في وضع يتيح لها الدخول في مفاوضات موضوعية . ويحدوني الأمل في أن تحقق جميع البلدان الاعضاء الافادة التامة من الفرص التي تتيحها هذه الأفرقة العاطمة وأن تبذل كافة الجهود لحرراز تقدم حقيقي خلال الجزء الأول من الدورة .

وهناك مهام أخرى يتعين على لجنة نزع السلاح أيضا أن تتناولها . وينصب تفكيرى بوجه خاص على النظر في المسائل النووية ، ذات الأولوية القصوى ، والمناقشة التي تدور في الاجتماعات غير الرسمية للمساكن المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وبحث سبل ووسائل تعديل تشكيل اللجنة وتحسين أساليب عملها وأدائها لوظيفتها ، واعداد التقرير الخاص الذي سيقدم الى الدورة الاستثنائية الثانية .

ونأمل أيضا ان تقدم وعود الدول غير الاعضاء في اللجنة الاسهامات ذات الأهمية التي عودتنا عليها في الماضي .

ومن أجل توجيهنا على نحو فعال في جهودنا المشتركة ، سأكون دائما ، بصفتي الرئيس ، على استعداد لاقامة الاتصالات وعقد المشاورات مع جميع الوفود . وأعتد كثيرا على تعاون الجميع وتسامحهم وسوف ألجأ باستمرار للافادة من حالتين الخاصيتين . ان تجربتي التي مضت عليها أشهر قليلة كممثل دائم لاطاليا في لجنة نزع السلاح تقنعني بأنني سوف أستفيد من الخاصيتين على السواء .

وأدرك أيضا أنني سوف أحصل على مساعدة قيمة من أمين اللجنة ، السفير جايبال ، الذي أود أن أعرب له عن تقديري العميق ، ومن نائبه السيد بيرا ساتيغي ، وكذا من موظفي الأمانة والخدمات ، الذين يسهمون جميعا في استمرار وفعالية مناقشاتنا .

وفي معرض استعراض الاهتمام الى عزمي على أن أبذل كافة الجهود لضمان تقدم عمتنا ، فأنني ، في أداء المهام المسندة الي ، لا أنفذ سوى ارادة الحكومة الايطالية ، التي أضفت دائما أهمية أساسية على الجهود الرامية الى اقامة السلم والأمن الدوليين على أسس تتسم بالزهد من الاستقرار والعدالة .

وظلى الرغم من أن حيود نزع السلاح ضحوة بخيبة الأمل ، الا أننا لا تزال من أسل وأهم العيام التي يمكن للانسان القيام بها . ومن ثم فان هناك نيجا واحدا فقط يتمشى مسح أعنى مطامح شعوبنا ومع المطالب الخاصة بالواقع الدولي على السواء . يقوم هذا النيج على العادى الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، الذى يحق حتى الشعوب فى السلم والأمن ومواصلة الجيود التي نذلنا دون انقطاع أو تردد .

وفى ضوء هذا تدرك ايطاليا اسهامها فى مفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف وببذنه الروح سابدل كافة الجيود لتنفيذ المهمة المسندة الى وفد بلادى خلال شهر آذار / مارس .

ووفقا لبرنامج عمل اللجنة ، تواصل اللجنة اليوم النظر فى البند ٢ من جدول الأعمال " وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى " . وكالمعتاد ، يحق لأى دولة عضو فى اللجنة ، طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلى ، ان تثير أى موضوع ذى صلة بعمل اللجنة فى جلسة عامة وأن تتاح لها الفرصة كاملة لعرض آرائنا بشأن أى موضوع قد ترى أنه جدير بالاهتمام . ويوجد بقائمتى الخاصة بالمتحدثين اليوم ممثل اندونيسيا الموقر ، السفير سوترنا ، وأعطى سيادته الكلمة .

السيد سوترنا (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، المواقح

انه يشرفنى أن أكون اول متحدث فى هذا الاجتماع الذى تعقده لجننتنا اليوم تحت رئاستكم . ولذا فاني أود منذ البداية أن أقدم تهاني وفد بلادى لكم بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة عن شهر آذار / مارس . ويقدم وفد بلادى تعاونه التام لكم فى تنفيذ مهمتكم . ويأمل الوفد جديا فى أن يكون عمل لجننتنا هذا الشهر ، يعد أن كرنا أنفسنا فى شباط / فبراير للمسائل التنظيمية بصفة رئيسية ، ذا طابع موضوعى بدرجة أكبر نظرا لحاجتنا الملحة الى تركيز عملنا أيضا على اعداد تقرير اللجنة الخاص الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

ويود وفد بلادى ان يعرب عن تقديره لسلفكم ، السفير جعفر محلاتى ، الذى ترأس اللجنة فى الشهر الماضى على نحو متميز عندما كنا منهمكين فى العمل الصعب المتمثل فى تمهيد السبيل الى المرحلة التي تجد اللجنة نفسها فيها اليوم .

ان حقيقة ادراج " حظر التجارب النووية " و " وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح " للعام الرابع على التوالي باعتبارهما أول بندين بجدول الأعمال توضح على نحو لا يمكن أنكاره الأهمية الكبيرة التي توليها اللجنة لهاتين المسألتين .

وقد جرى فى الماضى الاعراب باستمرار عن القلق ازاء المخاطر الناجمة عن التحريض المتواصل للأسلحة النووية ، مثل التلوث المشع ، وانتشار الاسلحة النووية و " التحسين " النووى لنا ، ومما لاشك فيه أنه سوف يجرى الاعراب عن هذا القلق من جديد . وقد وردت مرارا وتكرارا الاحصاءات والارقام الخاصة بتجريب الاسلحة النووية وسباق التسلح النووى ، ومن المرجح أنها سترد ثانية . وقد جرى الاعراب سنة بعد أخرى ، فى هذه اللجنة وفى الجمعية العامة وفى غيرهما من المحافل ، عن القلق العميق ازاء سباق التسلح الصارم الذى يقرب العالم من خطر الحرب النووية . وقد أبدت مشاعر خيبة الأمل وربما الاحباط ، وسوف تبدى هذه المشاعر من جديد بالتأكيد ، نتيجة لعشل اللجنة فى بدء مفاوضات موضوعية بشأن هذين البندين ، رغم أن جميع الدول الاعضاء بالأمم المتحدة قد أضفت بتوافق الآراء الأولوية القصوى على هاتين المسألتين أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح .

وقد قدمت أوراق عمل عديدة في الماضي الى هذه اللجنة ، واعتمدت الجمعية العامة سنة بعد أخرى قرارات تطالب باجراء مفاوضات متعددة الاطراف بخصوص هذين البندين في هذه اللجنة ، كما تطالب بانشاء أفرقة عاملة مخصصة لذلك الغرض . وقد جرى ، وسوف يستمر ، الاعراب عن خيبة الأمل والأسف لقتل اللجنة في التوصل الى توافق في الرأي فيما يتعلق بانشاء فريقين عاملين مخصصين بشأن البندين ١ و ٢ ، لتمكين اللجنة في دوراتها السابقة من استئلال مفاوضات فعلية بخصوص الموضوعين . وقد رفضت مرة أخرى المقترحات الخاصة بتشكيل فريق عامل بشأن البند ١ للدورة الحالية للجنة .

وقد سنحت الفرصة لوفد بلادي ، في مناسبات سابقة ، لكي يعلن عن موقفه من هذين الموضوعين . وأعلن الوفد مؤخراً جداً من جديد ، في الجلسة العامة الثانية والخمسين بعد المائة التي عقدت يوم ٩ شباط / فبراير ، انه لما كان الفريق العامل المخصص قد أثبت أنه أنسب محفل لاجراء مفاوضات جديدة ، فانه يتعين انشاء فريقين عاملين مخصصين على التوالي لحظر التجارب النووية ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ان انشاء فريق عامل مخصص ليس غاية في حد ذاته بالطبع . وسوف يشكل انشاء هذا الفريق انطلاقة بدء صحيحة ، ولا يعد هذا العمل مسألة رمزية ، فهو يتسم بطابع عملي . وما زال وفد بلادي يعتقد ايضا ان انشاء هذا الفريق يعكس في حد ذاته الجديدة التي تعالج اللجنة بها الموضوع . وقد أثبتت الأفرقة العاملة ، لا في هذه اللجنة فقط وانما ايضا في جميع الهيئات التفاوضية الاخرى المتعددة الاطراف ، انها أنسب وسيلة لاجراء مفاوضات فعلية .

ولن أكره باستخاضة ، هنا والآن ، أسباب مواصلة وفد بلادي ايلاء الأهمية القصوى لهاتين المسألتين . ويكفي اعلان ما يلي . نظراً لأننا طرف في معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، المبرمة في عام ١٩٦٣ ، فاننا نلاحظ مع خيبة الأمل اليوم ، بعد مرور أكثر من ١٩ عاماً على ابرام المعاهدة ، ان هدف المعاهدة ، كما هو معلن في الفقرة الثانية من المعاهدة ، التي تنص على " السعي الى تحقيق وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية الى الأبد " و " وضع نهاية لتلوث بيئة الانسان بالمواد المشعة " ، لم يتحقق . وحيث ان بلدنا طرف في معاهدة عدم الانتشار المبرمة في عام ١٩٦٨ ، وبالتالي ينبذ اختصار الاسلحة النووية ، فان علينا أيضاً ان نلاحظ مع خيبة الأمل أن أحكام الفقرة الثامنة من البدياجسة التي أعلنت فيها الدول الاطراف " عزمها على تحقيق وقف سباق التسلح النووي في أقرب وقت ممكن واتخاذ تدابير فعالة في اتجاه نزع السلاح النووي " لم تنفذ بعد ، رغم مرور ١٥ سنة تقريبا منذ ابرام المعاهدة . ويشاطر وفد بلادي الشعور بالقلق الذي أعرب عنه ممثل نيجيريا الموقر ، الذي قال في البيان الذي أدلى به في الجلسة العامة المعقودة يوم ٩ شباط / فبراير ان مما يسبب قلقنا بالغاً للدول التي كانت على قدر كافي من الثقة بحيث أطرافا في معاهدة منع الانتشار أن تدرك ان احكام المادة الرابعة من تلك المعاهدة قد أصبحت نصاً مهملًا .

ولذلك فان مما يسبب قلقنا بالغاً لوفد بلادي ، وأعتقد أيضاً انه يسبب قلقاً بالغاً لمعظم الوفود الموجودة حول هذه المائدة ، ان لجنتنا قد فشلت في انشاء فريق عامل مخصص للبند ١ من جدول أعمالنا . ونفضل وفود قليلة معالجة هذه المسألة في اجتماعات غير رسمية . ولكن وفد بلادي يرى ان تبادل الآراء الذي يحدث في هذه الاجتماعات غير الرسمية ، مهما كان مفيداً ، لن تكون له أهمية عملية ، نظراً لأن لجنتنا ليست هيئة مداولة ولكنها محفل تفاوضي . ونحن لانعمل هنا في حلقة دراسية أو مجموعة دراسة . اننا هنا للتفاوض وليس للمداولة فقط .

وقد سبقت الحجح أيضا على أن أفضل معالجة للمسألة تكون بواسطة الدول النووية ذاتيا • ونحن نوافق بالطبع على وجوب استئناف المفاوضات الخاصة بتجارب الاسلحة النووية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وتنص الوثيقة الختامية نفسها على وجوب انجازها على نحو عاجل • ولكن اذا كنا قد وافقنا على ادراج موضوع ما بجدول الأعمال ، فمن المفروض ان نوافق أيضا على وجوب اجراء مفاوضات موضوعية بشأن هذا البند من جدول الأعمال • ولذلك فاني لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن ان يوافق المرء على ادراج بند بجدول الأعمال ولكنه يرفض التفاوض بشأنه •

وسبقت الحجح كذلك على أنه لا يمكن لمحظر تجارب شامل ان يساعد على الحد من التهديد بالاسلحة النووية وانه لا يمكن معالجة هذا الموضوع الا عند تحقيق تخفيضات كبيرة في الترسانة النووية • هل يعني هذا الايعاء بأن المفاوضات الثلاثية الاطراف لن تستأنف على الاطلاق وأن البند ١ يجب حذفه من جدول أعمال اللجنة ؟ وهل يعني هذا أيضا أن احدي " السدول الاطراف الأصلية " في معاهدة المحظر الجزئي للتجارب النووية ، الصرمة في عام ١٩٦٣ ، لم تعد مصممة على مواصلة المفاوضات " لتحقيق وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية الى الأبد " وفقا لما تعهدت به في الفقرة الثانية من ديباجة المعاهدة المذكورة ؟

واذا أضفت الوثيقة الختامية الأهمية القصوى على الاسلحة النووية وأعطتها بناء على ذلك الأولوية القصوى ، فان سبب ذلك هو ان هذه الاسلحة ذات أشد طابع تدميري وتعرض الجنس البشري والحضارة لأشد الاخطار • وفي حين يولي وفد بلادي وفد أقصى أهمية لضرورة وقف تجارب الاسلحة النووية وكبح سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه ، فان الوفد يدرك أيضا الخطر الشديد الذي يفرضه سباق التسلح التقليدي على الأمن الدولي ، وصفة خاصة لأن عددا أكبر من الدول متورط الآن في هذا السباق • ويبدو أيضا ان المنطقة التي يحدث فيها سباق التسلح آخذة في الاتساع ، والمحيط الهندي مثل وثيق الصلة بذلك • وحيث ان اندونيسيا احدي الدول الساحلية المطلة على المحيط الهندي ، الذي اعلن انه منطقة سلم بموجب قرار الجمعية العامة ٣٨٢٢ (د - ٢٦) ، فانها تتابع بقلق بالغ سباق التسلح في المنطقة ، الذي يحدث في نطاق المنافسة بين الدول الكبرى أو كنتيجة لها ، بسبب تأثيره الضار على المصالح الأمنية لدول المحيط الهندي الساحلية والواقعة خلف الساحل أيضا •

وفي ظل خلفية هذه المنافسة المتزايدة بين الدول الكبرى والتوترات الناجمة عنها والسائدة في أنحاء مختلفة من العالم أخذ خطر الانتاج المستمر للأسلحة التقليدية الحديثة والمتطورة بعدا أكبر ، وقد أجبر البلدان في المنطقة المعنية ، وفقا لما يراه وفد بلادي ، على الارتقاء بنوعية أسلحتهم التقليدية وزيادة كميتها • وبالنسبة للبلدان المنتجة للأسلحة التقليدية ، تبدو الصادرات من هذه الاسلحة التقليدية قائمة ، وربما بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية ، على المصالح الاقتصادية أيضا • ويبدو أن مبيعات الاسلحة التقليدية تشكل أحد مصادر الدخل الهامة للبلدان المنتجة • ويبدو ان هذه المبيعات قد اصبحت ذات أهمية خاصة اليوم حيث يتدهور الوضع الاقتصادي العالمي ويزداد التضخم والبطالة في بلدان معينة • ومن الناحية الاخرى ، اضطرت بلدان نامية كثيرة - لاسيما في المناطق التي تسودها التوترات ، ولكونهما البلدان التي تلتقي الاسلحة التقليدية التي تبيعها الدول المتقدمة المنتجة - الى زيادة نفقاتها للحصول على اسلحة تقليدية حديثة ومتطورة ، وتفعل بعض هذه البلدان ذلك على حساب جهودها الإنمائية • ان ما يبدو انه يحدث بموجب هذا يتعارض في الواقع مع ما جرى التسليم به

في الوثيقة الختامية بخصوص العلاقة الوثيقة بين نزع السلاح والتسوية ، التي يتوقع المرء على أساسها ، وحتى ، أن توجه الموارد الموفرة نتيجة لتدابير نزع السلاح الى الأغراض الاقتصادية والنامائية .

ولذلك لا تخرب عن بال وفد بلادي أهمية عكس اتجاه سباق التسلح التقليدي ، وخاصة لأن التقارير تبين ان الجانب الأكبر من النفقات العسكرية ينفق على الاسلحة التقليدية . وطبقا لمقال ظهر في الرسالة الاخبارية للاتلاف الدولي لأعمال التنمية ، العدد ١ ، كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ، تستأثر الاسلحة التقليدية حالياً بنسبة ٨٠ في المائة من اجمالي الانفاق العسكري . وبين المقال ايضا انه : " بناء على ذلك ، اذا نجح العالم في تدمير جميع الاسلحة النووية ، فان الانفاق العسكري العالمي سينخفض بمقدار الخمس فقط ، ولن تص نسبة الاربعة أخماس المتبقية " ويستشهد المقال أيضا بتقرير برانت الذي يعلن ، في جملة أمور ، أن :

" الانفاق العسكري في نصف يوم فقط يكفي لتحويل برنامج استئصال الملاريا التابع لمنظمة الصحة العالمية بأكمله ، وسوف يحتاج الأمر الى أقل من هذا للتغلب على مرض العمى النهري ، الذي لا يزال يمثل كارثة للملايين .

الدبابة الحديثة تكلف مليون دولار ، ويمكن أن يحقق هذا المبلغ تحسين تسهيلات تخزين ١٠٠٠٠٠ طن من الأرز ، وبذلك يوفر ٤٠٠٠ طن أو أكثر سنوياً ، ويمكن للشخص الواحد أن يعيش على كمية من الأرز تزيد على باوند واحد بقليل يومياً . ويمكن أن يوفر نفس المبلغ ١٠٠٠ حجرة دراسة لعدد ٣٠٠٠٠ طفل .

من الممكن للمرء انشاء ٤٠٠٠٠ صيدلية قروية بشن مقاتلة نفائة واحدة (٢٠ مليون دولار) .

ونصف ١ في المائة من الانفاق العسكري للعالم في سنة واحدة يغطي ثمن جميع المعدات الزراعية اللازمة لزيادة انتاج الاغذية والاقتراب من الاكتفاء الذاتي في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من نقص الأغذية بحلول عام ١٩٩٠ " .

ومن الواضح بناء على ذلك اننا اذا تحدثنا عن تحويل الموارد نتيجة لتدابير نزع السلاح عامة ووقف سباق التسلح وعكس اتجاهه بصفة خاصة ، تعين عدم اغفال أهمية هذه التدابير في مجال الاسلحة التقليدية . ولكن لما كانت الاسلحة النووية ، وفقاً لما تنص عليه الوثيقة الختامية ، تعرض الجنس البشري وبقاء الحضارة لأشد الاخطار ، فان أكثر مهمة ملحة بالنسبة لنا في الوقت الحاضر هي التخلص من التهديد بالحرب النووية ، ولما كان الهدف المباشر لعطية نزع السلاح هو الحيلولة دون نشوب هذه الحرب ، فانه يتحتم علينا ان نعطي الأولوية القصوى لكبح سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي . واذا لم تكن مسألة الاسلحة التقليدية قد قوبلت بالاهتمام الذي ربما كانت جديرة به ، فان السبب هو ان المسألة ليست ملحة بنفس درجة الحلح سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، نظراً للقدرة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية .

وختاماً ، يود وفد بلادي ، أن يشدد مرة أخرى على الأهمية القصوى التي يوليها لابرام معاهدة حظر تجارب شامل ، ووقف سباق التسلح النووي ، وتحقيق نزع السلاح النووي . ولا يزال من الممكن اطالة الجديت حول هذه العواضح الى ما لا نهاية . وقد وجهت النداءات سنة بعد أخرى لاثبات " الارادة السياسية " ويحتمل أن تصدر هذه النداءات مرارا وتكرارا ، رغم انها قد

تدو للعض غير ذات معنى • ونأمل ألا تتخذ كل هذه البيانات والنداءات الى أذن صماء • كيف نستطيع تعبئة الرأي العام العالمي ونشر المعلومات عن جهودنا لكبح سباق التسلح وعكس اتجاهه اذا لم تكن هذه اللجنة ، التي من المعروف أنها المحفل المتعدد الاطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح ، قادرة حتى على أن تبدأ المفاوضات بشأن البنود التي أضيفت طبعا الأولوية القصوى ؟ لقد صرح وزير خارجية اندونيسيا ، مونتار كومساتمادجا ، في جملة أمور ، في الدورة الاستثنائية الاولى ، بأنه " من الضروري أن بجرى بصراحة استطلاع مخاطر استمرار سباق التسلح وتبيد الأوهام التي تصور أن السلم والأمن الدائمين يمكن أن يتواجدا مع وسائل التدمير المكثفة بكميات ضخمة ، أو أن التنمية الاقتصادية يمكن ان تسير جنبا الى جنب مع سباق التسلح المعجل " • وقد مرت الآن أربعة أعوام تقريبا منذ صدور هذا التصريح ، ولا تزال نحن في اللجنة غير قادرين على أن نتخذ حتى ولو خطوة استهلاكية في جهودنا الرامية الى كبح سباق التسلح • وأخشى أن تؤدي سنة اضافية من فشل لجنتنا الى أن يصبح من الصعب بدرجة أكبر على اللجنة أن تحقق تقدما ملموسا في وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه وفي تحقيق نزع السلاح ، في المجال النووي بصفة خاصة • واذا لم يكن هناك سوى الخاسرين في حرب نووية ، فلن يكون هناك فائز في سباق التسلح أيضا •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر سعادة السفير سوترسنا على بيانه وعلسى الكلمات الرقيقة التي وجهتها الى الرئيس ، والتحدث الثاني المدرج بقائمتي هو سعادة السفير اسراييليان ممثل الاتحاد السوفياتي • وأعطي سعادته الكلمة •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : (الكلمة بالروسية) : سيدى الرئيس ، أود أولا أن أعرب عن ارتياحي وأنا أراكم ترأسون لجنة نزع السلاح عن شهر آذار / مارس • ونأمل أن تمكنكم معرفتكم وخبرتكم من تنظيم عمل اللجنة خلال هذا الشهر الحاسم ، كما وصفتموه عن حق ، على نحو يتيح لنا اجراء مفاوضات بطريقة فعالة وسنامة للغاية • وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لسفير ايران الموقر ، السيد محلاتي ، الذي تمثلت مهمته الصعبة في الاشراف على افتتاح أعمال اللجنة في هذه الدورة •

ويود الوفد السوفياتي اليوم أن يمعن النظر في مسألة حظر الاسلحة النيوترونية • ولا تكاد توجد ضرورة لاثبات ان هذه المسألة من أكثر المسائل الحاحا في الحد من سباق التسلح ، ووقاية الجنس البشرى من التهديد بكارثة نووية • ويكفي كل هنا أن يدرس مواد مختلف الحركات المناهضة للحرب في العالم ، في الغرب والشرق ، والشمال والجنوب ، لكي يفهم القلق الشديد الذي يشور حاليا في كل مكان فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بخصوص انتاج الاسلحة النيوترونية النووية •

وقد اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها السادسة والثلاثين ، في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، ولأول مرة ، قرارا خاصا بشأن هذه المسألة • وقد أيدت مختلف هيئات حركة نزع السلاح أيضا ، مرارا وتكرارا ، الحظر غير المتروط لهذا النوع من اسلحة التدمير الشامل • ومن تم فقد جرى الاعراب ، في السلاغ الصادر عن الاجتماع الذي عقده وزراء خارجية رؤساء وفود دول عدم الانحياز في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٥ و ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، عن القلق البالغ فيما يتعلق بظهور الاسلحة النيوترونية • وبحت ايضا القرار ، السدى

اعتمده مجلس وكالة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية في بداية سنة ١٩٨٢ حده ، على
الوقاية من الخطر المتصل بانتاج الاسلحة النيوترونية . ويمكن مضاعفة قائمة الوثائق ذات المضمون
المتماثل الصادرة عن مختلف الهيئات والمنظمات الدولية . وهي لجنة نزع السلاح أيضا ، تحت وعود
كثيرة ، وهي تعبر عن قلق المجتمع الدولي ازاء القرار الخاص بانتاج الاسلحة النيوترونية ، على السدء
دون تأخير في اجراء مفاوضات بشأن حظر هذا الانتاج في اطار لجننتا .

وصحيح ان هناك أيضا بعض الوفود التي تتجاهل هذه المسألة بحرس . وترى هذه الوفود
انه من الملائم ، على سبيل المثال ، ان يجرى في لجنة نزع السلاح المرور على المسائل المتعلقة على
وجه الحصر باختصاص سيادة الدول ونظمها الاجتماعية . وكما تعرفون ، فقد نكنا مثل محترم ،
مباطناب ، من الايديولوجية التي تتم بقوة جذب لمئات الملايين من الناس ولكنه تحميا ، كما
يبدو ، لا يميل اليها .

ان نشاط هذه الوفود - ولا يوجد لدى أي شك في أن أعضاء اللجنة يعرفون الوفود التي
أشير اليها - بشأن مسألة حظر الاسلحة النيوترونية النووية استهدف فقط عرقلة امكانية اجراء
المفاوضات بخصوص هذه المسألة الملحة .

وعند التحدث عن هذه المسألة ، ساقف وفود معينة حججا مختلفة . ولنتناول هذه
الحجج بالتحليل .

كانت الحجة الأولى التي ذكرت أكثر من غيرها هي ادعاء أن الاسلحة النيوترونية مجرد نوع
" رحيم " و " غير ضار " من الاسلحة النووية وانه ليست هناك حاجة بالتالي الى اخراج هذه
المسألة من المجموعة الكلية للمشاكل التي ينطوى عليها حظر الاسلحة النووية ، الذي لا يمكن ،
بالمناسبة ، أن تبدأ المفاوضات الخاصة به أيضا بسبب خطأ نفس الوفود . ولنفحص الطابع الحقيقي
والنوعية الحقيقية لهذه الاسلحة " الرحيمة " - أي الاسلحة النيوترونية النووية .

وفي المقام الاول ، تعد الذخائر النيوترونية شبكة جديدة من الاسلحة النووية تتوفر لينا
كافة العوامل الضارة المتأصلة في هذه الاسلحة ، وعلى الرغم من ان بعض الخصائص المعتادة
للالسحة النووية ، مثل الموجة الصاعقة ، أقل وضوحا الى حد ما في الاسلحة النيوترونية ، الا أنها
لا تزال بالغة الأهمية .

ومن نم ، وطبقا لتقديرات الخبراء الغربيين ، فان استخدام نبيطة نيوترونية " قليلة القوة "
ذات حشوة مقدارها كيلو طن واحد يؤدي الى تدمير جميع المباني والمنشآت الواقعة في دائرة نصف
قطرها ٣٠٠ متر .

والنقطة الثانية هي ان الاسلحة النيوترونية النووية ذات قوة اشعاع مدئية تبلغ عشرة أضعاف
قوة الاشعاع المدئية للاسلحة النووية التقليدية .

وطبقا للمعلومات المنشورة في الصحف ، يتعرض الناس ، في دائرة نصف قطرها كيلومتر
واحد من المركز السطحي لانفجار حشوة مقدارها كيلوطن واحد ، لجرعة اشعاع قدرها ٨٠٠٠ راد ،
وعلى مسافة كيلومترين من المركز السطحي تبلغ الجرعة ٦٥٠ رادا ، بينما على مسافة كيلومترين ونصف
تبلغ الجرعة ٢٠٠ راد . ويمكن ملاحظة أن الجرعة 50 مللي المهلكة للانسان تقدر بـ ٢٠٠ راد .

وأود أن أستنجد بكلمات أرنز طعاشا ورئيس أكاديمية العلوم باتحاد الحمينزيات الانتراكية السوفياتية ، الأكاديمي أ . ب . الكسندروي . لقد قال الكسندروي " ان الاسلحة النيوترونية لا تقتل فقط ، فمقابل كل شخص يقتل يتمرر فترة أصعافه من الناس لجرعات اشعاع مختلفة . وقد يموت بعضهم في غضون فترات زمنية مختلفة ، بينما ينحب الآخرون الذين يقعون على قيد الحياة ، ذرية غير سوية نتيجة للضرر الذي يلحق بالترائب الجينية الوراثية " . ووافق اخصائي الغرائسة الانكليزي ج . ادواردز على هذه الاستنتاجات تماما . وطبقا لرأيه ، " تكمن " السعة الحاصلة للاسلحة النيوترونية " في كون الفترة الزمنية التي يمكنها أن تشوه فيها أحد الاشخاص غير محدود ، وحتى بعد عدة أجيال من استخدام هذا السلاح " - بعد عدة أجيال ، أيضا السادة - "يولد الاطفال وقد نوصمهم الانعاع " .

ولذلك ، فان التأكيدات فيما يتعلق بالطابع " الرحيم " للاسلحة النيوترونية لا تصمد أمام أي نقد ، ويمكن أن توصف بأنها من قبيل السباب .

والحة الثانية التي تسوقها هذه الوفود هي ان الاسلحة النيوترونية ، كما يزعمون ، أسلحة " دفاعية " وسوف تستخدم بصفة رئيسية لصد الهجمات الشاملة بالدبابات . ولنبحث هذا الادعاء أيضا .

يوجد لدى هنا رسم ايضاحي مأخوذ من مقال نشر في مجلة شتمين الالمانية الغربية . ومع ما يبدو لنا من تعبير في جدير بقضية أفضل ، يصور هذا الرسم انفجار نبيطة نيوترونية نووية تطلق حنوة مقدارها كيلوطن واحد ويقدم معلومات عن عقابيل هذا الانفجار . ولن " تتوفر فرصة البقاء على قيد الحياة " لأي انسان ، وفقا لما يبينه المقال ، الا على مسافة تتجاوز ١٢٠٠ متر من المركز السطحي للانفجار .

ولننظر الى هذه الصورة بوصفنا غير خبراء .

تبلغ مساحة " دائرة الموت " التي نصف قطرها ١٢٠٠ متر حوالي ٤٥ كم^٢ . كما يبلغ متوسط الكثافة السكانية في المناطق المزدهمة بالسكان في وسط أوروبا حيث من المخطط ، كما يقال ، ان يجري بصفة رئيسية استخدام الاسلحة النيوترونية ، ٢٥٠ شخصا في كل كيلومتر مربع (اذا قمنا ببساطة مجموع سكان جمهورية ألمانيا الاتحادية على مساحتها) . ويعني هذا انه نتيجة لانفجار قنبلة نيوترونية واحدة من المحتوم أن يموت أكثر من ١٠٠٠ من المدنيين في المتوسط . ومن المقدر في القرار الشهير الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة أن يتم انتاج ١١٨٠ من الرؤوس الحربية النيوترونية (لم يقل أحد ، بالمناسبة ، ان هذا هو الرقم النهائي) . ان وجود هذه القنابل في ترسانة الولايات المتحدة يعني حرفيا الموت المحتوم لعدد من المدنيين حده الأدنى مليون ونصف مليون شخص - وأكرر ان هذا هو الحد الأدنى . واذا انفجرت القنبلة النيوترونية فوق العانسي السكنية بالمدن ، فان عدد ضحاياها يزيد عدة أضعاف .

وكيف يتصل ذلك بالدبابات ، يا أعضاء الوفود العوقرين ؟ حتى اذا أخذنا الرقم المضخم الذي أعطته بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي لعدد الدبابات في بلدان معاهدة وارسو ، فان العدد الاجمالي لأطقمها يقل ١٠ مرات عن الرقم الأدنى الذي ذكرته بالنسبة للخائربسين السكان المدنيين .

ويسفي ملاحظة أن خبراء غربيين كثيرين قد أعربوا بالفعل عن شكوكهم حول إمكان استخدام الأسلحة النيوترونية للأغراض المسماة بالأغراض الدفاعية لأن حمات الدبابات ، طبقاً للافكار الحديثة ، لن تنفذ مجموعات كبيرة متضامة وإنما بصورة متفرقة .

وزعم أيضاً ان القرار الخاص بالانتاج الكامل النطاق للأسلحة النيوترونية يتسم بطابع دفاعي لأن الغرض منه هو تخزين هذه الأسلحة في أراضي الولايات المتحدة ذاتها .

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أستشهد بالرأي الذي كونه بخصوص هذه المسألة وزير الدفاع الفرنسي ، السيد شارل ارنو ، الذي لا يكاد يوجد أي احتمال لأن يناقش أي شخص في هذه الحجة أهليته فيما يتعلق بهذه المسألة . في ١٠ آب / أغسطس من العام الماضي ، بعد ثلاثة أيام من اعتماد القرار الخاص بالأسلحة النيوترونية ، أعلن السيد ارنو ما يلي : " ان نظرية استخدام الأسلحة النيوترونية تتضمن الفكرة التي مفادها انه يمكن للولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بدء حرب محدودة في أراضي أوروبا . وقلت أن قرار الرئيس ريغان ، انطلاقاً من هذا المعنى بالضبط ، قرار غامض ، لأنني لا أعتقد أن هذه الأسلحة الخاصة بالعطيات العسكرية التعبوية يمكن أن تكون ذات فائدة لهما في أراضيها . ويبدو لي ان هذه الحقيقة يمكن أن تفضي بالأمريكيين الى أن يطلبوا من شركائهم في منظمة حلف شمال الأطلسي أن يقبلوا تخزين هذه الأسلحة " .

ان القارة الأوروبية هي المنطقة الرئيسية ، ولكنها ليست المنطقة الوحيدة ، التي قد تصبح ضحية لاستخدام الأسلحة النووية . وطبقاً للبيان الذي أدلى به وزير الدفاع واينبرغر ، فان الولايات المتحدة " سوف تستخدم الأسلحة النيوترونية في جميع أنحاء العالم " ، وقد تستخدمها " قوات الانتشار السريع " التابعة للولايات المتحدة ، وهي القوات المعدة ، كما هو معروف ، للقتال في البلدان الغنية بمصادر المواد الخام . وتتعرض مناطق أخرى في العالم أيضاً لخطر حقيقي ومتزايد . والمنطقة التي تتعرض للخطر اليوم هي الشرق الأدنى أو الاوسط ، وقد يشتم في الغد ان المناطق التي تتعرض للخطر هي أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا أو أية منطقة أخرى في العالم تدخل ضمن تعريف " مسرح العطيات العسكرية " .

ومن ثم ، فان فكرة الطامح " الدفاعي " للأسلحة النيوترونية هي محض اختلاق ولا يمكن أن تؤخذ بجديّة . وهذا السلاح جذاب جداً لأي معتد محتمل كوسيلة لتوجيه ضربة نووية أولى . ويمكن للمعتدى ، بتفجير عدة قنابل نيوترونية فوق المراكز الصناعية والقضاء على سكانها والمدافعين عنها أولاً وقبل كل شيء ، أن يخلي طريقاً لنفسه ويتجنب الدخول في معركة دموية ، لأنه في هذه الحالة لن يضطر للقتال من أجل كل مبنى ولن يكون هناك تدمير يعوق تقدمه .

الحجة الثالثة . حاول بعض دعاة الأسلحة النووية ، ومن بينهم الموجودون في لجنة نزع السلاح ، ان يصوروا هذه الأسلحة على انها " عامل توازن " تقريباً ، يستطيع ان يبسط سباق التسلح وربما يستطيع ان يوقفه . ما الذي يمكن قوله فيما يتعلق بهذا الادعاء ؟

ويمكن الخطر الخاص للأسلحة النيوترونية بالتحديد في كونها تهمل التمييز بين الحرب النووية وغير النووية ، وتخفف ما يسمى بالعبء النووية ، وانها حقا الأداة " المثالية " لشن حرب نووية حرارية .

وقد نجم ذلك كير من الأوروبيين الذين تبعد دم الأسلحة النيوترونية بحيرة رئيسية • وطى سبيل المثال ، قدم الفيزيائي الفرنسي البارز بول - ماري دي لاغوريس تحليلاً مفصلاً وموضوعياً لتطوير العقيدة العسكرية المركبة في ضوء القرار الخاص بالانتاج الكامل النطاق للأسلحة النيوترونية النووية • وقد أنار ، بصفة خاصة ، الى ان اتحاه هذا التطور هو نحو ايجاد امكانات استخدام القوات المسلحة النووية ضد القوات النووية للبلدان الاخرى • ويعلن مقال نشر في صحيفة الفيجارو في ١٢ آب / اغسطس ١٩٨١ ما يلي : " فيما كانت الاساليب المبحوثة وأساسياً النظرى ، الذى غالباً ما يكون منوتاً وموضع شك ، فان الهدف هو جعل " الحرب الذرية " ممكنة ، أى معقولة ومعقولة ومن الممكن كسبياً • و " القنبلة النيوترونية " من أهم وسائل تحقيقى هذه الغاية • هذه هي الحالة الحفظة للأمر " •

وفي تقرير بحث قام أعده معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام عن الانعصاع النووى في الحرب يشار بوضوح الى ان الطابع " الرحيم " نسبياً للأسلحة النيوترونية فيما يتعلق بالمنشآت الهامة " قد يشجع على استخدام القنبلة النيوترونية في أراضي دولة حليفة في أحوال يعارض فيها بشدة وزع الأسلحة النووية العادية • وبذلك تنخفض بدرجة كبيرة عتبة استخدام الاسلحة النووية ، مع تصاعد خطر النزاع حتى يتحول الى حرب نووية كاملة " •

ومن ثم ، فان تظهير الاسلحة النيوترونية في الترسانات العسكرية يمثل عامل عدم استقرار ، سوف يقودى حتما الى مسار لولبي جديد وخطير لسباق التسلح •

الحجة الرابعة • وأخيراً ، فان بعض الوفود في هذه الحجرة ، وكذلك في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة ، حاولت ، رغم عدم اعتراضها على المفاوضات الخاصة بحظر الاسلحة النيوترونية ، أن تربط هذه المسألة بالمفاوضات المتعلقة بالحد من القذائف متوسطة المدى وبصفة خاصة القذائف إس إس - ٢٠ ، واذا لم أكن مخطئاً ، فقد جرى الاغراب عن هذه الفكرة في بيانات بعض وفود البلدان المحايدة وغير المنحازة • ورغم اننا لانرى حقاً أية صلة مانرة بين هذين النوعين من الاسلحة ، الا اننا صرحنا دائماً بأنه لا يوجد مجال لنزع السلاح أو فئة من الاسلحة لا يمكن الاتفاق عليهما •

وكما تعرفون ، فقد بدأت هنا بالفعل في جنيف المفاوضات الخاصة بالاسلحة النووية متوسطة المدى في أوروبا ، وقد أعربنا مرارا وتكراراً عن الأمل الذى يحدونا في أن تنجز هذه المفاوضات بسرعة وعلى نحو ناهج • ولكن لا تجرى مفاوضات الآن بشأن موضوع الاسلحة النيوترونية ، ونعتقد ان المفاوضات الخاصة بهذا الموضوع أيضا يجب ان تبدأ دون تأخير •

وتوضح جميع الملاحظات المذكورة أعلاه تعدد الدافع تماماً عن موقف تلك الدول التي تحول ، بحجج مختلفة بعيدة الاحتمال ، دون استهلال المفاوضات بشأن جانب من أكثر جوانب مشكلة الحد من سباق التسلح المعقدة إلحاحاً • ومما لا شك فيه ان الاسلحة النيوترونية النووية تنتمي الى تلك الانواع من أسلحة التدمير الشامل التي تدفع العالم ، بخفضها عتبة حرب نووية نحو كارثة نووية •

وقد نعر الوفد السوفياتي بأنه مضطر الى أن يشرح بالتفصيل مرة ثانية آرائه بشأن مسألة حظر الاسلحة النيوترونية بالضر ، على وجه الخصوص ، الى حقيقة أن هذه المسألة ستكون موضوع النقاش في الدورة الاستثنائية الثانية القادمة للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح •

ولا نرى أي مر للزمن من التأخير في حل هذه القضية ، ووفد بلادنا على استعداد لاجراء مفاوضات جادة على أساس المساواة والأمن المتساوي والرغبة الحقيقية من جانب المتكرين في تحقيق نتائج ايجابية . وقد كان الاتحاد السوفياتي أول من استرعى انتباه الشعوب الى الخطر الذي ينطوي عليه ظهور هذه الوسيلة من وسائل التدمير النامل ، وبادر باقتراح حظرها . وكما تعرفون ، فان الرئيس ليونيد بريجنيف أعلن ان الاتحاد السوفياتي لن يباشر انتاج الاسلحة النيوترونية اذا لم تمتلك دول أخرى هذه الاسلحة ، وهو على استعداد لعقد اتفاق يحظر هذه الاسلحة نهائيا . وهنا في هذه اللجنة ، تقدمت مجموعة من البلدان الاتحراكية (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وبولندا وتيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية ورومانيا ومنغوليا وبنغاريا) في عام ١٩٧٨ بمشروع اتفاقية لحظر الاسلحة النيوترونية . ولا يزال من الممكن أن تكون هذه الوثيقة (CD/559) أساس المفاوضات السانمة في هذا الصدد . وتشتمل الوثيقة على تعهد من الدول الاطراف بعدم انتاج الاسلحة النيوترونية النووية أو تخزينها أو وزعها في أي مكان أو استخدامها . وتشتمل المشروع ايضا على احكام بشأن المراقبة ، واجراءات التشاور ، وتعاون الاطراف في عملية تنفيذ الاتفاقية . ونحن على استعداد لأن نضع في الاعتبار أية اقتراحات أو تعليقات قد تصدر عن المتكرين في المفاوضات فيما يتعلق بتنقيح هذا النص .

ونقترح أن يتم دون تأخير انشاء فريق عامل مخصص ملائم تابع للجنة نزع السلاح ، لاعداد مشروع اتفاقية .

وهناك سبب آخر يدفع وفد بلادنا الى الحث بهذا الاصرار على مناقشة مسألة الأسلحة النيوترونية . اننا نرى انه لم يحدث أبدا من قبل في تاريخ مفاوضات نزع السلاح ان واجه المتكرين فيها شرا بصورة " صرفة " كما في حالة القنبلة النيوترونية " الصرفة " . ان هذا السلاح هو النتاج الماتر لايمان مهووس بأن كل البشر مسيخ وأن الحرب هي الحالة الطبيعية للمجتمع الانساني . وأنا هنا أستشهد فقط بكلمات العالم الامريكي سام كوهين ، " مبتكر " القنبلة النيوترونية . وبناء على ذلك ، يحق للمجتمع العالمي والجمعية العامة للامم المتحدة ، في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، أن يعرفا الحقيقة حول من الذي يضع - ولأى سبب - البدء الفوري للمفاوضات في اطار تنظيمي ملائم من أجل عقد اتفاقية بشأن حظر انتاج الاسلحة النيوترونية النووية وتخزينها ووزعها واستخدامها ، ويجب ابلاغها بهذه الحقيقة . ونرى انه من الأمور غير المسوية ، في ظل مقررات الجمعية العامة للامم المتحدة من ناحية ، ومسودات الوثائق الواقعية الرامية الى تنفيذ مقررات الجمعية العامة من ناحية أخرى ، أن تضطر اللجنة الى الوقوف عاجزة أمام هذا الخطر المروع بسبب موقف عدد معين من الوفود .

وختاما ، يرغب وفد الاتحاد السوفياتي ، بينما الكلمة لاتزال معه ، في أن يسترعي انتباه أعضاء اللجنة الى بيان صدر عن وكالة تاس يوم ١٩ شباط / فبراير ١٩٨٢ وهو البيان الذي عممناه كوثيقة رسمية للجنة (CD/233) - وسوف نتمكن من الاشارة الى هذه المسألة بمزيد من التفصيل عندما تناقش اللجنة موضوع حظر الاسلحة الكيماوية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أتكرب صاحب السعادة السفير اسراييليان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الي ، ووفقا للقرار المتخذ من اللجنة في جلستها العامة ١٥٧ ، أعطي الكلمة لممثل النمسا الموقر ، صاحب السعادة السفير نيتيل .

السيد نجل (النصا) : سدى الرئيس، اسحقوا لي بأن أعرب عن عاذني ارتياح وفدى لتولبكم مسؤولية توجبه هذه اللجنة في عطيا اليوم خلال شهر آذار / مارس • وسرني بصورة خاصة أن أرحب بكم ، انتم الممثل الموقر للسند الممتاز المحاور لنا ، ايطاليا ، كرئيس للجنة فسي هذه المرحلة الحاسمة من عطيا •

وقبما بتعلق برئيس اللجنة لشهر نباط / فبراير ، مثل ايران ، يعترف وفدى مع التقدير ما بذله من جهود للتغلب على العقبات الاجرائية التي تتكل في العادة السمة البارزة لدايسة دورة كل عام •

وأود ، وأنا أتكلم لأول مرة اثناء دورة ١٩٨٢ ، أن اسحل امتاننا لأنه سمح للونند النمساوي مرة أخرى بالاشراك في اجتماعات لجنة نزع السلاح ومبثاتها الفرعية •

ان وفدى ، بمراقته اعمال اللجنة وافرقتها العاملة بأقصى قدر من العناية ، قد أثبت بالفعل في العام الماضي اهتمامه الكبير بأعمال هذه الهيئة • ان مثلي النصا لن يتخاذلوا عن تكثيف عطية التعلم هذه التي يؤمل ان تمكننا نتائجها من الاسهام اسهاما نشطا في الاعمال المقبلة التي سيضطلع بها في هذا المحفل •

ان وفدى يعلم جيدا ان الأوان قد فات ، وفقا للجدول الزمني المتفق عليه ، بالنسبة لالقاء بيانات ذات طابع أكثر عمومية • ومع ذلك ، سأدلي ، اذا سمحتم لي ، ببعض الملاحظات التي لها طابع أكثر شغولا ، وهذا بالطبع يرجح الى ان الدول غير الاعضاء لم تحصل على اذن بالقاء بيانات الا منذ اسبوع مضى •

وهكذا ، اسحقوا لي بالقاء نظرة سريعة على الماضي الذي سوف ينبغي لهذه السدورة الجديدة للجنة نزع السلاح أن تبنى عليه ، وقد قامت السلطات النمساوية بدراسة تقرير اللجنة لعام ١٩٨١ دراسة دقيقة وأحاطت علما بارتياح ببعض ما أحرز من تقدم فيما يتعلق بحظر الاسلحة الكيميائية • وانضمت النمسا الى الدول التي رحبت بهذا التطور اثناء الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة التي حثت اللجنة ، مع ذلك ، بدرجة لا تقل اتساما بالقلق ، على مواصلة مفاوضات صادقة وصادفة بشأن اتفاقية حظر استحداث ، أو انتاج أو تكديس جميع الاسلحة الكيميائية • ان بلدى مدرك ، بسبب موقعه في واحدة من أكثر مناطق هذا العالم حساسية ، ما سيتعرض له من خطر هائل اذا استخدمت هذه الاسلحة الرهيبة في هذه المنطقة • والواقع ان النمسا نفسها كانت دائما خالية من الاسلحة الكيميائية ، عن اقتناع وبما لها من خبرة سابقة ، ثم أصبح ذلك فيما بعد ، نتيحة للالتزام الذي نص عليه في معاهدة الدول لعام ١٩٥٥ • ونحن نأمل بصدق فسي أن يتم تحويل " العناصر المقترحة من الرئيس " والواردة في تقرير السنة الماضية ، الى أحكام لمعاهدة رسمية • وينبغي أن تتكل المفاوضات الجارية بحسن نية والموجهة الى نهاية مكرة احدى الميام الرئيسية للجنة خلال دورة ١٩٨٢ • ونظرا لهذا الهدف الشامل ، نرى ان تحديد ولاية الفريق العامل ، كما قرره اللجنة مؤخرا ، خطوة حامة الى الامام • وسيقدر أي انجاز ملموس صوب وضع اتفاقية ما تقديرا عاليا من جانب الدورة الاستثنائية الثانية التي ستحكم على اللجنة ليس على أساس كلماتها ولكن بأعمالها •

وقبما يتعلق بنظر لجنة نزع السلاح فسي مسألة نزع السلاح النووي ، فقد علمنا بشيء من التخوف انه لم يحرز أي تقدم على الاطلاق ، وان حكومتي ، مع سعيها بصورة

خاصة التي عقد اتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب ، تأسف لأن المحادثات الثلاثية لم تستأنف ولأنه لم يتسن انشاء فريق عامل داخل اللجنة ، وكان من الممكن ان يساعد ذلك الفريق ، والتي حدا ، على اعادة فتح باب هذه المفاوضات الثلاثية . ونتيجة لذلك ، انضمت النمسا ، وفي الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، الى الدول التي شددت على ضرورة اعطاء أولوية عالية لمسألة الحظر الشامل للتجارب وطُلت الى اللجنة بدء مفاوضات مضمونية ينبغي اجرائها داخل فريق عامل منشأ لهذا الغرض . ولذلك فقد علنا بالأسف هذه الأيام أن اللجنة عجزت مرة أخرى عن انشاء هذا الفريق . فاذا اعتبرت وفود معينة ان انشاء فريق رسمي خطوة بعيدة المدى ، ينبغي استكشاف جميع الامكانيات لاتخاذ تدابير متوسطة بحيث تؤخذ في الاعتبار ، على النحو المناسب ، درجة الأولوية العالية التي خصصها المجتمع الدولي عموماً لهذا البند .

واسمحوا لي أيضا بأن أذكر اهتمامنا المستمر بقضية عدم الانتشار . ومما يثبت هذا الاهتمام بوضوح ان حلقة التدارس الدولية التي ستعقد هذا العام للشباب من الدبلوماسيين في قلعة كليسيهايم بالنمسا ستتناول مسألة عدم الانتشار وحدها . ونحن نأمل ان يتمكن واحد أو آخر من صغار مثلي اللجنة من حضور حلقة التدارس هذه .

واسمحوا لي بأن أشير مرة أخرى الى الجمعية العامة الاخيرة لأن هذه الهيئة تشمل ، بالنسبة لبلد غير عضو في اللجنة ، مركز سياسات نزع السلاح والمحفل الرئيسي لعرض أفكار جديدة فيما يتعلق بالأمن الدولي بصورة خاصة - وقد اعرب السيد و . ب بار ، وزير الخارجية الاتحادي عن قلقه فيما يتعلق باستمرار سباق التسلح والاختفاق فيما يتعلق بنزع السلاح المتوازن . وأشار الى انه يمكن ان تسيم عدة اجراءات موضوعية لتقييم المستوى الحقيقي للتسلح في العالم والتحقق منه في عملية للتخفيض التدريجي والمتوازن لهذه المستويات . وكان اقتراحنا الداعي الى دراسة آليات يمكن ان تسند اليها مهمة التحقق من حالة التسلح وتقييمها على اساس موضوعي ، موضوع المشاورات . وفي ضوء ردود الفعل الواردة ، قامت سلطات بلدي باعادة بحث المشروع الأول وتم تعميم النص المنقح في نيويورك بوصفه ورقة عمل (A/C.1/36/14) ، قد تصلح أساساً لمزيد من البحث ، ربما في إطار الدورة الاستثنائية الثانية . وانني وزملائي على استعداد لمناقشة هذه المسألة على نحو غير رسمي مع اعضاء اللجنة وسنرحب بمزيد من ردود الفعل بشأن هذه القضية التي تتصل بمجال تدابير بناء الثقة ، وأيضاً بمجال التحقق ، وترتبط أيضاً عن طريق هذه الصلات ، بمفهوم البرنامج الشامل لنزع السلاح .

ان بناء الثقة يشكل سمة هامة لموضوع آخر يجري النظر فيه من جانب لجنة نزع السلاح وهو ما يسمى بضمانات الأمن والذي يفضل وحدى ان يسميه " التزامات بعدم استعمال الاسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية " . واسمحوا لي بأن اتير في هذا الصدد الى اقتراح آخر قدمته الحكومة النمساوية ، وكان لي شرف عرضه على اللجنة في تموز / يوليه من العام الماضي . وفي ذلك الوقت ، أشرت بصورة خاصة الى شكوك معينة لاحت فيما يتعلق بالقيمة القانونية والطابع التنفيذي للالتزامات الحالية ، ومن أجل تبديد هذه الشكوك ، اقترحت الحكومة النمساوية أن تقوم اللجنة ، عن طريق الجمعية العامة ، بالاتصال بمحكمة العدل الدولية التي يمكنها ، عن طريق ابداء رأي استشاري ، ان تقدم آراءها بشأن طبيعة هذه الاعلانات . وأن هذا الرأي لن يحكم سلفاً بالتأكيد على المناقشة الاضافية لهذه المسألة داخل اللجنة ، وهي ضاقنة سيكون لنا دائماً طابع سياسي الى حد بعيد . وقد يرى مع ذلك ان هذا الرأي القانوني مفيد في وضع يدو مجمداً من عدة نواح .

ان حكومتي على علم تام بالصلة الوثيقة القائمة بين الملاح الدولي المعاكس واكابات احرار تقدم داخل هذه اللجنة . ومع ذلك ، فان اتناع نيجر بتسم بحية الأمل والسخرية ازاء المحيود المذولة من جانب بلدان متعددة في سيل نزع السلاح لا بشكل بديلا معقولاً ، وخاصة ليس بالنسبة للجبل الاصغر الذي يكن نطلعات مثالية الى عالم هاديء خال من الاسلحة ، تاركا النواحي التقنية والمواصفات الاستراتيجية جاسا . ومن المؤكد ان نزع السلاح لا يمكن ان يتحقق بمجرد حسن النية والتمني ، ان الواقعية السياسة تعطينا ذلك الدرس . لقد تصاعدت التوترات خلال الأتيسر الاخيرة في المنطقه الاوروبية نتيجة لسيرك يتنافى مع قواعد هلسنكي فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية . واستمرت حالات الاحتلال الاجنبي وانتهاكات القانون الدولي في مناطق اخرى من العالم . وولد احتمال القوة في مناطق ضعوطاً صادة . وأقرت برامج جديدة للتسلح نتيجة للاحاساس بنقص الأمن . الا ان هناك بصصا من الأمل نظراً لأن الحوار بين الدول الكبرى استؤنف بشأن مسألة القذائف المتوسطة المدى . ونأمل في ان يكون هذا الحوار الجديد بشير خير فيما يتعلق بتحس معين في مناخ العلاقات بين الشرق والغرب ، مما قد يتيح أيضاً للجنة نزع السلاح فرصة الدخول في مفاوضات حقيقية وهادفة .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : أشكر صاحب السعادة السفير نيتيل على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة والودية التي وجهها اليّ والى بلدي ، ان البيان الذي القاه منذ لحظات هو آخر بيان في قائمتي لهذا اليوم . وأود أن أعرف ما اذا كانت وفود أخرى ترغب في التكمم ؟ فاذا لم يكن هناك أي وفد يرغب في التكمم ، اقترح ان ننظر الآن بايجاز في مسألة الطلب المقدم من سويسرا . وقد طلبت الى الأمانة تعميم متروغ المقرر المتعلق بالطلب المقدم من سويسرا والوارد في ورقة العمل رقم ٥٦ . وقد تم تعميم الطلب على اعضاء اللجنة يوم الجمعة الماضي في صناديق الوثائق وأتيح أيضاً اليوم للوفود لدى افتتاح هذه الجلسة العامة . فاذا لم يكن هناك اعتراض ، اقترح تعليق هذه الجلسة العامة ليضع دقائق لكي ننظر في ورقة العمل رقم ٥٦ . وأمل في أن نتمكن سرعة من التوصل الى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة ، وسيمكننا بعد ذلك مائة استئناف الجلسة العامة لاعتماد هذا المقرر .

اذا لم يكن هناك اعتراض ، تعلق الجلسة العامة .

علقت الجلسة في الساعة ١٢/٠٥ واستؤنفت في الساعة ١٢/١٠ .

الرئيس (الكلغة بالفرنسية) : استغرقت الجلسة العامة ١٥٩ ، وتوجد مبروزة أمام اللجنة ورقة العمل رقم ٥٦^(١) المشتمة على مشروع المقرر المتعلق بطلب سويسرا الاذن لئنا بالاشترك ، خلال دورة ١٩٨٢ ، في المناقشات بشأن الاسلحة الكيمائية . فادا لم يكن هناك اعتراف ساعتر ان اللجنة اعتمدت مشروع المقرر .

• وقد تقرير ذلك

أعترم رفع الجلسة اذا لم يكن هناك متكلم آخر يود أن يأخذ الكلمة ، وستعقد الجلسة العامة المقبلة للجنة نزع السلاح صباح يوم الخميس ، ٤ آذار / مارس في الساعة ١٠/٣٠ .

• ترفع الجلسة

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥

(١) " تلبية لطلب سويسرا (CD/254) ، ووفقا للمواد من ٢٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي للجنة ، تقرير اللجنة دعوة ممثل سويسرا الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٢ في المناقشات بشأن الاسلحة الكيمائية في الجلسات العامة والاجتماعات غير الرسمية التي تعقدتها اللجنة ، وكذلك في اجتماعات الفريق العامل المخصص الذي أنتهى بشأن ذلك البند " .

المحضر النهائي للجلسة العامة الستين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الخميس ، ٤ آذار / مارس ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ماريو أليسي (ايطاليا)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف . ل . اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب . ب . بروكوفيف	
السيد ف . م . غانجا	
السيد ف . أ . أفد وكوشين	
السيد م . م . ايبوليتوف	
السيد ف . أ . كروخا	
السيد ف . ف . برياخين	
السيد ت . تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف . يوهانس	
السيد ك . كراسالس	<u>الأرجنتين</u>
الآنسة ن . فاشمبيني	
السيد د . م . سادلير	<u>استراليا</u>
السيدر . ستيل	
السيد ه . فيخنير	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد و . أ . فون دم هاغن	
السيد ن . كلينغلر	
السيد ه . سوتريسما	<u>اندونيسيا</u>
السيد هاريوماتارام	
السيد ب . سماجونتاك	
السيد م . ج . محلاتي	<u>ايران</u>
السيد م . أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب . كابران	
السيد س . م . أوليفا	
السيد أ . دي جيوفاني	
السيد ط . أطف	<u>باكستان</u>
السيد س . م . دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س . دي كيروز دوارته	
السيد أ . أونكلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج . م . نوارفالس	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ك • تالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ب • بوشيف	
السيد ك • براموف	
السيد مونخ مونخ غي	<u>بورما</u>
السيد ثان تون	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ب • روسين	
السيد ت • ستروفاس	
السيد خ • بنافيدس	<u>بيرو</u>
السيد ي ستروتشكا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • تسيمبا	
السيد ل • فانيك	
السيد مسعود معاطي	<u>الجزائر</u>
السيد غ • هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • تيليكه	
السيد ي • مويرت	
السيد م • كاولفوس	
السيد ت • ميلسكانو	<u>رومانيا</u>
السيد م • ي • دوغارو	
السيد باغبيني أديتو نزنغيا	<u>زائير</u>
السيدة ك • أيساكي ايكانغا كابيا	
السيد أوسيل غنوك	
السيد ت • جاياكودي	<u>سرى لانكا</u>
السيد ه • م • غ • س • باليهاكارا	
السيد س • ليدفارد	<u>السويد</u>
السيد ك • م • هيلتييوس	
السيد ه • برغلوند	
السيد ج • اكهولم	
السيد ج • لوندن	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد تيان جين	<u>الصين</u>
السيد فنغ زهنيا و	
السيد هواكزيا ودي	
السيد ف • دي لاغورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج • دي بوس	
السيد م • كوتور	
السيد أ • أ • أغيلار	<u>فنزويلا</u>
السيد د • س • ماكفيل	<u>كندا</u>
السيد ج • ر • سكينر	
السيد ب • باتشر	
السيد ب • نونيث موسكيرا	<u>كوبا</u>
السيد د • د • س • دون فانجيرا	<u>كينيا</u>
السيد ج • موريو كيبوي	
السيد أ • ع • حسن	<u>مصر</u>
السيد م • ن • فهمي	
السيد ع • الصقلي	<u>المغرب</u>
السيد س • م • رحالي	
السيد م • الشرايبي	
السيد م • حلفاوي	
السيد أ • غارثيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • غونزاليس اي رينيرو	
السيد د • سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ج • ا • لينك	
الآنسة ج • ل • ف • رايت	
السيد د • ارد مبلغ	<u>منغوليا</u>
السيد س • أ • بولد	
السيد ج • أ • ايجيوري	<u>نيجيريا</u>
السيد و • و • أكينسانيا	
السيد ت • أغويي — ايروتزي	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيدة ل • بوري	<u>الهند</u>
السيد أ • كوميفتنر	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • غاجدا	
السيد ك • غيورفي	
السيد ه • فاغنماكرز	<u>هولندا</u>
السيد ل • غ • فيلدز	<u>الولايات المتحدة الامريكية</u>
السيد م • بستي	
السيدة ك • كريتبرغر	
السيد ج • مارتين	
السيد ج • ميسكل	
السيد ي • أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م • تاكاهاشي	
السيد ك • تاناكا	
السيد ت • آراي	
السيد م • فرهونتش	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد م • ميخايلوفيتش	
السيد ف • بيراساتيغي	<u>نائب أمين لجنة نزع السلاح</u>

الرئيس (تحدث بالفرنسية والترجمة عن الانكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة الستين بعد المائة للجنة نزع السلاح • وسواصل اللجنة اليوم بحثها للبند ٢ من جدول أعمالها : وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • غير ان الأعضاء الذين يرغبون في الادلاء ببيانات عن أى موضوع آخر يتصل بعمل اللجنة لهم مطلق الحرية في أن يفعلوا ذلك ، طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي • وأود الآن أن أرحب بالسيد اليفين برع ، وزير الدولة النرويجي للشؤون الخارجية، الذى سيتحدث الى اللجنة اليوم • والسيد برغ ديلوماسي متعرس أسند اليه العمل في جنيف وبروكسل والولايات المتحدة • وقد عين وزير دولة للشؤون الخارجية في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ • وانني لعلى يقين من أن اللجنة ستقدر اهتمامه الشخصي بعملنا • وتضم قائمتي الخاصة بالمتكلمين اليوم مثلي هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا والمغرب والصين ويوغوسلافيا والمكسيك والجمهورية الديمقراطية الألمانية والنرويج • وأعطي الكلمة الآن لأول المتكلمين المدرجين بقائمتي ، وهو ممثل هنغاريا السفير كوميفتش.

السيد كوميفتش (هنغاريا) : سيدى الرئيس ، لما كانت الفرصة قد سنحت لسي من قبل للترحيب بكم كزميل جديد ، اسمحوا لي الآن بتهنئتكم أيضا كرئيس للجنة عن شير أذار / مارس • وعندما أعرب لكم عن المساندة الكاملة من جانب وفد بلادي ، فانني أعبّر أيضا عن الايمان بأن اليد الجديدة تتجح عادة في توجيه المسار ، وفقا لما أوضحه العثل الذى ضربه سلفكم • ان السيد جعفر محلاتي سفير ايران جدير بأن نعرب له عن تقديرنا للطريقة التي رأس بها اللجنة خلال مرحلة افتتاح جلساتها البالغة الصعوبة •

وفي البيان الذى أدليت به يوم ١١ شباط / فبراير لخصت موقف حكومتي بشأن معظم البنود المعروضة على لجنة نزع السلاح وأكدت بصورة خاصة على البندين اللذين يتصدران جدول أعمالنا • وأود اليوم أن أؤكد من جديد أن وقف سباق التسلح النووي وازالة خطر نشوب حرب نووية ونزع السلاح النووي لا تزال ، بالنسبة لجمهورية هنغاريا الشعبية ولكل شعبيها وحكومتها ، مسائل تحظى بالأولوية القصوى ، كما أن نضفي ، في نطاق مجموعة التدابير اللازمة لتحقيق ذلك الهدف المهم للغاية صفة الاحاح البالغ على الحظر التام والعام لجميع تجارب الأسلحة النووية •

ان اعادة تأكيد التزامنا التام بحل أخطر مشاكل جيلنا - وهو ، في الواقع ، التزام تشاظرنا فيه الأغلبية الساحقة من الوفود - ليست زائدة عن اللزوم على الاطلاق في ضوء ما أعلنه ممثلو الولايات المتحدة ، سواء بصورة عامة أمام هذه الجلسة العامة أو بمزيد من التفصيل في الهيئات الفرعية • وقد تسببت سياسة تكثيف الاستعدادات العسكرية في مسعى عديم الجدوى لتحقيق التفوق العسكى في اعاقه عمل اللجنة بالفعل لبعض الوقت ، ولكن لم تدرك حتى أكثر الوفود تفاؤلا الطابع الحقيقي لتلك السياسة ، مع كل عواقبها بالنسبة لمفاوضات نزع السلاح ، الا في الأسابيع القليلة الآخرة •

ويشاطر وفد هنغاريا تماما مشاعر " الأسف والاستياء التام " و " خيبة الأمل ... والامتعاض أيضا " - ونحن نستشيد هنا بتعبيرين فقط من التعابير العديدة عن الخوف التي تضمنتها البيانات الأخيرة للوفود من جميع أنحاء العالم • وسياسة " الترابط " الشائنة ووضحة الآن لا في الأمور الخاصة بالشؤون السياسية العالمية فحسب ، وانما أيضا في المسائل المدرجة بجدول أعمال هذه اللجنة ، وفقا لما أثار اليه بحق السيد ايجيورى ، سفير نيجيريا ، في البيان الذى أدلى به يوم ٢٥ شباط / فبراير •

ولسنا على استعداد لقبول أية محاولات لاستبعاد قضية حظر التجارب النووية وجعلها مجرد أحد العناصر " في المجموعة الكاملة لأهداف الولايات المتحدة الطويلة الأجل الخاصة بتحديد الأسلحة " • ونحن نتفق تماما مع الدكتور روستو في انه " لا يمكن لحظر التجارب فسي حد ذاته أن ينهي التهديد الذي تنيره الأسلحة النووية " ، ويمكننا ان نتفق معه أيضا في أن حظر التجارب النامل لن يساعد في حد ذاته على الحد من التهديد بالأسلحة النووية • ولكنه يحد من هذا التهديد بدرجة كبيرة اذا تلتته تدابير أخرى ترمي الى تخفيض الأسلحة النووية وازالتها في خاتمة المطاف •

والاجراء الذي اقترحه الدكتور روستو " لتحقيق تقدم نحو التخلص من التهديد النووي " قد يبدو جذابا للخبراء عن هذه الهيئة ولكنه ليس كذلك بالنسبة لعضائها • ان " الضياوض على اجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية وازالة هذه الأسلحة ذاتها في خاتمة المطاف ، وفقا لما اقترحه ، بدون أن يجرى أولا منع التحسين المستمر للترسانات النووية ، ليس سوى محاولة هزيلة لتتويه الحقائق • وبصح هذا على وجه الخصوص عندما يتصل بخطوات محددة من جانب حكومته تستهدف قلب ميزان القوى •

ويحاول وفد هنغاريا دائما أن يظل في حدود الواقع • ومع ذلك ، فقد تعلقنا ، في بداية هذه الدورة ، ببعض الآمال المتشعبة في ان اللجنة قد تتمكن من احراز تقدم في ايجاد الاطار اللازم لبدء المفاوضات بجدية على الأقل ، ان لم يكن هذا في جوهر المفاوضات بالفعل • ونظرا للمساندة الضخمة من جانب الدول غير المنحاز والمحايدة ، بالإضافة الى البلدان الاشتراكية ، فقد اقترح أيضا وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية يوم ١٥ شباط / فبراير مسودة لولاية أحد الأفرقة العاملة • ومما يؤسف له ان آمالنا تبددت بسرعة بسبب الموقف العنيد للولايات المتحدة والمملكة المتحدة •

وفي مثل هذا الوضع ، لا يندهن وفد بلادي على الاطلاق لموجة الانتقاد القوية التي عبرت عنها عدة وفود • ومن الواضح ان هذه الموجة هي رد فعل شرعي له مبرراته • بيد أن أي تعميم للمسؤولية عن الافتقار الي التقدم لن يحقق سوى التخفيف من أثر ذلك الانتقاد • والمسؤولية عن اعاقه جهود اللجنة يجب أن تتحملها الحكومات التي تتحدى علنا رأى جميع الشعوب وارادتها ومصحتها • وقدّم مثلواند ونيسيا ونيجيريا والسويد أمثلة جيدة لهذا الموقف الانتقادي •

ومن واجبتنا أيضا ، في نفس الوقت ، أن نرحب بـ " الاقتراحات البناءة " التي قدمها وفد الاتحاد السوفياتي والتي استرعى الانتباه اليها على نحو صحيح مثل البرازيل في البيان الذي أدلى به يوم ٢٥ شباط / فبراير •

وأرجو ألا يعانح السفير دي سوزا اي سيلفا في أن استشهد بكلامه مرتين في مثل هذا البيان القصير ، ولكنني لا أستطيع منع نفسي من أن أوكدانه كان محقا تماما عندما شدد على الحاجة الى " الارادة " • أولا " ارادة البحث عن اجراء مقبول عموما " ، ثم " ارادة " • • • المشاركة في مشاورات مخلصه بهدف كسر جدار التصلب " ، وأخيرا ارادة " السماح للجنة نزع السلاح بممارسة الوظائف ذات الأولوية المسندة اليها " • وهذه الملاحظة الأخيرة ، بالنسبة لوفد بلادي ، تعني بوضوح المفاوضات •

وقبل أن أترك الموضوع ، دعوني أذكر بايجاز ان وفد بلادي يفهم الاحباط الذي تشعر به عدة وفود ازاء الوضع الصعب الذي نشأ في اللجنة وانه يقدر المحاولات المختلفة التي جرى القيام بها لاحداث بعض التحرك نحو التفاوض على حظر للتجارب . ومع ذلك ، فاننا نتغنى مع مشـل الجمهورية الديمقراطية الألمانية في تقييمه لمختلف المقترحات التي تقدمت بها كندا واليابان وأستراليا .

وفي سياق حظر شامل للتجارب ، أشارت عدة وفود الى جانب عدم الانتشار الخاص بهذا الاجراء أو الافتقار الى مثل هذا الاجراء . والرأى الثابت لوفد هنغاريا هو أن منح حدوث المزيد من الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية مسألة ميمة تأتي في وقت مناسب . وقد أكدت ذلك الخطط والخطوات العملية المؤدية الى اقامة ترسانات نووية في أراضي دول لا توجد بها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحاضر .

وفي ظل هذه الظروف ، ستكون هناك أهمية كبيرة لاعداد واعتماد اتفاق دولي بشأن عدم وضع أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد بها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحاضر .

واسترشادا بهذه الاعتبارات ، أعد وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية هنغاريا الشعبية ورقة عمل عن الموضوع وأحالاها اليوم الى الأمانة لتعميمها . وورقة العمل غنية عن البيان ولا تحتاج الى مقدمة تفصيلية .

وأود . في نفس الوقت أن أعرب عن أمل الوفدين في أن يولي أعضاء اللجنة الاهتمام المناسب لورقة العمل المذكورة .

الرئيس (تحدث بالفرنسية ، والترجمة عن الانكليزية) : أشكر مثل هنغاريا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة وأعطي الكلمة الآن لممثل تشيكوسلوفاكيا ، الوزير ستروتشكا .

السيد ستروتشكا (تشيكوسلوفاكيا) (تحدث بالروسية ، والترجمة عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أهنيكم ياسيدى الرئيس على توليكم ذلك المنصب المسؤول ، منصب رئاسة اللجنة عن شهر آذار / مارس . واسمحوا لي في نفس الوقت أن أعرب عن شكر وفد بلادي لممثل ايران الموقر الذي عملت لجنتنا تحت قيادته الكفء خلال شهر شباط / فبراير . ونأمل أن تناقش اللجنة ، تحت ادارتكم ، جميع المسائل المعروضة علينا بطريقة عملية وأن تكون جميع الوفود مستعدة لمساندكم من أجل تحقيق هذه الغاية . ومما لا شك فيه ان الدول غير الأعضاء في اللجنة تستطيع أيضا أن تقوم بدور ايجابي في هذا الصدد ، ونحن نرحب بمشاركتها في عملنا . بيد اننا نرى ان تلك الدول لن تتمكن من تقديم أقصى مساعدة رشيده وفعالة لجهود الدول الأعضاء في اللجنة الا اذا أسهمت على نحو بناء في عمل اللجنة طبقا لنظامها الداخلي . وأود على وجه الخصوص أن أستري الانتباه الى المادة ٣٣ التي تنص على انه " يجوز للدول غير الأعضاء في اللجنة أن تتقدم الى اللجنة بمقترحات خطية أو وثائق عمل بشأن تدابير نزع السلاح التي تكون موضوع تفاوض في اللجنة ، وأن تشارك في مناقشة موضوع تلك المقترحات أو وثائق العمل " .

ونود أن نستري اهتمامكم ياسيدى الرئيس ، وكذا اهتمام الوفود الأخرى ، الى ضرورة الالتزام الدقيق بالنظام الداخلي منعا لتعكير المناخ العملي في اللجنة وكيفا ينصرف اهتمام الوفود عن مناقشة البنود الميمة والملحة المدرجة بجدول الاعمال .

ويود الوفد التشيكوسلوفاكي اليوم ان يخلق نيابة عن مجموعة البلدان الاشتراكية على بعض جوانب موقف تلك البلدان المتفق عليه بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح كما هو وارد في الوثيقة CD/245 وأن يرد على عدد من التساؤلات التي اثارها بعض الوفود في هذا الصدد. ونلاحظ مع الارتياح ان الموقف المتفق عليه قد اثار اهتماما عاما وأنه ، كما تشهد به بيانات عدد من الوفود ، قد درس بعناية .

وانني لعلني يقين من انه ليست هناك حاجة الى الشرح التفصيلي لمغزى الوثيقة CD/245 وطبيعتها ، وقد كرس لذلك الغرض بالفعل بيانان أدلى بهما وفدنا ، وأود فقط أن أؤكد على حقيقة واحدة : ان وثيقتنا ليست مخططا لبرنامج شامل لنزع السلاح . بل هي بالأحرى عبارة عن مجموعة من الافكار بشأن الاطار العام للبرنامج ومحتوياته . ونحن نؤسس عملنا في الفريق العامل وأفرقة الاتصال على الافكار المبينة في وثيقتنا ، ونقدم حيثما يلزم ، مقترحات ذات صلة في صورة تعديلات للوثائق المقدمة من البلدان الاخرى أو في صورة صيغ مطورة وأكثر تحديدا للأحكام المنصوص عليها في وثيقتنا .

وأستطيع القول ان هذه هي السمة الرئيسية التي تميز الوثيقة CD/245 عن الوثيقة المناظرة التي أعدتها مجموعة ال ٢١ وعن وثيقة البلدان الخيرية (CD/205) . وينطلق مقدمو الوثيقة CD/245 في عملهم من المبدأ الذي يقضي بأنه من الضروري ، في العواضات الخاصة بأقسام مستقلة من البرنامج الشامل لنزع السلاح ، انتاج نهج بناء من اجل التوصل الى حل وسط يحظى بقبول عام . وأحكام الوثيقة CD/245 ، كما يتضح من عمل أفرقة الاتصال بشأن الاهداف والآولويات والمبادئ ، تسهم اسهاما كبيرا في اعداد صيغ مقبولة بصورة عامة .

وقد استمع مقدمو الوثيقة CD/245 باهتمام كبير الى تعليقات وتساؤلات بعض الوفود بخصوص موقف مجموعة البلدان الاشتراكية المتفق عليه . وقد وجهت أسئلة مختلفة . وينبغي القول منذ البداية انه لا يزال يتعين علينا جميعا أن نبحث عن اجابات مرضية على بعض تلك الأسئلة في عملنا المقبل . وهذه هي الحال ، على سبيل المثال ، بالنسبة للسؤال المتعلق بطبيعة البرنامج . وما لاشك فيه أن هذه قضية بالغة الاهمية . وقد جرى الاعراب عن آراء أولية بشأن هذه النقطة في العام الماضي والعام الذي سبقه . ولكن لم يحدث بعد مزيد جوهرى من تبادل الآراء . ويرى مقدمو الوثيقة CD/245 ان البرنامج الشامل لنزع السلاح يجب ألا يصبح قطعة ورق أخرى في محفوظات الأمم المتحدة ، وأنه يتعين على جميع الدول أن تظهر الارادة السياسية اللازمة لتنفيذه . وفي نفس الوقت ، لم تكون البلدان الاشتراكية بعد رأيا محددًا حول كيفية انعكاس هذا النهج السياسي المسؤول ازاء تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح ، في طبيعة البرنامج . وما لاشك فيه ان الاجابة على هذا السؤال ستأثر ، الى حد ما ، بالمضامين الفعلية للبرنامج الشامل لنزع السلاح التي توافق عليها الوفود . وبهذه المناسبة استمع الى آراء جميع الوفود بشأن هذا السؤال بمزيد من التفصيل .

وقد وجه أيضا عدد من الأسئلة بخصوص موقفنا من تقسيم التدابير الى مراحل . وقد وافقت البلدان الاشتراكية بالفعل في مرحلة سابقة من عملنا على أن تباشر العمل على أساس فرضية جرى بموجبها توزيع التدابير بصفة مؤقتة على أربع مراحل . وأسلوب العمل ذلك لا يزال مقبولا لدينا ، كما تحظى بقبولنا المناهج الأخرى التي قد توافق عليها اللجنة وتسيهم في التقدم الفعّال

للمفاوضات • والثيقة CD/245 ، كما ذكر من قبل ، ليست بالمعنى الدقيق مشروعاً لبرنامج شامل لنزع السلاح • وبالتالي ، فكون التدابير المدرجة في تلك الوثيقة غير مقسمة وفقاً لمراحل منفصلة لا يعني أن البلدان الاشتراكية ضد تنفيذ البرنامج على مراحل • وقد أعلننا من قبل ، في اجتماعات الفريق العامل ، موقفنا بشأن جميع المراحل الأربع وأوضحنا التدابير التي يتعين تنفيذها ، من وجهة نظرنا ، في كل مرحلة • ونحترم أن نبذل كل ما في وسعنا ، أثناء الأعمال الأخرى الخاصة بمسألة المراحل ، للتوصل إلى صيغ مقبولة بصورة متبادلة على أساس المقترحات التي تقدمنا بها في الفريق العامل وورقة العمل المشتركة التي قدمناها ومع مراعاة المقترحات المقدمة من الوفود الأخرى •

وبالنسبة لتعليق مثل اليند الموقر فيما يتصل بأننا لم ندرج في وثيقتنا تدابير تتصل بالمراحل الأخيرة لتنفيذ البرنامج ، فإني أود أن أستري اهتمامه إلى حقيقة أننا ، أثناء المناقشة حول جميع المراحل بما فيها المرحلة الأخيرة ، وافقنا ، كتدابير للمرحلة الرابعة ، على التسريح الكامل للقوات المسلحة وتدوير جميع أنواع الأسلحة ، وأيضاً على حظر تخصيص الاعتمادات للأشغال العسكرية • وهذا هو بالضبط فيما نلبيح الهدف النهائي الخاص بنزع السلاح العام الكامل •

وفيما يتعلق بترتيب التدابير ترتيباً مرحلياً ، فإننا نسترشد بدرجة أولويتها ، مستهدفين ضمان حل أكثر القضايا فورية والحاحاً في أقرب وقت ممكن • ومن ثم ، فإنه من الواجب ، بشكـل طبيعي تماماً ، أن تدرج في المرحلة الأولى ، على سبيل المثال ، منع الحرب النووية وحظر التجارب النووية ووقف إنتاج الأسلحة النووية • وثمة أيضاً تدابير مقترحة لا يمكن الشروع في تنفيذها إلا في ظروف معينة ، أي بعد أن تتخذ أولاً بعض تدابير أو مجموعات تدابير في إطار البرنامج الشامل لنزع السلاح • وجلي أنه من المستصوب إدراج هذه التدابير مؤقتاً في المراحل اللاحقة • ولنتناول ، على سبيل المثال ، المقترح (ب) في الفرع المعني بالأسلحة النووية من الوثيقة CD/245 : أن من المنطقي تماماً أنه لا يمكن البدء في التخفيض التدريجي لمخزونات الأسلحة النووية إلا بعد وقف إنتاج جميع أنواع الأسلحة النووية ، نتيجة لمفاوضات تشترك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وفقاً يقرن بتدابير لتعزيز الضمانات القانونية السياسية والدولية لآمن الدول • ويجب أن يكون تدوير الأسلحة النووية ، بدوره ، مسبقاً بعملية تخفيض تدريجي لمخزونات هذه الأسلحة •

وأود أيضاً أن أشير إلى أن البلدان الاشتراكية لا تعتقد أن البرنامج الشامل لنزع السلاح يجب أن يكون مفراط التفصيل • ونحن ، رغم كل شيء ، لا نتحدث عن أعداد مشروع معاهدة - خطة مفصلة لنزع السلاح العام الكامل - ولكننا نتحدث عن برنامج شامل لنزع السلاح ينبغي له أن يركز بشكل واقعي على تدابير محددة يشكل تنفيذها كهدف مباشر أساسياً من أجل منع حدوث كارثة نووية ويوقف سباق التسلح ويمهد الطريق أمام استتباب السلم • والهدف النهائي للبرنامج هو تحقيق نزع سلاح عام كامل في ظل مراقبة دولية فعالة • وبالنسبة لتفاصيل كل تدبير ، فإنها يجب أن تحدد أثناء إجراء المفاوضات الملائمة • وفي هذا الصدد ، لا يوجد اعتراض لدينا على تحديد مواعيد أخيرة تقريبية للتوصل إلى اتفاق بشأن جوانب خاصة تتعلق بالحد من سباق التسلح • على أن كون المفاوضات بشأن مجموعة من المسائل لم تتم لسبب أو لآخر ، لا يصلح مبدأ لتأجيل المفاوضات بشأن المسائل الأخرى •

وقد أثير أيضاً عدد من الأسئلة المحددة بخصوص الجوانب الفردية لموقف البلدان الاشتراكية المتفق عليه بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح •

ومن ثم ، طلب ممثل الهند الموقر ايضاها بشأن مبدأ المساواة والا من المتكافئ الذي
 نقترحه • ولقد أعلنت وفود البلدان الاشتراكية في الفريق العامل ذلك المبدأ فعلا بعبارات
 واضحة كما يلي : " يجب في المفاوضات بين الأطراف المتكافئة عسكريا تقريبا احترام مبدأ المساواة
 والأمن المتكافئ احتراماً دقيقاً " (CD/CPD/WP.60 و CD/239) • وقد أوضحنا أيضا اننا لم نبتدع
 هذا المبدأ ولكنه مأخوذ من " دراسة عن العلاقة بين نزع السلاح والأمن الدولي " أعدتها
 خبراء عيّنهم الأمين العام ووافقت عليها الجمعية العامة بتوافق الآراء • وقد أشار ممثل الهند
 وهو يطرح هذا السؤال الى " اختلال التوازن القائم بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، من
 ناحية ، والدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، من الناحية الأخرى " • وبادئ بدء فان مفاوضات
 نزع السلاح ، في مفهومنا ، لا تدور بالقطع بين هاتين المجموعتين من البلدان • ان الواقع السياسي
 مختلف تماما • ونحن لا نعلم بوجود أية مفاوضات لنزع السلاح تتواجد فيها جميع الدول الحائزة
 للأسلحة النووية في جانب من مائدة المفاوضات بينما تتواجد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية
 في الجانب الآخر • وعلى النقيض من هذا ، فان الخط الفاصل ، في جميع المفاوضات ، لا يحدده
 مبدأ حيافة الأطراف للأسلحة النووية او عدم حيازتها لها وانما تحدده المعايير السياسية • وعلاوة
 على ذلك ، أود أن أضيف ان مجموعة الـ ٢١ تتوخى في مقترحاتها تدابير معينة تتعلق بمجال
 المفاوضات الثنائية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية •
 وعلى سبيل المثال ، تتحدث الوثيقة CD/223 المؤرخة الـ ١٩ آب / أغسطس ١٩٨١ عن مواصلة
 المفاوضات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن الحد من
 الاسلحة الاستراتيجية باعتباره أحد تدابير وقف سباق التسلح النووي • وينطبق مبدأ المساواة
 والأمن المتكافئ تمام الانطباق على ذلك التدبير •

وردا على سؤال ممثل الهند عما يدور بذهن البلدان الاشتراكية عندما تقول " فالتوازن
 القائم في مجال القوة النووية ينبغي أن يبقى على حاله في جميع المراحل ، مع تخفيض مستويات
 القوة النووية بصورة مطردة " ، أود أن أوضح انه لا يصح النزوع الى الغلوفي تبسيط مفهوم هذا
 التوازن • واذا فهم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، على سبيل المثال ، هذا المبدأ
 على انه يعني ان جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية يتعين عليها أن تقوم في وقت واحد بتخفيض
 أسلحتها النووية بعدد متساو من الوحدات ، فسوف يكون من الصعب عليه أن يشترك في محادثات
 الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة • وأود أن أذكر بأنه كان يتعين على
 الاتحاد السوفياتي ، بموجب اتفاق الجولة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية
 (سولت - ٢) الذي وقع ولكنه لم ينفذ مع الأسف ، أن يخفض أسلحته الاستراتيجية بمقدار ٢٥٠
 وحدة كما كان يتعين على الولايات المتحدة أن تخفض أسلحتها الاستراتيجية بحوالي ٣٠ وحدة
 مركبية • وأود كذلك أن أذكر بأن الجانب السوفياتي ايضا ، في مفاوضاته الحالية مع الولايات
 المتحدة بشأن الحد من الاسلحة النووية في أوروبا ، لا يفكر الا في التدابير الثنائية • بيد انه
 يرى ، وهو محق تماما ، ان الاسلحة المناظرة للمملكة المتحدة وفرنسا يجب أن تعتبر جزءا لا يتجزأ
 من رصيد منظمة حلف شمال الأطلسي ، وان كان جعل هذين البلدين يوقعان اتفاقات في هذا
 الصدد ليس أمرا واردا • وفي نفس الوقت ، لا يستطيع الاتحاد السوفياتي ، لأسباب مفهومة بوضوح ،
 ان يوافق على الا خلال بأمنه في مواجهة الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية نتيجة لتفسيذ
 تدابير نزع السلاح النووي • وبعبارة أخرى ، فان البلدان الاشتراكية عندما تتحدث عن التوازن

القائم في مجال القوة النووية لا تعني توازنا عدديا صرفا ، ولكننا بالاحرى نتنطق من الايمان بوجود أن نتخذ في الاعتبار ، عند تعريف ذلك التوازن ، طائفة واسعة من العوامل العسكرية والسياسية .

وقد سئلنا أيضا عن السبب في اننا أدرجنا في قائمة التدابير الموضوعة من قبلنا تعييد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالأ تكون البادئة باستخدام هذه الأسلحة ولم ندرج الحظر الكامل لاستخدام هذه الأسلحة ، رغم اننا صوتنا ، في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، لصالح المقترح الهندي بخصوص المسألة الآخرة . وأود ، أولا وقبل كل شيء ، أن أؤكد مرة ثانية على أن المقترح الخاسر بالتعبيد بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية يعني انه اذا لم تكن هناك مرة أولى يبدأ فيها استخدام هذه الأسلحة فلن تكون هناك مرة ثانية أوثالثة تستخدم فيها ، وبالتالي لن تستخدم الأسلحة النووية على الاطلاق . ومن ثم فان كلا المقترحين ، في جوهرهما ، يرميان الى تحقيق نفس الجهدف . وبناء على ذلك ، يحق لنا أيضا أن نوجه سؤالاً الى مثل الهند ومثلي البلدان الأخرى في مجموعة ال ٢١ : لماذا توجد شكوك لديهم حول تعبيد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالأ تكون البادئة باستخدام هذه الأسلحة ، رغم انها أيضا صوتت لصالح قرار بشأن تلك المسألة في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . ولا يزال هناك سؤال آخر نستطيع توجيهه اليهم والى مثل الهند بالذات : لماذا لا تشتمل مقترحاتهم على مقترح يقضي بابرام اتفاقية عالمية بشأن عدم استخدام القوة ؟ ذاك بعد مقترح أوسع نطاقا من مقترحهم القائل بحظر استخدام الأسلحة النووية فقط . غير أن مثل الهند ، في البيان الذي أدلى به يوم ٢٢ شباط / فبراير ، القى بالفعل ظللا من الشك حول استصواب ابرام مثل تلك الاتفاقية . هذا في حين أن صكا من هذا النوع لن يحظر استخدام الأسلحة النووية فقط وانما سيحظر أيضا استخدام جميع أنواع الأسلحة الأخرى . وهو محق تماما ، بالطبع ، في قوله ان ميثاق الأمم المتحدة يتضمن بالفعل التزامات بخصوص عدم استخدام القوة من جانب الدول الأعضاء ، ولكن لن تكون هناك أية حاجة ، اذا تابعنا منطقة ، الى الكفاح من أجل حظر استخدام الأسلحة النووية أيضا ، لان استخدام هذه الأسلحة هو مجرد أحد اشكال استخدام القوة عموما ، وان كان أخطرها .

ونود أيضا أن نستري انتباه مثل الهند الموقر الى أن مسألة حل التجمعات السياسية المقول بأننا نقترحها قد نشأت فيما يبدو عن ترجمة غير دقيقة فحسب . ففهوم التجمعات العسكرية والسياسية ، كما هو مستخدم في الوثيقة CD/245 ، تقصد به أحلاف مثل منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو وما الى ذلك . فالأشارة هنا بالطبع ليست بحال موجهة الى حركة عدم الانحياز .

وفي ختام بياننا ، نود أن نعرب عن موافقة وفود البلدان الاشتراكية موافقة كاملة على ما أظنه مثل الهند الموقر من أن هناك مجالا كبيرا للاتفاق بين موقفي مجموعة ال ٢١ ومجموعة البلدان الاشتراكية . ونعتقد أيضا اننا سنتمكن ، بعملية لتوجيه الأسئلة والرد عليها ، من شرح مقترحاتنا بعزيد من التفصيل بغية المزيد من التقريب بين هذين الموقفين .

الرئيس (تحدث بالفرنسية ، والترجمة عن الانكليزية) : أشكر مثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا السيد ميليسكانو .

السيد ميليسكانغ (رومانيا) (تحدث بالفرنسية ، والترجمة عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، أود أولاً وقبل كل شيء أن أقدم لكم أخلص التياتي من وفد رومانيا بمناسبة توليك رئاسة اللجنة .

ان خبرتكم الواسعة كمفاوض في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تعزل ، بالنسبة لنا ، ضمانا اضافيا يكفل توفير افضل الظروف الممكنة لتحقيق نتائج ملموسة خلال شهر آذار / مارس هذا . وأود ان أؤكد لكم انكم ستحصلون على مساندة وفد رومانيا البناءة والودية من أجل الوفاء بمسؤولياتكم . ونحنى أيضا سلفكم السيد محلاتي مثل ايران على أسلوبه المتصف بالكياسة وطول الأناة في اضطلاع بالاعمال الجامة الموكولة اليه .

ان بياني اليوم مكرس لموضوع وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، وهو جزء من برنامج عملنا .

ومشاركة وفد رومانيا في هذه المناقشة أساسها الموقف المبدئي الذى أعربت عنه وفود أخرى أيضا ، والذى يقضى بأن استهلال مفاوضات حقيقية بشأن هذا الموضوع في اطار اللجنة لا يعتبر ضروريا بصورة ملحة فحسب وانما يمثل أيضا اختبارا حقيقيا لقدرة هذه الهيئة المتعددة الأطراف ، التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، على البقاء . وأود أن أؤكد على انه لا يمكن ، في رأى وفد بلادى ، أن تكون هناك حجة صحيحة ضد استهلال هذه المفاوضات . ويؤكد الكثير من الحجج التي استمعنا اليها على تعقيد التدابير الخاصة بنزع السلاح النووى ، الذى يمثل معضلة حقيقية يتوقف عليها تحقيق التقدم في جميع مجالات نزع السلاح . بيد انه لا توجد ، على حد علمنا طريقة لحل المشاكل المعقدة ، ان كان بالفعل ثمة طريقة غيرها ، أفضل من الدخول في المفاوضات واجراء البحوث المتأنية بعزم وارادة لايجاد حلول يقبلها الجميع .

ونحن ندرك ، طبعا ، مدى تعقيد نزع السلاح النووى ، وأهميته لأمن الدول الحائزة للأسلحة النووية وجميع الدول ، كما ندرك ان هذه المهمة لا يمكن انجازها دفعة واحدة بما يشبه المعجزة ، ولكننا نعتقد ان مهمة اللجنة هي بالتحديد اعداد استراتيجية لاحتواء سباق التسلح النووى بالتدرج . وقد تحدثنا كثيرا في هذه اللجنة عن الحاجة الى تحديد الوقت اللازم لكبح سباق التسلح بتدابير مثل تجميد سباق التسلح ووقف تطوره ، الخ . وتمثل استراتيجية الاحتواء هذه ، بالنسبة لنا ، جزءا من عملية وقف سباق التسلح التي ستؤدى ، عند انمامها ، الى نزع السلاح النووى .

ومما لاشك فيه ان من العناصر الأساسية لهذه الاستراتيجية الحاجة الى وقف تحسين وتطوير الأسلحة النووية ، ويحتل حظر الأسلحة النووية مكان الصدارة في هذا الصدد ، وفقا لما جرى التأكيد عليه في احوال كثيرة . والحجج المقنعة المستندة الى منطق جيد التي ساقتها بخصوص هذا الموضوع البلدان الأعضاء في مجموعة ال ٢١ والبلدان الاشتراكية ، كما ساقها مثلون آخرون ، تقنعنا فقط بأن كل ما كان يجب أن يقال بالفعل قد قيل . ولذلك سوف أقوم فقط بتسجيل تأييد وفد بلادى لانشاء فريق عامل تابع للجنة من أجل التفاوض على ابرام اتفاق دولي يحظر تجارب الأسلحة النووية ، والتأكيد على ان هذا التدبير بالغ الأهمية بالنظر الى الدورة الاستثنائية الثانية المقبلة .

ومن الواضح أيضا أننا لا نستطيع ، في مناقشاتنا للوسائل العملية لوقف سباق التسلح النووي ، أن نخفل مسألة النظريات الاستراتيجية • والواقع ، كما أظنرت مناقشات العام الماضي ، أنه يتعين علينا أن نفحص بمزيد من الدقة مفهوم الردع النووي الذي يقوم عليه البيان النظري كله الذي يريد إرغامنا على العيش في ظل التهديد المستمر بالتدمير الشامل للجنس البشري • فمن الواضح تماما ، من وجهة نظر عسكرية صرفة ، أنه لا يمكن استخدام الأسلحة النووية للأغراض الدفاعية • والمحاولات الرامية الى صياغة نظريات استراتيجية ، مثل نظرية الردع ، لتعويض هذا القصور الملازم لطبيعة الترسانات النووية ، لم تفعل شيئا سوى زيادة المخاطر وزيادة الترسانات النووية حجما وتعقيدا • ومن وجهة النظر هذه ، فإن الوضع الأخطر ببعيد هو الوضع القائم في أوروبا ، حيث تقف الغالبية الساحقة من الدول عاجزة تراقب بدء مرحلة جديدة في سباق التسلح النووي • وكما أشار مؤخرا رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية ، نيقولاى شاوشيسكو ، " فإننا ، نحن البلدان الأوروبية ، إذا لم نتمكن من وقف وضع القذائف النووية الجديدة في أوروبا ، سنجد أنفسنا ضحايا هذه الأسلحة • ومن وجهة نظر عملية ، لن تكون هناك دولة ، سواء في الشرق أو الغرب ، أو في الشمال أو الجنوب ، بعيدا عن مرمى هذه الأسلحة " •

ولذلك رحبت رومانيا باستهلال المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن القذائف متوسطة المدى في أوروبا وأعربت عن الأمل في أن تسفر هذه المفاوضات عن نتائج ايجابية • ونظرا لأن أقوى القوات العسكرية وأشد الأسلحة تعقيدا مركزة في أوروبا ، فإن خطر نشوب نزاع رئيسي في هذا الجزء الهام من العالم شديد للغاية • وعند الاغراب عن القلق العميق لشعب رومانيا ازاء مستقبل السلم في أوروبا والعالم ، أعلنت رومانيا وستظل تعلن بصراحة انها تؤيد وقف وضع القذائف متوسطة المدى وأي نوع من الأسلحة النووية في أوروبا وتخفيضها الى أدنى مستوى ممكن • اننا نؤمن ايمانا لا يتزعزع بأن نزع السلاح هو المشكلة الجوهرية الرئيسية لأوروبا في الوقت الحاضر •

وحيث ان وجود الأسلحة المذكورة أعلاه يؤثر على المصالح الحيوية للبلدان الأوروبية ويهددها مباشرة ، فإننا نرى ان الاشتراك ، بطريقة أو بأخرى ، في المفاوضات الخاصة بتخفيض الأسلحة النووية في أوروبا وازالتها ، حق مشروع لجميع الدول التي تتعرض حياتها هي نفسها للخطر • وقد حثت الجمعية الوطنية الكبرى في رومانيا ، وهي تشعر كذلك بنفس القلق ، برلمانات وحكومات وشعوب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا على أن تتخذ اجراءات فورية وفعالة وأن تستخدم جميع الوسائل المتاحة ، قبل فوات الأوان ، لتخفيض الأسلحة النووية وازالتها من القارة الأوروبية ، دفاعا عن الحق الأساسي لجميع الشعوب في الحياة والحرية والسلم •

ويود وفد رومانيا أن يؤكد من جديد رأيه القائل بوجوب أن يتخذ الهدف النهائي لجميع جهودنا في اعتماد تدابير ملموسة وعملية ، في أقرب وقت ممكن ، لوقف انتاج الأسلحة النووية وتخفيضها تدريجيا الى أن تتحقق ازالتها تماما وتحريمها •

ولذلك فإننا نؤيد الأفكار الخاصة بهذا الموضوع التي عرضها الوفد السوفياتي في أول اجتماع للجنة • بيد أنه يتعين علينا أيضا ، بغية تحقيق هذا الهدف النهائي ، أن نهتم بمواضيع أخرى • وتوجد على رأس هذه المواضيع مسألة الحيلولة دون حدوث هجوم نووي متعمد أو نشوب حرب نووية بسبب حادث مفاجئ أو غلطة أو خطأ في التقدير • وفي الحالة الراهنة للترسانات

النووية ، ونظراً للتوتر الحالي في العلاقات الدولية ، لم تعد هذه المسألة مجرد مسألة نظرية ، وهي الآن ذات أهمية فورية لجميع البلدان سواء كانت نووية أو غير نووية . ومن ثم فإن اعتماد هذه التدابير ليس ضروريا بصورة ملحة فحسب وإنما يتسم أيضا بأهمية بالغة .

ويترتب على كل هذا بوضوح ان المهمة ذات الأولوية للجنة نزع السلاح هي اتخاذ الاجراءات اللازمة فيما يتعلق بسباق التسلح النووي . ان الوقت المتبقي لنا قبل انعقاد الدورة الاستثنائية هذا العام قليل جدا ، ولكننا نستطيع على الأقل أن نظهر أننا قد عقدنا العزم على استكمال المفاوضات بشأن المواضيع ذات الأولوية الخاصة بنزع السلاح النووي . واذا لم تكن اللجنة قادرة على اظهار هذا الاستعداد للعمل ، فاننا مقتنعون بأن عواقب وخيمة ستترتب على ذلك . وبعد فان ما يتعرض للخضر حوالثقة في اللجنة ، وفي المفاوضات المتعددة الأطراف عموما .

اننا كثيرا ما أشرنا ، في البيانات التي أدلينا بها ، الى ان قيام اللجنة بانشاء أفرقة تفاوض مخصصة ليس غاية في حد ذاته . ويتعين في هذه السنة تقييد هذا القول حيث انه ، بسبب انعقاد الدورة الاستثنائية ، قد يكون لمقرر اجرائي بحث ، مثل مقرر بانشاء أجهزة تفاوض فرعية لمعالجة موضوع وقف سباق التسلح النووي ، أثر كبير ، لانه سيدل على ان لدينا جميعا الارادة السياسية للتعاون والتفاوض بروح بناءة وشفاء فكر وواقعية .

الرئيس (تحدث بالفرنسية ، والترجمة عن الانكليزية) : أشكر مثل رومانيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها الي . وأعطي الكلمة الآن لممثل المغرب السفير الصقلي .

السيد الصقلي (المغرب) (تحدث بالفرنسية ، والترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، ان الوفد المغربي ليسعد ان يرى لجننتنا يرأسها في شهر آذار / مارس ، مثل ايطاليا ، وهي بلد عظيم صديق للمغرب . ويؤكد وفد بلادى لكم تعاونهم الكامل واقتناعهم بأنكم ستقودون عملنا بكفاءة وفاعلية . ونحن اذ نرى مثل ايطاليا يتولى الرئاسة ، لا يفوتنا أن نسترجع ذكرى السفير دى مونتزيمولو ، والذي انتزع منا فجأة وبشكل مأساوى . ونود أن نعبر للوفد الايطالي عن تعازينا ، وبالغ تعاطفنا . واود أيضا أن أهني مثلى اندونيسيا وايران الموقرين ، اللذين لم يدخرا جهدا في استحثاث عملنا خلال رئاستهما للجنة . ويرحب وفد بلادى بالممثلين الجدد لاستراليا وبلغاريا والولايات المتحدة الامريكية ونيجيريا وهولندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، ويسعد ان يتعاون معهم على أساس ودي كما فعل مع اسلافهم في اللجنة . كما اننا سعداء بأن يكون بمقدورنا الاستفادة من كفاءة وحماسة السيد جايبال ، الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة وأمين لجننتنا . وفي هذه المناسبة ، فاننا نود أيضا في أن نعبر عن تقديرنا الكبير لتفاني وكياسة السيد بيرساتيني .

ان الدورة الحالية للجنة نزع السلاح تعقد في ظروف استثنائية . فالوضع الدولي تتفاقم باطراد ، واتجاهات السنوات الأخيرة غير المواتية لا تزال سائدة ، وبؤر التوتر الساخنة والدائمة في مناطق كثيرة من العالم أصبحت مزعجة بشكل متزايد . ولذا فان مناخ الثقة قد تراجع أمام مناخ النك والارتياب ، ومن ثم عدم الأمن . ونتيجة لذلك ، فان أقل ما يقال عن الحالة الراهنة للعلاقات الدولية انها لا تجعل من مهمة لجننتنا سهلة بأي حال . بل المرجح بالاحرى أن تعطي زخما جديدا لسباق التسلح الجامح بالفعل .

وليس لدى النية للاسياب باكثر من ذلك في هذا الأمر ، فخطورة الوضع واضحة تماما ، كما هي واضحة آثارها الضارة على عملية نزع السلاح وعلى الجهود التي تقوم بها لجننتنا لتعزيزها .
 على ان لجننتنا تجتمع عشية حدث هام يعلق عليه المجتمع الدولي آمالا كبيرة . اذ اننا في حقيقة الأمر نجتمع قبيل ثمانية أسابيع فحسب من بدء الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي تتعقد في ٩ حزيران / يونيه . وكما هو مبين في جدول الأعمال المؤقت الذي أعدته اللجنة التحضيرية في تشرين الأول / أكتوبر الماضي ، فان الدورة الاستثنائية الثانية سيكون أمامها ، من بين جملة أمور ، تقرير لجنة نزع السلاح وأية مشاريع نصوص تتقدم بها اللجنة . ومن هنا يتضح مدى الأهمية البالغة التي يوليها المجتمع الدولي لعمل لجننتنا ، التي يقع طيئسا من تم واجب سياسي وأخلاقي بألا تدخر جهدا يكفل ألا تتحطم الآمال المنوطة بالدورة الاستثنائية الثانية .

ونحن ، ازاء تلك الاعتبارات ، لا نملك الا أن نتساءل عما اذا كانت لجننتنا ، التي تعتبر الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح ، سيكون بمقدورها تقديم تقرير يختلف عن التقرير الواهي المقدم في ١٩٧٨ من مؤتمر لجنة نزع السلاح الى الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

ولا شك ان للجنة بعض الميزات الهامة التي لم تتوفر لمؤتمر لجنة نزع السلاح . فهي تجمع كل الدول اكنوية معا على مائدة المفاوضات . واجراءاتها ، المستمدة من نظامها الداخلي ، قد أصبحت أكثر ديمقراطية نوعا ما . والاكثر من ذلك ، ان اللجنة لديها وثيقة أساسية هي " الوثيقة الختامية " التي تعلن المبادئ والأهداف - وتسرد بترتيب الاولوية في برنامج العمل ، تدابير نزع السلاح - والتي قد يؤدي اقرارها وتنفيذها الى نزع سلاح عام وكامل . ولذا ، كانت اللجنة منذ عام ١٩٧٩ في وضع أفضل عما كان عليه مؤتمر لجنة نزع السلاح ، لأداء المهمة الصعبة والمعقدة الموكولة اليها بفرصة أكبر للنجاح .

ورغما عن ذلك ، نذكر بأنه في نهاية كل دورة معقودة في السنوات الثلاث الماضية ، كان علينا ان نواجه واقعا هو اننا لم نتوصل الى أي نتيجة موضوعية . ويشجعنا هذا على ألا ندخر في العام الحالي جهدا يكفل أن يكون التقرير الذي سنتقدم به عن أنشطتنا الى الدورة الاستثنائية الثانية ، تقريراً ايجابياً .

وفي هذا الصدد ، يرحب وفد بلادي بأنه ، نتيجة لروح التساهل بين الوفود التي تقدمت أصلا باقتراحات معينة ثم وافقت على سحبها ، كان في استطاعة اللجنة أن تعتمد جدول أعمال هذه الدورة وبرنامج عمل الجزء الأول منها في وقت قصير نسبياً .

ومن بين الاسهامات التي يمكن للجننتنا القيام بها لنجاح الدورة الاستثنائية الثانية ، اعداد البرنامج الشامل لنزع السلاح .

ان اقرار هذا البرنامج يعتبر واحداً من أهم بنود جدول الأعمال المؤقت الذي أعدته اللجنة التحضيرية . وسيكون البرنامج أحد المواضيع الرئيسية في الدورة الاستثنائية الثانية . والغريق العامل المعنى بهذا البند ، والذي استقاد في عام ١٩٨٠ من مهارات السفير أدينيغي ، سفير نيجيريا ، والتي لا تقدر بثمن ، والذي يستفيد الآن من كفاءة وخبرة السفير غارثيا روبليس ،

سفير المكسيك ، يجب عليه من ثم تكثيف جهوده اذا ما كان له أن ينجز الجدول المرجو في الموعد المناسب • ولقد قُطِعَ الفريق بالفعل شوطاً طويلاً في الاتجاه الصحيح • واستئناف عمل الفريق قبل الافتتاح الرسمي للدورة الراحنة هو دليل واضح على الأهمية البالغة التي نوليها لاعداد البرنامج الشامل لنزع السلاح • وفي رأينا أن اللجنة ، بتشهم وتعاون الجميع ، تستطيع استكمال مهمتها في حدود المهلة الزمنية المطلوبة • فضلاً عن ذلك ، فمما يسر عملها ان عناصر البرنامج الشامل لنزع السلاح قد اعتدت بتوافق الآراء من الهيئة التداولية ، الا وهي اللجنة المعنية بنزع السلاح •

ولقد شرح وفد بلادي بالفعل وجهة نظره بشأن عناصر البرنامج المختلفة ، متحدثاً اما بالاصالة عن نفسه أو بالاشتراك مع وفود البلدان المحايدة وغير المناحزة ، سواء في اللجنة المعنية بنزع السلاح أو في الفريق العامل • وبعد اذ نكم ، فاننا نود بالرغم من ذلك في أن نذكر باختصار بوجهة النظر هذه •

نحن نعتبر ان البرنامج الشامل لنزع السلاح عنصر هام في الاستراتيجية الدولية لنزع السلاح التي وضعتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ولذا يجب أن يغطي البرنامج جميع أوجه مسألة وقف سباق التسلح ونزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة • ويجب أن يحدد أهداف نزع السلاح ، والمبادئ التي تحكم المفاوضات والاولويات التي ينبغي تطبيقها • ويجب أن يشمل البرنامج جميع تدابير نزع السلاح التي قد تؤدي الى تحقيق الهدف النهائي ، ألا وهو نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة •

ومثل أي صك ذي طبيعة استراتيجية ، يجب على البرنامج الا يبين فقط الاطار الزمني لانجاز جميع أهدافه ، وانما أيضا المراحل التي ستفقد خلالها التدابير المنصوص عليها في البرنامج •

ويجب أن يجرى التنفيذ خلال هذه المراحل المستقلة وفقاً لجدول زمني ارشادي يكون نتيجة تفاوض واتفاق • ويجب على البرنامج أن يوفر آلية استعراض تسمح باعادة الموازنة والتغيير في ضوء التقدم المحرز في تنفيذ كل مرحلة •

وفيما يتعلق بالطبيعة القانونية للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، فاننا نرى انه اذا ما أريد للبرنامج أن يكون جديراً بالثقة ، فيجب على هذا الصك أن ينشأ واجبات دولية ملزمة قانونياً • لقد أكدت المغرب دائماً ، باعتبارها بلداً نامية ، على أن البرنامج الشامل لنزع السلاح يجب الا يشتمل فقط على تدابير مناسبة لنزع السلاح ، وانما أيضاً تدابير متعلقة بالصلة ما بين نزع السلاح والتنمية •

هذه باختصار وجهة نظر الوفد المغربي فيما يتصل بالأوجه الرئيسية للبرنامج الشامل لنزع السلاح • ووفد بلادي الذي شارك في الفريق العامل وفي أفرقة الاتصال التي رأسها مشلوا البرازيل وفرنسا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية الموقرون ، ليود أن يؤكد ، كما فعل في الماضي ، بأنه سيظل مفتوح الذهن وعائد العزم على القيام بكل جهد للاسراع بعمل تلك الأفرقة •

وفي هذا الصدد ، فإن وفد بلادي يرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الفريق العامل بشأن الفصل المتعلق بالآلويلوبات • وفي رأينا انه خطوة هامة للامام في طريق اسداد البرنامج الشامل لنزع السلاح ، تمت نتيجة لروح التساهل من قبل جميع الوفود والجهود الجديدة بالكثافة التي قام بها السفير دي سوزا اي سيلفا ، مثل البرازيل ، الذي نسق بمبادرة اعمال فريق الاتصال بشأن هذا الفصل •

لقد اعتدت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، المنعقدة بعد ثلاثة شهور من انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، القرار ٦٠/٣٣ ، الذي طلبت فيه من لجنة نزع السلاح أن تقدم للجمعية العامة ، في دورتها الثالثة والثلاثين المستأنفة ، نص اتفاقية شاملة لحظر التجارب •

وبالرغم من ان اللجنة وضعت ذلك البند ، منذ بداية عملها في عام ١٩٧٩ ، على رأس جدول أعمالها ، فلم يتحيا لها حتى الآن أن تستجيب استجابة مرضية للنداء الصادر عن الجمعية العامة في قرارها ٦٠/٣٣ •

فقد اقتصرت اللجنة في السنوات الثلاث الماضية على مواصلة عقد مناقشات عامة في ظل المفاوضات التي أجرتها في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ الدول النووية الثلاث ودعاء معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية • وجدير بالملاحظة ان المفاوضات الثلاثية لم تتمخض عن أية نتائج يمكن أن تسهل مهمة اللجنة ، التي لم تستطع حتى الآن الشروع في مفاوضات حقيقية • والمصير المؤسف للبند الأول من جدول أعمالنا هو أيضا مصير البند الثاني ، وأعني به وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي •

ان وفد بلادي الذي يؤمن بأن من الأهمية القصوى الاستمرار في احترام مركز اللجنة باعتبارها الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح ، يرى أن الوقت قد حان للانتقال من مرحلة تبادل الآراء الى مرحلة التفاوض بشأن البندين المذكورين أعلاه •

وما يزال وفد بلادي يعطي أفضلية لانشاء هيئات فرعية ، وبوجه خاص أفرقة عاملة ، لاجراء مفاوضات بشأن هذين البندين • ونأمل أن تحل هذه المشكلة خلال العام الحالي كي تستطيع اللجنة تخطي المازق الذي تجد نفسها فيه •

ويرحب الوفد المغربي بموافقة اللجنة على إعادة انشاء الأفرقة العاملة المعنية ببنود جدول الأعمال المتعلقة على الترتيب بالأسلحة الكيميائية والأسلحة الاشعاعية وضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وأود انتهاز هذه الفرصة للتعبير عن تهنئي وفد بلادي لمثلي بولندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وباكستان الموقرين بتعيينهم رؤساء لتلك الأفرقة العاملة • ومما يدعو الى الارتياح بوجه خاص أن ولاية الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية قد نقحت وجعلت أكثر اتساقا مع الهدف الذي رسمناه لانفسنا ، ألا وهو وضع اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية وتدمير مخزونات تلك الأسلحة •

ونلاحظ مع التقدير في هذا الصدد الجهود المكثفة التي قام بها الفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الكيميائية في الدورة السابقة والنتائج الهامة التي حققها • ومن رأى وفد بلادي انه قد تم احراز قدر من التقدم في عمل هذا الفريق ينبغي علينا ازمه أن نشرع دون ابطاء

في ميمية التفاوض بشأن نزع اتفاقية لحظر تلك الاسلحة وازالتها • ولا ريب أن عقد هذه الاتفاقية سيكون تدبيراً حاسماً في مجال نزع السلاح ، وهو تدبير يوليه المجتمع الدولي الأهمية العظمى والا ولوية الحلها •

وفيما يتعلق بمسألة الترتيبات الدولية الفعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التديد باستعمالها ضدها ، فقد يكون من المستصوب الى حد كبير ، ولا سيما بالنظر الى انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، تكثيف الجهود للتوصل الى اتفاق بشأن نزع أو صيغة مشتركة تدرج في صك دولي ذي طابع ملزم قانوناً • وفي هذا الصدد ، فقد اتاحت لوفد بلادي بالفعل فرصة للتصريح بأنه يؤيد الاتفاقية الدولية • ونأمل أن يأخذ الفريق العامل في اعتباره ان هناك تأييداً واسع المدى لفكرة عقد مثل هذه الاتفاقية •

وبالنسبة للأسلحة الاشعاعية ، فما تزال على اقتناع بأن الفريق العامل المعني بهذه المسألة سرطان ما سيكون في مركز يسمح له بالتوصل الى اتفاق بشأن اتفاقية تحظر تلك الأسلحة ، اذا ما أظهر كل عضو في الفريق العامل حسن استعداده • على اننا نرى انه لن يكون لهذه الاتفاقية مغزى ، ولن تكون جديرة بالثقة ، الا اذا حظرت الهجوم على المنشآت النووية المدنية ، فمن الواضح تماما ان هناك خطراً حقيقياً يهدد بالتدمير الشامل نتيجة لانبعاث مواد مشعّة بسبب تلك الهجمات •

لقد قلت في بداية هذا البيان انه بالنظر لانعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، فان للدورة الحالية للجنة أهمية خاصة • فليس في وسعنا أن نغفل ان النتائج المحققة حتى الآن لا تصل الى مستوى الأمل والزخم اللذين تولدا عن الدورة الاستثنائية الأولى • ومن واجبنا ان نحل أوجه اختلافنا في الرأي وأن نفعل كل ما في وسعنا للتوصل الى نتائج نتقبلها جميعاً • وينبغي أن نظهر مزيداً من التصميم والتعاون والارادة السياسية للاضطلاع بالمهمة النبيلة التي عهدت بها اليها الجمعية العامة •

الرئيس (تحدث بالفرنسية ، والترجمة عن الانكليزية) : أشكر ممثل المغرب على بيانه ، وانني لممتن له بوجه خاص للعبارات الرقيقة والودية التي وجهها لي ولبلادي • وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين ، الوزير تيان جين •

السيد تيان جين (الصين) (تحدث بالصينية ، والترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن أهنيكم بتوليكم رئاسة لجنة نزع السلاح عن الشهر الحالي • ونحن نؤمن بأن اللجنة في ظل قيادتكم ستحقق نجاحاً في عملها • وأود أيضاً أن أعبر ، من خلالكم ، عن تقديري للرئيس للجنة في الشهر الماضي ، ممثل ايران ، على المساهمة التي قدمها •

وأود اليوم أن أعبر عن وجهات نظرنا بشأن وقف سباق التسلح ونزع السلاح النووي • لقد عبر مثلو بلدان كثيرة في بياناتهم عن قلقهم للوضع الدولي المتدهور وسباق التسلح النووي المكثف وخطر الحرب المتزايد • وقد دعا الى وقف سباق التسلح النووي واتخاذ تدابير فعالة لتقليل خطر الحرب النووية وازالتها • والوفد الصيني يشاظرهم هذه الرغبة • ونحن نؤمن بأنه كيما يقلل التهديد بالحرب النووية وينزل ، فلا بد من الحصول على فكرة واضحة عما يلي : من الذي يصعد سباق التسلح النووي ، ومن أين يأتي خطر الحرب النووية ، وكيف يمكن لنا أن نشرع في نزع السلاح النووي ؟

اننا في السنوات الأخيرة ، كثيرا ما استمعنا ، في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي جلسات لجنة نزع السلاح الى الدولتين الكبيرتين تتبادلان الاتهام بتصعيد سباق التسلح والسعي الى التفاوض العسكري ، ويلوم كل منهما الآخر بالاعداد لحرب نووية • وكما يتصلا من مسؤولياتهما عن سباق التسلح ، أخذ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ينشر كل منهما موادا دعائية عن قوة منافسه العسكرية • ولئن كانت التعزيزات العسكرية الموصوفة ، والأرقام الواردة ، في بيانات ومنشورات كل منهما عن الآخر ، قد لا تتفق تمام الاتفاق مع واقع الحال ، فبوسع المرء مع ذلك أن يحصل على انطباع واضح بأن الدولتين الكبيرتين هما اللتان تصعدان بالفعل من سباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي • فوفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ المعنون " دراسة شاملة عن الأسلحة النووية " فان الـ ٥٠٠٠٠٠ رأس حربي تقريبا الموجودة في الترسانات النووية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لها قوة اجمالية تبلغ حوالي ١٩ مليار طن وقوة تفجير اجمالية تبلغ حوالي مليون ضعف تلك التي كانت للقنبلة الذرية التي ألقيت على هيروشيما • ان اسلحتهمما النووية ليست ضخمة فقط من حيث الكمية ، ولكنها أيضا بالغة التعقيد من حيث النوعية • فالقذائف التسيارية عابرة القارات من الطراز الجديد البالغ الدقة ، والتي يزيد مدى اطلاقها على ٥٠٠٠ كم والمزودة بمنظومات الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجيه ، توجد كلها في ترسانات الدولتين الكبيرتين • بل انهما نفسيهما تقران بأن لاسلحتهما قدرة على التدمير المفرط • ومع ذلك ، فسعيها الى الهيمنة العالمية وكسبا لتفوق كل منهما على الآخر ، يعمد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، على حين يعقدان مباحثات من هذا النوع أو ذاك بشأن الحد من الأسلحة النووية ، الى تكثيف استحداث ونشر انماط جديدة من الأسلحة النووية وبدخلان في جولة جديدة من سباق التسلح النووي بمرتها التحسين النوعي • وفني عن القول ان هذا لا يتفق مع حدسهما المعسول عن " منع كارثة نووية " •

وينبغي أيضا الاشارة الى ان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يتنافسان الواحد مع الآخر في محيط العلاقات الدولية اعتمادا على قوتيهما العسكرية الضخمة ، ويحاولان احراج كل منهما الآخر في كل مكان في العالم ، فيلقيان بالعالم في فوضى بالغة • وثمة دولة كبرى بوجه خاص ، تلك التي تصخب بأعلى من غيرها من أجل السلم ونزع السلاح ، قدرة وزخم أكبر على العسديان والتوسع والهيمنة • وقد ارسلت قواتها مباشرة لاحتلال بلد آخر ، غير مبالية بشدة معارضة الرأي العام العالمي • وتشهد الحقائق بأن هذه الدولة الكبرى هي التهديد الرئيسي لسلم العالم وأمنه • وانطلاقا من الحقيقة الصارخة بأن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يملكان ترسانات نووية ضخمة وأن تنافسهما الحاد يهدد السلم العالمي وأمن البشرية ، فقد خلص المرء الى استنتاج مفاده أن عملية نزع السلاح النووي يجب أن تبدأ بالدولتين الكبيرتين • وهذا أمر ضروري لتقليل خطر الحرب النووية وصون السلم العالمي •

ان شعوب العالم لتطالب بقوة ، منذ سنوات عديدة ، بأنه ينبغي على الدول الحائزة لأكبر الترسانات النووية أن توقف سباق تسليحها النووي • وقد تقدمت العديد من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم بمقترحات شتى لوقف سباق التسلح النووي • ومن رأينا انه ينبغي على الدول الكبرى أن توقف فوراً كل الانشطة الرامية الى اجراء تحسين نوعي ، او استحداث زيادات كمية ، في جميع أنواع الأسلحة النووية وناقلاتها • وينبغي أن يتضمن وقف التحسين النوعي لاسلحتيهما النووية ، فضلا عن وضع نياية لجميع تحاربهما النووية ، وقف تجارب التكنولوجيا غير النووية ، مثل تلك الرامية

الى تحسين أجيحة الايصال وأجيحة التوجيه • فقد أجرى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة منذ نموز/ يوليه ١٩٤٥ وحتى الآن ، وفقا لاحصائيات معاهد البحوث الدولية المعروفة ، أكثر من ١١٠٠ تجربة نووية • وهما في السنوات الأخيرة ماضيان في اجراء تجارب نووية أكثر من اى وقت مضى اشباعا لحاجتهما الى تحقيق التفوق النووي • وفي خلال ١٩٧٩ ، أجرى الاتحاد السوفياتي وحده ٢٩ تجربة ، وهو عدد يفوق اجمالي التجارب التي أجرتها في ذلك العام الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، ويحتم به رقمه القياسي السنوي منذ عام ١٩٦٣ • فمن بين جميع الـ ٤٩ تجربة نووية التي أجريت خلال عام ١٩٨١ ، أجرى الاتحاد السوفياتي ٢١ تجربة ، أى حوالي نصف العدد الاجمالي تقريبا ، وأجرت الولايات المتحدة ١٦ تجربة • ان الوضع الموصوف فيما سبق والارقام المستشهد بها ، تظهر بجلاء انه ليس لدى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أى مبرر للاستمرار في تجاربهما النووية • بل ينبغي عليهما أن يوقفا على الفور كافة أنواع التجارب النووية • فالكلام المعسول عن وقف التجارب النووية لا يمكن بحال أن يتستر وراءه واقع ممارسة تصعيد التجارب النووية •

ومن ناحية اخرى ، وكما يعرف الجميع ، فان مجرد توقف الدول الكبرى عن تحسين الأسلحة النووية نوعيا وزيادتها كميًا ، ليس كافيا لتقليل مخاطر التهديد الذي تفرضه ترساناتها النووية الضخمة على العالم • ان وقف التجارب على الاسلحة النووية واستحداثها وانتاجها يجب أن يصحبه تخفيض جوهري في الاسلحة النووية وتدويرها ، وبهذا فقط يمكن تقليل مخاطر الحرب النووية • ولذا ينبغي على الدول الكبرى أن تخفض بأسرع وقت ممكن جميع أنواع الاسلحة النووية ووسائل ايصالها • وان اسراعها في خفض التسليح النووي بشكل جذري سيساعد على تقليل التهديد النووي بدون تعريض أمنها للخطر • وكما أشير في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المشار اليه أعلاه ، الى انه " بسبب وجود هذا العدد الهائل من الاسلحة النووية الاستراتيجية ، ينبغي أن يصبح من الممكن الاضطلاع بتخفيض كبير في الاسلحة بدون تعريض الأمن القومي للدولتين الكبيرين للخطر " • وهذا يتفق تماما مع الحقيقة الموضوعية • ان ضرورة مبادرة الدول الكبرى الى تخفيض أسلحتهما لا يعني انه لا ينبغي على الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تخفض أسلحتهما النووية • فبعد أن تخفض الدولتين الكبيرين أسلحتهما النووية بشكل جوهري وبعد أن تقللا من تهديدهما للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، ينبغي على الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تنضم الى الدولتين الكبيرين في تخفيض أسلحتهما النووية وفقا لمعدلات معقولة • وبالنظر الى الحالة الراهنة للتسلح النووي ، فان هذا هو المنهج الصحيح الوحيد لتحقيق هدف نزع السلاح النووي • الا أن احدى الدول الكبرى مدفوعة ببواعث خفية شددت على أنه "ينبغي عدم الا خلال بالتوازن القائم في ميدان القوة النووية في كل المراحل " متجاهلة بذلك الفجوة النووية الضخمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية • وقد أشار بحق بعض مثليي بلدان عدم الانحياز الى أن هذا التوازن غير موجود على الاطلاق بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وانما يوجد عدم توازن فاحش بين الدولتين الكبيرين من ناحية وبين الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية من ناحية أخرى • ان " التوازن " المزعوم المراد الا بقاء عليه في كل المراحل ، ذريعة تهدف الى استدامة الاحتفاظ للدول الكبرى بوضع التفوق النووي والابتزاز النووي • ومن الواضح ان مثل هذه الممارسة لن تدفع عملية نزع السلاح النووي الى الامام ولن تساعد في صون السلم العالمي والقضاء على خطر الحرب النووية •

ان الصين بلد اشتراكي نام • ونحن منشغلون تماما في الوقت الحاضر بالبناء الاقتصادي ،
ولسنا على استعداد لاستخدام مواردنا في الاسلحة النووية • على اننا لا نملك في وجه تهديد
الدول الكبرى النووي الا أن نحاول حشد القوة الدفاعية الضرورية لحماية استقلالنا وأمننا وبنائنا
الاقتصادي • ان عدد التجارب النووية التي أجريناها محدود جدا • وان كون الصين دولة
حائزة للاسلحة النووية يحلها بالحبح مسؤولية بالنسبة لنزع السلاح • ولقد أيدنا دائما الحظر
الكامل على الاسلحة النووية وتدويرها تماما بغية ازالة عدم التوازن ما بين الدول الحائزة
للاسلحة النووية والدول غير الحائزة للاسلحة النووية والتخلص كلية من خطر الحرب النووية •

وقد أعلنت الحكومة الصينية رسميا في مناسبات عديدة انها لن تكون ، في أي وقت وتحت
أي ظروف ، البادئة باستخدام الاسلحة النووية • ووفقا لهذا الموقف ، فاننا لن نستخدم الاسلحة
النووية ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية أو المناطق الخالية من الاسلحة النووية ، أو نهدد
باستخدامها • وهذا كله يظهر تماما الطبيعة الدفاعية لقوة الصين النووية المحدودة
للخاية • وسنبذل ، كما فعلنا في الماضي ، الجهد لبلوغ نزع السلاح النووي ومنع الحرب
النووية •

ان نزع السلاح النووي بند هام من بنود جدول أعمال لجنة نزع السلاح ، كما انه أيضا
أحد القضايا الرئيسية التي تثير قلق شعوب العالم العميق • ومن أسفنا انه لم يتحقق تقدم
جوهري في هذه القضية خلال السنوات العديدة الماضية • واذ تقترب الدورة الاستثنائية
الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، فان لجنة نزع السلاح ملزمة بمواصلة جهودها
في هذا الصدد • ونحن ندعو في الوقت نفسه ، الدول النووية الكبرى لان تعمل بما يتفق مع
مطالب الرأي العام العالمي وأن تقيم الدليل على رغبتها المعلنة في نزع السلاح ، كيما يتسنى
لنا احراز تقدم في هذا البند وفي اعداد برنامج شامل لنزع السلاح •

الرئيس (تحدث بالفرنسية ، والترجمة عن الانكليزية) : أنكر ممثل الصين على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بنا الى الرئاسة • وأعطى الكلمة الآن لممثل يوغوسلافيا السفير فرهونتس •

السيد فرهونتس (يوغوسلافيا) : السيد الرئيس ، اسمحو لي أولاً أن أهنئكم لانتخابكم رئيساً للجنة نزع السلاح لنسهر آذار/ مارس ، وأن أؤكد لكم تأييد وفد يوغوسلافيا وتعاونه اللامتنع معكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم • وأود أيضاً أن أشيد بممثل ايران ، سعادة السفير محلاتي للنجاح البالغ الذي حققه كرئيس للجنة في الشهر الماضي •

لقد كانت الحالة منذ ثلاث سنوات على مثل ما هي عليه اليوم اذ يأخذ الوفد اليوغوسلافي الكلمة من جديد لكي يعبر عن عميق استيائه وقلقه ازاء عجز لجنة نزع السلاح عن البدء في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي • ولما كنا نعتبر هذه المسألة أكثر المسائل أهمية وأن لها الأولوية القصوى في مجمل عمل اللجنة ، فاننا نود أن نطالب بتصميم هذه المرة بأن تبدأ اللجنة بشكل جدي في تناول مسألة نزع السلاح النووي واجراء مفاوضات حول بدء هذه العملية • واذا لم ننجح في القيام بذلك ، فستضال الى حد جوهري جميع جهودنا المتعلقة بنزع السلاح ، مما يؤثر على أهمية اللجنة • ولا حاجة بي كي أكرر أن هذا أيضاً واجب علينا ، وهو واجب قبلته في الدورة الاستثنائية الأولى لجميع البلدان الأعضاء في اللجنة •

ولطلبنا كل ما يجره ، لأن التسليح النووي مستمر في النمو بل ويزداد باضداد ، جنباً الى جنب مع سباق التسليح العالمي ، بغض النظر عن الانفاق الهائل الذي يتطلبه وآثاره المدمرة المخيفة •

ولقد تركز اهتمام المجتمع الدولي لزمان طويل في الخطر الذي تفرضه الأسلحة النووية على بقاء البشرية في حد ذاته ، وفي الحاجة المترتبة على ذلك لا اعتماد تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسليح النووي في وقت مبكر والى نزع السلاح النووي • وقد قدمت عدة مقترحات لتقليل هذا الخطر سواء في اطار عمل الأمم المتحدة أو خارجه • ورغمما عن ذلك فقد استمر استحداث الأسلحة النووية نوعياً وكماً ، مما أدى الى نمو مذهل في عدد الأسلحة النووية والى استحداث ونشر منظومات أسلحة أكثر تعقيداً وتدميراً •

وبالرغم من ذلك ، فما يزال يقال لنا بأن بداية عملية المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في اللجنة غير ممكنة بسبب غشي فقدان الثقة اليوم فيما بين الدول ، وخاصة فيما بين الدول النووية • ولكن ألا نسأل أنفسنا كيف يمكن تحقيق الثقة والأمن اذا ما استمر سباق التسليح النووي على هذا النحو العنيف •

ان التدابير المقترحة على مدى السنوات الماضية تتناول كافة ضروب مشاكل تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح ، كما تشمل الحد من الأسلحة النووية وتخفيضها وازالتها هي وناقلاتها ، ووقف انتاج الأسلحة النووية ، والتوقف عن انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسليح ، الخ •

وتؤكد الوثيقة الختامية المعتمدة في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح على أن الأسلحة النووية تفرض أكبر الخطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة ، وان تدابير نزع السلاح الفعالة لها الأولوية الأولى وأن الهدف النهائي في هذا الصدد هو نزع السلاح

النووي بالكامل ، وأن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وبوجه خاص تلك التي تمتلك أكبر الترسانات النووية ، تتحمل مسؤولية خاصة في مهمة تحقيق نزع السلاح النووي .

لقد اتخذت الدورة الاستثنائية العاشرة من منع الحرب النووية واحدا من أهم أهدافها . ويتعرض هذا الهدف لخطر كبير ما لم تعقد مفاوضات بشأن ما يسمى بالأسلحة النووية التعبوية أيضا ، والتي سيكون لها بوجه خاص نتائج خطيرة ذات طبيعة استراتيجية إذا ما استخدمت في أراضي البلدان الصغيرة .

ولذا فإننا نرى من الضروري القيام بالخطوات المناسبة في أسرع وقت ممكن بغية النظر بشكل شامل في قضية نزع السلاح النووي بأكملها . ومن رأينا أنه من الضروري تناول الأسلحة التقليدية في الوقت نفسه كذلك ، وفي عملية واحدة . إذ أنها تشكل عصارا هاما للغاية مما يسمى عادة بالتوازن العام للقوى ، وبوجه خاص في مناطق مثل أوروبا ، حيث تتركز تلك الأسلحة بشكل مكثف جدا .

إن الظروف الدولية القائمة تريد من مسؤولية لجنة نزع السلاح بأن تسهم في عكس اتجاه التيارات الراهنة وتجنب كارثة نزاع نووي .

ونزع السلاح النووي هو أكثر مسائل نزع السلاح أهمية ، وقد أبرزته الأمم المتحدة باعتباره المهمة التي لها الأولوية الأولى ، واللجنة ، باعتبارها الهيئة التفاوضية الوحيدة ، بحسب تعريفنا في الوثيقة الختامية ، ملزمة بالاضطلاع بالمفاوضات تحقيقا لهذا الهدف .

والمهمة الأولى للجنة هي التوصل إلى أساس مقبول للمفاوضات بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي .

والوفد اليوغوسلافي ليس الوحيد الذي يطالب بهذا . بل هو مطلب يصير عليه جميع أعضاء اللجنة من مجموعة الـ ٢١ من البلدان غير المنحازة والبلدان المحايدة ، وموقفهم من هذه القضية معبر عنه بشكل واضح في الوثيقة CD/116 بتاريخ ٩ تموز/ يوليه ١٩٨٠ والوثيقة CD/180 بتاريخ ٢٤ نيسان / أبريل ١٩٨١ .

واقترحت ورقة العمل المقدمة من مجموعة الـ ٢١ والتي تحتويها الوثيقة CD/116 بعضا من القضايا الجوهرية التي يحتاج الأمر إلى معالجتها في مفاوضات تجري داخل لجنة نزع السلاح بشأن البند المعنون " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " ، وهي : (أ) أعداد وتوضيح مراحل نزع السلاح النووي المنصوص عليها في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية ، بما في ذلك تعيين مسؤوليات الدول الحائزة للسلاح النووي ودور الدول غير الحائزة للسلاح النووي في عملية تحقيق نزع السلاح النووي ؛ (ب) توضيح القضايا التي ينطوي عليها حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، ريثما يتم نزع السلاح النووي ، والقضايا التي ينطوي عليها منع نشوب حرب نووية ؛ (ج) توضيح القضايا التي ينطوي عليها إلغاء الاعتماد على مذهب الردع النووي ؛ (د) تدابير تكفل اضطلاع اللجنة بدورها على نحو فعال ، بوصفها الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح ، وعلاقتها ، في هذا السياق ، بالمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي التي تجري في محافل ثنائية وإقليمية وغيرها من المحافل الضيقة الأطراف .

واقترحت مجموعة الـ ٢١ في الوقت نفسه أن تشكل لجنة نزع السلاح فريقا عاملا مخصصا للترعوع في مفاوضات خلال دورة ١٩٨٠ بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا السالفة الذكر .

وفي رأى مجموعة الـ ٢١ أن المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي قد تأخرت للغاية ، وأن الشرط الأساسي لنجاحها هو أن تكون لدى الدول ، وبوجه خاص الدول الحائزة للأسلحة النووية ، الإرادة السياسية للدخول في هذه المفاوضات .

وفي ضوء هذا التقييم ، عبرت مجموعة الـ ٢١ في ورقة العمل التي تحتويها الوثيقة CD/180 بتاريخ ٢٤ نيسان / أبريل ١٩٨١ ، من بين جملة أمور ، عن اعتقادها الراسخ " بأنه يجب على لجنة نزع السلاح التي تشترك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وكذلك الدول غير الحائزة لها ، مواصلة ومضاعفة البحث عن نهج متترك يمكننا من أداء ولا يتما التي أنشطتها اليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح . وبوجه خاص تتوقع مجموعة الـ ٢١ أن نمو ادراك مسير الحاجة الى احراز تقدم نحو نزع السلاح النووي سيسر مهمة اللجنة . والمفاوضات التناهيية والاقليمية ، وخاصة فيما يتعلق بمجالات محددة يزيد فيها تركيز الأسلحة النووية من خطر المواجهة، مفيدة وينبغي مضاعفتها ، ولكن ينبغي الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف حول مسائل ذات أهمية حيوية بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء دون ابطاء في لجنة نزع السلاح ، وهي الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح " .

وتوجد اتجاهات مماثلة في ورقة العمل المقدمة من مجموعة بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية والمتضمنة في الوثيقة CD/4 ، وهي تستحسن أيضا البدء في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في اللجنة .

ولذا فإننا لا نستطيع ، للأسباب السالفة الذكر ، أن نفهم لماذا لا تعارض الولايات المتحدة والمملكة المتحدة انشاء فريق عامل يعنى بنزع السلاح النووي فحسب ، وانما تعارضان أيضا فكرة تصدى اللجنة لنزع السلاح النووي كلية . كيف يكون ذلك ممكنا في حين ان الدولتين قبلتا بالفعل هذه المسؤولية في الدورة الاستثنائية الأولى بشأن نزع السلاح ؟ اننا نحثهما مرة ثانية على الالتفات للنداءات المتعددة بأن تغيرا من موقفهما ، ونطالبهما الآن بأن تقبلنا من جديد انشاء هذا الفريق العامل ، وبذلك لا تعودا تضعان اللجنة من تناول هذه القضية التي هي أهم قضايا نزع السلاح . ونحن نتفق تماما مع ملاحظات سفير البرازيل الموقر ، السيد دي سوزا اى سيلفا ، في بيانه في ٢٥ شباط / فبراير ، الذي ساق فيه مرة ثانية الحجج على ضرورة بسد مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في اللجنة ، وأعلن أن الولايات المتحدة ليس لها الحق في عرقلة ذلك . ولم نستمع حتى الآن الى حجج مقنعة لهذا الرفض من جانب الولايات المتحدة ، كما لم يطرح علينا بديل له .

ان لجنة نزع السلاح توفر أكثر المحافل ملائمة لاجراء مفاوضات متعددة الأطراف تتعلق بنزع السلاح النووي ، وينبغي أن تسرع دونما تأخير في تناول تلك المشكلة بجدية . ان انشاء الفريق العامل هو أفضل أداة للتشروع في هذه العملية .

الرئيس (تحدث بالفرنسية ، والترجمة عن الانكليزية) : أشكر ممثل يوغوسلافيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها الى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك ، السفير غارثيا روبليس .

السيد غارثبا روبليس (المكسيك) (تحدث بالاسبانية، والترجمة عن الانكليزية):
أود الاستيلاز ، السيد الرئيس ، بانراك وفدى في التثاني الصادقة التي سبق الاعراب عنها هنا وأنتم تتولون رئاسة اللجنة لشير أذار / مارس • ان مزاياكم الشخصية البارزة ومقدرتكم المتشجود بنا لحي ضمانة على أنكم ستكونون قادرين على الوصول بمناقشاتنا في هذه الفترة الهامة من أعمال اللجنة الى نتيجة ناجحة • كما أننا نعرب عن امتناننا لسلفكم ، ممثل ايران الموقر ، السفير محلاتي الذي قاد عملنا في شير شباط / فبراير بمثل هذه الكفاءة المتميزة •

ان الأسباب التي حثت لجنة نزع السلاح ، منذ البداية ، على ادراج البند المعنون " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " في جدول أعمالنا بوصفه أحد البندين اللذين ليمتا الأولوية هي أسباب جلوية • ولم يكن عبثا قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء فسي دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، وبعد الاعلان رسميا بأن " اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية له أولوية قصوى " بالموافقة على تضمين النص التالي الذي لا لبس فيه في الفقرة ٤٧ من وثيقتها الختامية :

" ان الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة • ولا بد من وقف سباق التسلح النووي بجميع نواحيه وعكس اتجاهه لتجنب خطر اندلاع حرب تستخدم فيها الأسلحة النووية • والغاية النهائية في هذا المضمار هي الازالة الكاملة للأسلحة النووية " •

ولعنا نذكر أن الجمعية العامة قامت في نفس الوثيقة بالاقرار صراحة بأن وجود الأسلحة النووية واستمرار سباق التسلح " يعرضان وجود البشرية نفسه للخطر " وأعلنت ، بالتالي ، " ان لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح " وأن " لجميع الدول حـسـق المشاركة " في مثل هذه المفاوضات التي جرى النص من أجلها صراحة على أن لجنة نزع السلاح ستكون " المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف " •

ولا شك في أن هذا هو السبب الذي من أجله قامت اللجنة اعتبارا من عام ١٩٧٩ ، وهو أول عام يمر على انشائها بعضويتها الحالية ، بتناول مسألة المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي ، سواء في عدد من البيانات أو في ورقتي عمل هما الوثيقة CD/4 ، التي اشتركت في تقديمها سبع دول اشتراكية ، والوثيقة CD/36 التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ • وفي ١٩٨٠ كانت هناك ، كما هو معروف جيدا ، ورقتا عمل أخريان وردتا من نفس المصدرين السابقين وهما الوثيقتان CD/109 و CD/116 على التوالي ، كما زادت البيانات حول المسألة زيادة كبيرة • وأخيرا وفي عام ١٩٨١ ، بدأ على اللجنة ، وقد جوبهت بما ظللنا نعانيه من حالة دولية منذرة بالخطر، أنبها تولي نزع السلاح النووي نفس مستوى الأولوية المعطى لحظر تجارب الأسلحة النووية الذي يجيء ترتيبه الأول في جدول أعمالها • وكمثال بليغ على ذلك ، يمكننا الاشارة الى أن اجراء دراسة لآخر تقرير للجنة يبين أن هناك ما لا يقل عن ٤١ فقرة من مجموع ١٢٠ فقرة كرسست لاستعراض ما يعتبر " أعمال اللجنة في دورتها لعام ١٩٨١ " ، أو أكثر من ثلث المجموع - يتصل بموضوع " سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " •

وتلك مسألة أعربت بشأنها مجموعة الـ ٢١ عن رأي أعضائها الذي له ما يسوفه بمنتهى الصراحة • وهكذا ، قامت المجموعة في بيانها الذي وزعته بوصفه الوثيقة CD/180 ، المؤرخة في ٢٤ نيسان / أبريل ١٩٨١ ، بتقديم وجهة النظر التالية :

" وقد أكدت المناقشات ، التي وفر لها الفصلان الخامس والسادس والاستنتاجات من " الدراسة الشاملة عن الأسلحة النووية " (A/392) التي أعدها الأمين العام مواد أساسية مفيدة ، اقتناع مجموعة الـ ٢١ بأن سباق التسلح النووي يجري في اتجاه مضاد للجهود الرامية الى تحقيق مزيد من تخفيف التوترات الدولية ، وبأن احراز تقدم في ميدان نزع السلاح النووي من شأنه أن يفيد في تعزيز السلم والأمن الدوليين وتحسين المناخ الدولي ، وهذا بدوره سييسر احراز مزيد من التقدم ، وبأن لجميع الدول ، النووية منها وغير النووية على السواء ، مصلحة حيوية في تدابير نزع السلاح النووي لأن وجود أسلحة نووية في ترسانات حفنة من الدول يعرض بصورة مباشرة وأساسية أمن العالم بأسره للخطر "

واسمحوا لي بأن أكرر تلك الكلمات الأخيرة : " لأن وجود أسلحة نووية في ترسانات حفنة من الدول يعرض بصورة مباشرة وأساسية أمن العالم بأسره للخطر " . وأتابع الآن قراءة الوثيقة التي منيها أقتبس :

" ومجموعة الـ ٢١ على اقتناع كذلك ، نتيجة للمناقشات ، بأن مذاهب الردع النووي ، بدلا من أن تكون مسؤولة عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، تكمن في صميم استمرار تصاعد التطوير الكمي والنوعي للأسلحة النووية وتؤدي الى مزيد من انعدام الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية . فضلا عن ذلك ، فإن هذه المذاهب ، التي تستند في نهاية المطاف الى الاستعداد لاستخدام الأسلحة النووية ، لا يمكن أن تكون أساسا لمنع نشوب حرب نووية ، وهي حرب ستمس المتحاربين وغير المتحاربين على السواء . ولا يمكن التسامح مع التناظر في جميع الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية على أساس أنه لا غنى لها عنه لصيانة أمنها . فمن الواضح أن هذه الحجة خاطئة نظرا لأن الزيادة في ترسانات الأسلحة النووية ، بدلا من أن تسهم في تعزيز أمن جميع الدول فإنها على العكس ، تضعفه وتزيد من خطر نشوب حرب نووية . فضلا عن ذلك ، فإن مجموعة الـ ٢١ ترفض جعل أمن العالم بأسره رهنا بحالة العلاقات القائمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية لأن ذلك يتعذر تبريره سياسيا وأديبا " .

كما أن مجموعة الـ ٢١ أعلنت أيضا في بيانها الذي أصدرته بتاريخ ١٩ آب/ أغسطس ١٩٨١ في الوثيقة CD/222 في نهاية دورة العام الفائت - وأقتبس :

" ومجموعة الـ ٢١ على اقتناع بأن التصعيد المستمر للاستعدادات الكمي والنوعي للأسلحة النووية يعرض للخطر بصورة مباشرة وجوهرية مصالح الأمن الحيوية للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء . وعلى ذلك ، واقتناعا منها بأن قضايا نزع السلاح النووي تؤثر على أمن العالم بأسره " ، - العالم بأسره ، السيد الرئيس - " أوصت مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/180 بانشاء فريق عامل مخصص تابع للجنة نزع السلاح للبدء في تأخير في مفاوضات بشأن بعض القضايا المحددة لنزع السلاح النووي لا سيما وضع مراحل نزع السلاح النووي المنصوص عليها في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية " - وتستمر مجموعة الـ ٢١ في بيانها - " ومما يدعو للأسف أنه لم يتس التوصل الى توافق في الآراء بشأن هذا الاقتراح أثناء دورة اللجنة في عام ١٩٨١ ، وهكذا حيل بين المحفل

التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح وبين الاضطلاع بمفاوضات ملموسة بشأن بند ذي أولوية قصوى في جدول أعمالها " .

وفي الوقت نفسه استمرت الجمعية العامة تبدي اهتماما ملحا لا ينقطع بهذه المسألة . وهكذا ، قامت في دورتها الخامسة والثلاثين ، باعتماد قرارين هما القراران ١٥٢/٣٥ بـ١٥٢/٣٥ و ١٥٢/٣٥ جيم ، حثت في الثاني منيما لجنة نزع السلاح على " أن تقوم ، لدى ابتداء دورتها التي ستعقد عام ١٩٨١ ، بانشاء فريق مخصص يعنى بالبند الذي كان عنوانه في جدول أعمالها لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ وقف سباق التسليح النووي ونزع السلاح النووي " .

وفي دورة الجمعية العامة السادسة والثلاثين التي انتهت لتوها ، تمت معالجة المسألة في ثلاثة قرارات ، هي القرارات ٩٢/٣٦ هـ ، و ٩٢/٣٦ و ، و ٩٢/٣٦ ميم التي تتضمن أحكاما هي من حيث الأساس نفس أحكام ثاني هذه القرارات ، وهي القيام - وأنا أقتبس عبارات القرار - " بمفاوضات موضوعية بشأن مسائل نزع السلاح ذات الأولوية الموجودة في جدول أعمالها " ، و ، كي يتم بلوغ ذلك الهدف - وأنا أقتبس ثانية - " القيام ، كأمر يتسم بالالاحاح ، بانشاء أفرقة عاملة مخصصة معنية بوقف سباق التسليح النووي ونزع السلاح النووي كما تعنى بحظر جميع التجارب النووية " .

ويمكن أن تبدو قرارات الجمعية العامة كذلك التي قمت لتوى بالاقتباس منها جافة تماما ولا تعطي دون شك صورة دقيقة عن الحقيقة ، ولا سيما لأن الناس ، وفقا لما في طبيعة البشر من نزوع الى نسيان ما تكره ، يفضلون عدم التكثير فيما يسمى وقف سباق التسليح النووي ونزع السلاح النووي ويسعون الى الحيلولة دون وقوعه ، أي ، الحرب النووية ، وعواقبها المرعبة ، التي لم يطلق عليها " المذبحة النووية " الا لأنها تستحق أكثر من ذلك .

وفي كانون الأول الماضي سحنت لي فرصة خاصة للقيام بزيارة قصيرة لشيروشيما أتاحت لي نحيما أفضل لما تتخوى عليه كلمتا " مذبحة نووية " من معنى ونطاق . ومع ذلك فان القبلة التي حولت هيروشيما الى رماد يمكن أن تعتبر اليوم لعبة ، وان كانت بالقصح لعبة مروعة ، بالنسبة لتلك التي يوجد الكثير جدا منها الآن في ترسانات الدول النووية الكبرى والتي تقاسر قوتها التدميرية ، كما نفهم جميعا ، بالميفاطن ، أي ، بملايين الأطنان من الديناميت . ولم تجرح ذهني من تلك الزيارة صورة حية للسلام الحجرية ذات السطح المحترق التي بقي مطبوعا على واحدة منها بشكل لا يمحي أثر وحيد لشخص ميت كان يجلس هناك وقت انفجار قبلة عام ١٩٤٥ النووية . وأكبر ، كانت باقية هناك ، ومطبوعة بشكل لا يمحي ، الخضوط الخارجية لتلك الرجل .

وهذا هو السبب الذي يجدر التأكيد من أجله على أن الهيئة التي تمثل المجتمع الدولي قامت ، في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، التي جاءت مباشرة قبل الدورة الثانية المقرر افتتاحها في نيويورك بتاريخ ٧ حزيران / يونيه ١٩٨٢ ، وبتوافق الآراء باعتماد مجموعة من التأكيدات الواضحة ، ذكرت بنا في بداية هذه الكلمة . وفي هذه التأكيدات ، شددت الجمعية العامة على أن الانسانية تجابه اليوم خطرا لم تعرف له مثيلا من قبل ، هو خطر ابادة نفسها ، لأن " ترسانات الأسلحة النووية الموجودة تكفي وحدها للفتك بكل حياة على الأرض بل وتريد " ، وبعد أن وجبت الانتباه نحو الالاحاح الخطير لازالة أي امكانية لحدوث حرب نووية ، أمرت عنن الرأي المتخير التالي - وأقتبس ثانية " فالإنسان أمام اختيارين : اما أن نوقف سباق التسليح ونترع في نزع السلاح ، واما أن نواجه الفناء " .

ويبدو كما لو أن الرياح طوحت بنذره الكلمات بعهدا أو أنها لم تطرق بعد آذان من هم أكثر الناس حاجة الى سماعها • ومنذ ذلك الوقت ، والأنباء التي تنقلها اليها ما يسمى بوسائل الاعلام ، أصبحت أكثر مدعاة لعدم الارتياح — بل لعل من الأدق القول " أكثر مدعاة للانزعاج " — بدل أن تكون مدعاة لا حمتاننا نظرا لانطلاق سباق التسليح وحوول تصاعد الميزانيات العسكرية •

ومنذ فترة ليست بالطويلة ، أفردت صحيفة النيويورك تايمز صفحة لنتشر " رسالة الى قيادة الدول النووية " ، كما كان عنوان الرسالة • وقام بتوقيع الرسالة ، التي ظهّرت فيها صورة أم تضم ولديها الصغيرين لتحميتهما وهي تدرأ بنفسها عنهما بعزيمة ضارية ، أكثر من ١٠٠٠ ممن أطلقن على أنفسهن " النساء المناضبات اللواتي لا يردن لأولادهن أن يكونوا آخر الأجيال " واللواتي أكدن بدرجة خاصة من التشديد على :

" اننا نخضب لاستمرار تكدر الترسانات التي تتجدد العالم بالابادة النووية عن سابق قصد أو بشكل عرضي •

" اننا نخضب من رؤية أناس يدعون أنهم الى جانب السلم بينما هم بينون للحرب — الذين يخلطون بين مصائرهم السياسية وبين مصائر البشرية •

" اننا نخضب من أن الدول تتفق مئات المليارات من الدولارات للأسلحة بينما الأطفال يتضورون بالملايين •

" اننا ندين استعمال القوة العسكرية من حكومة ضد أخرى لأن مثل هذه الأعمال يمكن أن تتسعل شرارة حرب نووية •

" اننا نتكلم كنساء أمريكيات يعتقدن بأنه لا ينبغي لأية حكومة أن تكون لها سلطة الحكم على البشرية كلها بالموت " •

ونحن على اقتناع من أن الغضب الذي أبدته موقعات تلك الرسالة البليغة ليرحكرها خاصا علينا ، وانما هو غضب يشارك فيه ملايين الناس ، أي ، جميع من لهم أي ادراك ، أيأ كانت أساسيته ، بالمغزى الحافل بالاحتمالات الذي ينطوى عليه وجود الترسانات النووية الهائلة التي استمرت في تراكمها والتي تقدر قوتها الفتاكة بما يساوي أكثر من مليون قنبلة من النوع الذي دمر هيروشيما ، أو ان كنتم تفضلون ، أكثر من ثلاثة أطنان من الديناميت لكل ساكن من سكان الأرض •

ولقد قيل ، وهو قول متفوع بالتجربيات الضافية — قال ذلك الخبراء الذين وضعوا مشروع تقرير الأمم العام — ان من شأن اندلاع حرب نووية أن يمثل " ذروة الجنون البشري " • ويتضمن آخر عدد من النشرة الرسمية " World Military and Social Expenditures " ، التي تضم مقدمة لجورج كينان ، الوصف الموجز التالي للآثار المترتبة على انعال حريق من هذا النوع :

" ان الآثار الفيزيائية المباشرة لحدوث انفجارات نووية هي موجات هائلة من العصف المتعرج والنييران • وان أي هجوم على المدن والمرافق العسكرية سيحدث رياحا بقوة الا عصار وعواصف نارية تكنتسح القارات كلها • وسوف ينطلق عن التفجيرات النووية ليرشعاعها فقط بل الاتعاع الموجود في المفاعلات والأسلحة النووية التي ستعترف هي أيضا للنجوم •

أما الذين لم يتعرضوا فوراً للموت حرقاً أو الاطاحة بهم جانباً أو الى الاختناق في ملاجئهم فسوف يجدون أنفسهم في عالم أشبه شيء بالكابوس يسكنه من هم على شفا الموت أو من أخذهم الموت أو من فقدوا عقولهم • ستكون الأغذية والمحاصيل والأراضي ملوثة • والماء غير صالح للشرب • وستكون المرافق الطبية وخطوط الاتصالات والنقل قد زالت من الوجود •

وفي سكن الكوكب المحتضر ، سيندفع الاشعاع عبر المحيطات وداخل الغلاف الجوي مستنزفا طبقة الأوزون ومطلقا الاشعة فوق البنفسجية الضارة • وبعد أن تقضي هذه الأشعة على كل ما يتبقى من حياة الأحياء فسيخلف انهار النظام البيولوجي وراه كسرة أرضية جرداء " •

وعندما يفكر المرء ملياً في أوصاف كتلك التي اقتبست منها أنفاً يمكنه أن يتخيم جيداً السبب الذي من أجله أكدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية عام ١٩٧٨ على أن - وأقتبس مرة أخرى - " لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح " وأن " ازالة خطر اندلاع حرب نووية هي أكثر المهام خطورة وأهمية في الوقت الحاضر " •

ان لدينا الجرأة على الأمل بأن تلك الدول من الدول النووية التي قامت ، حتى الآن ، باحباط جهود مجموعة ال ٢١ وجهود عدد كبير من الدول الأخرى الأعضاء في لجنة نزع السلاح ، سوف تقرر أخيراً الاعتراف بشرعية تلك " المصلحة الحيوية " التي لا تشوبها شائبة • وذلك يعني ، ولا بد ، أنها ستكف عن أن تكون حاجزا يمنع الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي في محفل لجنة نزع السلاح وأنها ، استجابة لمطالب المجموعة ال ٢١ المتكررة وطلبات الجمعية العامة الدؤوب ستعترف بالحاجة الى المبادرة فوراً بإنشاء فريق عامل مخصص وبأن هذا هو الوقت المناسب لإنشائه - ولن يكون ذلك بالطبع عوضاً عن الفريق الذي نقترحه ليكون موضوع أول بند في جدول الأعمال بشأن حظر التجارب النووية - بل المبادرة فوراً ، بالإضافة الى ذلك الفريق العامل ، الى انشاء - وأكرر - فريق عامل مخصص يعالج وقف سباق التسلح ونزع السلاح النووي كخطوة أولى نحو احراز الهدف الذي قمت بتعريفه أنفاً •

الرئيس (الأصل بالفرنسية) : أشكر السفير غارثيا روبليس على كلمته وأقدم اليه امتناني الخاص لما وجبه الى شخصي من كلمات رقيقة وودية • وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية السفير هيردر •

السيد هيردر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) : لقد أوضحت في البيانين الذين القيتهما في ١٦ و ٢٥ شباط / فبراير الموقف المبدئي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية بشأن الحظر الشامل للتجارب وبناءً المفاوضات المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • وقد كررنا تأييدنا لمفاوضات فعالة تجريها اللجنة بشأن كل من البندين ، واقترحنا انشاء أفرقة عاملة مخصصة نظيرة • وفي الوقت نفسه طرحنا مشروعاً لولاية تلك الأفرقة العاملة لتتظرفيتها الدول الأعضاء في هذه الهيئة •

وقد عبر غالبية الأعضاء ، الذين ناركوا في مداولاتنا الأخيرة بشأن البندين ١ و ٢ خلال الاسبوع الماضي واليوم أيضاً ، عن أفكار مماثلة • وقد حان الوقت لنرى أين نقف وما هي الاستجابات التي ينبغي علينا أن نستخلصها من مناقشاتنا •

ولما كان وفدا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد عبرا مرة ثانية عن معارضتهما لانشاء
أفرقة عاملة معنية بالبندين (١ و ٢) ، فاننا نود أن نطلب منكم يا سيادة الرئيس البدء فوراً في اجراء
مناورات بشأن اجراءات الأخرى فيما يتعلق بالبندين (١ و ٢ المذكورين) • وينبغي اجراء هذه
المناورات مع جميع أعضاء اللجنة ، وبوجه خاص مع وفود الدول الحائزة للأسلحة النووية ، سواء على
انفراد أو بشكل جماعي • وفي هذا الصدد ، يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية والتي ترفض
انشاء أفرقة عاملة أن تتقدم بالمقترحات التي تراها أساسية لتعزيز عملنا فيما يتعلق بالبندين (١ و ٢) •
ونحن نأمل في أن تتمكن يا سيادة الرئيس ، خلال فترة وجيزة ، من تقديم تقرير للجنة عن نتائج
تلك المناورات ، بحيث نستطيع اتخاذ مقرر رسمي بشأن المقترح المتعلق بانشاء أفرقة عاملة ، وأن
ننظر في الخطوات الأخرى التي يتعين القيام بها من أجل احراز تقدم بشأن تلك القضايا ذات
الأولوية القصوى •

وأذكر في هذا الصدد بأن وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية قدم في العام الماضي
اقتراحاً مناظراً في ورقة العمل المتضمنة في الوثيقة CD/193 •

وقد قدم اليوم ممثل جمهورية هنغاريا الشعبية الموقر ، نيابة عن بلاده وعن الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ، ورقة عمل عن عدم اقامة أسلحة نووية على أراضي الدول التي لا يوجد فيها
مثل هذه الأسلحة في الوقت الحاضر • ويؤيد وفد بلادى تماماً التفسيرات التي قدمها السفير
كوميفيتش في هذا الصدد • ونأمل في أن تستجيب اللجنة بصورة ايجابية للنداء الوارد في بيانه
وفي ورقة العمل النخيرة •

الرئيس (تحدث بالفرنسية ، والترجمة عن الانكليزية) : أنكر ممثل الجمهورية
الديمقراطية الألمانية على بيانه • ولقد أحطت علماً ، على النحو الواجب ، بمقترحه الاجرائي ،
وأود أن أقول ، في هذا الصدد ، ان مسألة النظر في انشاء هيئات فرعية معنية ببنود جدول
الاعمال ستكون أول ما سيناقش في الجلسة غير الرسمية التي ستعقد بعد ظهر الغد • ووفقاً للمقرر
الذي اتخذته اللجنة في جلستها العامة الـ ١٥٧ ، فاني أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج ، وزير
الشؤون الخارجية ، السيد ايفن برغ •

السيد برغ (النرويج) : اسمحوا لي أولاً بأن أشكركم يا سيادة الرئيس على
كلمات الترحيب البالغة الرقة التي وجهتموها لي هذا الصباح ، واذنوا لي أن أشارك في
تبنيتكم بالنيابة عن حكومة بلادى لانتخابكم لهذا المنصب الهام كرئيس للجنة للشهر الحالي •
وبوسعني أن أؤكد لكم أن حكومة بلادى تولي أهمية كبيرة لعمل لجنة نزع السلاح باعتبارها المحفل
التفاوضي العالمي الرئيسي في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح • ولذا فاني سعيد لأن يكون
بمقدوري مخاطبتكم هذا الصباح وتقديم بعض من وجهات نظرنا بشأن القضايا الهامة المعروضة على
اللجنة في الوقت الحاضر • ونظراً لتأخر الوقت ، فسأعتمد الايجاز ما استطعت •

واسمحوا لي ، على أي حال ، أن أوضح في البداية بعض العناصر الأساسية في السياسة
النرويجية في ميدان نزع السلاح • ان الحكومة النرويجية تركز بشكل رئيسي على أهمية تحديد
الأسلحة ونزع السلاح باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من سياستها الأمنية العامة • فالنرويج تقع في
مطقة جغرافية ذات أهمية استراتيجية بالغة • ومن ثم فان التطورات في العلاقات العامة بين
الشرق والغرب لها مردود مباشر وهام على وضعنا الأمني •

ان عضويتنا في مضمة حلف شمال الأطلسي أساسية لأمننا العسكري وقدرتنا الدفاعية • ويألو هذا الحلف على نفسه كذلك السعي جاهدا الى تحقيق قدر ذي منزى من تحديد الأسلحة ونزع السلاح • واننا نؤيد ، لمصلحة أمننا الذاتي ، كل جند يسفر عن زيادة في استقرار الوضع العسكري العام وامكانية التبوؤه وعن انخفاض في مستويات التسلح •

وكيما تكون تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة فعالة ، نرى أنها يجب أن تراعي المبادئ الهامة التالية :

التوازن ؛

المعاملة بالمثل ؛

والتحقق •

وهذه الشروط فيها مصلحة جميع الدول ولا ينبغي النظر اليها كتنازلات أحادية الجانب من طرف الى آخر •

ان التفاوض على التدابير المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة لا ينبغي أن يدور في فراغ سياسي • كما لا يمكن لتلك التدابير في حد ذاتها أن تزيل خلافات ونزاعات أساسية فيما بين الدول •

فالتطورات التي جدت مؤخرا في الأوضاع السياسية الدولية ، والمصحوبة بتزايد التوتر في علاقات الشرق بالغرب ، يمكن أن تقوض احتمالات التوصل الى انفراج حقيقي والى تحديد الأسلحة • ولذا فان ازالة أسباب التوتر ستكون أهم اسهام يمكن لنا القيام به من أجل خلق ظروف أكثر ملاءمة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة • وبالرغم من المناخ الدولي الراهن ، فما يزال ينبغي على الهيئات التفاوضية ، كئذه الهيئة ، أن تبذل كل ما تستطيع من جهد للتوصل الى نتائج تكبح وتعكس اتجاه عملية التعزيز المستمر للأسلحة •

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أركز على أنه يمكن ببساطة احراز تقدم كبير اذا مارست كل دولة مزيدا من التحفظ في نزعاتها العسكرية • وكما تعرفون ، فرضت النرويج من جانبها عددا من القيود الأحادية الجانب ، من بينها ما يتعلق بالقواعد العسكرية الأجنبية والأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والعناورات العسكرية • وتستهدف هذه القيود المفروضة ذاتيا أن تكفل في محيطنا الجغرافي المباشر وضعاً يخفف فيه التوتر ويستتب الاستقرار •

ومن رأى حكومتي أن أبرز مهام اللجنة ، كما نراها ، تتمثل في تحديد الاهتمامات المشتركة في مجال نزع السلاح ورسم أهدافه المشتركة ، والتفاوض على هذا الأساس حول الالتزامات التي تعطي هذه الأهداف طابعها الرسمي وتصونها • وسيكون هذا ، في التحليل النهائي ، المحك الأساسي لمعايير قوة اللجنة وحكم المجتمع الدولي على أداؤها •

وهذا هو المنصور الذي نتوقع من خلاله أيضا أن تقوم الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بدور هام •

لقد أحدثت الدورة الاستثنائية الأولى في ١٩٧٨ توقعات عن احراز تقدم حقيقي في ميدان نزع السلاح • ويؤسفي أن أقول ان هذه التوقعات لم تتحقق • والواقع أن التطورات السياسية ،

واستمرار سباق التسلح ، وتطور تكنولوجيا الأسلحة ، كل ذلك يحدث أسبابا للقلق العميق . وهذا ، من ناحية أخرى ، يزيد من أهمية الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . ونحن نأمل مخلصين أن يؤدي وجود الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى الى تيسير عمل الدورة الاستثنائية الثانية . لقد بذل جهد كبير في تلك الوثيقة ، وهي جديرة بالاسترناد بها فسي الاعداد للدورة المقبلة .

وتؤيد النرويج بقوة اعداد برنامج شامل لنزع السلاح . ويمكن حقا لبرنامج شامل متوازن وذو نظرة مستقبلية أن يوفر خطوطا توجيهية مفيدة للنشاط المقبل في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، وأن يكون امتدادا قيما لبرنامج العمل الذي أعدته الدورة الاستثنائية الأولى . وبمذه الطريقة ، سوف يساعدنا برنامج شامل لنزع السلاح على تحقيق تقدم جديد نحو الهدف النهائي لنزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة . ومن الأهداف المعلنة لحكومة بلادي أن تساهم على نحو نشط وبناء في تأمين أفضل النتائج الممكنة للدورة الاستثنائية الثانية .

ولذا فاننا ننوي التقدم بورقة عمل بغية متابعة مبادرة اتخذت في الدورة الاستثنائية الأولى وتقضي بأن تتخذ البلدان اجراءات لتقدير آثار متتريات الأسلحة الضخمة والبرامج العسكرية الكبرى على تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وينبغي بالمقابل أن تكون مقترحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح موضع تحليل مماثل .

وستابع أيضا دراسة الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح والتنمية ، والتي قامت النرويج فيها بدور نشط . ان تحرير الموارد عن طريق نزع السلاح وتوجيهها الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولما فيه فائدة البلدان النامية بوجه خاص ، يجب أن تظل بندا من بنود جدول أعمالنا ذات الأولوية .

وفضلا عن ذلك ، فاننا نعد ورقة تتعلق بتدابير لكشف وتعيين الضواهر الاهتزازية ذات صلة بمعاهدة حظر تجارب شامل . كما ننوي تقديم ورقة عمل بشأن المسائل المؤسسية ، بما في ذلك أنشطة لجنة نزع السلاح .

وسنعمد في اعدادنا للدورة الاستثنائية على عدد من الدراسات التي اجراها مؤخرا خبراء بتكليف من وزارة الخارجية النرويجية .

ويجب أن يظل وقف سباق الأسلحة النووية اهتماما له أولويته اليوم . فالأسلحة النووية تشكل تحديا لوجود البشرية ذاته . واسمحوا لي أن أعرض بعض الملاحظات الموجزة للغاية حول هذا البند ذي الأولوية .

ان حكومة بلادي تولي أهمية خاصة للنتائج الناجحة للمفاوضات التي تجرى هنا في جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن القوات النووية المتوسطة المدى . وتأمل النرويج مخلصا أن تؤدي تلك المفاوضات الى نتائج ايجابية . وانه لما يتجعدنا أن نرى تلك المفاوضات مستمرة بالرغم من تدهور الأوضاع الدولية التي صعب معها احراز تقدم جديد في مفاوضات تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

واننا نولي أيضا أهمية خاصة لمواصلة المحادثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بغية التوصل الى اتفاقات بشأن اجراء تخفيضات جوهرية في ترسانات الأسلحة النووية الاستراتيجية ونسرها . ونحن نأمل مخلصين أن تستأنف محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية في وقت مبكر، واننا لنلاحظ بارتياح ان الاستعدادات مستمرة بالفعل من أجل ذلك .

ونحن ننظر بقلق بالغ الى أن محاولات وقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه لم تكلل بالنجاح حتى الآن . هذه المشكلة الهائلة ستصبح معقدة ومنذرة بالسوء اذا ما حدث سباق تسلح معادل بين مزيد من الدول الحائزة للأسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، فللسياسات التي تتبعها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدور الذي تحدده في استراتيجيتها للأسلحة النووية ، تأثير حاسم . اذ هناك علاقة وثيقة بين الانتشار النووي الاقليمي والرأسي .

وأود أن أذكر في هذا الصدد بأن المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار تلزم كل طرف في المعاهدة بأن " يواصل باخلاص المفاوضات بشأن التدابير المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر . . . " .

ونحن نعتبر أن نظام عدم الانتشار الذي تطور تدريجيا منذ توقيع معاهدة عدم الانتشار هو أهم تدبير اتخذ حتى الآن لمنع زيادة انتشار الأسلحة النووية . على أنه نظام هش وعرضه للتآكل على حد سواء . وهناك حاجة ماسة الى تدابير لمنع هذا التآكل .

وحظر التجارب الشامل تدبير هام لوقف سباق التسلح النووي ، كما أنه سيشكل أداة غير تمييزية ذات أهمية أساسية في تعزيز عدم الانتشار . وستتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية بعقد هذه المعاهدة ، خطوة حاسمة صوب تلبية التزاماتها بموجب المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار .

ان التقدم نحو الحظر التام للتجارب بطيء وصعب . فالقضايا التقنية معقدة ، وخاصة تلك المتعلقة بالتحقق . ولكن الاتفاق علينا ستكون له مزايا جمة ذات نتائج بعيدة المدى بحيث يجب أن يكون لنا شأن كبير في تقييمنا الشامل للمسألة . وأود أن أشير هنا الى البيان الذي القاه سفير كندا في هذه اللجنة في ١٨ شباط / فبراير ، والذي حدد فيه معالم فكر كندا بالنسبة لكيفية تجنب المخاطر الكامنة في استمرار الجمود في عملية التفاوض بشأن التجارب النووية . اننا نشركه هذه النعم ، ونضم صوتنا تماما الى المقترحات التي قدمها السفير الكندي .

لقد أبدت الحكومة النرويجية اهتماما خاصا بقضية التحقق فيما يخص مسألة حظر التجارب النامل ، والتي نعتبرها بالغة الأهمية . ان التحقق الكافي يعتبر عنصرا حاما في أي اتفاقية من هذا النوع . وقد تشاركنا بنشاط في فريق الخبراء العلميين المخصص المنشأ للنظر في التدابير الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . ويرجع هذا الى الخبرة والأدوات المقدمة من صفيقة سجلات الاهتزازات النرويجية (NORSAAR) . وقد أحرز الفريق تقدما كبيرا في عمله . والحق أن الفريق العلمي قام ببعض الأعمال الرائدة . وفي رأينا أن نظام التحقق المقترح منه يمكن أن يكون نموذجا لآلية التحقق في مجالات أخرى .

وأود أن أعيد التأكيد على استعداد حكومة بلادي لاتاحة الاستفادة من صفيقة سجلات الاهتزازات النرويجية كمحطة في نظام عالمي للتحقق الاهتزازي من أجل رصد الامثال لمعاهدة لحظر التجارب النامل .

والاستيلاء التام الآخر في منع انتشار الأسلحة النووية هو ضمانات الأمن الواجبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد النجمات النووية • وتقبل الترويج حجج تلك الدول بأن قرار مجلس الأمن ٢٥٥ في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٦٨ لا يوفر ضمانات كافية لدول عدم الانحياز • فلتطلبك الدول التي ليست طرفا في نظم أحلاف أمنية تشمل على ضمانات أمن نووي ، والتي طلب منها أن تتخلى عن خياراتها في احتياز أسلحة نووية ، حذ متروك في ضمانات ضد الهجوم بالأسلحة النووية أو التهديد به • والدول الحائزة للأسلحة النووية المعنية مباشرة ، تتحمل مسؤولية خاصة في العثور على حل لتلك المشكلة •

ولئن كان المسلم به الافتقار المؤسف للتقدم في ميدان نزع السلاح النووي ، فاننا نشعر بأنه افتقار لا يمكن قبوله كمبرر لرفض تدابير عدم الانتشار • ومن الأمور التي تثير قلقنا البالغ أن دولا شبه مؤهلة عديدة في اقاليم التوتر والمنازعات لم تتخل بعد عن خيار استحداث الأسلحة النووية •

وتؤيد الترويج من جانبها المبدأ القائل بعدم نقل أو تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا الحساسة الا اذا كانت جميع الأنشطة النووية للدولة المتلقية غير الحائزة للأسلحة النووية خاضعة ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أو أي تعهدات دولية أخرى ملزمة بالأمتياز أجهزة متفجرة نووية • وبالتالي ، فقد قررت الترويج أن تقصر صادراتها النووية على البلاد الأطراف في معاهدة منع الانتشار •

واسمحوا لي أيضا أن أكرر ، بايجاز شديد ، وجهات نظرنا بشأن الأسلحة الكيميائية • فنحن ، ازاء التقارير الواردة مؤخرا عن استعمال الأسلحة الكيميائية ، نرى ضرورة ماسة لوضع عقبات في طريق المزيد من التطوير في هذا الميدان • ومن نحت على القيام بجهود مكثفة للتوصل الى اتفاق بشأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية •

لقد أحرز الفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الكيميائية تقدما كبيرا في العام الماضي • وينبغي القيام الآن بكل جهد بغية التوصل الى مشروع نص بشأن حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير المخزونات الموجودة منها • ولئذا السبب ، لاحظنا بارتياح أن اللجنة نجحت في التوصل الى مقرر بتوافق الآراء بشأن تجديد ولاية الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية •

وفي رأينا أن الاتفاقية الجديدة يجب أن تحتوي على نصوص بشأن التحقق الكافي ، الذي نأمل أن نسجم فيه اسما متواضعا • وقد شرع المشترك عن الترويج في اجتماع الخبراء المعني بالأسلحة الكيميائية في برنامج بحثي لفحص عينات وتعيين عوامل الحرب الكيميائية المستعملة في ظل الظروف المستوية • ومن بين أهداف البرنامج استبطان اجراءات تحقق دولي بغرض العثور على أدلة عن استعمال العوامل الكيميائية • وستقدم نتائج هذا المشروع البحثي الى لجنة نزع السلاح •

وفي الختام ، أود أن أذكر أننا قد دعنا مؤخرا تمثيلنا في جنيف كما يتنى لحكومة الترويج أن تتابع متابعة أوثق أنشطة لجنة نزع السلاح • ولذا فاننا سنقوم للمرة الأولى بدور فعال في جميع الأفرقة العاملة في لجنة نزع السلاح •

وسنسى من خلال مشاركتنا أيضا الى اعتماد على الخبرة المتاحة لدى مؤسسات البحوث النرويجية اعترافا بالدور الرئيسي الذي تقوم به الأفرقة العاملة في المفاوضات الجارية هنا في جنيف. وأخيرا ، ألاحظ أن اللجنة ستناقش مسألة العضوية مرة ثانية في دورتها الحالية ، على سبيل الاعداد للدورة الاستثنائية الثانية والاستعراض الذي سيتم القيام به هناك . وتؤيد النرويج من جانبها اجراء توسع محدود آخر في العضوية الحالية للجنة نزع السلاح . ونؤمن بأن هذا التوسع المحدود سيزيد من الطابع التمثيلي للجنة دون أن يؤثر على فاعليتها أو طابعها التفاوضي .

وإذا ما أوصت الدورة الاستثنائية الثانية بتوسع محدود آخر، فإن النرويج ستسعى جاهدة للحصول على عضوية كاملة في اللجنة . وهو أمر يتفق مع اهتمامنا الدائم بتحديد الأسلحة ونزع السلاح - ذلك الاهتمام الذي يتأثر أيضا ، على نحو ما استهللت به حديثي ، بموقعنا الجغرافي الاستراتيجي .

وأود أن أشكر لكم اتاحة هذه الفرصة لي كي أتحدث اليكم هذا الصباح . وباسم حكومة بلادي أود أن أعبر لكم عن أخلص تمنياتي بالنجاح المتصل للجنة في مداولاتها الهامة . وبإمكاني أن أؤكد لكم أن النرويج ستواصل المشاركة في أعمال اللجنة كمرقب نشط ، وإذا أذنتم لي يا سيادة الرئيس ، أود أن أعبر عن أمني الشخصي في أن يتشرف ممثل للنرويج ، في المستقبل القريب ، بالتحدث الى اللجنة كعضو كامل العضوية .

الرئيس (تحدث بالفرنسية ، والترجمة عن الانكليزية) : أشكر لوزير خارجية النرويج بيانه النيام والمثير للاهتمام ، كما أنني امتن له للكلمات الرقيقة للغاية التي وجهها الى الرئاسة . وليرلدي أي متحدث آخر في القائمة ، فهل يوجد أي وفد آخر أن يطلب الكلمة ؟ اذا لم يكن هناك من يرغب في ذلك ، فإني أود أن أعلن بأن الأمين ، بناء على طلب مني ، قد وزع اليوم وثيقة غير رسمية تحتوى على الجدول الزمني لاجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية خلال الاسبوع المقبل . وهذا ، كالمعتاد ، لمجرد الاسترشاد ، ويمكن تعديله فيما بعد اذا ما دعت الضرورة ، وفقا لمتطلبات عملنا . واذا لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر أن اللجنة توافق على هذا الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك

طلب مني رئيس الفريق العامل المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح أن أعلن أنه ستعقد جلسة لفريق الاتصال المعني بالبرنامج الساعة ١٥/٣٠ بعد ظهر اليوم ، في غرفة الاجتماعات رقم ١ .

ووفقا للتقحيح ٢ من الجدول الزمني لهذا الاسبوع ، ستعقد اللجنة جلسة غير رسمية غدا ، الجمعة ، الساعة ١٥/٠٠ . وستعقد الجلسة العامة التالية للجنة نزع السلاح يوم الثلاثاء ٩ آذار / مارس ، الساعة ١٥/٣٠ .

ترفع الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والستين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ٩ آذار / مارس ، ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ماريو ألسي (ايطاليا)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف. ل. اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب. ل. بروكوفيف	
السيد ف. م. قانجسا	
السيد ف. أ. افد وكوشين	
السيد م. م. ايبوليتوف	
السيد ف. م. برياخين	
السيد ت. تحريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف. يوهانس	
السيد خ. ك. كاراساليس	<u>الأرجنتين</u>
الآنسة ن. ناسمبيني	
السيد د. م. سادلير	<u>استراليا</u>
السيد ر. و. ستيل	
السيد ت. فندليه	
السيد ه. فيغنر	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن. كلينغلر	
السيد و. ا. فون دم هاغن	
السيد ن. سوترسنا	<u>اندونيسيا</u>
السيد ا. دامانيك	
السيد هاريو ماتارام	
السيد ب. سمانجوتاك	
السيد م. ج. مهلتي	<u>ايران</u>
السيد م. ألبسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ك. م. أوليفا	
السيد أ. دي جيوفاني	
السيد م. أكرم	<u>باكستان</u>
السيد ط. أطف	
السيد س. دي كيروز دوارته	<u>البرازيل</u>
الآنسة دي كليرك	<u>بلجيكا</u>
السيد ق. تبالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ا. سوتيروف	
السيد ب. بوشيف	
السيد ك. براموف	

يو مونخ مونخ في	<u>بورما</u>
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ب • روسجن	
السيد أ • ثو رنجري	<u>بيرو</u>
السيد ي • ستروتشكا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • تسيما	
السيد م • معاضي	<u>الجزائر</u>
السيد غ • هردير	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • تيليكه	
السيد ي • مويرت	
السيد م • كاولفوس	
السيد م • مالتسا	<u>رومانيا</u>
السيد ت • مالمسكانو	
السيد م • ي • دووارد	
السيدة ايساكي ايكانغا كابيبا	<u>زائير</u>
السيد ه • م • غ • من • باليهاكارا	<u>سري لانكا</u>
السيد ك • ليدقارد	<u>السويد</u>
السيد ك • م • هيلتينبيوس	
السيد ه • برغلوند	
السيد غ • أكهولم	
السيد ي • لوندين	
السيد تيان جين	<u>الصين</u>
السيد لن شنج	
السيد فنج زينباو	
السيد ف • دي لاغورمن	<u>فرنسا</u>
السيد ج • دي بوس	
السيد ر • ر • تا فارو	<u>فنزويلا</u>
السيد أ • أ • أغيلار	
السيد د • من • ماكفيل	<u>كندا</u>
السيد أ • ر • منزيس	
السيد ج • ر • مكينر	
السيد ب • باشام	

السيد ب • نونيس موسكيرا	<u>كوبا</u>
السيد د • د • دون نانجيرا	<u>كينيا</u>
السيد ج • موريو كيسوا	
السيد ا • ع • حسن	<u>مصر</u>
السيد م • ن • فهمي	
السيد س • م • رحالي	<u>المغرب</u>
السيد م • الشرايبي	
السيد أ • قارسيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • غونزاليس اي رينرو	
السيد د • سامهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ل • ج • ميدلتون	
السيدة ج • أ • لينك	
السيد د • ارد مبلخ	<u>منغوليا</u>
السيد ل • بايارت	
السيد ش • أ • بولد	
السيد ج • أ • ايدجيفري	<u>نيجريا</u>
السيد و • أ • اكينسانيا	
السيد ت • أخويي - ابرونزي	
السيد ش • ساران	<u>الهند</u>
السيد ا • كومفتش	<u>هنغاريا</u>
السيد ت • غورفي	
السيد ه • فاغنا كرز	<u>هولندا</u>
السيد ل • ج • فيلدز	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد م • باسي	
السيدة ك • كريتنجرغر	
السيد ج • مارتن	
السيد ج • ميكل	
السيد ر • ف • سكوت	
السيد ب • س • كوردن	
السيد ر • ميكولاك	

اليابان

السيد ي • اوكاوا
السيد م • تكاهاشي
السيد ك • تاناكا
السيد ت • أراي

يوغوسلافيا

السيد م • فرونتش
السيد م • ميخايلوفيتش

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي

للأمين العام

السيد ر • جايبال

السيد ف • بيراساتيغي

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة الحادية والستين بعد

المائة للجنة نزع السلاح *

اليوم تبدأ اللجنة نظرها في البند ٣ من جدول أعمالها " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها " * غير أن الأعضاء الذين يودون القاء كلمات بشأن أي مسألة ذات صلة بأعمال اللجنة الحرة في ذلك ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي *

ولدى في قائمة المتكلمين لهذا اليوم مثلو بلغاريا ورومانيا ونيجيريا والسويد *

أعطى الكلمة الآن الى أول متكلم في هذه القائمة ، مثل بلغاريا ، السفير تيلالوف *

السيد تيلالوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس، اسمحوا لسي

بالتقدم بحار التهئة لتوليكم رئاسة لجنة نزع السلاح لشهر آذار / مارس وتسجيل تقديرنا للعمل الذي قام به سلفكم الموقر السفير الإيراني مهلتي *

لقد تابع وفدي عن كثب المناقشة بشأن البند ١ والبند ٢ من جدول أعمالنا : حظير التجارب النووية ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي * وبعد قرابة ثلاثة أسابيع من المداولات ، لا عناصر من الاشارة الى انه حيل بين اللجنة وبين الشرح في المفاوضات نظرا لمسا تتخذه وفود معينة من موقف سلبي ومعرقل حقا * وأود التعبير عن مشاركة وفدي في خيبة الأمل الكبيرة ازاء النتائج التي تمخض عنها النظر في بندي الأولوية القصوى في جدول أعمالنا اللذين يشكّلان بؤرة اهتمام المجتمع الدولي * وهناك في شتى أنحاء الكرة الأرضية ، دون أدنى مبالغة مئات الآلاف من الناس العاديين الذين قد تجمعوا تلقائيا مساندة منهم لاتخاذ تدابير ترمي الى منع الحرب النووية ووقف تجارب الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي *

ان وفدي لعلى اقتناع بأنه من حقنا بل واجبنا في هذه الظروف ، كممثلين للحكومات ، أن نزن الآثار التي تترتب عليها هذه الحالة في سياق سياسي أكثر اتساعا وأن نحدد المسؤولية بصورة قاطعة *

لقد أزعجتنا بشكل خاص كلمة المدير الموقر لموكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، الدكتور روستو * فلقد قال انه " غير خاف أن المنظر في أي ابقاف كامل للتجارب النووية لا بد وأن يرتبط بقدره الأمم الغربية على الاحتفاظ بقوات ردع يوثق بها " * اذ يبدو هذا البيان ، لو قدنا ولكثير غيره من الوفود ، ذريعة تقدم لسد الطريق أمام بدء مفاوضات في اللجنة بشأن معاهدة للمحظر الشامل للتجارب *

انه لا يمكن انكار أن تجارب الأسلحة النووية ما زالت في الخط الأمامي من سباق التسلح * ففي حين تقدم الى اللجنة معاهدة للمحظر الشامل للتجارب بوصفها " هدفا طويلا الأجل " ، فإن العالم يظل رهينة للمنافسة الضارية بين مختبرات الأسلحة النووية للولايات المتحدة في انشاء خط يكامله من المنتجات المهلكة اللازمة لتوجيه " الضربة الأولى " و " الحرب النووية المحدودة " وغيرها من المخططات التي لا يقبلها العقل والتي يمكنها اشعال شرارة كارثة نووية عالمية ، قام بوصفها أبلغ الوصف مثل المكسيك الموقر السفير غارسيا روبليس *

ومن ناحية أخرى ، فإن الوفد السوفياتي قام ، في نفس الوقت الذي كان يكسر فيه استعداداته لاستئناف المفاوضات الثلاثية على الفور ، بعرض موقفه على اللجنة بشأن صياغة معاهدة بشأن الحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية وأعلن عن النهج الذي يفضل للاستفادة من إمكانات لجنة نزع السلاح لا إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى إبرام مثل هذه المعاهدة . ان وفدنا يتطلع إلى مزيد من تعليقات الوفود الأخرى ، بما فيها وفد الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بشأن البيان الذي ألقاه في ١٨ شباط / فبراير السفير الإسرائيليان مندوب الاتحاد السوفياتي العوقر .

لقد اقترح وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية مشروحي ولايتين لفريقيين عاملين بخصمان للبندين ١ و ٢ ، وذلك بمثل خطوة عملية أخرى من جانب البلدان الاشتراكية ترمي إلى تلبية الحاجة العامة إلى الشروع في مفاوضات هادفة .

وهناك عدة بلدان اشتراكية ، من بينها بلغاريا ، تشارك مشاركة نشطة في فريق الخبراء العلميين المخصص للمظاهر الاحترازية . ومن الواضح لنا جميعا ، في الوقت نفسه، أن المقترحات الرامية إلى تركيز انتباه اللجنة على الجوانب الإدارية والقانونية والعلمية لجهاز دولي لتبادل البيانات وغير ذلك من " الخطوات المحدودة " لا يمكن ان يكون لها معنى الا بالارتباط الوثيق مع وضع معاهدة بشأن الحظر العام الكامل لتجارب الاسلحة النووية . والقيام بخير ذلك هو بمثابة وضع العربة أمام الحصان . وكما اشر إلى ذلك في الوثيقة CD/209 فإنه " لا يمكن ان يكون هناك أي طائل سواء في اجراء مناقشات عقبة ونظرية لتعقيدات قضايا التحقق ، وأنواع نظم التحقق ، أو في التشديد على ضرورة وجود هيئة دولية ما للتحقق ، دون الاشارة إلى أي تدبير ملموس لنزع سلاح حقيقي أو للحد من الاسلحة بشكل جدي " .

أما فيما يتصل بالبند ٢ من جدول الأعمال ، فقد لاحظنا التقارب الكبير في الآراء لمصالح الشروع دون ابطاء في اجراء مفاوضات ضمن هيئة فرعية مختصة تابعة للجنة تعنى بوقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه وفقا للفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية ، ولدينا اقتناع عميق بأن أفضل خطوة محسوسة يمكن للجنة اتخاذها في هذا الاتجاه هي البدء في مفاوضات بشأن وضع حد لانتاج الأسلحة النووية بكافة أنواعها وبشأن تخفيضها تدريجيا وازالتها في آخر الأمر . وانه لمن المؤسف حقا ان تكون اللجنة قد عجزت حتى الآن عن مجرد البدء في مشاورات ترمي إلى تمهيد الطريق لمثل هذه المفاوضات .

ونظرا للعزوف الجلي الذي يبديه عدد محدود من الوفود ، المعروفة جيدا ، في تأييد انشاء أفرقة عاملة وبدء مفاوضات بشأن البندين ١ و ٢ فإن هناك أولوية جديدة تبرز ، ألا وهي النظر في مسألة ضمان منع وقوع حرب نووية . وهذه مشكلة تتصل مباشرة بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وقد شددت على هذه المسألة بالفعل وفود السويد والبرازيل والمكسيك ويوغوسلافيا وبلدان أخرى .

ان لدى شعب وحكومة بلغاريا اقتناعا عميقا بأنه ليس شمة الآن مهمة اكثر الحاحا من مهمة منع تشوب حرب نووية وحل مشاكل سباق التسلح النووي . وما من شك في أن هذه المهمة ستكون احدى القضايا الرئيسية في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، التي ستعقد قريبا .

في هذا السياق ، ومن المنظور الاسهام الفعلي في بدء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ، ينبغي للمرء أن يفحص مواقف واتجاه أي دولة - نووية كانت أم غير نووية - من القضية الحيوية ، قضية ضمان منع نشوب حرب نووية هذه هي كيفية رؤيتنا لمعنى القرار ٨١/٣٦ بـ٤ المتخذ بتوافق الآراء في الدورة الأخيرة للجمعية العامة بمبادرة من بلدان عدم الانحياز .

وفي ضوء النكسة الخطيرة التي نواجهها فيما يتصل بأهم بنود جدول أعمالنا ، فإننا نذكر مع الارتياح اعتماد مقترح وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية ببدء مشاورات تحت اشرافكم . وان وفدي مستعد لتأييد أي فكرة هادئة قد تتمخض عنها هذه المشاورات .

ان هذا الأسبوع ، وفقا لبرنامج عملنا ، مخصص أساسا للبند ٣ من جدول أعمالنا ، " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الاسلحة النووية والتهديد باستعمالها ضدها " وأسعوا لي ، وقد أعطيت الكلمة ، أن اتناول هذا الموضوع بصورة موجزة .

ان اهتمام وفدي بهذه المسألة معروف جيدا ولا أود عرض موقفنا مرة أخرى ، لا سيما وأنه على اتصال وثيق بالآراء التي أدليت بها لتوى بشأن مشاكل نزع السلاح النووي .

لقد لاحظنا بارتياح توافق الآراء بشأن إعادة انشاء الفريق العامل المخصص لضمانات الأمن السلبية برئاسة سعادة السفير الباكستاني أحمد . ان هذه الخطوة تتفق مع قراري الجمعية العامة ٩٤/٣٦ و ٩٥/٣٦ .

ان ابرام اتفاقية دولية يبقى هدفاً لبلية الدول الاعضاء في هذه اللجنة وهدف المجتمع الدولي بجموعه وصيغة الضمانات التي اقترحها الاتحاد السوفياتي لها مزايا معترف بها على نطاق واسع . واننا نرحب بما قدمه الاتحاد السوفياتي على أعلى مستوى سياسي من وعود مجددة تتعلق بالضمانات اللازمة لأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا تملك اسلحة نووية فوق أراضيها . وفي ذهني الآن الرسائل التي بعث بها الرئيس ليونيد بريجنيف ردا على عدائات مجموعات ومنظمات معينة في اليابان وأستراليا .

أما عن الاتجاه الرئيسي لجهودنا في هذا الميدان ، فإننا نعتقد أنه ينبغي لنا التركيز بشكل رئيسي على تلك الجوانب من المشكلة التي قد يمكننا حلها من احراز بعض الخطوات الهادفة نحو الامام ، لا سيما في السعي من أجل التوصل الى نهج مشترك يمكن أن يقبله الجميع ، ومضمون الترتيبات وطابعها ، وامكانيات ومعالم الترتيبات المؤقتة ، الخ . غير أن اعتماد تدبير مؤقت من أي نوع لا يزيل الحاجة الى عقد اتفاقية دولية أو اتخاذ ترتيبات دولية مناسبة أخرى ذات طابع ملزم قانونا .

وينبغي لنا ، في الوقت نفسه ، مراعاة التطورات الهامة الأخرى ذات الصلة ، المرتبطة مباشرة بعدم استعمال الاسلحة النووية وتهدد ف من ثم الى حل مشكلة تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، كقرارات الجمعية العامة ١٠٠/٣٦ و ٨١/٣٦ و ٩٢/٣٦ طاء . وعلى ذلك ، نود التشديد على أهمية " الاعلان بشأن منع وقوع كارثة نووية " ، الذي ينبغي مراعاة نقاطه الرئيسية لدى دراسة الجوانب المختلفة لترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الاسلحة النووية والتهديد باستعمالها ضدها .

اننا لعلنا اقتناع بأنه ينبغي لأعضاء اللجنة ، بل وللدول الحائزة للأسلحة النووية ، في المقام الأول ، ابداء روح بناءة اذا أريد لنا وضع اتفاقية دولية تقطع توطأ بعيدا صوب تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اشكر ممثل بلغاريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . الآن اعطي الكلمة الى ممثل رومانيا السفير مالبيتسا .

السيد مالبيتسا (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، ان بياني اليوم يعنى بمسألة اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن مسن استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها . ان كون المناقشات بشأن هذا الموضوع مستمرة منذ عقدين من الزمن يجعل من الصعب جدا تقديم أى أفكار جديدة في المرحلة الحالية من المفاوضات . ومع ذلك ، هناك عامل واحد يود الوفد الروماني التشديد عليه بـ كـل ما يستحقه من القوة ، ألا وهو الزيادة السريعة في حظر استعمال الأسلحة النووية نتيجة للتوتر التجلي الآن في المناخ الدولي والدخول في مرحلة جديدة من سباق التسلح النووي .

اننا في هذه اللجنة ، نناقش مسائل كثيرة تتصل بالأمن الدولي ، كلها على غاية من الأهمية . ولكن هل يمكن تصور مصدر لانعدام الأمن بالنسبة لبلد صغير أو متوسط الحجم اكبر من امكانية تدبيره تدميرا كاملا بمجرد ان بضغط احد هم على زر يتحكم في شبكة اسلحة نووية ؟

وشمة حقيقة معروفة جيدا هي أن هناك ، بالإضافة الى الاسلحة النووية ، استراتيجيات نووية تمثلها خرائط نووية سجلت عليها بيانيا أهداف للأسلحة النووية . وهناك ألوان مختلفة لتصورات مختلفة تبين ببساطة مذحلة أعمالا محفوفة بأثار هائلة بالنسبة لوجود بلدان بكاملها على رأسها حلفاء الدول النووية . وهذه الأمور سر من الأسرار ، ولكن رجال السياسة والرأي العام توصلوا الى معرفتها . وهذا ما يفسر سبب وجود تيار اليوم لم يسبق له مثيل في شدته وجد بسبب في اغراضه : ان البلدان لا تود أن تكون مسرحا لحرب نووية ، وان الرأي العام لا يريد بعهد الآن ان يكون حذفا فعليا أو محتملا أو حتى بد يلا للضربات النووية .

ولذا ، فان اصرار البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية على أن تعطى ضمانات أمن تتصل الى حد ازالة الأسلحة النووية ازالة كاملة انما هو اصرار عادل ومنطقي وواقعي . وكما اوضح رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية ، نيكولاى شاوشيسكو ، " انه لحق مشرع لكل دولة تتخلى عن الاسلحة النووية أن يكون لها ضمان يؤمن لها عدم قيام أى كان بانتهاك استقلالها وسيادتها الوطنيين " .

وفي تقرير لجنة نزع السلاح للعام الماضي ، كان من المسلم به أن هناك حاجة ملحة للتوصل الى اتفاق بشأن اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، دون أن يغيب عن الذهن بشكل أخص هدف نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام الكامل .

لقد اظهرت المفاوضات بشأن محتوى الترتيبات التي تهدف الى وضع الخطوط العامة لنهج مشترك يقبله الجميع ويصلح للدراج في صك دولي له طابع ملزم قانونا أن هناك مصاعب يتعين ان بتغلب عليها هذا العام الفريق العامل الذي يرأسه ممثل باكستان الموقر السفير منصور أحمد .

والمسائل التي ينبغي أن يجد الفريق العامل حلالها في سعيه نحو إيجاد " صيغة مشتركة " تدرج في صك دولي هي في رأى الوفد الروماني ، ما يلي :

١- الدول التي تشملها الضمانات • ان جوهر ضمانات الأمن ذاته هو تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالأستعمال السلمية أو القوة بشكل عام ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو تهديد باستعمالها ضدها • ولذلك من رأى الوفد الروماني أنه ينبغي اعطاء جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مثل هذه الضمانات • بيد أن وفودا شتى تقدمت ، اثناء مناقشاتنا لهذه المسألة بعدد من الشروط أوود التعليق عليها بايجاز :

(أ) تعهد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالاحكام عن انتاج مثل هذه الاسلحة أو استلامها أو حيازة سيطرة عليها • قد يتطلب مثل هذا الشرط اما مشاركة الدول في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية أو غيرها من الصكوك كعاهدة تلاتلوكو ، أو صدور اعلانات رسمية عن الدول غير الأطراف في مثل هذه الصكوك الدولية ،

(ب) ركز أسلحة نووية فوق أراضي دول لا توجد فيها الآن مثل هذه الاسلحة • رغم ان هذا الشرط يخفض عدد الدول التي ستستفيد من الضمانات ، فانه موضوعي في طابعه • لأنه اذا كانت دولة غير حائزة للأسلحة النووية تعتبر أن أمنها يكون مضمونا بشكل أفضل عن طريق وجود اسلحة نووية فوق أراضيها ، فانه يمكنها التصرف وفقا لذلك •

(ج) عدم المشاركة في ترتيبات أمن نووي تتخذها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية هذا الشرط يثير في المرحلة الحالية من مفاوضاتنا ، مشاكل في التفسير تجعل تطبيقه العملي في غاية الصعوبة •

٢- محتوى الضمانة أو الالتزام • منذ عام ١٩٦٥ والوفد الروماني يؤكد ضرورة تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالأستعمال السلمية أو التهديد باستعمال الاسلحة النووية أو القوة بوجه عام ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

ومن ثم ، فان موقفنا يتمثل في أنه لا يمكن قبول أى استثناء أو شرط تقيدى بوصفه جزءا من مثل هذا الالتزام ، لقد طرح ، في مناقشاتنا ، اشتراط عدم قيام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشن هجوم أو المشاركة في هجوم ضد اقليم دولة حائزة للأسلحة النووية أو ضد قواتها المسلحة أو ضد اقليم حلفائها أو قواتها المسلحة بدعم من دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية ، كما دعم بحجج لا نطعن في صحتها أو في أهميتها المعطية بالنسبة لعقد ميثاقها • غير أن من شأن هذا الاستثناء ان يدخل عنصرا ذاتيا لصالح القوى النووية ينبغي ضمانات الأمن في آخر الأمر • فضلا عن ذلك ، من المفروض اننا نتفاوض على تدابير ترمي الى حظر استعمال الاسلحة النووية ، وليس المفروض أننا نحدد عن طريق الاستثناءات ، الحالات التي يجوز فيها استعمال الاسلحة النووية • ان مثل هذا النهج يتناقض مع اعلان حظر استعمال الاسلحة النووية والنووية الحرارية الذي اعتدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٦ • وان كوننا نجد مثل هذا الاستثناء غير مقبول لا يعني أننا لا ندرك اهتمامات الدول التي تقدمت بمقترحات بشأن هذا الموضوع • ولكن الحل انما ينبغي التماسه عن طريق ايجاد صيغة تسمح بالانسحاب من التزام ما في حال حدوث ظروف استثنائية تعرض المصالح الوطنية العليا للخطر •

٣- الشكل القانوني للترتيبات * من الجلي تماما انه لكي يكون لضمانات الأمن أي مغزى عملي يجب أن تكون ذات طابع ملزم قانونا * ويرى الوفد الروماني أن أفضل حل ، في هذا الصدد ، هو ابرام اتفاقية دولية * ومع أنه لم يكن هناك ، اثناء مناقشاتنا اعترض أساسا على فكرة عقد اتفاقية دولية ، فقد شدد على المصاعب التي ينطوي عليها ذلك ، كما درست إمكانية اتخاذ ترتيبات مؤقتة كقرار للجمعية العامة أو لمجلس الأمن أو اعلانات جديدة من جانب واحد تصدرها الدول الحائزة للأسلحة النووية * وأود أن أطمئنكم الى أن الوفد الروماني يتقبل فكرة اتخاذ ترتيبات مؤقتة باعتباره خطوة أولى نحو عقد اتفاقية دولية * وينبغي لي أيضا الاشارة الى أن هذا النوع من الحل سيقتضي ، في رأي وفدي ، أن يعتبر هذا التعهد المؤقت خطوة أولى على طريق التوصل الى الحظر الكامل لاستعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها مهما كانت الظروف وأن تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تقوم بأسرع ما يمكن بتنفيذ تدابير فعالة لنتج السلاح النووي تفضي الى ازالة هذه الاسلحة ازالة تامة *

هذه هي الملاحظات القليلة التي أراد وفدي ابداءها في هذه المرحلة من أعمالنا * واسمحوا لي بأن أؤكد مرة ثانية الحاجة الماسة الى تحقيق نتائج ملموسة في هذا الميدان ، نظرا لانعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنتج السلاح * ولا يمكن للجنة أن تتجاهل تصميم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على التخلص من هيمنة الاسلحة ومن خطورة استعمالها كما يتبين ذلك بشكل أكثر من جلي من تزايد عدد المقترحات المقدمة لانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية * ان بلدي يؤيد هذه المقترحات لأنه يعتبر انشاء مناطق لا نووية خطوة ايجابية في اتجاه ازالة الاسلحة النووية وبشرى بعالم خال من كاهوس الحرب النووية * ان معاهدة تالينلوكو - ذلك النصب الكبير للمبر ونفاذ البصيرة والدقة القانونية ، هي مصدر دائم للتشجيع وبرهان على إمكانية القيام بمثل هذه التدابير * وفي هذا الصدد ، فان فكرة انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في البلقان هي بالنسبة اليها مسألة ذات أهمية خاصة * وان رومانيا تؤيد دائما ، كما فعلت في الماضي ، أية مبادرة تتخذ في هذا الاتجاه وهي مستعدة لان تقدم اسهامها العملي الخاص في مثل هذا المشروع *

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل رومانيا على بيانه * الآن اعطي الكلمة

الى ممثل نيجيريا السفير ايد جيفري *

السيد ايد جيفري (نيجيريا) : السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا بالتعبير عما

يخالج وفدي من الارتياح وهو يراكم ترأسون أعمال هذه اللجنة لشهر اذار / مارس * لقد تبذرت العلاقات الحميمة والبالغة الود التي ربطت بين بلدنا على مر السنين كما تبدي الالتزام القوي بقضية السلم ، مرة ثانية ، في الزيارة الفاجحة التي قام بها مؤخرا صاحب القداسة البابا يوحنا بولس الثاني لبلدي * ان البابوية بالنسبة اليها هي رمز للسلم ونتاج السلاح * واننا واثقون من أن هذه اللجنة ، بتوجيهكم الشديد ، ستقوم باحراز تقدم هام في هذا الشهر العصيب * وانسي اتعهد لكم بالتعاون التام من جانب وفدي * كما يود وفدي الاعراب عن تقديره للسفير الإيراني جعفر مهلتي للطريقة القديرة التي أدار بها بداية دورة اللجنة لهذا العام *

ان بياني اليوم سيكون مكرسا للبند ٢ من جدول أعمال اللجنة السنوي "وقف سباق التسليح النووي ونتاج السلاح النووي" * ان وفدي من بين الوفود التي لا تزال تعتقد أن لهذا الموضوع أعلى الأولويات في جدول أعمال اللجنة ، وهذا الرأي يشارك فيه أيضا المجتمع الدولي الذي قام،

في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، باتخاذ قرارين بشأن هذا البند ،
كما قرارا الجمعية العامة ٩٢/٣٦ هـ و ٩٢/٣٦ واو . وهذان القراران لم يدعوا فقط الى عقد
مفاوضات متعددة الأطراف بشأن البنود وانما حثا أيضا بالتحديد على انشاء فريق عامل مخصص في
وقت مبكر من الدورة الحالية .

وقد سنحت لي الفرصة ، في جلستنا العامة ١٥٨ المعقودة في ٢٥ شباط / فبراير ١٩٨٢ ،
لأن أسجل مرة ثانية أسف وفدى واستياءه التام ازاء عدم تمكن لجنة نتج السلاح ، وهي المحفل
التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد ، من الاضطلاع حتى الآن بمفاوضات محددة بشأن حظر
التجارب النووية ، وعدم اتخاذها ولو الخطوة الأولى صوب وقف سباق التسلح النووي . وفي تلك
المناسبة خلصت الى أن الفشل في الاضطلاع بمثل هذه المفاوضات المتعددة الأطراف داخل
اللجنة يمكن أن يسفر عن عواقب خطيرة والى أن تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تبيِّن
طريقها الى الاتفاق مع البقية منا ستكون هي التي تتحمل المسؤولية .

وفي جلستنا العامة المعقودة يوم الخميس ٤ آذار / مارس ١٩٨٢ ، قدّم ممثل المكسيك
المقرر السفير غارسيا روبليس وصفا موقعا مؤثرا لذبحه نووية . وكان وصفه ، في رأى وفدى ، تصورا
مناسبا لسفر الرؤيا . لقد شدد الشبان من شعراء الحرب العالمية الأولى على أهوال الحرب
وآلامها ، ولكن الحرب النووية تتجاوز كل وصف قطعا ، ويمكن الاشارة اليها بحق على انها جريمة
ضد البشر . وما أحوج أنصار التنافس والتفوق في سباق التسلح الى أن يتجاوزوا بنظرتهم مصالحهم
الأمنية الضيقة الأفق ويولوا المزيد من النظر الى عالمية الأمن وتصوراته الأوسع . هذا هو السياق
الذي تصبح فيه الحاجة الى " وقف سباق التسلح النووي ونتج السلاح النووي " امرا لا بد منه .

ان نتج السلاح النووي يصبح امرا لا بد منه عندما يتذكر المرء البيانات العديدة التي
استمعنا اليها في هذه اللجنة خلال الشهر الأخير . فهذه البيانات شاهد واضح على اننا
نعيش في أوقات تميز فيها العلاقات الدولية بالتوتر . ان استمرار تصعيد سباق التسلح وزيادة
خطر نشوب حرب نووية يستدعيان اظهارة قدر اكبر من رجاحة الرأى والتروى في التفكير من جانب
أولئك الذين جعلتهم العناية الالهية أوصياء على مستقبل البشرية . ان هذا ليس وقت الميعود وان
وفدى يرى أن لجنة نتج السلاح قادرة ، من خلال اجراء مفاوضات متعددة الأطراف ، على القيام
بدور حيوى في تخفيف التوتر الدولي ومن اهم مقومات النجاح في اللجنة المرونة (أو ما اطلق عليه
البعض " حسن النية ") من جانب الوفود ، لا سيما وفود الدول الحائزة للأسلحة النووية . ولكن
هل أبدى حسن النية هذا ولو من جانب الذين يبشرون به في هذه اللجنة ؟

من المهم ، في جميع المفاوضات التي تجرى في هذا المحفل التفاوضي ، ألا تغيب عن
ذهن جميع الوفود الفقرة ٢ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة
لنتج السلاح التي تذكرنا بأنه :

" ما لم تغلق جميع السبل في وجه سباق التسلح ، فان استمراره سيظل يشكل
تهددا متزايدا للسلم والأمن الدوليين ، بل ولبقاء الجنس البشرى ذاته " .

لقد اتعدت هذه الكلمات الرهيبية بتوافق الآراء في عام ١٩٧٨ وقد مضى على ذلك ثلاث
سنوات ، واللجنة لا تزال تنظر في البند ٢ ، بدرجات متفاوتة . ان الوقت الآن هو أكثر من موات
للنظر في البند بعمق ولتحقيق تقدم ملموس .

وفي دورة اللجنة لعام ١٩٨١ ، تم الاضطلاع بدراسة مفصلة للمتطلبات المسبقة لعقد مفاوضات بشأن نزع السلاح ، بما في ذلك ما يسمى بمذاهب الردع والتوازن والتكافؤ . ومع أن غالبية أعضاء اللجنة كانت مستعدة لاجراء مفاوضات جديدة فان وفد بن رفضا عن سابق قصد الانضمام الى توافق الآراء في اللجنة على انشاء فريق عامل مخصص لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . لقد رفض وفد ي دائما الفكرة التي تقول ان الأمن ينبغي أن يقوم على ارتفاع مستويات التسلح باستمرار ولا سيما عندما تكون هذه التأكيدات مختلطة بنظريات الرد المن والحرب المحدودة والحرب النووية التي يمكن البقاء بعدها على قيد الحياة . وآخر عرض جلي لهذا الرأي الذي يسعى الى الأمن من خلال الزيادة المستمرة في كميات الأسلحة النووية هو ما ذكر في هذه اللجنة منذ مدة لا تكاد تصل الى خمسة اسابيع ، ألا وهو أنه ينبغي أن يكون هناك " تعادل في الردع لكسي لا يتخذ أي جانب من التهديد بالأسلحة النووية وسيلة للعدوان أو القسر السياسي " .

ان نزع السلاح النووي هو وحده في رأي وفدي الكفيل حقاً بضمان التعادل في الردع . فنحن نعتقد انه كلما ازدادت نوعية وكمية الأسلحة النووية الموجودة في ترسانات الدول التي تملك تلك الأسلحة التي لها قدرة تدمر عالية وقدرة فتك مفرطة ازداد خطر نشوب حرب نووية ، سواء عن طريق التدبير المقصود أو بطريق المصادفة . ولذلك فاني أنتهز هذه الفرصة للإشارة الى قرار الجمعية العامة ٨١/٣٦ باء الذي عنوانه " منع نشوب حرب نووية " والذي بحثت الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم الى الأمين العام بحلول شهر نيسان / ابريل ١٩٨٢ وجهات نظرها ومقترحاتها واقترحاتها العملية لضمان منع نشوب حرب نووية . ان وفدي ، بوصفه احد الذين شاركوا في تقديم ذلك القرار ، يأمل أن تستجيب لهذا النداء بشكل موضوعي الدول الحائزة للأسلحة النووية وبكل ما لديها من احساس بالمسؤولية ومن اهتمامات أمنية حقة لأن وفدي يعتقد اعتقاداً جازماً أن نشوب حرب نووية سيؤثر على المحاربين وغير المحاربين على السواء .

في كلمات سابقة ، كان لدينا ما يدعونا الى تذكير الدول الحائزة للأسلحة النووية بمسؤوليتها والتزامها الخاصين فيما يتعلق بالاضطلاع بنزع السلاح النووي . وان بلدي ، بوصفه طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، يعلق كبير الأهمية والشأن على المادة السادسة التي بمقتضاها " تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بمواصلة اجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبـنزع السلاح النووي ، وعن معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة " .

ومن رأي وفدي أن أهم عبارتين في هذه المادة هما : " اجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية " و " في موعد قريب " . وكلتاها تشددان على الالتزام الذي اخذته الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها والذي للأسف لم تتمكن من الوفاء به . وتتضمن الوثيقة CD/180 ، مقترحات موضوعية قدمتها مجموعة ال ٢١ يمكن أن توفر أساساً متيناً للمفاوضات . وفي حين يرحب وفدي بتقديم مقترحات بنامة بشأن أفضل كيفية للتقدم نحو الأمام ، فان المأمول من تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية التي اجمت حتى الآن عن الانضمام الى توافق الآراء ان تصحح قادرة عما قريب على الموافقة على انشاء فريق عامل مخصص .

ويود وفدي ، عند هذه النقطة ، أن يوضح مرة ثانية موقفه بصدده ما يدعى بالسلاح النووي النيوتروني . اننا ، بينما نرحب باقتراح حظر هذه الأسلحة غير الانسانية ، نكرر ما أعلنناه في الجلسة العامة المعقودة في ٢١ آب / اغسطس ، وهو أن مثل هذا الحظر ينبغي أن يكون في اطار

وسباق تحقيق نزع السلاح النووي وهو ما يتطلب الاسراع فورا باجراء مفاوضات لعقد اتفاقات على مراحل ملائمة ، ولا سيما وقف التحسين والتطوير النوعيين لمنظومات الأسلحة النووية • ولذلك ، ينظر وفدى الى استحداث السلاح النووي في إطار السباق غير الرشيد من أجل التسليح — وهي حالة تؤكد الضرورة الملحة لانشاء فريق عامل مخصص لوقف سباق التسليح النووي ونزع السلاح النووي • ان وفدى يعتقد اعتقادا راسخا ، على عكس بعض الآراء ، أن هناك سباقا للتسلح ينافي العقل ، وتشعله تصورات التفوق المفترضة للجانبين • ان الدول الحائزة للأسلحة النووية هي ايضا ، في رأى وفدى ، أسيرة رهن تقدم تكنولوجيا لا يمكن السيطرة عليه تهدد المنافسة فيه الى تحقيق غاية مستحيلة •

ان الدول الحائزة للأسلحة النووية لا يمكنها ، ونحن نقرب من الدورة الاستثنائية الثانية عدم الاكتراث بنديات المجتمع الدولي خارج هذه اللجنة • وان وفدى يوافق على الفقرة ٥٦٠ من الدراسة الشاملة حول الأسلحة النووية التي تنص على أنه " ما دام هناك اعتماد على مفهوم توازن الردع النووي كوسيلة لصيانة السلم ، فستظل آفاق المستقبل دائما ملبدة بالغيوم وحافلة بالتهديد ، وغير مستقرة شأنها في ذلك شأن الافتراضات الواهية التي بنيت عليها " •

ونظرا لأن اللجنة قد وصلت الآن الى طريق مسدود فيما يتعلق بانشاء فريق عامل مخصص للشروع في مفاوضات موضوعية حول المسائل ذات الأولوية العليا ، فان وفدى مستعد لمسايرة المقترح الذي قدمته الجمهورية الديمقراطية الألمانية باجراء مشاورات غير رسمية كطريقة للتوصل الى حلول ، ولكننا نعتقد ان مثل هذه المشاورات ليست بديلة للمفاوضات ولا ينبغي لها ان تصبح بديلا لها •

الرئيسي (الكلمة بالفرنسية) : أشكر مثل نيجيريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة والودية التي وجهها الي وأشارته الى ما يجمع بين نيجيريا وإيطاليا من علاقات ودية • الآن أعطي الكلمة الى آخر متحدث في القائمة لدى لهذا اليوم ، مثل السويد السفير ليدغارد •

السيد ليدغارد (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، هوذي ، وأنتم تتولون رئاسة هذه اللجنة لهذا الشهر ، وهي وظيفة أثق في أنكم ستضطلعون بها بمهارة وكفاءة أن أؤكد لكم تعاون وفدى التام • كما أود في الوقت نفسه أن أعرب لسلككم الموقر، السفير مهلتي عن كبير تقديرنا للجهود التي بذلها خلال رئاسته لمينح اللجنة بداية طيبة في دورة هذا العام •

وبشرفني أن أقدم الميوم ورقة العمل التي تتضمنها الوثيقة CD/257 التي وزعت هذا الصباح وعنوانها " شبكة دولية لكشف الأنشطة الاشعاعية الجوية الناجمة عن التفجيرات النووية " •

ان ورقة العمل هذه ينبغي النظر اليها كجهود من جانب وفدى يزيد من تمهيد الطريق أمام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية • وبأسف الوفد السويدي عميق الأسف لعدم وجود توافق في الآراء حتى الآن بشأن انشاء فريق عامل مخصص في اللجنة يعنى بالتفاوض على معاهدة للحظر الشامل للتجارب غير انه يتعين ألا يشل ذلك جهودنا في اعداد انفسنا لمواجهة القضايا الصعبة الكثيرة التي سوف ينطوى عليها مثل هذا التفاوض ولا شك •

ان هناك قدرا كبيرا من العمل القيم يجري الاضطلاع به في فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية • غير ان الطرق الاهتزازية تنطبق في المقام الأول على التجارب التي تجرى تحت سطح الأرض • ولهذا قد يكون

من المفيد في نظرنا في هذه المرحلة أن تتناول أيضا جوانب أخرى من التحقق من حظر شامل على التجارب النووية ، وبالذات ، رصد النشاط الإشعاعي الجوي •

وتقترح ورقة العمل أن تقوم لجنة نزع السلاح بالنظر في المسائل المتصلة بإنشاء تبادل دولي للبيانات من أجل كشف النشاط الإشعاعي الجوي الناجم عن التفجيرات النووية ، على أن يكون مثل هذا التبادل الدولي مكملا لشبكة للتبادل الدولي للبيانات الاهتزازية على النحو الذي وضعه فريق الخبراء العلميين المخصص • ان تقنيات جمع وتحليل المواد المشعة جد متقدمة وهناك الآن عدد من المحطات في ٣٠ بلدا على الأقل في مختلف انحاء العالم يقوم فعلا برصد الغلاف الجوي أما تكاليف إنشاء المحطات الجديدة التي قد تلزم لتغطية الكرة الأرضية بشكل مقبول فمن المرجح أن تكون تكاليف متواضعة •

ان وجود شبكة عالمية لمراقبة الغلاف الجوي ستضيف كثيرا ولا شك الى الوسائل الحالية للتحقق من التفجيرات النووية • ولن تكون هذه الشبكة ذات أهمية كبيرة فقط في التحقق من الامتثال لمعاهدة مقبلة تحظر جميع التجارب النووية ، وانما ستسهم على الأرجح اسهاما قيما ايضا في الثقة في الاتفاقات الراهنة كمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب ومعاهدة عدم الانتشار • وفضلا عن ذلك ، فانها سوف تسهم في التعرف على التفجيرات النووية التي قد تجريها دول ليست أطرافا في أي من هذه المعاهدات • ولو أن شبكة من النوع المتوخى في ورقة العمل الحالية كانت قيد العمل وقت الحدث الذي وقع في جنوبي افريقيا في ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ وأثار جدلا كبيرا يسهل التعرف عليه كثيرا ، على الأرجح • ان مثل هذا التبادل للبيانات لن يزيد فقط من كفاءة الوسائل الحالية للتحقق ، بل انه سيكون ايضا تبادلا دوليا حقا وغير تمييزي في طابعه ، وذلك جانب هام للغالبية الكبرى من البلدان المشطة حول هذه المسألة ، بما في ذلك بلدي •

وبعد كلماتي هذه أشير بأن يقوم اعضاء اللجنة بدراسة ونظر دقيقين لورقة العمل الواردة في الوثيقة CD/257 أما عن الاطار المناسب لمعالجة هذه المسألة ، فيبدو لوفدي ان فريق الخبراء العلميين المخصص يوفر محفلا مناسباً اذا تم تزويده بولاية معدلة تبعا لذلك • الا ان وفدي مستعد لتقبل أية مقترحات أخرى تقدم في هذا الصدد • ومن البدائل الممكنة عقد اجتماع مخصص للخبراء لمناقشة هذه المسألة •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل السويد على بيانه وعلى الكلمات الراقية التي وجهها الى الرئاسة •

لم يتبقى لدى في القائمة متكلم آخر • هل يوجد أي وفد آخر أن يأخذ الكلمة ؟

ستعقد الجلسة العامة التالية للجنة نزع السلاح يوم الخميس ١١ آذار / مارس

الساعة ١٠.٣٠ •

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥

محضر نيابتي للجلسة العامة الثانية والستين بعد المائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ١١ آذار / مارس ١٩٨٢ الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد مارينو أليسي (ايطاليا)

الحاضرون في الحلقة

السيد ف . ل . اسراييليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب . ب . بروكوفيف	
السيد ف . م . فانجا	
السيد ع . ف . بردينيكوف	
السيد م . م . اييوليتوف	
السيد ر . ب . ماتسايوف	
السيد ف . يوحاس	<u>انجوليا</u>
السيد ح . ك . كاراساليس	<u>الارجنتين</u>
الآنسة ن . ناسميني	
السيد د . م . سادلير	<u>استراليا</u>
السيد ر . و . ستيل	
السيد ت . ف . دليم	
السيد د . فيغندر	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن . كلينغلر	
السيد و . أ . فنن دم هاغ	
السيد أ . دامانيك	<u>اندونيسيا</u>
السيد هاريوماتارام	
السيد ب . سيمانجونتاك	
السيد م . ج . محلاتي	<u>ايران</u>
السيد م . أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب . كابراس	
السيد ك . م . أوليفا	
السيد أ . دي جيوفاني	
السيد ن . أ . لطف	<u>باكستان</u>
السيد س . أ . دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد ج . م . نوارفالس	<u>بلجيكا</u>
الآنسة دي كليرك	
السيد ا . سوتيروف	<u>بلغاريا</u>
السيد ب . بوتيف	

الحاصرون في الحلة (تابع)

السيد يو مونغ مونغ ني	<u>بيزما</u>
السيد يز معوزي وين	
السيد يوثان تون	
السيد ب • سوينا	<u>بولندا</u>
السيد ب • روسين	
السيد ت • ستروتواز	
السيد ح • بينافيدس دي لا سوتا	<u>بييرو</u>
السيد ي • ستروتينكا	<u>تشييكوسلافاكيا</u>
السيد أ • تسيما	
السيد معاتي	<u>الجزائر</u>
السيد خ • هردير	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ي • موبرت	
السيد م • كاولفوس	
السيد ت • ماليسكانو	<u>رومانيا</u>
السيدة ايساكي ايكانغا كابييا	<u>زائير</u>
السيد أ • ج • جاياكودي	<u>سري لانكا</u>
السيد ح • م • غ • س • بالينكاكارا	
السيد ك • ليدفارد	<u>السويد</u>
السيد ك • م • هيلتينينوس	
السيد ح • برغلوند	
السيد غ • الكيتولم	
السيد ي • لوندين	
السيد تيان جين	<u>الصين</u>
السيدة وانغ ري بين	
السيد لن تنع	
السيد فنغ ريسياو	
السيد هو كزا يودي	
السيد ج • دي بوس	<u>فرنسا</u>
العقيد جبير	
السيد ر • ر • نافارو	<u>موزمبيق</u>
السيد أ • أ • أنغلار	

الحاصرون في الحنة (تابع)

السيد د • س • ماكيل	<u>كندا</u>
السيد ج • ر • كينر	
السيد أ • ب • هاملي	
السيد ب • نونيس • موسكيرا	<u>كوبا</u>
السيد د • د • دين ناجيرا	<u>كينيا</u>
السيد ج • موريو • كيو	
السيد خ • ر • الريدي	<u>مصر</u>
السيد أ • ع • حسن	
السيد م • ن • فيمي	
الآنسة و • بسيم	
السيد س • م • رحالي	<u>المغرب</u>
السيد م • شرايبي	
السيد أ • غارسيا • روبليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • غونساليس • أي ريسيرو	
السيد د • سامرهين	<u>السلطة المتحدة</u>
السيد ل • ج • ميدلتن	
السيدة ج • أ • لينك	
الآنسة ج • أ • ف • رايت	
السيد د • ارد • ميلغ	<u>منغوليا</u>
السيد ل • بايارت	
السيد ج • أ • ايدجيفري	<u>بيجيريا</u>
السيد و • أ • ايسلانيا	
السيدات • أعوي • ايروسى	
السيد أ • ب • فيكاتسواران	<u>الهند</u>
السيد ن • ساران	
السيد أ • كوميفتر	<u>هنغاريا</u>
السيدات • غيورفي	
السيد ه • فاغندا • كرز	<u>هولندا</u>
السيد ب • دي • كليرك	

الحاصرون في الحلقة (تابع)

السيد ل . ج . فيلدر
السيد م . باسي
السيدة ك . كريستوفر
السيد ج . هارتس
السيد ج . ميكل
السيد ر . ف . سكوت
السيد ب . س . كوردن
السيد ر . ميكلوك
السيد و . اوكاوا
السيد م . تكاهاتي
السيد ك . تاناكا
السيد ت . أراي
السيد م . ميهاييلوفيتش
السيد ر . جايبال
السيد ف . بيراساتيبي

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

يوغوسلافيا

أمي الحمة نزع السلاح والميثاق
التحصى للاميين العام
نائب أمي لجنة نزع السلاح

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أطل افتتاح الحلقة العامة الثانية والتي بعد

المائة للجنة نزع السلاح .

تواصل اللجنة اليوم مظهرها في السد ٢ من حدود اعمالها وهو " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لجعل الدور غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الاسلحة النووية أو التمييز باستعمالها " . غير ان للاعضاء الذين يودون القاء بيانات بشأن أي موضوع آخر يتصل بأعمال اللجنة الحرية في القيام بذلك وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي .

ولدى في قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلو بورما والولايات المتحدة ويوغوسلافيا والصين وانمكة المتحدة والاتحاد السوفياتي والسويد .

أعطي الكلمة الآن لأول متكلم في القائمة ، ممث بورما سيادة السفير مومع مومع في .

السيد يوز مومع مومع في (بورما) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لني

أولا بانتبار هذه المناسبة للاعتراب لكم من خالص تقديرنا للطريقة الفديرة المسؤولة التي تجرى بهذا أعمال هذه اللجنة لهذا الشهر تحت رئاستكم . واني واثق من أن مساعيكم ستسهم ايجابيا في أعمال هذه اللجنة .

ان الموضوع الذي انتزم معالجته بشكل وجيز بعض الشيء يتعلق بمألة حظر التجارب ، التي ما فتئ المجتمع الدولي يعتبرها بحث قصية ذات اولوية قصوى كما أننا الاولى في جدول أعمالنا لهذه الدورة . وعلى الرغم من مثابرة الجيود والاهتمام في هذا المحفل المتعدد الاصراف ، وفي غيره من المحامى ، ض فرص حصر نامر على التجارب يستعصي على الحل منذ ما يزيد على ربع قرن . وبينما لا تزال هذه الحالة سائدة ، تظهر أنواع جديدة من الاسلحة النووية ، يمكن لها في ذلك ، الى حد بعيد الاستمرار في اجراء تجارب الاسلحة النووية . ورغم الالتزامات القاومية والسياسية التي التزمت بها الدول النووية الرئيسية ، فصلا عن الجانب الادبي ، فلا تزال أففاق فرص حصر نامر على التجارب تتراجع أمانا كالسراب .

وإذا التفتنا بنصرنا الى الوراء نحو مجرى الاحداث في تاريخ المفاوضات بشأن ابرام معاهدة للحصر التام للتجارب ، رأينا انه كانت هناك معاهدة يتم التفاوض بشأنها بكل جدية في المحفل المتعدد الاصراف حتى انه بدا في الافق ، عام ١٩٦٣ ، أمل خلاب بقرب عقد اتفاق ، بعد ان بلغت المفاوضات مرحلة كان يتم التفاوض عندها بشكل تفصيلي حول اتخاذ تدابير بشأن التحقق المناسب ولم يتبق الا تعرة صغيرة يلزم عورها بين موقف الجانبين . وربما أمكن القول بأنه كان فعلا ، في ذلك الحين ، قدر من الارادة السياسية لدى الدول المعنية ، ولكن تلك الارادة لم تكن من القسوة بما يكفي لاعطاء الرحم الضروري الذي يستلزمه عقد اتفاق . وتبدئة لعطاب عالم قلق يحمل هموم الحصر الذي يعرضه على البشرية المساواة المنعفة الناجمة عن اجراء التجارب في الجو ، فقد سحنت الفرصة للتوصل ، الى اتفاق بشأن ابرام معاهدة للحصر الجزئي للتجارب وهي معاهدة لا تزال جزئية على الرغم من مرور ١٩ عاما على توقيعها . ومع ذلك ، فان اللجنة تجد نفسها اليوم غير قادرة على حل الجانب الاجرائي من القضية ، ولا تلجح في الافق الا أي مفاوضات تتناول جوهر الموضوع . ومن المناسب في هذه الحالة أن نكرر ما ذكره هذا الوفد في بيانه بتاريخ ١٦ شباط / فبراير . في ذلك الوقت ، قلنا أنه قد يكون أنجح الامور أن تلتزم الحلول ، لقضية تحض بهذا الاهتمام على الصعيد العالمي ، باتخاذ نهج متعدد الاصراف ، وان استاء فريق عامل مخصص سيكون انسب الطرق لتحقيق هذا العرس ، سيما وأن جميع النهج الاخرى لم تتحصن من أية نتائج منجعة .

لقد امتتتا الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ولا يذ صريحة بشأن
الثيقة التي ينبغي أن يعالجها بيا هذه الفضية • وإن القرار ٨٤/٣٦ للدورة السادسة والثلاثين
للجمعية العامة للأمم المتحدة يحث جميع أعضاء اللجنة بوصح على تأييد انشاء فريق عامل محصن
اقتارا من بداية عام ١٩٨٢ ، بنزع في مفاوضات متعددة الاطراف بشأن عقد معاهدة لحظر
جميع تجارب الاسلحة النووية • ويمضي القرار الى القول بأنه ينبغي لهذه اللجنة أن تدل أقصى
ما في وسعها كي تحيل الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة
لسرح السلاح نسا لهذه المعاهدة متفاوضا عليه بين أطراف متعددة • لذلك ، فإن لدينا ولايسة
معتش ليا ، وإن المحتض الدولي لن يفهم موقعا اذا لم نستطع حتى الاتفاق على التفاوض بشأن
قضية على من هذه الاحمية •

وفي الآونة الاخيرة ، أكد بعضهم في هذه اللجنة أن حصر التجارب لا يمكنه وحده انشاء
الحصر الذي تفرصه الاسلحة النووية ، وأنه لا بد من النصر في مسألة القيود على اجراء التجارب في
اطار أوسع هو اطار القضايا النووية • وبالطبع ، فإننا ندرك فعلا انه لا حصر التجارب بحد ذاته
ولا غير ذلك من تدابير نزع السلاح النووي يمكن ، لهذا السبب ، ان تقوم وحدها بازالة خطر الاسلحة
النووية • ذلك ان الطريق الوحيد لابعاد هذا الخطر هو ازالة الاسلحة النووية ازالة كاملة •
ولكن كلاً من هذه التدابير ، ومن بينها حصر اجراء التجارب النووية ، قد يساعد على ازالة هذا
الحصر • ونحن نشعر بأن محاولة الربط بين حل اعتماد حل معين واعتماد حل آخر سوف يعقد
القضية ولن يثنى في رأينا لاعلميا ولا مستحسنا أن وقف تجارب الاسلحة النووية يستحق المعالجة
لما فيه داته من أهمية وليس لما في غيره من قضايا نزع السلاح النووي • وهذا هو النهج الذي ظل
يؤخذ به منذ البداية ، وإن التخلي عن هذا النهج سيجعل قضية حصر التجارب قضية صعبة
المراس •

وتنفي عن القول ان البدأين اللذين تدعوا الحاجة الى حلينا ، عند ايجاد حل لتدابير
نزع السلاح ، هما بدأ التوازن المصنف وبدأ التحقق المناسب • وقد وردت الاشارة صراحة الى
ضرورة بدأ التوازن في الفقرة ٢٩ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة
للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح كما ورد ذكر بدأ التحقق المناسب في الفقرة ٣١ من نفس الوثيقة •
ولما كان حصر التجارب لا يقتضي اجراء أي تعبير مادي في تسليح الدول ، فإن بدأ المحافظة
على توازن مصنف حل نفسه بنفسه ويمكننا القول ، على هذا الاساس ، ان لفرض حصر على التجارب
ميزته الجلية ولكننا لا نقيم لماذا تستعمل هذه الميزة • ولعل السرعة الى التأكيد على أن حصر
التجارب لا يمكنه ، بحد ذاته ، خفض حصر الاسلحة النووية نائفة عن ان هذا الحصر لا يقتضي
أي خفض فعلي للأسلحة النووية • ولا شك في أن فرض حصر على التجارب لا يمكنه وحده أن يعيبر
الحالة الراحه • ولكن ما ينبغي ألا يعيب عن ادحاننا هو أن أهميته تكمن في كبح الجاب النووي
من ساق التسليح النووي •

أما عن الطبيعة التي ينبغي أن تكون علينا أي معاهدة لحصر التجارب النووية فإن موقفنا
مد نبد طويل يتمش في أن اتخاذ نهج مابنر نحو الهدف الرئيسي أفضل من اتباع طريق مليء
بالمعصقات • وقد مر عقدا ن تقريبا على توقيع معاهدة الحصر الجري للتجارب ومن المؤكد أنه ليس
من الكثير جدا علينا أن نؤثر اعتماد معاهدة نيائية لا تترك أية شعرة • وفي رأيي اننا سنجد
السبل السرى اذا بصرنا الى المسألة من خلال نهج موضوعي لا نهج ذاتي • وينبغي ليدفنا

أن يدب إلى أهد من وضع فيود تفنية ااضاية على اجراء التجارب واستمرار النعاصي ، في الوفست نفسه ، عن البحت عن اسلحة جديدة من حلال اجراء التجارب • كما ينبغي أن يكن هدفنا انحار معاهدة توقف تماما جاسا نعيد الاحمية من ساق التسلح النووي من حلال فرغر حضر كلي على جميع تجارب الاسلحة النووية الى الابد •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أذكر مثل بورما على بيانه وللكتلمات الرقيقة التي وجبنا الى الرئاسة • واعطي الكلمة الآن مثل الولايات المتحدة سعادة السفير فيلدز •

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، ينعز جد ون أعمالنا ليد الا سبوح بموضع اتحاد ترنيات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائرة للاسلحة النووية في مأس من استعمال الاسلحة النووية أو التديد باستعمالها صدها • ضمير أنني ، في ضوء الاهتمام الكبير المتجلي في هذه اللجنة وفي المناورات الجارية التي تفومين بينها شخصيا ، سيادة الرئيس ، سأتكلم اليوم بشأن البندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا ، حضر التجارب النووية ونزع السلاح النووي •

وفي هذا الصدد ، أود التركيز على العديد من المسائل والاقتراحات التي تستدي التفكير والتي طرحت على وفدي أثناء جلساتنا غير الرسمية والعامه بشأن هذه البنود وأن أقدم اراء حكومتي بشأن أفضل السبل التي يمكن ان تتهجينا لجنة نزع السلاح للنصر في مسألة حضر التجارب النووية •

لقد ظل الاتراب عن موقف حكومتي فيما يتعلق بحضر التجارب النووية يرد فعلا بشكل واضح في هذه الجلسة • وان تحقيق وقف كامل للتفجيرات النووية يبقى أحد العناصر في طائفة كاملة من أهداف طويلة الاجل للولايات المتحدة في تحديد الاسلحة • غير أننا لا نعتقد أن من الممكن ، في صل الصروف الراحمة ، أن يساعد فرض مثل هذا الحضر على خفض حضر الاسلحة النووية أو المحافظة على استقرار كفة التوازن النووي • وتسعى الولايات المتحدة حثيا وراء تحقيق الخطوات الاولى من البرنامج الذي أجبله الرئيس ريمان في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر الفائت لخفض الاسلحة النووية • وهذه القضايا هي أخطر قضايا يمكن أن تصدى لنا أمة سواء كانت دولة حائزة للاسلحة النووية أم دولة غير حائزة للاسلحة النووية • وان عناصر السياسة العامة للولايات المتحدة في تحديد الاسلحة النووية — بما فيها المفاوضات الدائرة بشأن القوات النووية المتوسطة المدى والاعمال التحضيرية لهذه المفاوضات تحفيص الاسلحة الاستراتيجية — تقدم دليلا مفحما على الحدية التي توليناها الولايات المتحدة لتحديد الاسلحة النووية ونزع السلاح النووي •

والقضية المصروحة الآن أمام هذه اللجنة هي فصية أسب اجراء يعني اتباعه فيما يتعلق بالبندين ١ و ٢ من جدول الاعمال • هناك عدد من الوفود قام بطرح أسئلة خطيرة عن الكيفية التي ينبغي الصربنا الى احتمالات الامس المصروحة للدول غير الحائزة للاسلحة النووية في ضوء الحاجة الى قيام الدول الحائزة للاسلحة النووية بالتصدي فيما بيننا للقضايا التي تؤثر على نزع السلاح النووي • كما أعرب أيضا عن الشكوك في الكيفية التي تتمك بنا هذه اللجنة من القيام بوصفيتها كهيئة تفاوضية متعددة الاضراف ادا لم تقم بالتصدي للقضايا النووية ، التي يجمع على انبأ ذات أهمية أساسية • واتيرت مسائل وقدمت اقتراحات ، على سبيل التديد ، حول أفضل صري تمضي فيه لجنة نزع السلاح بشأن قضية حضر التجارب النووية •

اسحوا لي ان اقدم بايجار آراء وقدما حول القضايا التي تقوم عليها هذه الاشارة .
أولا ، ان وفدي يعتقد انه يسعي للجنة نزع السلاح النضدي لكث فصية تتصل بمصالح
الأمن الحيوية لجميع الدول ، بما في ذلك تحديد الأسلحة النووية وتحفيظها وارائها آخر الأمر .
وان لجنة نزع السلاح ، وهي هيئة نزع السلاح الوحيدة التي تشارك فيها جميع الدول الخمس
الحائزة للأسلحة النووية ، هي محفل مناسب يتصدى للاهتمام بنزع السلاح النووي - ذلك الاهتمام
الذي تتناظر فيه بعمق كافة الدول . ومع ذلك ، فلا يزال وفدي يرى أن انتاء هيئة فرعية للتفاوض
بشأن نزع السلاح النووي لن تكن خطوة مشرة في هذا الوقت ، ولا سيما سبب كون هذه المفاوضات
قد بدأت فيما بين بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية . وانني أعيد الى الادهان ايضا المعاسات
الكثيرة التي جرى فيها تكبير الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن علينا المسؤولية الاساسية فسي
الاصطلاح بهذه المفاوضات . ولدلك فاننا ، فيما يتعلق بالبند ٢ من جدول الاعمال ، لانزال
نرى ، مع ادراكنا لدور المشروع للجنة نزع السلاح ، ان التصدي لهذه القضايا انما ينبغي أن يكون
في جلسات غير رسمية كما فعلنا في الماضي .

ثانيا ، ان الولايات المتحدة تتناظر تماما وفودا كثيرة فيما أعربت عنه من رأي مؤداه ان على
لجنة نزع السلاح الوفاء بمسؤولياتنا بتكامل فعال . والدليل على هذه الحقيقة ان وفدي يتشارك
بنشاط في الجهود المبذولة في اللجنة للتوصل الى اتفاق حول عقد اتفاقية متعددة الاطراف بشأن
الحصر الكامن للأسلحة الانعاعية . وفضلا من ذلك ، فان اللجنة تعمل لكذ لارساء الاس من أجل
فرض حصر كامل وقابل للتحقق على الاسلحة الكيميائية التي من المحزن أن يكون استعمالنا قد أصبح
مألوف جدا للبترية والتي يعتبر القضاء عليها مينة ملحة . وقد أعلن الرئيس ريعان أن تحقيق مثل
هذا الحصر - الفعال والقابل للتحقق - هو هدف من أهداف الولايات المتحدة ، وفي نيتنا السعي
بقوة لتحقيق ذلك الهدف في هذه اللجنة .

وأخيرا ، أود التكم بايجاز عما يتعلق بقضية حصر التجارب النووية التي تأتي فسي
رأس جدول أعمالنا . لقد قام وفدي ، في مناسبات كثيرة ، بالتعريف بأرائه حول طرق معالجة هذا
البند ، وأعلن أن انتاء هيئة فرعية تعني بقضية حصر التجارب النووية ليس فيما يبد وأفضل الطوق
فعالية لتناول الموضوع . كما أننا ، في الوقت نفسه ، استمعنا باهتمام الى الكلمات الكثيرة التي
القيت حول هذه القضية ، مع الوفاء بما التزمنا به من النضر بعناية وجدية في آراء الوفود الاخرى .
وقد صل رئيسنا الموقر ، كما يعلم الجميع ، يتشارك في اجراء مشاورات واسعة بشأن المسائل
النووية ، بما فيها حصر التجارب النووية . وقد شاركنا في تلك المناورات وبضربنا بعناية في مواقف
الوفود الاخرى ولا سيما فيما يتعلق بالبند ١ من جدول الاعمال .

لقد ذكرت لتوى موقف حكومتي فيما يتعلق بقضية الحظر التام للتجارب بوجه عام ، ولدلك
الموقف لم يتغير . غير أن وفدي يعتقد أن للجنة نزع السلاح اهتماما متروعا بجميع قضايا نزع
السلاح وأن علينا التزاما بأن تقدم اسناما ضحما في عملية نزع السلاح بكافة جوانبها ، بما في ذلك
النصر في القضايا ، كالبند ١ من جدول الاعمال ، الذي قد لا يكون من المواتي للتفاوض على عقد
اتفاقى بنائه في هذا الوقت أيا كانت الاسباب .

وفي مكان الصدارة من هذه الاهتمامات التي تحيط بمسألة الحظر التام للتجارب تأتي
فصيتا فعالية التحقق من مثل هذا الاتفاق والامثال له . والحقيقة ان هاتين القصيتين طلبنا
النصر الناشئ لهذه الملحة وسابقتها لعقد من المنس على الاقل .

ويرى وفدى أن بوسع هذه اللجنة تقديم اسناب مفيد في هذا الصدد ، كما يرى أن العمل في هذا المجال يمكن أن يبدأ الآن . فإذا كان هناك توافق في الآراء يمكن أن يتمحور عن انشاء هيئة فرعية لمافنة وتعريف القضايا المتعلقة بالتحقق والامثال التي تحمي معالجتها في أى اتفاق للحظر النازل للتجارب ، فان وفدى سيعم الى ذلك التوافق في الآراء .

وفي اعتقادى ، أن اجراء دراسة جدية لجده القضايا النالعة الاحية ، بجميع حواسبنا في لجنة نزع السلاح ، سيتكل خطوة الى الامام . وان وفدى يتطلع الى التناور معكم يا سيادة الرئيس ، ومع وفود اخرى ، بشأن انشاء مثل هذه الهيئة الفرعية والولاية اللازم منحها أياها .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية على بياسه وافدم له نديد امتاي للكلمات النالعة الرقة التي ناه أن يحتصي بنا ويختصر العلاقات بينس الولايات المتحدة وبلدى . المتكلم التالي في القائمة لى هو ممثل يوغوسلافيا ، السيد ميخايلوفيتش .
السيد ميخايلوفيتش (يوغوسلافيا) (الكلمة بالاكلينية) : كان الوفد اليوغوسلافى يعترم ، في بيانه لهذا اليوم ، التحدث ببعض الافاضة عن البند المتصل بالحظر الشامل للتجارب ووددت القول ، في جزء من بياني ، اننا سعداء بأن هناك جهودا تذلل من جانبكم من خلال اجراء متاورات غير رسمية مع الوفود للتوصل الى حل مقبول بصدد معالجة اللجنة لسنتين يحظيان بالاولوية ، وهما البندان ١ و ٢ من جدول أعمالها . ومبما كانت حصيلة متاوراتكم ، ونأمل مخلصين أن تكن حصيلة مترة ، فاننا نرى أنه ينبغي للجنة اتخاذ مقرر باسرع ما يمكن بصدد تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٦/٨٤ ، الذى يدعو الى قيام اللجنة ، اعتبارا من بدء دورتها لسنة ١٩٨٢ ، بانشاء فريق عام مخصص يتبرع في التفاوض المتعدد الاطراف بشأن عقد معاهدة لحظر جميع تجارب الاسلحة النووية .

غير أن ما قبل الان ، وما أدلى به الان ممثل الولايات المتحدة الامريكية الموقر من بيان - سررنا بسماع جزء معين منه - يتطلب منا واجب القيام بدراسة متأبية ليجذا الاقتراح قبل التحدث عن الموضوع . ولدك ، سوف احتكط بحز وفدى في التحدث عن قضية الحظر الشامل للتجارب في موعد لاحق .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أتكلم ممثل يوغوسلافيا على بيانه . أعطي الكلمة الان ممثل الصين ، سعادة الزبير تيان جين .

السيد تيان جين (الصين) (الكلمة بالصينية) : السيد الرئيس ، أود أن أعرض اليوم بايجار بعض الآراء حول مسألة الضمانات الامية من الدول النووية الى الدول غير النووية . ان قيام الدول النووية بتقديم ضمانات أمنية الى الدول غير النووية هو مطلب شامل وملسح للبلدان غير النووية كما أنه التزام تقع مسؤوليته على الدول النووية . وذلك مطلب لا مفر منه يفرضه الوضع الحالي للتسلح النووي في العالم . فيناك حمسة بلدان فقط ، من بين ما يزيد على ١٠٠ بلد ، هي التي تملك أسلحة نووية كما أن ٩٧ في المائة من مجموع عدد الرؤوس النووية مركزة في ايسدى الدولتين العصيين . ان الدولتين العصيين تقومان بتصعيد سباق التسلح ، وتوسيع ترساناتهما النووية دون القطاع ، والتنافس مع بعضهما بضراوة ، تعرضان السلم العالمي وأمن جميع الدول لحظر مهم . ومن الجلي ، لجدنا السبب ، انه يقع على عاتق جميع الدول النووية تقديم ضمانات أمنية الى الدول غير النووية ، وأن تحمل الدول النووية الرئيسية التي تملك أكبر الترسانات النووية على الاحص ، مسؤولية رئيسية في هذا الصدد ، لاسعينا أن تتصل منها .

وموقف الصين بشأن الضمانات الامية للدول غير النووية متسق لالسيخيه . اما سـدرك
مسؤوليتنا كدولة نووية . وقد قما في مناسات عديدة بانؤكد على أن الطريق الاساسي لازالة
حصر نموب حرب نووية وحظر التبيد السورى هو الحصر الكامل والتدمير الكلى للاسلحة النووية .
ولكن لما كان ذلك أمرا يستعصي على التحقيز فورا وبين ضحاحا ، فان أقل ما يمكن أن
تفعله الدول النووية هو التعيد بعدم استعمال الاسلحة النووية أو التبيد باعمالنا صد
الدول غير الحائرة للاسلحة النووية وضد المناصت الحالية من الاسلحة النووية .

ومن المنيم الاعتراف بأن صمانات الام السلبية التي تقدمها الدول الحائرة للاسلحة
النووية الى الدول غير الحائرة للاسلحة النووية تتكل حدا ادى من الالتزام لاعمال الخير
والاحسان . ان الدول غير الحائرة للاسلحة النووية تريد صمانات أمية غير متروطة لاضمانات متروطة .
وقد أتارت بحق الى أن الصمانات المتروطة كثيرا ما تتطلب من الدول غير الحائرة للاسلحة النووية
أن تضمز أولا أمن الدول الحائرة للاسلحة النووية . ومن الجلي أن ذلك هو بمثابة وضع العريسة
أمام الحصان ، وليس الا من المعقول أن يتخذ بالفعل عدد من الدول غير الحائرة للاسلحة النووية
موقف الانتقاد الشديد من هذا المنيج .

وفي العام الماضي ، قامت الجمعية العامة للام المتحدة ، في قرارها ٦٥/٣٦ ، بتوجيه
نداء حاس الى الدول الحائرة للاسلحة النووية ان تبدى الارادة السياسية اللازمة للتوصل الى اتفاق
بأن نجح متترك وحصوا بشأن صيغة مشتركة يمكن ادراجها في صك دولي دى طابع ملزم
من الناحية القاسومية . وانا نرى أن وجود ارادة سياسية هو مطلب اساسي . والمفتاح في بيد
الدولتين النوويتين الرئيسيتين . ومدى وجود ارادة سياسية ، يمكن أن تعتر الدول الحائرة
للالسحة النووية على كل أنواع الاغذار الرامية الى الحيلولة دى تقديم ضمانات أمية الى الدول
غير الحائرة للاسلحة النووية . ولكن بالارادة السياسية سيتاح ايجاد حل لهذه المسألة .

ان الموقف الذى نجد فيه انفسنا فيما يتصل بهذا السند من جدول الاعمال ، منسند
افتتاح هذه الدورة ، موقف لا يتجع . وانا نأمل أن تضير الدول النووية الرئيسية ارادتها السياسية
باخلامر عن طريق الاضطلاع بمسؤوليتها تجاه الدول غير الحائرة للاسلحة النووية بحيث يمكن احراز
تقدم بشأن هذه المسألة قبل افتتاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكترسة لنزع السلاح .
ان وفد الصين سينضم الى مثلي بلدان أخرى في مواصلة عمليات الاستكشاف الجارية في اطار
السعي من أجل وضع صيغة مشتركة سليمة يمكن أن تقبل بينا الدول غير الحائرة للاسلحة النووية .
الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر مثل الصين على بيانه . وأعطي الكلمة
الى منس الممثلة المتحدة ، سعادة السفير سامر حير .

السيد سامر حير (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ،
اسحوا لي أن أبدأ كلمتي بتينثكم على تعيينكم رئيسا لهذه اللجنة . لقد توليتم هذا المصعب
في مرحلة رئيسية من الاقتراب نحو الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح ، واني واثق من أن اللجنة
في ظل توجيهكم الحكيم ، ستستيد من الوقت المتاح لدينا بأكثر الطرق فعالية . وان من أكر
دواني السعادة لي أن أستم هذه المناسبة وأعدكم بتقديم الدعم التام من وفدى . كما أنتير هذه
الفرصة للاعراب عن التقدير لما قام به مثل ايران الموقر ، السيد محلاتي ، من استيام بوصفه الرئيس
السابق ، والذى كان لتوجيهه أثناء الضير الاول من أعمالنا أن أرس للدورة أساسا متينا .

وأود في كفتي اليوم التصدي لسألتين حامين مضروحتين أمام اللجنة ، هما حصر التجارب النووية واتخاذ ترتيبات دولية فعالة لجمع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدنا .

وفي كفتي في الجلسة العامة الثالثة والحمسين بعد المائة بتاريخ ١١ ناط / فراير قلت أن حكوتي تتخيم جيدا ما ظهر من حية الامل لانه لم تثبت حتى الآن امكانية تحقيق حصر شامل للتجارب . وقلت أيضا أن حكوتي سوف تستمر في السعي لاحتراز تقدم بشأن قضايا حصر التجارب . وما زالت تلك هي الحال اليوم . ومنذ أن تكلمت في تلك المناسبة قامت وفود كثيرة بتكريس الوقت لبعده الفضية في كلماتها في الحلقات العامة بشكل طبع دائما وتديد الفعالية في كثير من الاحيان . وكان وفدي يسجل هذه العناصر القيمة التي اغرت علينا هذه الكلمات . وفما أيضا بدراسة الملاحظات التي أبداها مدير وكالة الحد من الاسلحة ونزع التسليح للولايات المتحدة ، الدكتور يوجين روستو ، في ٩ ناط / فبراير .

ان المفاوضات الثلاثية التي عقدت هنا من ١٩٧٧ حتى خريف ١٩٨٠ أوضحت كثيرا من المسائل التي ينطوق عليها التفاوض بشأن ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وان التقرير التلاشي الذي تم تقديمه الى لجنة نزع السلاح في تمور / يوليه ١٩٨٠ بين المواضع التي تم التوصل فيها الى نقاط للاتفاق ، ولكنه اشار أيضا الى المجالات النامية التي ما زالت تبرز فيها المصاعب وكانت لا تزال تقويم في ذلك الوقت مشاكل خضية ، تتعلق على وجه الخصوص بالتحقق ، كان من اللازم حلها قبل أن يمكن توقع احتراز مزيد من التقدم .

ان تحقيق حصر شامل للتجارب النووية ما زال يشكل هدفا مهما من أهداف الحكومة البريطانية في ميدان نزع السلاح . والسؤال الذي كان ولا يزال يطرح هو كيف يمكن العمل على افضل وجه لبلوغ ذلك الهدف ، ان حكوتي ، بعد قيامنا باستعراض الموقف الراهن ، ودراستها للآراء المعرب عنها في اللجنة ، وبعد ادراكنا بوجه خاص ان من الجلي عدم امكان توقع احتراز مزيد من التقدم في المحادثات الثلاثية في هذا الوقت ، خلصت الى أنه ، بالإضافة الى مناقشات الخبراء ، التي تعقد بالفعل ، ستكون هناك فائدة من عقد مناقشات داخل لجنة نزع السلاح تركز على قضية رئيسية هي قضية التحقق وتأمل حكوتي ألا يكون من شأن هذه المناقشات القيام الضوء على طبيعة المشكلة فحسب ، بل الدلالة على الطرق التفصيلية التي قد تحل بها . ولذلك يرحب وفدي بالبيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل الولايات المتحدة الامريكية الموقر وذكر فيه أن وفده سيكون مستعدا للاضمام الى توافق في الآراء بشأن اثناء هيئة فرعية للنصر في بعض القضايا المتصلة بعرض حصر التجارب النووية . ويعتقد وفدي أن جميع الوفود سترحب بهذا البيان بوصفه يمثل خطوة الى الامام ، ويأمل في أن نتكلم من السير حثيثا للتوصل الى اتفاق بشأن وضع ولايسة لفريق عامل - أو أي شكل من اشكال الهيئات الفرعية يمكن أن تجلب اللجنة - بهدف أن يتمكن من بدء عمله دون ابطاء .

وعني من القول ان وفدي سيستم في المناقشة بفعالية في أعمال فريق الخبراء العلميين لاقتاده أن من الميتم التوصل الى اتفاق قام حول الجوانب التقنية لكنف وتحليل الطواهر الا مترازية لكوبيا تتصل بحل مشاكل التحقق من حصر التجارب النووية . وقد احضنا علما باقتراح ممثل السويد الموقر من أن امكانية تحسين القدرات الحالية لرصد النشاط الانعاعي في الجو يعني أن تناقش

أيضا في إطار ملامح نحت رعاية اللجنة ونبعتد أنه يعني الصرنا هضام في هذا الاقتراح . ان العمل في هذه المجالات التقنية سينك دعما لدراسة أوسع للنحت ويره من الفصايا واسياما فيينا ، وهو ما أمر أن كنى قادري على الاضطلاع به الآن . أما بصدد السند ٢ من جدول أعمالنا ، فأود التنديد على أن وعدى يبقى منعدا لان ييم اسياما تاما في ماقتة المسائل السوية في اللجنة ويصر مستعدا ، كما في العاضي ، للاسيام في الاجتماعات غير الرسمية .

وأود ان أنتقل الآن الى البند الحالي في جدول أعمالنا ، ألا وهواتحاد ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائرة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الاسلحة النووية أو التنديد باستعمالها صدها . لقد انفر الكثير من الوقت على هذا السند طوال السنوات الثلاث الماضية كما ان تأكيد الأهمية المتعلقة على ضمانات الامن هذه قد سر من جديد في الكلمات العامة التي ألقاها أثناء هذه الدورة ، على سبيل المثال ، مطر هولندا وباكستان وكندا الموقرون ، وان وعدى قد حرص على الحرص على أن يحيط علما بهذه الكلمات وبالكلمة التي ألقاها في وقت سابق من هذا الاسبوع ممثل رومانيا الموقر والتي تدعو الى التذكير العميق . وفضلا من ذلك ، فهناك فريق عامل معني بضمانات الامن بدأ بالفعل عمله هذه الدورة تحت الرئاسة القديرة لممثل باكستان الموقر ، ولكي اعتقد ، ربما لمجرد أننا ناقشنا هذا الموضوع بمثل هذا التفصيل في العاضي ، أنه ينبغي لنا في هذه الآونة أن نتوقف قليلا ونعيد النظر في المادى التي تقوم عليها آراؤنا المتبادلة .

ان المحدث الذى يقف خلف تكل الضمان البريطاني المقدم عام ١٩٧٨ قد بين بصورة كاملة في الوثيقة CD/177 المؤرخة في ١٠ نيسان / ابريل من العام الفائت ، ولكني أود التنديد مرة أخرى على أن الحكومة البريطانية انما قدمت ذلك الضمان لادراكنا أن الدول التي تخلت عن الاسلحة السوية كانت تختص على أمنها ، ولا سيما من جوار تعرضها للتنديد باستعمال الاسلحة السوية أو حتى من أن تكون هدفا لتجوم ينس بيده الاسلحة . وقد بين الضمان الذى قدمناه أن الحكومة البريطانية تتسل أن تكون الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مؤهلة ليل ضمان محدد في هذا الصدد ، حتى وان كان مثل هذا الضمان واردا بشكل ضمنى فيما للحكومته البريطانية من سياسة ضوية الروح تتش في أن الاسلحة النووية لن تستعمل أبدا الا في حالة الدفاع عن الذات في الصروف القصوى . وهذا الضمان الذى أعطي عام ١٩٧٨ يبقى بالضع ساريا تماما اليوم .

ان ماقتة الموضوع في اللجنة وفي فريقنا العامل تدور الآن حول امكانية ايجاد " صيغة متشركة " وحول الشكل والجوهر اللذين يمش أن يتحذما ضمان مشترك . أما عن الشكل ، فسان وعدى يدرك كز الادراك السعور القوي من جانب كثير من الوفود بأن المطلوب هو شكل نصك قابوي يمش أكثر الراما من الصمانات الطوعية الحالية . وانا بقى منفتح على أية اقتراحات تقدم حول الكيفية التي يمش أن يتم بناها ذلك كما أنا راعين في استكشاف اشكال قانونية ممكنة بديلة . وفي العام الماضي ، ذكر تقرير الفريق العامل أنه ليس تمة اعتراض من حيث المبدأ على عقد اتفاقية ولم يعارض وعدى في هذه النتيجة . ومع ذلك ، فاننا نرى أنه من السابق لأوانه التوصل الى قرار حول الشكل قبل التوصل الى تفاهم حول المصمن ، وينبغي لنا انقاء جميع ما لدينا من الخيارات منوحة أما ما في هذه المرحلة .

أما عن الجوهر ، فهناك سؤالان مبدئيان ، هما ، أى الدول ينبغي أن تطبق عليها الصمانات وفي ظل أية صروف ؟ ان وعدى مستمر في اعتقاده أن الاجابة على السؤال الاول ينبغي

ان تكن بطريقة يمكّن النقيض منها ويمكّن فيمنها بسهولة • سيكّن ممثنا بالطبع اعتماد صياغة سليمة معادها أن الضمانات تصبى على جميع الدول التي لا يعتبر بأنها دول حائزة للأسلحة النووية • ولكن وفدى يعتبر أن هناك حججا قوية لصالح وضع تعريف ايجابي يجعل ضمانات الأمن نتسند لتتسك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار أو غيرها من الالتزامات الملزمة دوليا بعدم صنع أو حيازة سائط تججير نووية • فهذا المعيار لا يقتصر على انه قابل للتقنين مه بسهولة ، ولكنه يعترف بالالتزامات التي تضطلع بها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الاطراف في معاهدة عدم الانتشار أو غيرها من الالتزامات المماثلة الملزمة دوليا التي صلت موضع دعم العالمية الكبرى من المجتمع الدولي • أما المقترحات الاخرى التي قد يكون من أترها أن تستعد من ضمانات الامن الدول التي تحلت عن الاسلحة النووية لفسينا ، فهي مقترحات لا يمكّن أن يقبلها وفدى ، وان هناك ، كما أثار الى ذلك ممثل رومانيا الموقر في وقت مكر من هذا الاسبوع ، مشاكل حطيرة في التفسير بالنسبة للتعريف التي تسعى الى أن تستعد من الضمانات الدول التي قد تكون أطرافا في ترتيبات الامن النووي لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية •

وتتعلق النقطه الثانية من الجوهر بالشروط التي ينبغي لضمانات الامن أن تطبق بموجبها أو يجوز أن تعتبر باطله • فتتمه وجود ذهبت الى انه ينبغي ألا تكون هناك استثناءات • كما تضمنت مقترحات أخرى شرطاً معماً للاسحاب • ويرى وفدى أن الضمانات ينبغي ألا تكون محدودة الا في شروط محددة بدقة • ويتضمن ضمان المملكة المتحدة شرطاً واحداً فقط وهو انه يتوقف عن الانطباق " في حالة هجوم على المملكة المتحدة ، أو الاقاليم التابعة لها ، أو قواتنا المسلحة ، أو حلفائنا تقوم به دولة من هذا القبيل مرتبطة أو متحالفة مع دولة حائزة للأسلحة النووية " • ويدولنسا ان ليدا القيد ما يبرره • انه لا ينقصر بأى شكل من قيمة ما تقدمه من ضمان للدول ذات انوايا السلمية ، فضلا عن ذلك ، فان الضمان يستمر في انطباقه على أية دولة أو دول تكون قد اشتركت فعلا في نزاع مع المملكة المتحدة ، بشرط واحد هو أن لا تكون متحالفة أو مرتبطة مع دولة حائزة للأسلحة النووية •

ويرى وفدى أن مشاكل ايجاد " صيغة مشتركة " هي مشاكل نالت التفهيم فعلا ولا أرى التوقف عندها • ان مقترح " الصيغة المشتركة " الذي قدمه الوفد البولندي في ورقة عمل في العام الفائت كان قائما على مبادئ تلقى من وفدى القبول الرحب ، ويرى وفدى أن يرى هذه الورقة مرة أخرى مصروحة أمام الفريق العامل • ولكن هناك بعض الفوارق الملحوظة بين النسخ المعتمد في تلك الورقة والنسخ الاخرى المصروحة أمام الفريق العامل • وهذه الفوارق هي مما ينبغي التعلب عليه فن أن يتم تحقيق " صيغة مشتركة " • لقد ذكر أن كثيرا من المصاعب التي نواجهها ، ولا سيما التي تتعلق بضمانات الامن السلمية ، يمكن حله عن طريق حسن النية السياسية • غير أن تقرير الفريق العامل في العام الفائت اثار الى أن مفاوضات بشأن الجوهر كنفنت عن أن هناك مصاعب كانت تتسك بتصورات مختلفة لبعض الدول الحائزة والدول غير الحائزة للأسلحة النووية وكذا لك بالطبيعة المعقدة للمسائل التي ينطوى عليها استحداث " صيغة مشتركة " يقبل بنا الجميع • وان سأنة ضمانات الامن السلمية لا يمكّن أن تتفصل في الواقع عن القضايا الاكثر اتساعا للأمن بشكل عام ، ويجب أن لا يعيب ذلك عن أدائها ونحن تابع السحت عن " صيغة مشتركة " •

ان وفدى سيقوم بكل ما يمكّن من استتمام لايجاد أساس مقبول •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أتكلم مثل المملكة المتحدة على بياض ولكنكلمات اللطيفة التي وجبها الى المراثاة ، أعطي الكلمة الآن مثل الاتحاد السوفياتي سيادة السفير اسرائيليان .

السيد اسرائيليان (اتحاد انجمن-هزيرات الانترائية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): ان الاتحاد السوفياتي ، الذي يقوم بدور الممثل لمجموعة البلدان الانترائية لنيران اذار / مارس ١٩٨٢ ، طلب الكلمة ليخدم رسميا الوثيقة CD/258 للجنة نزع السلاح وعنوانها " الاسلحة الشائبة المعرضة ومنكحة حصر الاسلحة الكيميائية حصرا فعلا " ان البلدان المقدمة لهذه الوثيقة - هي جمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية هنغاريا الشعبية والجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية معوليا الشعبية وجمهورية بولندا الشعبية واتحاد الجمهوريات الانترائية السوفياتية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الانترائية - قد وضعت نصب اعينها هدفا متواضعا ولكنه هام ، ألا وهو لفت نظر البلدان الاعضاء في اللجنة الى أن القرار المعروف للجميع الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة لتضييق انتاج الاسلحة الكيميائية التطرية على نطاق واسع مع ما يترتب على ذلك من مركز هذه الاسلحة في أراضي دول أخرى ، أوروبية في المقام الاول ، يستتبع ، علاوة على عواقبه السلبية ، خلق مصاعب اضافية ضخمة أمام مسألة وضع اتفاقية بشأن حصر الاسلحة الكيميائية .

ان البلدان الانترائية تعتبر أن لجنة نزع السلاح - وهي الهيئة التي يعلق عليها المجتمع الدولي في الوقت الحاضر - لا ينبغي بصدده وضع مشروع مثل هذه المعاهدة - لا يمكنها التصرف وكأن شيئا لم يحدث ولا تحايل الاثار المترتبة على القرار الآنف الذكر - فذلك يعني أن نتعاضد عن الحقيقة . وليس في ودي استباق الامور والحكم مسبقا على موقف اللجنة ، ولكن البلدان الانترائية مفتحة من جانبا اقتناعا راسخا بضرورة حصر جميع الاسلحة الكيميائية - التقليدية منجبا والجديدة على السواء - في الاتفاقية المقبلة وعدم اتاحة أي امكانية لاحتياز أي من مثل هذه الاسلحة ولا سيما الاسلحة ذات الحنوة التطرية .

ان ورقة العمل التي قدمتها البلدان الانترائية لا تتردد ، بأي شكل ، كل المصاعب التي سيواجهها المنتركي في المفاوضات بشأن حصر الاسلحة الكيميائية بل بعضها ، وذلك في ضوء احتمالات انتاج اسلحة تطرية . وان الاسئلة التي أعدها الوفد اللعاري في الفريق العامسمل المعني بالاسلحة الكيميائية توضح بعض الجوانب الاضافية للمشكلة . وهناك وفود أخرى أيضا سيكون لديها ، بلانك ، اسئلة وتعليقات في هذا الصدد . ومن المهم تغليب الامر في هذا كله . اذا اردنا للمفاوضات أن تكون ناجحة فيسمى ان نفعول ذلك كله في اطار الفريق العامل بطريقة علمية حادثة لا تبور الحالة ولا نسحنا . وان من واجبا جميعا السير بنده الطريقة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أتكلم مثل الاتحاد السوفياتي على كلمته . اعطي الكلمة الآن مش السويد ، سعادة السفير ليدفارد .

السيد ليدفارد (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، تقوم اللجنة هذا الاسرع بتركيز اهتمامنا على مسألة ما يدي بضمانات الامن السلبية . ولذلك أود ان تهاز حده الفرصة لتقدم بصع ملاحظات طامة بشأن هذا الموضوع وعرض بعض الآراء التي تعترها حكومتسي جمهورية في هذا الصدد . ان الموقف السويدي بشأن هذه القضية سبق أن اجمل بتخصيل مسنوب في كلمتي أمام حده اللجنة بتاريخ ١٦ نيسان / ابريل من العام الفائت . وليندا السبب فسوف أتوحي الايجاز سببا .

اسمحوا لي أن أذكر أولاً بأن السودان التي تخلت عن الأسلحة النووية لنا حتر منبرخ في أن تتوفر بين صمات مرمة قابوفا من اندول الحائرة للأسلحة النووية بأن لا تكن عرضة للتبند يسند أو النجوم بالأسلحة النووية . وقد سلمت بذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وورد السر عليه في الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية الأولى المؤرسة لنزع السلاح (الفقرة ١٥٩) .

والآن تقترب الدورة الاستثنائية الثانية . وسوف توفر فرصة مناسبة لاستعراض ما حدثت من تضررات في ميدان نزع السلاح النووي مند الدورة الاستثنائية الأولى . وحتى الآن ، ليس هناك تقدم أحرر فعلا في هذا الميدان ، كما نعرف جميعا . وأكثر هذه النقائير وضوحا ، في رأي وفندي حوال العجز عن الاتفاق في هذه اللجنة ولو على انشاء فريق عامل محصر يعنى حظر التجارب النووية . غير أي أود أن أعرب عما يوليه وفندي من اهتمام كبير للكلمتين اللتين ألقاهما هذا الصباح ممثلا المملكة المتحدة والولايات المتحدة المؤقران . وسوف ندرسيما بعناية . وبالطبع ، سيكون تعليقي طينما اليوم مجرد طابع تمبيدي جدا . فإذا كان هناك اتفاق أساسي على أن الهدف هو ايجاد حظر شامل أو كامل للتجارب النووية فمن الطبيعي أن تكون مسائل التحقق والامثال هي المسائل التي تتطلب أكبر قدر من النظر في المفاوضات . ولذلك فانه ، مع بادل مزيد من الجيود ، ربما أمكن في مستقبل غير بعيد جدا ايجاد حل للمتكلة يكون مقبولا بتكامل متبادل . وهذا ما سوف نرحب به شديد الترحيب . غير أن الافتقار المستمر الى احراز تقدم فيما يتعلق بضمانات الامن السلبية يحتر يزيد من حدة الشعور بالفشل العام في نزع السلاح النووي .

صحيح انه ليس ثمة ضمان كامل طالما كانت الاسلحة النووية موجودة وأنه ليست هناك ضمانات يمكن أن تحل محل نزع السلاح النووي . غير أن من دواعي خيبة الامل العميقة لبدي ، ولغيره ولانك من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية المؤهلة لنيل ضمانات مناسبة ، ان لا يكون قد تم احراز أي تقدم . وفي كلمتي بتاريخ ١٦ نيسان / ابريل التي اشترت اليها لتوى ، شددت على انشاء ، من جانبنا ، فيما السوايا الكاملة خلف الاعلانات الراحنة المقدمة من جانب واحد ، ومفادها أنه ينبغي أن تتمتع الدول غير الاطراف في أية ترتيبات أمن نووي بالتححر بشكل دائم من أن تكون عرضة لاستعمال الاسلحة النووية أو التبيدي باستعمالها . وفي نفس المناسبة ، ذكرت أن السويد تعتبر نفسها نمولة ، دون أي استثناءات ، بالضمانات المقدمة من جانب واحد والصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية ، اذا كانت هذه الضمانات متعلقة بالدول المفردة غير الحائزة للأسلحة النووية . وقد أحاضت حكومي علما بأن ما من دولة واحدة من الدول الحائزة للأسلحة النووية قد ناقصت هذا التخيير حتى الآن .

غير أن حالة اما الحاضر في منطقة من العالم يدو فيها الخطر النووي أكثر ما يكون احداقا ليست هي وحدها التي تقض مضجعنا . فبينك دول كثيرة غير حائزة للأسلحة النووية اتارت السبي العلاقة الموجودة بين مواقف الدول الحائزة للأسلحة النووية وأخطار الانتشار النووي الافقي . وينبغي أن يكون هذا جانبا يحتر باهتماما جميعا . ومن هذا المنظر ، فان في مصلحة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وليس الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فحسب ، ان تقدم ضمانات يمكن قبولها بوجه عام دون مزيد من الابطاء .

ان الموقف السويدي بشأن محتويات ضمانات الامن السلبية وشكلها سبق اجماله بالتفصيل امام اللجنة في العام الفاث . وان كلمتي في ذلك الحين لا تزال تعكس آراء حكومي . واسمحوا لي

لجدا انسب ، ان اقتصر على نزار ان السويد ستير بالفعل اختراعات على وضع اتفاقية تفرض مطالب جديدة على تلك البلدان التي تعيدت بالترام مركز غير يوزى بأن اصحت ، مثلا ، أطرافها معاودة عدم الانتشار . وفصلا عن ذلك فاننا ، نتيجة السمات الاساسية لسياسة السويد الحيادية ، يتعذر علينا الدخول في اتفاق ثاني حول هذه القضية مع أى دولة حائزة للأسلحة النووية .

ولما كانت الضمانات الحالية المعطاة من القوى الحائزة للأسلحة النووية غير كافية من نواح كثيرة ، لذلك وجب تحسينها من حيث الجوهر . ومن الميم أيضا أن تقدم في شكل يعذر معه تعبيرها أو العاؤها بمجرد اتعاار قصير . وهذه احدى المناكئ بالنسبة للاعلانات الحالية المقدمة من حاسب واحد . ونمة امكانية تتمثل في تحييل الصمانات عن طريق قرار يندهه مجلس الامن للأمم المتحدة . ولعل من المفيد أيضا اعتبار ذلك تدبيرا مؤقتا . غير أنه يمي أن يكون واضحا بشكل قاطع انه لا يملك اعتبار مثل هذا التدبير ديلام الهدف النهائي ، ألا وهو الاتفاق على اتخاذ تدابير ترضى بنا جميع الدول .

لقد آن للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبادر الآن الى العمل . اننا نعلم أنه لا يملك للمرء واقعا ، في الحروف الحالية ، أن ينتظر الكثير بالنسبة لعقد اتفاق فيما بين تلك الدول . غير أن طمينا أن تبدل جنيد المصم على تحسين ما لدينا من صيغ الحالية ، آخذة المصالح المتروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في حسابنا بطريقة مباشرة أكثر مما كانت عليه الحال حتى الآن . اننا لن نخدم بذلك مصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فحسب ، بل ومصالحنا ذاتنا أيضا . ويوفر الفريق العامل المخصص ، الذي أعيد انشاؤه مجددا تحت الرئاسة القديرة للسفير أحمد محفلا للمفاوضات بشأن هذه المسألة . وقد توفر له اساس طيب لعمله في قرار الجمعية العامة ١٩٥٠/٣٦ الذي اعتمد بـ ١٤٥٥ صوتا مقابل لا شيء ، وامتاع ثلاثة أعضاء عن التصويت . ويأمل وفدى ان لا تيدر القوى الحائزة للأسلحة النووية فرصة أخذ التعليقات والاقتراحات القيمة الكثيرة التي أبدت في الفريق العامل في حسابنا وذلك باعادة النصر في تنى مواقفنا . وأنه لأمر جوهري ان يتم احراز تقدم قبل حلول الدورة الاستثنائية الثانية القادمة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : انكر مثل السويد . لم يبق في القائمة لدى أى متكلم

قبل يود التكلم أى وفد آخر ؟ ان مثل الهند سعادة السفير فينكاتسواران ، قد طب الكلام .

السيد فينكاتسواران (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : طلبت الكلام بغية تقديم

رد ود الفعل الاولية لوفدى على الكلمتين اللتين ألقاهما اليوم مثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الموقران . من الواضح أننا ، وان كنا غير راضين تماما عن استجابتهما لما تقدم به أعضاء آخرون من مطلب له ما يبره لاننا فريقين عاملين في اطار السدين ١ و ٢ ، غير أنه لا يسعنا الا أن نسجل ان هناك تعيرا ايجابيا في موقفنا من الطريقة التي يملك بنا للجنة نزع السلاح الوفاء مسؤولياتنا بموجب السدين ١ و ٢ . ولدينا شعور بأنه ينبغي للجنة نزع السلاح استعلال هذا التعبير والضر في التقدم الذي يمكننا اجراه في هذه القضية الحيوية اثناء الدورة الحالية . اننا ندرك ، اذ يقول ذلك ، مالدى الوفدين من حساسية تحاه كلمة " مفاوضات " ونحن لاننا ضحما بالصع ما لدينا من حساسية ، ولكننا نرى أنه ينبغي لنا استعلال أى سبل من سبل العمل كاجراء منافسة أو تبادل آراء حول أى جانب من جوانب السدين ١ و ٢ ، ادا كان ذلك ينسب بأن يقودنا نحو مفاوضات نمن بوضع نصوص فعلية لمعاهدات . ويبقى طمينا ، بالطبع ، أن ننتيد حدود ذلك ، ويبقى لنا أن لا نسطر في انشاء فريق عامل في اطار السند ٢ . ويعتقد وفدى ، ادا صح

القرن ، انه ينبغي لنا بدء العمل عندما تتبني المقارنات الثلاثية وأن مضي بالمناقشات الى أبعد مدى وسعد تفريرا الى الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح . وأن وعدى مستعد للمنازكة في المنازلات بشأن ولاية مناسبة لمثل هذا الفريق تتضمن بطبيعة الحال الضر في المسائل المتعلقة بالتحقق . أما عن البند ٢ ، فانا نحت مرة أخرى على القيام فوراً بانشاء فريق عامل للعرض المناويع المتمثل في بدء المناقشة حول مسائل تلك الواردة في الوثيقة CD/180 لمجموعة الـ ٢١١ والوثيقة CD/193 لمجموعة البلدان الاشتراكية . وانا ، ما لم يرض بئذه الضيقة ، فلن نحز من التقدم ما يجدر أن نرفع به تقريراً الى الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح . اننا نعتبر الكمييس اللتين ألقاهما مثلاً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على انهما توافران فرصة هامة بعيسى الاستفادة مما فيما هو متاح لنا من وقت محدود . واي اثر ملصا في أن وعدى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة سيصلان ، من جانبهما ، يقابلان الامور بروح ايجابية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اشكر ممثل الجند على كلمته . حل يود التكلم
أى وفد آخر ؟ في حالة النفي ، أود الآن المضي الى مسألة أخرى .

هناك مقترح قدم الينا في ورقة العمل رقم ٥٧ بناء على طلب رئيس الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية . ويتصل هذا المشروع بتوجيه دعوة الى منضعة الصحة العالمية والى برنامج الامم المتحدة للبيئة لتسمية ممثلين لحضور بعض اجتماعات الفريق العامل . وتذكرون أن هناك مقرا مما تلا سبق أن اتخذته اللجنة في العام الماضي في جلستنا العامة السابعة والثلاثين بعد المائة . وقد قام الفريق العامل بالنصر في هذا النص والموافقة عليه في اجتماعه بعد ضمير أس . واني اضرحه الآن لسيل موافقة اللجنة .

لقد طلب ممثل الأرجنتين الكلام .

السيد كاراسالين (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : على الرغم من أن كلمتي ستكون جديدة الايجاز ، فلا يمكن أن تفوتني فرصة الاعراب عن الارتياح لرؤيتكم تتولون رئاسة أعمال هذه اللجنة للتبهر الحالي وأن أعذكم بأتم التعاض من وفد الأرجنتين ، والاعراب في نفس الوقت عن تقدير وعدى لسفير ايران للطريقة اللامعة التي قاد بنا أعمال هذه اللجنة في التبهر المعاضي .

يود وعدى أن يذكر أنه يوافق على مشروع المقرد الذي قام الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية بطرحه أمام اللجنة والذي هو ، كما تذكرون ، مماثل لذلك المشروع الذي اعتمدته اللجنة في العام الماضي بشأن نزع السلاح . وأود أن اسجل ان وعدى يوافق على هذا النص لانه يأخذ في الحسبان بعض الاحتمالات التي سبق أن وادت الوعد فرصة الاعراب عنها بشأن هذا الموضوع في العام الماضي . ففي المقام الأول ، يصر مشروع المقرد على أن التعاض المطلوب من الكيانين المذكورين يقتضي " تقديم معلومات تقنية " ، واتدد على عبارة " معلومات تقنية " التي تنتمي مع العادة إلى من الضام الداخلي لهذه اللجنة وبعبارة أخرى ، ان القصد من توجيه الدعوة الى حدين الكيانين ليس لتقديم الآراء أو المتورة بوجه عام بل المعلومات التقنية ، وحول نقساط مذكورة بالتحديد ، كما هو الحال في مشروع المقرد قيد النصر . وبالمثل ، ان الدعوة الموجبة الى حدين الكيانين تتير الى قيام مثليتهما بحصو بعض الاجتماعات ، أي عدد محدود منسباً بل ربما اجتماع واحد فقط ، وذلك بهدف تقديم المعلومات التقنية المطلوبة . ولذلك فلن يجمع عن

الدعوة قيام منسقي البيئتين الدوليتين بحصر منافسات الفريق العامل بنكر دائم أو منه دائم •
 ويفهم ذلك على أساس مدني لا علاقة له بالنكاح المحددين المنار اليهما في مشروع المقرر ، وهي
 محنة الصحة العالمية وربما مع الامم المتحدة للبيئة اللذين يحضرا لينا الوفد الارجنيني اعظم
 الاحترام • والمدأ الذي هو موضع الحث والذي يحرص وفدي على النمك به والذي تم النمك
 به في مشروع المقرر المطروح للنظر هو مدأ عدم جواز انتراك الاجهزة الدولية أيا كانت ، سنكل
 مابنر أو غير مابنر ، في عملية التغوض بشأن مسائل نزع السلاح ، لان ممارسة هذه العملية محصورة
 بالدول ذات السيادة • هذا هو المدأ الذي يود وفدي حمايته والذي ، كما قلت ، قد تمت
 مراعاته في مشروع المقرر قيد النظر ، وليندا السب فان وفدي يفيد هذا المشروع •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : انكر سعادة السفير كاراساليس على بيانه وللثقات
 الرفيعة التي وجنبا الى الرئاسة • واني واثق من أن النجبة أحاطت علما على النحو الواجب
 بتعليقاته على ورقة العمل رقم ٥٧ والمقرر الذي تدعى اللجنة الآن الى الموافقة عليه •

لقد طلب الكلام ممثل الولايات المتحدة •

السيد فيلدرز (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن اقترح
 رسميا تعديل مشروع المقرر بحيث يتضمن اشارة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على السؤال
 التالي : من شأن تعديلي المقترح أن يدرج بعد عبارة " لبرنامج الامم المتحدة للبيئة " عبارة
 " والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية " ، ثم بعد ذلك ، فيما يتعلق بعبارة " الفريق
 العامل المحصر للأسلحة الكيميائية وكذلك بالمناورات التي يعقدها رئيسه بشأن تحديد السمية " ،
 أود الاستعاضة بعبارة " بشأن مسائل تقنية " بعبارة " بشأن تحديد السمية " ، ثم اجراء
 تعديلات ماسبة في آخر تلك الجملة بحذف كلمة " الى " قبل كلمة " منظمات " وانهاء الجملة بنقطة
 وقف بعد كلمة " منظمات " • والاساس المطبق الذي يقوم عليه هذا التعديل المقترح هو ما يلي :
 تذكر اللجنة أنه ، خلال المناورات غير الرسمية التي عقدها سعادة السفير ليدفارد مع خبراء
 الاسلحة الكيميائية في الصيف الماضي (التويقة CD/CW/WP.22/Rev.1) ، تقدم وفد الولايات المتحدة
 الى الفريق بعرض يتعلق ببناء جيناز للتحقق المستمر من بعد ، المعروف باسم مختصر
 RECOVER • وقد أعرب عدد من الوفود عن اهتمامهم بمعرفة المزيد حول هذا المفهوم • وهو مفهوم تقوم
 باستحداثه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالاشتراك مع برنامجنا مجتبا للضمانات النووية ، كما يجري حاليا
 اعداد مشروع ايصاحي في هذا الشأن • وقد اهتم وفدي ووفود أخرى اهتماما كبيرا بامكانيات
 القيام باجراء تحقق مستمر من بعد وبامكان تطبيقه على مسائل التحقق من الاسلحة الكيميائية •
 وفي سببي أن أقوم ، باسم الوفود المنيمة ، بطلب تخصيص وقت أثناء انعقاد اجتماع الخبراء في الاسرع
 المقبل لاجراء مزيد من المناقشات غير الرسمية حول هذه الامكانية • ولعل من المناسب ، لهذا
 السبب ، ان تدعى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لارسال حبير تقني للمشاركة في الاجتماع ذي الصلة
 من المناورات غير الرسمية بقصد توفير معلومات تقنية عن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية فسي
 مجال التحقق المستمر من بعد وامكانية تطبيقه على حصر الاسلحة الكيميائية • وفي هذا الصدد ،
 أرى أن تطبق نفس المعايير التي قام سفير الارجنين الموفر بالالاماع اليها وهي : أن تكون هذه
 المشاركة لحرص مساعدة الفريق العامل وبالتالي اللجنة وحسب ، وفيما يتعلق بمسائل تقنية محددة ،
 وأن تكون متصلة بالمعلومات التقنية ليس الا ، دون الاعتراف بأي شيء آخر أكثر من هذا الاساس
 الذي يقوم به خبراء تقنيين من تلك البيئة التي تمك مؤهلات وخبرات هبة منقطة الصير في هذه
 المسألة •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة على كلمته • وأود ، قبل اعطاء الكلمة لممثل الهند ، الذي طلب ذلك ، أن أرجو السفير فيلدر أنكرم باعادة تعد يلائمه المقترح اذ حاليا على مشروع المقرر الواردي ورقة العمل رقم ٥٧ •

السيد فيلدر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : أشكر كسبم ، بياسادة الرئيس • بيد وأنني كنت أعلم بالاستناد الى مشروع سابق ، ولذلك أود فقط أن أصيغ الى هذا المشروع الفقرة المتعلقة بالمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية • أما التعديس للآخر الذي اقترحتة فلن يكن ضروريا بعد أن عالجت ورقة العمل رقم ٥٧ ، على ما يبدو ، أية مسأله قد تصح في ذلك الصدد •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة ، الذي اقترح أن تضاف في مشروع المقرر الواردي في ورقة العمل رقم ٥٧ ، عبارة " والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية " مبانرة بعد عبارة " المكتب الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة في أوروبا " • لقسدد طلب ممثل الهند الكلام في هذا الصدد •

السيد فينكاتسواران (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : استمعنا باهتمام الى المقترح الذي تقدم به ممثل الولايات المتحدة المقرر • ولكننا ، كما أذكر ، تناولنا هذا الموضوع في العمام الماضي ببعض التصييل ، وان المقترح الجديد المتعلق بادخال خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو مما يبغى الضرفيه بأكبر قدر من الروية ، على الاقل من جانب وفدي • راذا جاز لسلي مناندة ممثل الولايات المتحدة ، عن طريقكم ، فاني أرى انه ربما كان يمكن ان يدع مشروع المقرر الحالي يسير في طريقه وأنه يمكننا ، عند الضرورة ، اعداد مشروع مقرر لاحق يدعو خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد أن يكون قد توفر لدينا وقت أكبر للنظر في هذه المسألة بالذات •

السيد كاراسالين (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، ان وفدي قد اصغى حوالآخر باهتمام كبير الى المقترح الذي قدمه ممثل الولايات المتحدة ولكننا ، كمأذكر سفير الهند من لحظة ، نعتبر ان أمام اللجنة الآن مشروع مقرر قام الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية بمناقشته وتقدم باقتراحه ، وهو ينطوي على طلب معلومات تقنية من كياسين بصدد نقطتين محددين هما تحديد سمية المواد الكيميائية والسجل الدول للمواد الكيميائية التي يحتفل أن تكون سامسة • وان لاقتراح سفير الولايات المتحدة ، كما فينتمه ، مقصدا مختلفا ، ألا وجود دعوة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لارسال ممثل لتقديم معلومات تقنية حول نقطة يمكن أن توصف بأنها طريقة تنعيل جيار التحقق المستمر في بعد ، الذي يحرق العمل فيه حاليا على أساس تجريبي في نطاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بالتعاون مع سعة بلدان تلك منآت يمكن أن يستخدم معينا جيار التحقق المذكور • والموضوع ، بعبارة اخرى ، موضوع مختلف وسيكون من المفضل لهذا السبب ، فلي رأي ، أن نفصل بين المسألتين عن طريق اتخاذ مقررين مختلفين : ان نقر مشروع المقرر قيد النظر الان اذا كان هناك توافق في الآراء حوله ، وأن نضع بعد ذلك مشروع مقرر آخر ، ربما في اطار الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية الذي يتكفل البيئة التي سيتعين علينا في النيايسة التخدم بتوصيات الى اللجنة بشأن هذه المسألة • وأود أن أذكر ، في هذا الصدد ، أن وفدي سيسر في الموضوع بنفس الروح التي تناول بها مشروع المقرر هذا • وعلى هذا الأساس ، أناشدد سفير الولايات المتحدة النصر في هذه الامكانية •

السيد فيلدر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانجليزية) : اي على تمام الأهمية للمناور مع الوفود المعنية بشأن هذه المسألة ونرى ما اذا كان يحسب اجراء منح من التوفيق .
ونما كانت المسألة لم تقدم الى وفدي الا هذا الصباح ، لذلك لم يكن لدينا الوقت للتحرف فيها حسا بنكر معصر . غير اننا مستعدون ، قطعاً ، لذلك حول في مناقشات مع الوفود الميتمة الأخرى أول للمناورة في مافسة حوز هذا الموضوع داخل الفريق العامل . ونعصل أن ينتصر المقرر تلك المناورات .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أنكر مثل الولايات المتحدة وأود سؤال اللحنسة عما اذا كان من الممكن ، في رأينا ، حل هذه المنكلة عن طريق احراء مناورات سريعة بين الوفود المعنية مباشرة بذلك . وفي هذا الصدد ، أدكر ان من المعترم أن يعقد الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيماية مناورات غير رسمية صباح غد وان اجتماعه الرسمي القادم سيكون صباح يوم الاتي . وذلك ، يكمن من الممكن للفريق العامل المعني بالأسلحة الكيماية اعادة النظر فسي المسألة وأن يجعل من الممكن ، على أساس حصيلة المناورات ، تقديم مقترحات جديدة في بداية الأسبوع القادم بهدف حل هذه المنكلة . حل هناك أية اعتراضات على معالجة الأمر بهذه الطريقة ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : عمت الأمانة اليوم ، بناء على طلبني ، وتيقنة فسير رسمية تتصل الجدول الزمني لاجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية للأسبوع القادم . وهذا الجدول الزمني هو ، كالمعتاد ، للدلالة ليس الا ، ويجوز تعديله فيما بعد ، اذا اقتضى الأمر ، وفقاً لمتطلبات عملنا .

لقد طلب من بولندا ، سعادة السفير سويكا ، ان يتكلم ، وله ذلك .

السيد سويكا (بولندا) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، مد أن تكلمت عن المناورات المقبلة مع الفريق العامل ، وأنا مفتوح بشأن ذلك معناه أنكم سائرون في اتجاه الاقتراح الذي قدمه وفد الهند وأيدته الأرجنتين والتمش في أن نعتد هذا المقرر بالصيغة التي وضعها الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيماية ، وأن الدعوة الإضافية ينبغي أن تكون موضع مشاورات أخرى . غير أن لجيراني تسميرا مختلفا لقراركم . ولدلك أود أن أوضح الحالة لان عمل الخبراء يبدأ يوم الاتي وسعي توجيه رسالة ماسة الى المتحدثين المتارالينما في ورقة العمل رقم ٥٧ حتى لا يحضر باعمالنا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أنكر سعادة السفير سويكا . ان ما قرناه لتوبا كان منسيا مع الاقتراح الذي تقدمت به الى اللجنة ، اي انه اذا لم تكن هناك اعتراضات فان المقرر الذي تصمه ورقة العمل رقم ٥٧ سي طرح للمناقشات التي أود شخصيا ان تكون سريعة والتي يمكن ان تكتمن في وقت قصير جدا حتى لا يكون هناك ابطاء لا مبر له في أعمالنا وفي استماعنا الى مشي منظمة الصحة العالمية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة . وذلك هو الأساس الذي رأيت بالاستاد اليه أن هناك اتفاقا تم التوصل اليه في اللجنة ، وبالتالي فان الفرار ينبغي أن يشمل جميع المناكل قيد النظر ، وقد اطلننه على هذا الأساس بالذات .

السيد كاراساليس (الإرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، ان ما يتير قلبي حزينا ما ندد عليه سفير بولندا . كان في تصوري أن ما كان سيتم تأجيله حو فقط مسألة ما افترحنه انولايات المتحدة بوجوب دعوة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لارسال ممثل لخصر. السار اليه فس قلبي وأن ذلك حوما سكين موضوع المناورات . وكان في تصوري أن ليس تعة اعتراض على اعتماد مشروع هذا المقرر الذي يفوم بنأه اتفاق والذي ينير الى مسألة أخرى لان موعد اجتماع خبراء الاسلحة النووية ونيك جدا ولان الوقت قد يد حب سدي ادا ابطانا فس ارسان مذكرة الى حدين الكيانس ، أي برامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ، وحو أمر تم التوصل بنأه الى توافق في الآراء . وفضلا عن ذلك ، فان وفدي دكر أنه يفضل أن تعالج حاتان المسألتان في نفس مفصلين .

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : السيد الرئيس ، بصراحة ، ان الوفد السوفياتي فيم ايضاً أن قراركم يقنضي الموافقة على مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل رقم ٥٧ . والواقع أن هناك اتفاقا عاما تم التوصل اليه في الفريستق العامن يوم أمس وأن الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيمايية ، حسبما أفيم ، قد تقدم بتوصية . وحسب ظني لم يعترض أي كان في الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيمايية على هذه التوصية ولذلك ، بيدولي أن السبيل الذي يبعي اتخاده هو ذلك الذي كما يتعه دائما ، وهو أن يضر الفريق العامن في المسائل ، تم يوصي الفريق العامل اللجئة باتحاد مقرر ، وأن تعتمد اللجئة ذلك المقرر . وأحد أن يعتمد مقرا بنأه هذه المسألة ، تاركين المقترح الجديد الذي قادم اليوم لينصرفه على حدة . وبما يكس الامر ، فان هناك قضيتين مختلفتين ، وأن توجيه دعوة الى خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يتصل بالة بأعمال فريق الخبراء المعني بتحديد سمية المواد الكيمايية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أسفا اذا كانت الطريقة التي قدمت بنا المقترح قد أثارت مختلف التفسيرات . وعلى أن أضع نفسي في حده المسألة تحت تصرف اللجئة ، وأرى أنه يمكن الفوز ان التعديل الذي افترحه ممثل الولايات المتحدة لا ينال الموافقة التامة للجنة . ويود بعض الوفود أن تجرى معالجته في مقرر منفصل . ويودى السؤال عما اذا كان هناك توافق في الآراء على امكن قبول نر مشروع المقرر الذي تتصمه وثيقة العمل رقم ٥٧ بالصيغة التي أحالنا بنسنا اليها رئيس الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيمايية ؟

السيد فيلدر (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : لقد اصعبت الى مناعر القلق المعرب عيا هنا ولا يمكني تحميا تبيير الصعوبة التي يجدها بعض منكم . فالعضتان المتار اليهما في هذا المقرر كلاهما هنا في جيف ، في حين أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية موجودة في فيينا ، وعلى هذا فان مسألة التوقيت بين توجيه دعوة ووصول خبراء تقنيين محتصين بدولي أكثر حدة في حالة تعديني المقترح لمشروع المقرر هذا . لقد سعينا الى تعدين البرقة من فريق رئيس الفريق العامل ، ولكن ذلك لم يبد مناسباً . ولذلك أرى اننا نكون على غاية الصواب عندما نفترح أن يعود ذلك الى الفريق العامل ، حيث تكون لدينا عدها فرصة لتقليب الرأي في مزايا حده المقترحات كن على حدة والتقدم عدها الى اللجئة بني كما الموافقة عليه .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر سعادة السفير فيلدر • وألاحظ من كلمته أن نيس نفة نوافي في الآراء بشأن القيام فوراً باعتماد سفر المفرد الذي تنصمه ورقة العمل رقم ٥٧ • ولذات أقترح امكانية تاور المسألة مرة ثانية بأسرع وقت ممكن في أحد الاجتماعات القادمة ، بعد قيام الرئيس العام المحضر للأسلحة الكيميائية بمناورات واحتمال اتخاذه مقرا جديدا •

أعود الى مسألة الجدول الزمني لاحتفالات اللحة وحيثياتها الفرعية للاسبوع القادم ، وفي هذا الصدد ، فإن متن المكسك ، سعادة السفير غارسيا روليس قد طلب الكلام •

السيد غارسيا روليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : طلت الكلام لمجرد التذم ، بعد ادئتم ، باعلان موحر للحيلولة دي وفزع أي تكميرات حاصثة • فلي يتسر أيضا للفريق العام انعمي بوصح البرنامج الشامل لسرح السلاح الاجتماع يوم الاثنين ، ١٥ آذار / مارس الساعة ١٥/٠٠ • بر سكين هناك ، كما جرى طيلة هذا الاسبوع الماضي ، اجتماع لفريق الاتصال في القاعة المعتادة ، أي قاعة الاجتماعات رقم ١ •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر سعادة السفير غارسيا روليس على ايضاحه ، وسوف يتم تعديل الجدول الزمني تنعا لذلك • وليندا ، فاني اعتبر انه تم اعتماد مشروع الجدول الزمني للاسبوع القادم •
وقد تقرر ذلك •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود اعلام الممثلين المواعيد المحتملة للاجتماعات غير الرسمية للجنة بشأن البند ٧ من جدول أعمالنا وحر " مع ساق التلح النووي في الغضاء الخارجي " • ويمضي أن أضمن للوفود التي تود المشاركة في تبادل الآراء بشأن هذا البنسد الجديد في جدول أعمالنا أن يكن لدينا ما يكفي من الوقت لاعداد اسباماتنا • ولذات اقترح يويي الجمعة ٢٦ آذار / مارس الساعة ١٥/٠٠ والثلاثاء ٣٠ آذار / مارس الساعة ١٥/٠٠ ويبدو هذان الموعدان مناسبين ، بالنصر الى جميع ما على اللجنة القيام به من أعمال • واقترح أن تضرروا فسي امكانية الموافقة على هذين الموعدين حتى يمكننا اتحاد قرارينذا الصدد عندما نعتد الجدول الزمني للاسبوع القادم أو قبل ذلك ، ادا أمس •

تذكرون أيضا أسا خططا ، في الجدول الزمني لينذا الاسبوع ، القيام مبدئيا بعقد اجتماع غير رسمي بعد صبرعد الجمعة ، الساعة ١٥/٠٠ • وقد استمعنا اليوم الى كلمات القيت فسي الجلسة العامة ، ولا سيما الكلمتين اللتين ألقاهما ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، اللذان ادحلا عناصر جديدة لايمس الا سنيابة بأصميتيا بالسلة لأعمال اللجنة بشأن السدين اوا من جدول الاعمال • وفي بيئي أن أستر بكل الاستعجال الواجب ، في المناورات غير الرسمية ، التي دأبت على عقد ها مد بداية هذا الاسبوع ، مراعيها هذه العناصر الجديدة • وعلى ذلك ، ودين أن تعيب من الدحس رمة الوفود المشتركة في أن يكن لدينا وقت للتفكير ، فاني أميل الى الانغساد بأن الاجتماع غير الرسمي الذي حضرنا لعقده من حيث المبدأ بعد صبرعد يمكن أن يكن أكثر فائدة ادا ما عقد اتاء الاسبوع القادم عندما تكن مناورات الرئيس قد اكتملت ، وذلك معطسي الوفود وقتا للتفكير والتساور •

فبما كنا أدن ، اذا لم يكن هناك اعتراض ، أن تلغي في الوقت الحاضر اجتماع عدد كبير
الرسمي ، وأن نفجر غفده حتى الأسبوع القادم ، اذا أمكن .
وأود أن أظن ما يلي : ان الفرض المعامل المعني بالاسلحة الانعائية سيحتج علينا
صير عدد . فاداً لم تكن هناك مسألة أخرى للمرافعة ، فان الجلسة العامة القادمة للجنة ستعقد
يوم الثلاثاء ١٦ آذار / مارس الساعة ١٠/٣٠ .
ترفع الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤ ١٦

محضر نهائي للجلسة العامة الثالثة والستين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ١٦ آذار / مارس ١٩٨٢ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد ماريو أليسي (إيطاليا)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف. ل. اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب. ب. بروكوفيف	
السيد م. م. ايبوليتوف	
السيد س. ب. باتسانوف	
السيد ب. ت. سوريكوف	
السيد ف. أ. كروخا	
السيد ت. تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد خ. ك. كاراساليس	<u>الأرجنتين</u>
الآنسة ن. ناسمبيني	
السيد د. م. مادلير	<u>استراليا</u>
السيد ر. و. بتيل	
السيد ه. فيغينر	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن. كلينغلر	
السيد و. أ. فون دم هافن	
السيد ن. س. سوتريسنا	<u>اندونيسيا</u>
السيد ب. مونا	
السيد ل. دامانيك	
السيد ا. بهرين	
السيد هاريمو تارام	
السيد ا. سابزاليان	<u>ايران</u>
السيد م. أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب. كابران	
السيد ك. م. أوليفا	
السيد أ. دي جيوفاني	
السيد م. أحمد	<u>باكستان</u>
السيد م. أكرم	
السيد ت. أطف	
السيد س. أ. دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س. دي كيروز دوارته	
السيد أ. اونكيلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج. م. نوارفالميس	
الآنسة دي كليرك	

السيد ق • تيلالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ب • غرينبرغ	
السيد ا • سوتيروف	
السيد ب • بوشيف	
يو مونخ مونخ ني	<u>بورما</u>
يو ثان تون	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد خ • بينافيدس دي لاسوتا	<u>بيرو</u>
السيد م • فيفودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ي • ستروتشكا	
السيد ا • تسيما	
السيد م • معاطي	<u>الجزائر</u>
السيد معاشي	
السيد ا • طفار	
السيد غ • هردير	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • تيكيله	
السيد م • كاولفوس	
السيد هوبرت	
السيد ت • طالمسكانو	<u>رومانيا</u>
السيدة ايساكي ايكانغا كابيبيا	<u>زائير</u>
السيد ا • ج • جاياكودي	<u>سري لانكا</u>
السيد ه • م • غ • سن • باليهكارا	
السيد ك • ليدفارد	<u>السويد</u>
السيد ك • م • هيلتينوس	
السيد ه • برقلوند	
السيد غ • أكهولم	
السيد ي • لوندلين	
السيد ي • براقيتس	
السيد تيان جين	<u>الصين</u>
السيد لن شنغ	
السيد هو كزايدوي	
السيد ج • دي بوس	<u>فرنسا</u>

السيد ر . ر . نافارو السيد ا . ا . اغيلار	<u>فنزويلا</u>
السيد ج . نودرو	<u>كندا</u>
السيد ل . سولا فيلا السيد ب . نونيس موسكرا	<u>كوبا</u>
السيد د . د . دون نانجيرا السيد ج . موريو كيوا	<u>كينيا</u>
السيد ا . ع . حسن السيد م . ن . فهمي الآنسة و . بسيم	<u>مصر</u>
السيد ع . الصقلي السيد س . م . رحالي السيد م . الشرايبي	<u>المغرب</u>
السيد ا . فارسيا روبليس السيد د . سامرئيس الآنسة ج . ل . ف . رايت	<u>المكسيك</u> <u>المملكة المتحدة</u>
السيد د . ارد ميلغ السيد ل . بايارت السيد ش . أ . بولد	<u>منغوليا</u>
السيد ج . أ . ايد جيفرى السيد و . أ . اكينسانيا السيد ت . أ . ايرونزى	<u>نيجيريا</u>
السيد ش . ساران السيدة ل . بوري	<u>الهند</u>
السيد ل . كوميفتش السيد ف . فاجدا السيد غ . تسينترى	<u>هنغاريا</u>
السيد ف . فان دونغن السيد ه . فاننطاكز	<u>هولندا</u>
السيد م . باسبي السيد ج . ميكل السيد ر . ف . سكوت السيد ب . س . كوردن	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>

اليابان

السيد ي • اوكاوا

السيد م • تهاشي

السيد ك • تاناكا

السيد ت • آراي

يوغوسلافيا

السيد م • فرونتش

السيد م • ميخايلوفيتش

أمين لجنة نزع السلاح والممثل

الشخصي للأمين العام

السيد ر • جايبال

السيد ف • بيراساتيغي

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة الثالثة والستين بعد

العامة للجنة نزع السلاح .

تبدأ اللجنة اليوم النظر في البند ٥ من جدول أعمالها " الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ؛ الأسلحة الاشعاعية " . غير أن للأعضاء، الراغبين في القاء بيانات بشأن أى موضوع آخر وثيق الصلة بأعمال اللجنة ، الحرية في القيام بذلك وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي .

وأود في المقام الأول الترحيب بسعادة السيد كيجو كوهونن وكيل وزارة خارجية فنلندا . ولا حاجة بي الى تقديمه للجنة نزع السلاح لأنه كان وزير خارجية فنلندا من ١٩٧٦ الى ١٩٧٧ . وكان فضلا عن ذلك رئيسا لفريق الخبراء الذى قام باعداد " الدراسة الشاملة لسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية بجميع جوانبها " برعاية مؤتمر لجنة نزع السلاح . كما توافرت له خبرة كبيرة أيضا على الصعيد التربوى كأستاذ للتاريخ في جامعة هلسنكي . واني واثق من أن اللجنة سوف تستمع الى الكلمة التي سوف يلقيها علينا هذا الصباح باهتمام خاص . كما أجد لزاما علي الترحيب أيضا بالممثل الجديد لتشيكوسلوفاكيا ، سعادة السفير فيفودا . واني واثق من أن لجنة نزع السلاح ستح لها الفرصة لتقدير خصاله الحميدة وما سيقدمه لأعمالنا من اسهام لا شك فيه .

في قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلو باكستان والجمهورية الديمقراطية الألمانية واليابان والبرازيل وجمهورية العانية الاتحادية وكوبا وفنلندا .

الكلمة الآن لأول المتحدثين في القائمة ، السفير أحمد ، مثل باكستان .

السيد أحمد (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس، اسمحوا لسي

أن أبدأ كلمتي بالاعراب عطا يخالج وفد باكستان من عميق الارتياح لتوليكم رئاسة هذه اللجنة خلال شهر آذار/مارس . ان الدور الذى تقوم به ايطاليا في السعي وراء نزع السلاح دور معروف جيدا . واننا على ثقة من أن ما حبيتهم به من تخاف شخصي في سبيل قضية نزع السلاح ومن خبرة واسعة سيضمن لأعمال لجنة نزع السلاح اتخاذ وجهة ايجابية خلال هذا الشهر .

كما أود الاعراب عن التقدير العميق الذى يحمله وفد باكستان لسلككم السفير الايراني

محلاتي للطريقة الحازمة التي أدار بها المرحلة الافتتاحية الحرجة لدورة ١٩٨٢ لهذه اللجنة .

طلبت الكلام اليوم للاعراب عن رأى باكستان بشأن بنود جدول أعمالنا المتصلة بالأسلحة

النووية .

ومن بين هذه البنود ، يتمتع البند المتعلق بمعاهدة لحظر التجارب النووية بأعلى الأولويات . ان الأسف العميق الذى يشعر به وفدى ازاء عجز لجنة نزع السلاح طوال السنوات الثلاث عن الاضطلاع بمفاوضات ملموسة بشأن هذا البند هو ما تم الاعراب عنه في مناسبات سابقة . واننا نبقى على قناعة تامة بأن على هذه اللجنة القيام بدور مركزى في التفاوض على عقد معاهدة لحظر التجارب النووية وبأنه ينبغي القيام فوراً بانشاء فريق عامل مخصص لبدء التفاوض بشأن عقد معاهدة .

ان وفدى لاحظ بارتياح الكلمة التي ألقاها في لجنة نزع السلاح ، بتاريخ ١٨ شباط/فبراير

١٩٨٢ ، مثل الاتحاد السوفياتي الموقر معربا فيها عن استعداد وفده للمشاركة فسي

مفاوضات في لجنة نزع السلاح بشأن عقد معاهدة لحظر التجارب النووية. واننا نرتاح بالقدر نفسه من الدلالة الملموسة على موقف الاتحاد السوفياتي بشأن شتى الجوانب المتعلقة بالمعاهدة، لا سيما استعداده لقبول مثل هذه المعاهدة في الوقت الحاضر بمشاركة الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية والتي كانت مشتركة حتى عهد قريب في مفاوضات مستقلة بشأن هذه المسألة.

ودرس الوفد الباكستاني دراسة دقيقة البيانين اللذين ألقاهما في اللجنة، بتاريخ ١١ آذار/ مارس ١٩٨٢، ممثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة العوقران بشأن حظر يفرض على التجارب النووية. واستخلصنا من هذين البيانين أن هذين الوفدين مستعدان الآن لقبول انشاء فريق عامل مخصص للبند المعنون "حظر التجارب النووية" وللبدء بمفاوضات بشأن هذا الموضوع. وإذا كان هذا صحيحا، فان من شأنه أن يشكل تطورا من أكثر التطورات ايجابية، ولا سيما في ضوء تاريخ هذه القضية الحافل بالخلافات.

اننا، في الظروف الراهنة، يا سيادة الرئيس، نعتقد أن أكبر خطوة منطقية نخطوها هي الشروع فورا في مفاوضات غير رسمية برئاسة لصياغة ولاية لفريق عامل مخصص لحظر التجارب النووية. واننا نعتقد أنه لا بد من أن تكون ولاية هذا الفريق العامل ما يسمح له باجراء مفاوضات وألا تنحصر في الدراسة غير الرسمية ولا في دراسة الخبراء للمنازل ذات الصلة. وبالطبع، فان مسألة القضايا المحددة التي ينبغي للفريق العامل المخصص تناولها أول الأمر لاجراء المفاوضات هي الموضوع المركزي الذي ينبغي حله من خلال المشاورات غير الرسمية.

ان ممثل الولايات المتحدة الموقر قال ان وفده مستعد للبدء بمناقشة القضايا المتصلة بالتحقق من الامتثال لحظر يفرض على التجارب النووية. كما اقترح ممثل المملكة المتحدة على اللجنة ان تركز اهتمامها على قضية التحقق الرئيسية. ويدرك وفدي أن التحقق من الامتثال لمعاهدة لحظر التجارب النووية يشكل احدى القضايا الهامة التي ينبغي حلها. ولذلك، لن نمانع في تناول هذه القضية بهدف الشروع في مفاوضات بشأن بند حظر التجارب النووية. ومن البديهي، بالطبع، أن أي مفاوضات تتمم بالتحقق من الامتثال لحظر يفرض على التجارب النووية. يجب أن تكون قائمة على فهم مسبق لنطاق المعاهدة ان لم يكن على اتفاق مسبق بشأن هذا النطاق. ويبدو من التقرير الخاص بالمفاوضات الثلاثية المقدم الى اللجنة في العام الطاضي أن هناك اتفاقا أوفيهما تم تحقيقهما، بين الدول المتفاوضة الثلاث على الأقل، بشأن نطاق معاهدة حظر التجارب. وانعكس ذلك، في الواقع، في صياغة الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. ولذلك، قد لا يكون من المستحيل التوصل الى تفاهم بشأن نطاق حظر يفرض على التجارب النووية ينبغي فيه لخطوة أولى، التفاوض على تدابير للتحقق والمراقبة داخل فريق عامل مخصص تابع للجنة.

وسيكون من شأن الشروع في هذه المفاوضات حول جوانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب أن يشكل اسهاما قيما، وان كان رمزيا، في انجاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح. ولذلك، سوف يسعى الوفد الباكستاني بحشاط الى احراز توافق في الآراء حول انشاء فريق عامل يعنى بالبند ١ وحول صياغة ولاية هذا الفريق.

ويأمل وفدي أن تتوصل اللجنة أيضا في المستقبل القريب الى توافق في الآراء على اسلوب مناسب لدراسة البند المتصل بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي دراسة واقعية. ان وضع

سيناريو متفق عليه لنزع السلاح النووي ، المتوخى في مقترح مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/180 ، من شأنه السطاح بتعيين امكانيات محددة للمفاوضات . وقد يساعد أيضا على تقريب جوانب التباين الهامة في المواقف الراهنة للدولتين الرئيسيتين من الدول الحائزة للأسلحة النووية . فيقدم بذلك اسهاما قيما في انجاح المفاوضات المقيدة والمحددة حول جوانب مختلفة لنزع السلاح النووي ، سواء منها ما يكون آخذا مجراه أو ما سيبدأ في المستقبل القريب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

ان المواقف المختلفة اختلافا واسعا التي ما فتى الجانبان يتخذانها على ما يقال فيما يسمى بمفاوضات القوات النووية المتوسطة المدى الجارية الآن في جنيف توضح عدم وجود مقدمات منطقية متفق عليها ينبغي السعي على أساسها وراء نزع السلاح النووي . ويأمل وفدي أن تتمكن الدولتان المعنيتان من إعلام لجنة نزع السلاح في مرحلة ما من المستقبل القريب عن نهج كل منهما نحو المحادثات النووية الأوروبية . وهل أراني بحاجة الى القول أن المسائل ذات الصلة لا تهتمهم الاطراف . المتفاوضة فحسب ، ولا حتى القوى الأوروبية وحدها ، بل المجتمع الدولي بأسره ؟ ان هذه اللجنة والجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية القادمة مخولتان على حد سواء بأن تعلمهما الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية بنواياهما المتعلقة باستئناف مفاوضات الاسلحة النووية الاستراتيجية وأهداف هذه المفاوضات .

لقد سلّمنا جميعا بأنه يتعين انجاز نزع السلاح النووي ، من خلال عملية بطيئة ودائبة وفي الوقت نفسه ، فان خطر نشوب حرب نووية ، عن سابق تصميم أو عن خطأ في الحساب أو دون قصد ، قد تزايد بشكل يندرج بالخطر نتيجة مناخ التوتر والمجابهة في العلاقات بين الدولتين العظميين ، واستمرارهما في تكديس الاسلحة النووية ، والتطورات العثيرة للقلق في مجال التكنولوجيا ، ونشوء العذاهب للخطرة للحرب النووية . وما فتى رأينا الراسخ متملا في أن من واجب المجتمع الدولي ، وهو يسعى وراء نزع السلاح النووي من خلال اجراء مفاوضات محددة في شتى المحافل ، ان يتخذ خطوات حاسمة ومبكرة ليخفف ، الى حد بعيد ، خطر نشوب حرب نووية ، وليزيل ، الى المدى الممكن ، الخطر الذي يفرضه وجود الاسلحة النووية .

ويوافق الوفد الباكستاني تماما على القول الذي أيده الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنوات الثلاث الماضية بأن استعمال الاسلحة النووية تحت أية ظروف يشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد البشرية . ويدرك وفدي المصاعب السياسية التي تجدها بعض الدول في قبول هذا العبداء في اللحظة الراهنة . ومع ذلك ، فان الأمن الوطني لأي دولة أو مجموعة من الدول لا يمكن ، مهما بلغت أهميته ، أن يعلو على الضرورة الحتمية لصون البشرية وصون حضارتنا من الفناء . ويبقى أملا لنا أن الغريزة الفطرية لحفظ الذات ستسفر فوق الاعتداد على الردع النووي .

ان ابرام اتفاق دولي بشأن عدم البدء باستعمال الاسلحة النووية يمكن أن يشكل تدبيرا مؤقتا هاما على طريق الحظر الكامل لاستعمال الاسلحة النووية . ولذلك ، رحبت باكستان بالاقتراح الذي بادرت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بتقديمه في الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة لاصدار اعلان ضد البدء باستعمال الاسلحة النووية . وسوف نكون على غاية الرضا لو تلقينا تأكيدا بأن الاتحاد السوفياتي ، بوصفه مقدم هذا الاقتراح ، هو نفسه ملتزم بأن

لا يكون البادئ باستعمال الأسلحة النووية. ان هذا الالتزام ، مشفوعا بالاعلان الذي أصدرته الصين منذ أكثر من عقد من السنين بأن لا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية ، سيشكل بحد ذاته اسهاما قيما في السلم والأمن ضمن الاطار الاسيوى. ان من شأنه أن يعود بالفائدة على مناخ الأمن في أوروبا وفي أجزاء أخرى من العالم.

ومن الجلي ، بالطبع ، أنه ما دامت بعض الدول مستمرة في الاعتماد أساسا على الردع النووي صونا لأنها ، فان فرص التفاوض بشأن عقد اتفاقات دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو بشأن عدم البدء باستعمال هذه الأسلحة ستبقى في مهبط الرياح . غير أن هذه الصاعب ينبغي ألا تؤثر على ما تشده الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أمنية متواضعة ومعقولة في أن تكون بآمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها . ذلك أنه على الرغم مما تتم التوصل اليه من توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في الفقرة ٥٩ من الوثيقة الختامية لصدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى العكسة لنزع السلاح ، فان ثلاث سنوات من التفاوض على هذه القضية لم تسفر ، لسوء الحظ ، الا عن تقدم محدود .

وطوال الدورتين الماضيتين ، انصبّ العطل في الفريق المخصص على المسألة المركزية المتمثلة في استنباط صيغة مشتركة يمكن ادراجها في صك دولي ذي طابع ملزم قانونا . كما أن الجمعية العامة رجحت لجنة نزع السلاح أيضا ان تواصل ، في دورتها الجارية ، الجهود الرامية الى وضع صيغة مشتركة أو الزام مشترك ، وناشدت الجمعية العامة الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي الارادة السياسية اللازمة للتوصل الى اتفاق على هذه القضية .

ولم تخطئ الجمعية العامة الهدف اذ توجهت بدائها الى تلك الدول . ذلك أن فشل المفاوضات الرامية الى وضع صيغة مشتركة أو الزام مشترك بشأن ضمانات الأمن السلبية ناشئ أولا وقبل كل شيء عن المواقف التي تتخذها أربع من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ، وهي مواقف تقصد الى طلبية اهتماماتها ومشاغلها الأمنية بينما لا تتنازل عن مشاغل ذرة لطبية صالح الأمن المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

فمن جهة ، تطلب هذه الدول الأربع الحائزة للأسلحة النووية ، في تصريحاتها ، أن تقوم البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية بالزام نفسها الزاما قانونيا لا رجعة فيه بعدم احتياز اسلحة نووية أو حتى "أجهزة متفجرة نووية" لكي تكون "مؤهلة" للضمانة السلبية . كما أن هذه الدول الحائزة للأسلحة النووية هي نفسها ، من جهة أخرى ، غير رافبة في تقديم أى التزام بأنها ستقوم تدريجيا بتخفيض الأسلحة النووية والتخلي عنها آخر الأمر ، ولا هي مستعدة للتخلي عن استعمال هذه الأسلحة في بعض الظروف . وهذا الهدف الذي تتخذه بعض الدول في الاحتفاظ بالاحتكار النووي لا يطابق هدف منع الانتشار النووي ، الرأسي والأفقي معا . ان وفدى أعلن مرارا وتكرارا انه ينبغي لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تكون مؤهلة لضمانات الأمن السلبية . أما قبول أو عدم قبول التزامات قانونية بعدم الانتشار فلا صلة لها بتحديد مركز غير الحائز للأسلحة النووية الخاص ببلد محدد . واستبعاد أى دولة غير حائزة للأسلحة النووية من نطاق الضمانات هو بمثابة توجيه تهديد ضمني باستعمال الأسلحة النووية ضدها . وقد يكون لهذا التعبير نفسه آثار هامة على عدم الانتشار .

ثانياً ، ان الاعلانات التي أصدرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من طرف واحد تتضمن قيودا وشروطا واستثناءات أخرى لها من التأثير ، اذا ما أخذت مجتمعة ، ما يبطل كليا مفعول أى سمة ايجابية في هذه الضمانات . ان القول بانہ ينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تملك اسلحة نووية فوق أراضيها الا تتمتع بضمانات الأمن ، أو أن تتوقف هذه الضمانات عن الانطباق على أى دولة تشارك في "تحالف" أو "ارتباط" مع دولة حائزة للأسلحة النووية ، في هجوم على الدولة الحائزة للأسلحة النووية التي تقدم الضمان ، هو قول له منطق داخلي نفهمه . وأن المشاكل التيثيرها هذه الأقوال ذات وجهين . النقطة الأولى البديهية هي أن المقدمات المنطقية التي تقدم هذه الأقوال بالاستناد اليها انما تتشأ عن مذاهب الأمن الخاصة بالسدول الحائزة للأسلحة النووية المعنية ومن اعتمادها ، في اطار تحالفاتها العسكرية ، على نظرية الردع النووي وممارسته . وقبول هذه الاقوال يقتضي ضمنا قبول مذهب الردع النووي . أما الصعوبة الثانية فهي ذات طبيعة عملية بدرجة أكبر . فالقولان اللذان أشرت اليهما ، كما تبين لنا خلال المفاوضات في الفريق العامل المخصص ، أصعب من أن يوفق بينهما . وليس ذلك أمرا مفاجئا ، لأن كلا من القولين غايته الحصول على ميزة سياسية وعسكرية لعقد ميه . وليس لذلك كله الا قليل شأن بأمن غالبية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والموجودة خارج هيكل التحالف وترتيبات الأمن النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية ، وتود أن تبقى كذلك .

وموقف باكستان البديهي هو أن ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تكون غير مشروطة وغير محددة في نطاقها وتطبيقها وأمدها . ولكن الوفد الباكستاني أوضح أيضا استعداداه للتوصل الى حل وسط واقعي بشأن الموضوع . وبينما يشجب وفد مذهب الردع النووي السائدة وانعكاسها في الاعلانات التي أصدرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من طرف واحد ، فانه حاول مراعاة الوضع الحالي عن طريق اقتراح صيغة من شأنها أن تستبعد في الوقت الحاضر تلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي هي أطراف في ترتيبات الأمن النووية للحلفين العسكريين المتناولين . وقد لا يكون ذلك حلا مرضيا بالكامل . ومع ذلك ، فانه صيغة حيادية يمكن ان تستخدم كأساس للتوفيق فيما بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية دون الاخلال بمواقف كل منها . ويمكننا ، بالطبع نخدم ما لتلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمتورطة حاليا في ترتيبات الأمن النووية لمنظومي التحالف من رغبة في أن لا تستبعد من نطاق الضمانات . ولكن لها ، بالتأكيد أن تختار بين ما اذا كانت ترغب في صون أمنها من خلال الحماية النووية التي يقدمها حلفاؤها وما اذا كانت تود أن تفعل ذلك عن طريق التحلل من هذه الترتيبات .

اننا ، في الفريق العامل المخصص لضمانات الأمن ، لم نشهد حتى الآن من السدول الحائزة للأسلحة النووية ، ردا ايجابيا على النداء الذي وجهته اليها الجمعية العامة بأن تبدي الارادة السياسية اللازمة للتوصل الى اتفاق حول صيغة مشتركة يمكن ادراجها في صك ملزم قانونيا . بل على العكس ، أخذت مرة أخرى تكرر مواقفها المعروفة من الموضوع . وهذه هي المرحلة التي يتوجب فيها علينا ، نحن أعضاء لجنة نزع السلاح ، أن نقرر جماعيا ما اذا كنا نود أن نرفع البسي الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية تقريراً بفضلنا الكامل في احراز أى تقدم بشأن هذه المسألة أو أن هناك خيارات أخرى متاحة لتسجيل بعض التقدم . واذا كانت لجنة نزع السلاح غير قادرة بعد ثلاث سنوات على احراز أى تقدم بشأن مسألة ضمانات الأمن السلبية فيجب عليها أن لا تتصل من القيام صراحة باعلام الدورة الاستثنائية الثانية عن الأسباب المحددة لفشلها ، أى ،

رفض الدول الحائزة للأسلحة النووية المعنية اعادة النظر في مواقفها التقييدية والمشروطة بشأن هذه المسألة. وينبغي للجنة أن تحت هذه الدول بقوة على اعادة النظر في سياساتها وأن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية مواقف منقحة تأخذ تماما في حسابها آراء دول عدم الانحياز والدول المحايدة وتغضي الى وضع صك دولي بشأن هذا البند.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى كلماته الرقيقة عن بلدي. الكلمة الآن للسفير هرذر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية.

السيد هرذر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، يسعدني أن أرحب اليوم بين ظهرانينا بوجود ممثل جديد لتشيكوسلوفاكيا في لجنة نزع السلاح، هو السفير ميلوف فيفودا، الذي يشارك اليوم للمرة الأولى بهذه الصفة في جلستنا. لقد ظل السفير فيفودا سنوات كثيرة يكرس جهوده لنزع السلاح مضطعا بمختلف المسؤوليات هنا في جنيف وفي نيويورك، وأثناء السنوات الأخيرة بوصفه نائب وزير الخارجية في عاصمة بلاده براغ. اننا نتمنى له النجاح في منصبه الجديد ونتطلع الى تعاون ودي ومثمر معه ومع وفده هنا في هذه الهيئة. كما أود أيضا انتهاز هذه الفرصة للترحيب بوكيل وزارة خارجية فنلندا، السيد كيرهونين وهو معروف للكثير منا لما اضطلع به من أنشطة حتى قبل انشاء لجنة نزع السلاح بزمان طويل. وانني اذكر بشكل خاص الدور الذي قام به عام 1975 كرئيس للفريق العامل التابع لمؤتمر لجنة نزع السلاح والمعني بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وسوف نستمع باهتمام الى كلمته.

لقد تم، خلال أول شهر من دورتنا الربيعية، تكريس اهتمام كبير لمسألة الحظر الشامل للتجارب، ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. وطالبت الغالبية الساحقة من الوفود باتخاذ اجراء ملموس فيط يتعلق بكلا البندين قبل حلول الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح. ويرحب وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية بأنكم، يا سيادة الرئيس، تناولتم مقترحنا وبدأتم مشاورات بشأن الأعمال الاضافية للجنة نزع السلاح المتعلقة بالبندين 1 و 2. والأمل معقود على أن تصبحوا في مركز يسمح لكم في وقت قريب جدا بتقديم تقرير ايجابي الى اللجنة عن نتائج مشاوراتكم.

اننا نشاطر معظم الوفود الرأي في أن حصيلة المشاورات ينبغي أن تكون انشاء فريقين عاملين مخصصين لبدء مفاوضات حقيقية بشأن كلا البندين. ان وفدي يعرض اليوم في وثيقة العمل CD/259 مشروع اختصاصات فريقين عاملين مخصصين للبندين 1 و 2، تحدوه في ذلك الارادة الراسخة للتوصل الى تلك الغاية. وسنكون شديدي الامتان، يا سيادة الرئيس، اذا امكنكم اخذ هذا المشروع بعين الاعتبار أثناء سير مشاوراتكم القادمة.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على خطابه. الكلمة الآن لسعادة السفير أوكاوا، ممثل اليابان.

السيد اوكاوا (اليابان): السيد الرئيس، ان فخامة الرئيس ساندر بيرتيني، رئيس الدولة الموقر لبلدكم، غادر اليابان البارحة بعد زيارة باللغة النجاح على مستوى الدولة قام بها لبلدنا. وأثناء اقامته التي دامت أسبوعا في اليابان، وجه الرئيس بيرتيني في مجلس الدايت الوطني نداة قويا من أجل نزع السلاح النووي وزار كذلك مدينة هيروشيما بناء على طلبه الخاص. وأمام هذه الخلفية الميمونة، يسعدني الترحيب بكم وأنتم على رأس هذه اللجنة والتعهد لكم بالتعاون التام من وفدي أثناء توليكم رئاسة لجنتنا.

وأود الاعراب في الوقت نفسه عن تقديرنا للطريقة المتواضعة والقديرة مع ذلك التي ترأس بها سلفكم سفير إيران ، السيد محلاتي ، أعمالنا وتغلب على المشاكل الاجرائية الصعبة التي واجهناها في بداية دورتنا لعام ١٩٨٢ .

وأخيرا ، أود الترحيب بين ظهرانينا بوكيل وزارة خارجية فنلندا الموقر ، السيد كورهونن وكذلك بزميلنا الجديد من شيكوسلوفاكيا السفير فيفودا .

أود الاشارة اليوم بايجاز الى عملية التبادل التجريبي الثانية للبيانات الاهتزازية التي جرت في تشرين الثاني /نوفمبر وكانون الأول /ديسمبر من العام الماضي ، بالاستفادة من شبكة النظام العالمي للمواصلات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية . ويسرني جدا أن ألاحظ أن الدكتور أريكسوف وصل الآن لتوه الى هذه القاعة وأود الترحيب به .

عندما كنا في العام الماضي نناقش عمل فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، قمت في مناسبتين بالاعراب عن الأمل في أن يكون أكبر عدد ممكن من البلدان قادرا على المشاركة في التجربة الثانية . ويسر وفدي من باب أولى أن يعلم أن زهاء ٢٠ بلدا على ما أعتقد ، من بينها خمسة بلدان اشتراكية ، شاركت في التجربة الأخيرة ، وان النتائج أظهرت ، بالتالي ، تحسنا أكبر كثيرا من تمرين عام ١٩٨٠ ، وان بقي هناك عدد من المشاكل ينبغي حلّه .

انني أدرك أن معظم المشاكل التي برزت في سياق تجربة العام الماضي يمكن أن تعزى الى كون مؤتمر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لم يعترف بعد رسميا باستخدام شبكة النظام العالمي للمواصلات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بالنسبة لنقل البيانات الاهتزازية عبر شبكة عالمية . وظلت عمليات التبادل التجريبي تجري حتى الآن بموجب ترتيبات مؤقتة تتخذ مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية .

ولذلك ، يرى وفدي انه ينبغي للجنة نزع السلاح أن تروج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية رسميا التعاون في نقل البيانات الاهتزازية على الصعيد العالمي عن طريق الاذن باستخدام نظامها العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية لهذا الغرض ، وينبغي أن يقدم هذا الالتفات في وقت مبكر يكفي لتمكين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية من النظر فيه واتخاذ القرار اللازم بشأنه في مؤتمرها التاسع المقرر عقده في أوائل صيف عام ١٩٨٣ . وان وفدي مقتنع بأن من الممكن احراز نتائج مرضية بدرجة أكبر أيضا اذا أمكن اجراء عملية التبادل التجريبي القادمة بموافقة رسمية من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وتعاون منها .

وعلمت من الدكتور ايشيكاوا ، خبيرنا في الفريق المخصص أنه ، بينما تم الحصول على درجة معينة من الثقة فيما يتعلق بعملية تبادل ما يدعى بالمستوى الأول من البيانات ، فان عملية تبادل المستوى الثاني من البيانات تبقى بعيدة عن أن تكون مرضية . وأصبح واضحا ، على ما يبدو ، أن دراسة المستوى الثاني من البيانات يمكنها ان تكون بالغة الفعالية في كشف الظواهر الاهتزازية الدنيا ، وأن وجود منهج عطي لتبادل المستوى الثاني من البيانات قد يكون اساسيا كي تتم الاستفادة من هذه البيانات الى أقصى حد ممكن . وهناك تقدم كبير تم احرازه في السنوات الأخيرة على حد قول الدكتور ايشيكاوا ، في التكنولوجيا اللازمة لتبادل بيانات من هذا النوع ، كما أن هناك جهودا ينبغي بذلها لتطبيق هذه التكنولوجيا الجديدة على تبادل المستوى الثاني من البيانات .

وأود الاعراب ، قبل اختتام هذه الكلمة الموجزة ، عن تقديرنا لوفد الولايات المتحدة للخطوة الهامة فيما يتصل بالبند ١ في جدول أعمالنا والتي أعلنها لنا في هذه اللجنة يوم الخميس الماضي . ان السفير فيلدز بذل جهدا مشكورا وأود أن أقدم اليه تياتي الشخصية . ونود أن نستفيد مما تم تقديمه وأن نظرق الحديد وهو لا يزال ساخنا .

وآمل ، لذلك ، أن نتكمن من التوصل سريعا الى اتفاق بشأن انشاء فريق عامل مخصص لمعالجة القضايا المتصلة بالتحقق من الامثال لحظر يفرض على التجارب النووية وأن يتمكن الفريق العامل من الانصراف الى العمل فورا كي نتكمن من رفع تقرير باحراز بعض التقدم الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية في حزيران/يونيه بشأن هذه المسألة التي تأخر طويلا موعد انجازها .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل اليابان على بيانه ولللكلمات اللطيفة والودية التي وجهها الى الرئاسة . كما أنني شاكر له أيضا اشارته اللطيفة الى الزيارة التي قام بها مؤخرا لليابان رئيس الجمهورية الايطالية .

المكلم التالي في القائمة هو سعادة السفير دي سوزا اى سيلفا ممثل البرازيل :

السيد دي سوزا اى سيلفا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أقدم اليوم الآراء الأولية لوفدي بشأن المقترح الذي قدمه يوم الخميس الماضي ممثل الولايات المتحدة الموقر السفير فيلدز والمتعلق بما قدمته مجموعة الـ ٢١ من دعوة طال أمدها لانشاء هيئة فرعية للجنة بشأن البند ١ من جدول الأعمال . والغرض الثاني لي من هذه الكلمة هو التماس توضيح اضافي للمقترح الأمريكي يتيح لي أن أكون في موقف أفضل لتقييم ما يكمن فيه مزايا لتقدم أعمال هذه اللجنة مع ايلاء اهتمام خاص للأولويات التي عيبتها لها الجمعية العامة . وسوف أحفظ لمناسبة أخرى بتعليقاتي على ذلك الفرع من بيان السفير فيلدز الذي يعالج البند ٢ .

لن أخفي أن وفدي استمع الى المقترح بشأن البند ١ بشعور من الخيبة . ذلك أن المجتمع الدولي ما فتى منذ عقود عديدة يقوم صراحة بحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن ترقى الى مستوى التزاماتها ، ذات الطبيعة القانونية والسياسية على السواء ، وعلى أن تتخذ خطوات جادة صوب وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ان وقف جميع تجارب الأسلحة النووية ، الذي التزمت به هذه الدول ايضا ، ما فتى ينال بشكل لا لبس فيه أعلى الأولوية في عدد لا يحصى من قرارات الجمعية العامة وفي الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . وفي رأي الغالبية الساحقة من الدول أن الافتقار الى الارادة السياسية لبعض الدول هو وحده الذي يقف في طريق انجاز معاهدة للحظر الشامل للتجارب . غير أن الارادة السياسية لا تزال فيما يبدو عزيزة العنال . ومنذ نشوء لجنة نزع السلاح وأعضاء مجموعة الـ ٢١ مع وفود كثيرة أخرى يؤكدون مرارا وتكرارا ما لاجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن حظر يفرض على التجارب النووية من أهمية والحاح . وقد اشددت الدعوة الى انشاء فريق عامل لبدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة طوال هذه السنوات الثلاث ، سواء داخل هذه اللجنة أو في غيرها من محافل الأمم المتحدة وبين صفوف الرأي العام . ومع ذلك فان هذه الدعوة لم تطلق آذانا صافية الى أن أصبح واضحا أن الجميع باستثناء عضوين من أعضاء اللجنة مستعدون للانضمام الى توافق في الآراء بشأن اتخاذ هذا المقرر الاجرائي .

ان مقترح السفير فيلدرز يوم الخميس الماضي يقدم ، في رأينا ، أول دلالة على أن حكومتهم ، بعد أن نظرت في الحجج التي قدمت طوال حقبة سنوات كثيرة ، تصرفت في الواقع بطريقة قسود تجعلها أقرب الى الرغبة التي أعلنت عنها الغالبية الساحقة من الدول . ومن العسير أن نتجاهل أهمية هذا الأمر ، سواء بالنسبة لمستقبل مفاوضات نزع السلاح او بالنسبة للأمل الحالية في التوصل في صك متعدد الأطراف ، الى وقف لتجريب الأسلحة النووية . وعلى الرغم من أن مقترح الولايات المتحدة يقصر عن بلوغ هذه الرغبات المعلنة ، فانه يجب ان يدرس دراسة مفصلة مشفوعا بالمقترحات التي ظلت على بساط البحث وقتا طويلا حول نفس الموضوع ، بحيث يمكن نشوء توافق في الآراء يمكن قبوله .

ويرحب وفدى ، في هذا الصدد ، باشارات السفير فيلدرز الى وظيفة لجنة نزع السلاح ومسؤولياتها التي يجب أن تعمل جميع الوفود على تيسير الوفاء بها ، واعترافه بكون جميع أعضاء هذه اللجنة يتقاسمون نفس الاهتمام . ولذلك فاننا نتطلع الى استمرار عملية المشاورات التي سبق أن بدأت بها ، يا سيادة الرئيس ، على أساس المقترحات المطروحة ، بشأن كيفية معالجة البند ١ من جدول الأعمال بأكثر الطرق فعالية . واننا واثقون أيضا في أن معالجة البند ٢ لن تتعرض للنسيان .

ان لدى وفدى الاقتناع الراسخ بأن تعزيز الوظيفة التفاوضية للجنة نزع السلاح والارتخاع بمستوى مسؤوليتها وأهليتها في مسائل نزع السلاح يجب أن تبقى في أساس أى اتفاق قد يتم التوصل اليه نتيجة لمشاورةكم . ويشق وفدى بأن هذه الاهتمامات ستكون ماثلة في أذهان جميع الوفود أثناء عملية التشاور ، التي نأمل أن تكون وجيزة قدر المستطاع .

وفي ضوء الموقف المذكور أعلاه أتوجه الآن ، عن طريقكم يا سيادة الرئيس ، الى وفدى الولايات المتحدة ملتصا مزيدا من التوضيح لمقترحه يوم الخميس الماضي . واني على ثقة مسن أن استفساراتي ستؤخذ بنفس الروح البناءة التي أعتقد أنها وجهت خطوات الوفد الأمريكي لسدى صياغة مقترحه .

يتناول اهتمامي الأول الغرض الشامل لما يقترح علينا ممارسته . ان أهمية الاقتراح الأمريكي تكمن ، برأينا ، فيما ينطوي عليه من قائدة محتملة في جعل المجتمع الدولي أقرب الى انجاز حظر مفاوض عليه مفاوضات متعددة الأطراف بشأن اجراء التجارب النووية . ويرفض وفدى القول بأن الوقت الحاضر ليس "مواتيا" للتفاوض بشأن هذا الاتفاق . اننا نعتبر أن حظر التجارب النووية ليس هدفا طويلا الأجل بل هو ، على العكس ، قضية بالغة الالاح . ويشاطر في هذا الرأي جميع أعضاء المجتمع الدولي بأسره الأعضاء . ومع ذلك ، فلذا كانت هناك فرصة لأن تتمكن اللجنة من العمل بشكل مفيد نحو تحقيق ذلك الهدف ، مهما بدا بعيدا في أعين ذينك الوفدين ، فان وفدى على تمام الأبهة لدراسة تلك الامكانية بروح بناءة . واننا ، عن طريق العمل على التقدم في اتجاه المفاوضات على معاهدة ، بدلا من مجرد الاقرار بجمود الحالة ، نكون جميعا قد تعاوننا على الوفاء بالمسؤوليات التي عهد بها الى هذه اللجنة . وعلى العكس من ذلك ، فان مجرد القيام بتبادل آراء أكاديمية حول المسائل العامة المتصلة بحظر التجارب قد يكون له من الأثر العكسي والضار ما يصرف اللجنة عن القيام بدورها وينال من فعاليتها ومقدرتها على احراز النتائج التي أنشئت من أجلها . ان اضافة الطابع المؤسسي على دور أكاديمي يناط باللجنة هو بمثابة الغاء وظيفتها ومقصدها . ومن ثم ، فان وفدى يرجو وفد الولايات المتحدة أن يعالج بعز يد من التفصيل العلاقة القائمة بين مقترحه والمفاوض الفعلي حول عقد معاهدة بحظر التجارب النووية .

وهناك مجموعة أخرى من المسائل التي يمكن اثارتها فيما يتعلق بالاقتراح الأمريكي تتصل بالطريقة التي يتصور بها واضعوه الجوانب الاجرائية ، المقرر الذي يلزم أن تتخذه اللجنة فسي هذا الصدد . ولا شك ان مزيدا من الاهتمام سيمركز بقوة على هذه المسائل أثناء عملية المشاورات التي تجرى بتوجيهكم ، يا سيادة الرئيس . غير أنني أعتقد أن أعضاء هذه اللجنة سيفيدون من وجود تفهم أوضح للآثار الاجرائية المترتبة على الاقتراح .

مثال ذلك ، ان الوثيقة CD/181 ، التي قدمتها مجموعة ال ٢١ في العام الماضي ، تلمص بوضوح على ولاية مناسبة لفريق عامل مخصص يعنى بالبند ١٠ . واننا سنرحب بتعليقات وفرد الولايات المتحدة على شروط هذه الولاية ، في ضوء رأيه الخاص في المسائل المضمونية والاجرائية ذات الصلة . وبهذا الصدد ، سيكون من المفيد أيضا معرفة أى شكل يتوخون أن تتخذه هيئتهم الفرعية المقترحة ، وكيف ستتصل أنشطتها بأنشطة اللجنة ، بوصف هذه هيئتها الأم . ويعيد وفدى الى الاذهان التجربة المؤسفة لرفض بعض الوفود السماح لأعضاء الأمم المتحدة ككل بالتعرف على نتائج المناقشات غير الرسمية التي تمت العام الماضي بشأن البندين ١ و ٢ .

- كما نلاحظ أيضا ما يوليه واضعوالمقترح من أهمية خاصة لمسألتي التحقق والامتنال اللتين ورد الالاع الى معالجتها أيضا في المقترح الذي قدمته مجموعة ال ٢١ . ومن العسير أن يكون الأمر خلاف ذلك ، لأن تلك المسائل هي من العناصر الحاسمة في أى اتفاق . ولكن كيف سيتأتى ، في المقترح الأمريكي ، "لناقشة" و "تعريف القضايا" أن يتصلا بنطاق الحظر الذى يكون على وجه التأكيد جوهر أى اتفاق بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية؟ وبكلمة أخرى ، هل ستجرى هذه المناقشات بشأن التحقق والامتنال بشكل نظرى تجرىدى؟ وما هي حلقة الوصل المتوخاة بين هذه المناقشات وبين أى ما يفترض في الأطراف في معاهدة مقبلة التحقق من الامتنال له؟ وأخيرا ، هل ستقوم الهيئة الفرعية المقترحة ، في معالجتها المسائل التي توافق على أن تعهد بها اليها ، بالعمل على وضع الأحكام المحددة الخاصة بمشروع معاهدة يتم التفاوض بشأنه في مرحلة لاحقة؟

واسمحوا لي أن أختتم هذه الملاحظات بملاحظة تتطوى على تفاؤل حذر . اذ لما كان قد مر على انقطاع المفاوضات الثلاثية فترة طويلة فعلا ، فلا يمكن ان يقال عنها بعد الآن أنها توفسر "أفضل طريق للتقدم" نحو تحقيق حظر يفرض على التجارب . غير أننا يمكن أن نفترض أن العنصر الى الأمام هو الارادة الجماعية لكل أعضاء اللجنة . ان السفير فيلدرز شدد ، وهو يقدم مقترحه يوم الخميس الماضي ، على اعتقاده بأن اللجنة ملزمة بأن تقوم باسهام كبير في عملية نزع السلاح بجميع جوانبها . كما ان السفير سامرهيس الذى تلاه أكد في بيانه ، تأييدا للمبادرة الأمريكية ، ان تحقيق حظر شامل للتجارب يبقى هدفا هاما . ولقد أصبح لدينا الحق في الاعتقاد بأن الوفدين مستعدان كلاهما الآن للسعي وراء بلوغ ذلك الهدف عن طريق الافادة من امكانات هذه اللجنة التي لم يعجم عودها حتى الآن فيما يتعلق بعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب . ورغم جوانب الخلاف الباقية في الرأى بين ذينك الوفدين والأعضاء الثانية والثلاثين لهذه الهيئة ، فاننا نشق في أن من شأن الارادة الأساسية المشتركة في المضي الى الأمام أن توفر زخما كافيا للتوصل الى حل اجرائي يتم الاتفاق عليه في أقصر وقت ممكن .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل البرازيل على بيانه . الكلمة الآن لسعادة السفير فيغينر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية .

السيد فيغينر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحو لي، وهذه أول كلمة لي في ظل رئاستكم، بالاعراب عن سعادة وفدى اذ يراكم تحطون هذا المنصب الرفيع. ويخالجني الشعور شخصيا بالخطوة لا بالعمل في ظل رئاستكم المتمكنة القديرة فحسب بل وبأن أعمل في ظل رئاسة صديق دامت صداقته سنوات كثيرة.

هناك تبدل لا نهاية له في أعضاء الوفود حول هذه العائدة. وذلك هو واقع الحياة الدبلوماسية. ومن بين الأعضاء الموقرين الجدد الكثيرين في هذه اللجنة، أود أن أخص الرئيس الجديد للوفد الهولندي، السفير فرانز فان دونغن، الذي يجلس في الجانب المقابل، وأعتقد أنه ينضم إلينا اليوم للمرة الأولى. وأود الترحيب به بوجه خاص لأنني مقتنع بأن السفير فان دونغن، القادم من محفل آخر متعدد الأطراف شديد الأهمية قام فيه بإسهام فذ، سوف يبدي نفس القدر من التميز في هذه اللجنة.

ان الجلستين العامتين لهذا الاسبوع خصصتا لموضوع الأسلحة الاشعاعية بوصفه البند الرئيسي.

ولذلك فكرت بصفتي رئيسا للفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية أن من الحكمة أن اتجه الى اللجنة في وقت مبكر من العداولة لأقدم لها تقريرا عن التقدم المحرز منذ اعادة انشاء الفريق في ١٨ شباط/فبراير وتعيين رئيس جديد في ٢٣ شباط/فبراير.

كان على الرئيس، وهو يستعد لمهمته الجديدة، أن يأخذ في حسابه قبل كل شيء قرار الجمعية العامة ٩٧/٢٦ بـ الذي يطلب الى لجنة نزع السلاح "أن تواصل المفاوضات بغية الانتهاء، في وقت مبكر، من وضع معاهدة تحظر استحداث الأسلحة الاشعاعية ونتاجها وتخزينها واستعمالها كي تقدم، اذا أمكن، الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح، المقرر عقدها في سنة ١٩٨٢". ومن الجلي أن هذه اللهجة من جانب الجمعية العامة تلزم الفريق العامل المخصص ورئيسه ببذل كل جهد ممكن لا حراز تقدم خلال دورة الربيع الحالية.

وفي الوقت نفسه، فان تقييم العمل الذي أنجزه الفريق العامل في العام العاشر كشف عن أن المفاوضات أصبحت سدودة السبل من الناحية الجوهرية، على الرغم مما بذله الرئيس السابق، السيد كوميفتشسفير هنغاريا، من جهود لم تتوقف. وبدا أن هناك عقبة كأداء هي الآراء المتضاربة بشأن الكيفية التي ينبغي بها تناول التعديل، الذي قدمه الوفد السويدي في الأصل، والذي ينطوي على تضمين النص اتفاقية الأسلحة الاشعاعية المعترزم وضعها حظرا يفرض على شن الهجمات على المرافق النووية. وبدا أن هذا المقترح، الذي قصد الى توسيع المشروع الأصلي المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيات، قد جعل عملية التفاوض برمتها محفوفة بمصاعب كبيرة كانت السبب في أن تدور المبادلات حول نفسها.

وفي ظل هذه الظروف، اعتبر الرئيس أن واجبه الأساسي هو الحيلولة بأسرع وقت ممكن دون فشل المفاوضات من الناحية الاجرائية.

وقام، واضعا هذا الهدف نصب عينيه، برسم جدول لمجموعة من المشاورات غير الرسمية المركزة مع جميع الوفود، عوضا عن عقد اجتماعات رسمية منذ بدء مهمته، وذلك كي يحصل على آراء الوفود بشأن جميع المشاكل الاجرائية والمضمونية ذات الصلة في مجال عمل فريق الأسلحة الاشعاعية.

ويرد تقرير شامل عن هذه المشاورات في البيان الذي وجهه الرئيس الى الفريق العامل بتاريخ ٩ آذار/مارس. كما تتضمن هذه الورقة تقديره الشخصي لحالة المفاوضات، والمقترحات المقدمة من أجل الاجراء الذي ينبغي اعتاده للمضي في المفاوضات ومن أجل حل عدد محدود من المسائل التي هي مثار جدال في الوقت الحاضر.

وبناء على طلب الوفود، تمّ تعميم بيان الرئيس كورقة عمل للفريق العامل للأملحة الاشعاعية، وهو متاح الآن ليرجع اليه أعضاء اللجنة أيضا. وليس في نيتي إعادة ذكر محتويات ذلك البيان، سيما ولأنه يعكس، الى حد بعيد الآراء الشخصية للرئيس.

وأود، بالأحرى، اعلام اللجنة، بشعور غير قليل من الارتياح الشخصي، بأن الفريق العامل تغلب الآن على العقبات الاجرائية الأولية وأصبح قادرا على الاتحاق بشأن وضع صيغة اجرائية تسمح له بالاضطلاع بمفاوضاته بعزم جديد ودون أن تثقل كاهله الآراء المتضاربة التي عرقلت عملية المفاوضات بعض الشيء.

وقام الفريق العامل، في جلسته الرابعة، يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٨٢، بعد دراسته وتعديله للمقترح الاجرائي للرئيس، باعتماد المقرر التالي:

"يوافق الفريق العامل، كافتراض اجرائي ودون المساس بالمقررات التي تتخذ فيما بعد، على عقد جلسات مستقلة بشأن مسألة تقليدية، من ناحية، وهو مسألة الأسلحة الاشعاعية ومسألة حظر شن الهجمات على المرافق النووية من ناحية أخرى، وذلك وفقا للبرنامج التالي:

المسألة التقليدية للأسلحة الاشعاعية - ١٦ و ١٩ و ٢٣ آذار/مارس؛

مسألة حظر شن الهجمات على المرافق النووية - ثلاث جلسات سوف يتقرر عقدها في آخر شهر آذار/مارس وستهل شهر نيسان/أبريل".

وهذا الحل الوسط الاجرائي الذي شاركت فيه جميع الوفود، مظهره درجة متحبة وفسير مألوفة من المرونة يعني أن المجالين الرئيسيين للمشاكل المطروحة للنظر أصبحا الآن مستقلين لأغراض التفاوض، في حين يربأ، الى موعد لاحق، اتخاذ جميع المقررات المتعلقة بعدد وشكل الصكوك القانونية الدولية النهائية التي ستدرج فيها نتائج التفاوض. وأوضح الرئيس للفريق العامل أن هذه المسألة الاجرائية ترك وجهات نظر الوفود بشأن الكيفية التي تعالج بها آخر الأمر مسألة حظر الهجمات على المرافق النووية سليمة لا تشوبها شائبة. ونتيجة لذلك، أعرب عدد من الوفود من جديد أمام الفريق عن مذهبها الأساسي بشأن القضايا ذات الصلة ولكن مع الاعطاف الى أن آراءها، في الوقت الحاضر، لا تتفجر عثرة في وجه قيام عملية تفاوضية سريعة ومتطلعة الى الأمام.

وعرض الرئيس على الفريق، دون أن يخيب ذلك عن ذهنه، برنامج عمل مفصل للأسابيع القليلة القادمة، وهناك مفاوضات عملية في طريقها الى أن تبدأ اعتبارا من الجلسة التي يعقدها الفريق العامل هذا اليوم. كما عرض على أعضاء الوفود عدد من ورقات العمل لمساعدتهم في هذه العملية. ويتوقع رئيس الفريق أن يتم التمكن الى حد بعيد جدا، في غضون الجلسات الرسمية الثلاث القادمة، من ازالة المصاعب الرئيسية الباقية في قضايا تعريف الأسلحة الاشعاعية ونطاق الحظر والاستخدامات السلمية والامثال والتحقق والمشاكل المتصلة بالأحكام الختامية.

وأود انتهاز هذه الفرصة للتقدم بالشكر الى جميع الوفود لما أبدته من تعاون رفيع المستوى في المراحل الصعبة الاولى من عمل الفريق . ولدى شعور عام بأن الطريق أصبح ممهداً الآن لبذل جهد قوى جديد للتوصل الى توافق في الآراء في ميدان المسألة التقليدية للأسلحة الاشعاعية . وهناك ما يدعو الى التفاؤل بأن يتمكن الفريق العامل من التقدم حتى الى أبعد من ذلك ، وأن يستعمل النصف الثاني من وقته المتبقي أثناء الدورة لتحقيق نجاح كبير فيما يتصل بذلك من قضايا حظر الهجمات على المنشآت النووية ، حيث تدعو الحاجة الى القيام بأعمال تمهيدية تقنية وقانونية ضخمة وحيث قد يستلزم الأمر انجاز قدر كبير وازافي من أعمال الصياغة .

لقد أوصى رئيس الفريق العامل المخصص بأن تستفيد الوفود استفادة جمة من الجلسات العامة المخصصة لبند الأسلحة الاشعاعية للاقصاص عن آرائها بشأن المشاكل المتبقية فيما يتصل بجوهر الموضوع ، بحيث يمكن أن تكون الجلسات الرسمية وغير الرسمية القادمة التي يعقد هنا الفريق العامل خالية نسبياً من البيانات المبدئية متيحة بذلك التركيز على الاعداد الفعلية للنصوص . ويستأذن الرئيس ، وهو يكرر هذا الرجاء ، في الاشارة الى الجزء الثاني من ورقة العمل ٢٥ (Working Paper 25) حيث حاول أن يرسم مساراً لحل بعض القضايا المتبقية المثيرة للجدال . وسيكون الرئيس متناً بنفس القدر لو أمكن للوفود الافاضة بمزيد من التفصيل في عرض آرائها المتعلقة بنطاق وطرائق ما توصي به من حظر الهجمات على المنشآت النووية ، لأنه تبين من مشاوراته أن هذا المجال يتطلب فيما يبدو قدراً اضافياً كبيراً من عناصر التفكير الغاهيمي . وأود أن أذكر أخيراً ، وأنا اتكلم بالنيابة عن وفدى ، أن وفدى ، على وجه العموم ، فيما يتعلق بالأسلحة الاشعاعية ، يتمتع بهامش واسع من المرونة بشأن جميع القضايا قيد النظر ، ويتوقع أن يقوم باسهام طيب في تشجيع قيام توافق في الآراء وحث خطى التفاوض بشأن جميع المشاكل المتبقية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه وأعرب له عن امتناني الخاص للكلمات اللطيفة والبالغة الود التي وجهها الي .
الكلمة الآن للسفير سولافيل ، ممثل كوبا .

السيد سولافيل (كوبا) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي بالاعراب عن ارتياح وفدى اذ يراكم تراسون اجتماعات لجنة نزع السلاح لشهر آذار/مارس . ويمكنكم الاعتقاد تماماً على دعم وفدنا لكم وانتم تهضون بمهامكم . وأود أيضاً أن أقدم التهنئة عن طريقكم للسيد محلاتي ، رئيس لجنتنا السابق ، للعمل الذي تحقق بتوجيه منه خلال شهر شباط/فبراير . وأود أيضاً الترحيب بمقدم الممثلين الجديدين لتشيكوسلوفاكيا وهولندا الى اللجنة ، ونحن على ثقة من أننا سوف نحظى بتعاون مشر لتتوج أعمال اللجنة بالنجاح . كما أود أن أقدم حار الترحيب بوكيل وزارة خارجية فنلندا الذي سيتكلم الينا اليوم .

ان الأولوية التي يوليها المجتمع الدولي للبندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا ، المتعلقين بالحظر الشامل للتجارب النووية وبنزع السلاح النووي ، ما فتئت موضع الاعتراف مراراً وتكراراً في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية ، عام ١٩٦٨ ، المكرسة لنزع السلاح .

وإذا كنا نريد حقاً وضع حدّ للتحسين النوعي للأسلحة النووية ولتكريسها فليس هناك طريق أفضل من اعتماد معاهدة للحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية . ومع ذلك ، وعلى الرغم

من كون الغالبية العظمى من الوفود بذلت جهودا لا تحصى في هذه الهيئة التفاوضية للشروع بمفاوضات جديدة بشأن هذين البندين ، فقد وجدت لجنة نزع السلاح انه يستحيل عليها النهوض بمطالب الجمعية العامة في هذا الاتجاه ، بسبب ما يتخذه وفدان اثنان من موقف متصلب .

ومن الصحيح بلا جدال ان الافرقة العاطلة ليست محاقل سحرية قادرة على حل جميع ما قد يعرض عليها من مشاكل مهمة بدت صعبة ، ومع ذلك ، فان هذه الافرقة تمثل أكثر الوسائل المتاحة لدى اللجنة فعالية للقيام بوظائفها . كما أنها في الوقت نفسه ، وذلك أمر شديد الأهمية ، طريق مباشر للسماح للجنة بأن تلعب دورا نشيطا في التفاوض بشأن أى اتفاق لنزع السلاح .

ان هذه اللجنة عقدت بالفعل دورات عديدة منذ أن اقترحت مجموعة الـ ٢١ انشاء فريقين عاملين للتفاوض بشأن البندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا ، أخذة في الحسبان أولويتها العالمية نظرا للتزايد المستمر في تخزين الأسلحة النووية وفي استحداثها ولما تمثله من أخطار على البشرية أشهر من أن تعرف .

وليست هذه محض كلمات . ان بلدى ينتمى الى مجموعة البلدان التي لا يعني نزع السلاح بالنسبة اليها مجرد ضمان لبقاء البشرية ولكنه يعني أيضا امكانية تزايد الموارد المتاحة للتممية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب التي تعاني من عواقب التخلف . ولا شك في أن الأهمية الكبرى ، في هذا السياق ، معلقة على نزع السلاح النووي .

وبالمثل ، اعترفت مجموعة البلدان الاشتراكية ، في عدد من الوثائق ، بالأولوية العالمية التي توليها هذين البندين وبالحاجة الى بدء مفاوضات بشأنهما دون ابطاء . وان وثيقة العمل CD/4 والبيانين اللذين ألقاهما مثلا الجمهورية الديمقراطية الألمانية والاتحاد السوفياتي بتاريخ ١٦ و ١٨ شباط/فبراير ، على التوالي ، تؤكد ذلك تأكيدا لا يحوز الفصاحة . ورغم كل ما تقدم ، ظلت لجنة نزع السلاح عاجزة عن اتخاذ الخطوة الأولى للنظر في هذين البندين . وان ما جرى حتى الآن ، بما في ذلك حصيلة المناقشات غير الرسمية التي عقدت أثناء الدورات السابقة قد بين أنه لا بد ، كي يتم التفاوض ، من القيام دون ابطاء بانشاء الفريقين العاملين اللذين أشرت اليهما ، مع تزويدهما باختصاصات مناسبة ، كما اقترحت ذلك مجموعة الـ ٢١ لأنها تعتقد أن من غير المرجح أن تؤدي المناهج الأخرى الى نتائج مرضية .

ويجدر بالذكر ، في هذا السياق ، أن أحد الوفود التي عارضت أشد المعارضة الشروع في مفاوضات بشأن هذين البندين في العامين الأخيرين ، يقترح الآن انشاء فريق عامل للنظر في القضايا المتصلة بالتحقق من اتفاق يعقد بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية والامثال له . وفي رأى وفدى أن هذا المقترح يظهر أن معارضة الوفد للشروع في مفاوضات بشأن هذين البندين ما زالت على حالها .

ان كلمة تحقيق في المعجم ، تعني أقر حقيقة شيء أو صحته ، وأكد شيئا متوقعا أو منتظرا حدوثه أو برهن على ذلك أو حققه أو أنجزه . وهكذا ، يجب أولا وجود اتفاق قبل أن يمكن وجود تحقق . ان على الفريق العامل المقترح أن يتفاوض بشأن التحقق ولكن من أى شيء ؟ وعليه اجراء مفاوضات بغية التحقق . ولكن من أية اتفاقات ؟ وكيف يمكن محاولة التفاوض على طرق للتحقق من شيء غير موجود ؟

إذا كان أعضاء اللجنة مستعدين حقاً للتفاوض ، فلماذا لا ننشئ فريقاً عاملاً يعنى بحظر شامل يفرض على التجارب النووية ، مزوداً باختصاصات تماثل تلك التي اقترحتها مجموعة الـ ٢١ ؟ وإذا كان للجنة أن تتخذ مثل هذا المقرر ، فإن مسائل التحقق ستكون موضع النظر بلا جدال في سياقها الصحيح مشفوعة بالحظر الفعال على اجراء التجارب .

انني اسمح لنفسي بأن أذكر هذا اللجنة لأننا يجب أن لا نولد انطباعاً بأننا نتفاوض بينما يكون ما نفعله في الواقع هو ارجاء ما تمس الضرورة اليه ، الا وهو حظر التجارب النووية . وينبغي أن لا يغيب عن البال أيضاً أن ذلك الوفد نفسه قام ، أثناء المفاوضات الدائرة حول بنود اخرى ، وضها مثلاً بند البرنامج الشامل لنزع السلاح ، بالاعتراض على استعمال كلمتي "مفاوضات" و "اتفاقات" في سياق نزع السلاح . ونظراً لهذه الوقائع ، فإن من الصعب استخلاص أية نتيجة أخرى غير النتيجة التي ذكرتها .

أما عن موضوع نزع السلاح النووي ، فإن وفدي يؤيد أيضاً ابداء بعض التعليقات بصدد حظر الأسلحة النيوترونية النووية .

ان الوثيقة CD/225 التي تتضمن بياناً أصدرته وزارة خارجية كوبا بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٨١ ، تقدم آراء حكومي بشأن القرار المتخذ بالبدء في انتاج الأسلحة النيوترونية وبشأن المسؤولية التي تحملها أولئك الذين ينتجونها نظراً لما تعمله من أخطار على السلم والأمن الدوليين .

وإتفاقاً مع الآراء ، شارك الوفد الكوبي في تقديم قرار الجمعية العامة ٩٢/٣٦ كاف الذي يرجو من لجنة نزع السلاح البدء في مفاوضات بشأن حظر الأسلحة النيوترونية النووية .

وتكمن أهمية هذا الطلب في كون الأسلحة النيوترونية ، بطبيعتها ذاتها ، انعكاساً لبعض المذاهب الحالية التي تصور إمكانية شن حرب نووية محدودة ، ومن ثم تريد من تخافم خطر حدوث محرقة نووية .

ويؤيد وفدي القيام بأسرع وقت ممكن بإنشاء فريق عامل تابع لهذه اللجنة لرسم خطوط إتفاقية تعنى بحظر انتاج وتخزين ووزع واستخدام الأسلحة النيوترونية النووية . وسيساعد هذا التدبير على ازالة الأخطار الحقيقية التي تواجه البشرية وتيسر احراز تقدم صوب هدف نزع السلاح النووي .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن هناك الوثيقة CD/559 ، التي قدمتها مجموعة البلدان الاشتراكية لأوروبا الشرقية منذ زمن يعود الى ١٩٧٨ ، ومن المأمول أن تعرب وفود أخرى عن آرائها ومقترحاتها بشأن هذا الموضوع في فريق عامل ملائم ، وأن تدور مفاوضات فعلية ، وفقاً للرغبات التي أعرب عنها المجتمع الدولي .

واسمحوا لي الآن بابداء بعض التعليقات حول بند بات أمره يتزايد الحاحاً في هذه اللجنة . وأشار بذلك الى بند حظر الأسلحة الكيميائية .

وفي الاعلان الختامي للمؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في هافانا عام ١٩٧٩ ، دعا المؤتمر الى التعجيل بعقد "معاهدة بشأن حظر استحداث وانتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة" . وهذه هي الصيغة التي يؤيدها وفدي فيما يتعلق بعنوان الملص الذي نتفاوض بشأنه .

ولأكثر من سنتين ، استمرت لجنة نزع السلاح تبذل جهودا كبيرة لضمان حظر الأسلحة النووية ، والواقع أنها برهنت أخيرا في هذا العام على أن من الممكن انشاء فريق عامل ذي ولايسة ملائمة سيجعل اللجنة قادرة على محاولة انجاز مهمتها .

ولكننا مع ذلك ، وفي هذا العام أيضا ، شهدنا بعض المقررات البالغة الخطورة المتعلقة بانتاج جبل جديد من الأسلحة الكيميائية ، وانني أشير بذلك الى ما يدعى بالأسلحة الشطرية . وفي وثيقة المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز التي أشرت اليها آنفا ، أشار رؤساء الدول وعدا وعلى سبيل التحديد الى "جميع الأسلحة النووية" ، وهو تعبير يتضمن ، دون أدنى شك ، الأسلحة الشطرية وأى نوع آخر من الأسلحة الكيميائية .

ان ظهور هذا النوع الجديد من الأسلحة الكيميائية سيعقد انجاز الصك المقترح تعقيدا بالغا وسيجعل عملية التفاوض المتعلقة بهذا الصك أكثر صعوبة من ذي قبل .

ذلك أمر ينبغي لنا جميعا ادراكه أشد الادراك ، لانه يعني أن اللجنة مواجهة بمواقف جديدة يتوجب عليها معالجتها كتلك المواقف التي أشار اليها ، مثلا ، الوفد البلغاري في ورقة العمل CD/CW/WP.29 .

وفي الختام ، أود العودة بايجاز الى البند ١ في جدول أعمالنا . ان وفدي يعتبر أن الوقت حان لهذه اللجنة كي تنظر ، في احدى جلساتها القادمة ، في مقترح مجموعة الـ ٢١ ، الوارد في الوثيقة CD/181 ، بانشاء فريق عامل مخصص يعنى بهذا البند الهام .

تلك كانت التعليقات التي ودد وفدي ابداءها في هذه الجلسة العامة في هذه المرحلة من أعمال اللجنة . وسوف نبحث في جلسات لاحقة هذه البنود وغيرها في جدول أعمالنا بمزيد من التفصيل .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل كوبا على خطابه وأعبر له عن امتناني للكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة .

الكلمة الآن لممثل فنلندا ، سعادة السيد كورهونن وكيل وزارة الخارجية ، وفقا للمقرر الذي اعتمده اللجنة في جلستها العامة ١٥٧ .

السيد كورهونن (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية): أود الاعراب لكم ، يا سيادة الرئيس ، وللمتكلمين السابقين عن آيات الشكر لكلمات الترحيب الحارة التي وجهت الي . وأود تقديم الشكر أيضا الى رئيس اللجنة لشهر شباط/فبراير للسرعة التي تتم بها حل مسألة اشتراك أعضاء ، ومن بينهم فنلندا . واسمحوا لي بأن أؤكد لكم ، سيادة الرئيس ، أنني متن جدا لهذه الفرصة الفريدة للتوجه الى هذا الجمهور الموقر من المستمعين .

ان الجمعية العامة أعلنت ، في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح أنه ، الى أن يتحقق النزع الكامل للسلاح النووي ، تقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في اتخاذ تدابير تهدف الى منع اندلاع حرب نووية . ودعت الجمعية العامة الدول الحائزة للأسلحة النووية الى اتخاذ خطوات تجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو من التهديد باستعمالها ضدها . وهكذا ، فان مسألة تقديم ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ما زالت تشكل موضوعا هاما في أعمال لجنة نزع السلاح . وتولي حكومة

فنلندا هذه المسألة أهمية كبرى • وهذا هو ما جعلني أطلب التكلم اليوم • ان فنلندا التزمت ، عن طريق ترتيبات دولية ، بمركز غير الحائز للأسلحة النووية • ونحن نتوقع أن يكون ذلك المركز موضع احترام من جانب الدول الأخرى • أما بالنسبة لأي بلد آخر في مركز مماثل ، فان مصلحتنا الوطنية أن يتم اكمال هذا المركز بضمانات دولية فعالة تجعلنا في مأمن من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدنا • ويقتضي مركز غير الحائز للأسلحة النووية أن لا تكون بولندا مشمولة بأي تخطيط استراتيجي نووي يمكن أن يجعله التطور التكنولوجي في منظومات الاسلحة النووية وشبكات الاطلاق أمرا ممكنا •

وقد سعت فنلندا من جانبها الى تقديم اسهامها في الجهود الرامية الى تخفيض أخطار الأسلحة النووية ومخاطرها • وقنا بذلك على الأخص في ميادين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والمناطق الخالية من الأسلحة النووية • وأسهبنا خلال السنوات العاضية في أعمال لجنة نزع السلاح بشأن موضوع ضمانات الأمن •

ان البحث عن شكل ومحتوى لضمانات عدم الاستعمال يمكن أن ينالا التأييد الواسع لم يكن ناجحا حتى الآن • لقد أصدرت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بيانات من طرف واحد تصف فيها الحالات التي لن تستعمل فيها الأسلحة النووية • وهذه الاعلانات من طرف واحد هي مما ينبغي الترحيب به كما أنها ليست خلوا من أي قيمة • ولكن معظمها يشكو من بعض النقائص • فهي أقل من أن تبلغ هدف اتخاذ ترتيبات دولية فعالة ، ناهيك عن بلوغ مرتبة صك طزم قانونا • كما أنها مشوبة بتحفظات سياسية وقانونية • وذلك ناجم عن مفاهيم سياسية متباينة وما يتصل بها من مذاهب عسكرية •

وربما أمكن القول بأن هذه التحفظات تعكس بعض الاهتمامات الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية أكثر مما تعكس الاحتياجات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

ومع ذلك ، يظل باقيا الالتزام بالسعي نحو اتخاذ ترتيبات دولية فعالة • لقد لاحظنا بارتياح العمل الذي قام به الفريق العامل المخصص للجنة نزع السلاح لاسيما أثناء مداولاته المتعلقة بالتحديد المنتظم للعناصر الواردة في التعهدات التي أخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية على عاتقها وفي المقترحات التي قدمتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ونتيجة لهذه المداولات توصل الفريق العامل المخصص الى تفهم أعمق لأوجه التشابه والتباين بين شتى المواقف ومن المؤكد أن يكون ذلك عوناً له في عمله المقبل • وقرر الفريق العامل المخصص في دورته لعام ١٩٨٠ وضع ما يدعى صيغة مشتركة • ولم يكن الفريق العامل قادرا على تسجيل أي تقدم ذي شأن نحو حل يمكن قبوله • وجدير بالذكر أنه لم يكن هناك أي اعتراض ، من حيث المبدأ ، على فكرة عقد اتفاقية بشأن هذه القضية •

وفي رأي حكومة فنلندا ، أنه ينبغي استمرار الجهود المبذولة نحو ايجاد شكل فعال وشامل لضمانات الأمن • وفضلا عن ذلك ، ونظرا لعدم احراز أي تقدم ، نرى أن هناك فائدة في اتباع نهج أكثر واقعية وتدرجا • واذا كان لا يمكن التوصل الى صيغة مشتركة ملزمة في الظروف الحالية ، فلا ينبغي لهذا أن يسد الطريق أمام مناهج أخرى • وقد يكون أحد المناهج الممكن قبولها الارتفاع بمركز الاعلانات الحالية التي أصدرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من طرف واحد وذلك عن طريق قرار يتخذه مجلس الأمن • هذا النهج جدير بمزيد من الدراسة •

وهناك جانب خاص من الضمانات الأمنية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يتصل بمفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقد يكون التوصل الى اتفاق عن طريق نهج حسب المناطق أسهل من بلوغ ضمانات عالمية تضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وان اجراء معادلة بين الالتزامات المتبادلة يكون أكثر وضوحا اذا تم تحديده في مجال جغرافي واضح التحديد.

ان معاهدة تلاتيلوكلو هي ، دون أى شك ، مثال مفيد على هذا النهج. وذلك يؤكد، بالإضافة الى جوانب أخرى ، أن الدول الحائزة للأسلحة النووية وجدت نفسها في مركز يسمح لها باعطاء ضمانات أمن لمنطقة أمريكا اللاتينية جملة. واننا نرى أنه ، في إطار البند الحالي للجنة نزع السلاح ، ينبغي ايلاء المثال الذي تقدمه معاهدة تلاتيلوكلو مزيدا من الاعتبار. لأنه ، على أقل القليل يشجع على النظر في اتخاذ مبادرات في أجزاء أخرى من العالم.

والى أن يتحقق نزع فعال للسلاح ، فان الحاجة الى تحديد الأسلحة النووية تقتضي أمرين حتميين مترابطين ترابطا وثيقا وملحا على السواء وهما : منع انتشار تلك الأسلحة الى مزيد من الدول ، وتقييد استعمالات الأسلحة الحالية ووظائفها. ان وجود منطقة خالية من الأسلحة النووية معترف بها على الصعيد الدولي ، مشفوعا بضمانات عدم استعمال ملائمة ، قد يلبي كلا الأمرين. ولما كانت تكنولوجيا الاطلاق الجديدة تتحدى المفاهيم التقليدية للدفاع الاقليمي ، فان الاعتبارات الجغرافية أصبحت على صلة متزايدة لوضع الضمانات الأمنية.

وقد اقترحت فنلندا ، في أيار/مايو ١٩٧٨ ، ترتيبا لتحديد الأسلحة في بلدان شمال أوروبا ، وهو تمصيل اضافي لفكرة قدمت عام ١٩٦٣ لأول مرة ، بشأن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شمال أوروبا. ويهدف هذا الترتيب الى عزل منطقة شمال أوروبا بأكمل شكل ممكن عن آثار ووظائف الاستراتيجية النووية بوجه عام وتكنولوجيا الأسلحة النووية بوجه خاص. وينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ منها وجود ضمانات مناسبة تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية وتعلق بمركز المنطقة وعدم استعمال الأسلحة النووية.

لقد ظلت منطقة شمال أوروبا ، الى حد بعيد ، بخسبى عن التوترات الدولية طيلة فترة ما بعد الحرب. وتحقق ذلك بفضل الجهود التي بذلتها حكومات بلدان شمال أوروبا وبارادة الدول العظمى في الابقاء على الاستقرار في المنطقة. وأكد وزراء خارجية بلدان شمال أوروبا مسن جديد في اجتماعهم الخريف العاضى ، أهمية استقرار حالة الأمن وتوازنها في منطقة شمال أوروبا. كما تم التأكيد أيضا على اسهام المنطقة في صيانة السلم والأمن الدوليين على صعيد دولي أكثر اتساعا. وان حكومتي تعتبر استمرار عدم وجود أسلحة نووية في هذه البلدان عنصرا حيويا في هذا الصدد.

وتود حكومة فنلندا مواصلة اسهامها في لجنة نزع السلاح في إطار ما تبذله من جهود للتوصل الى اتفاق يحظى بقبول واسع النطاق بشأن اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وبالخلاصة أنني أود التأكيد على الاعتبارات الأساسية التالية:

- ينبغي أن تكون هذه الترتيبات مرسومة في المقام الأول لطبية المشاغل الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ؛

- ينبغي أن تكون على الأخص ملزمة قانوناً وأن تكفل بشكل ملائم حظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وأن تكفل كذلك احترام مركز تلك الدول ؛
- ينبغي أن تكون هذه الترتيبات ذات طبيعة عالمية وأن يتم الاضطلاع بها كجزء لا يتجزأ من جهود الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة ؛
- نظراً لعدم احراز تقدم ، فإنه يتوقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية ، في المقام الأول ، مسؤولية التقدم بأفكار مستعدة الى نهج أكثر مرونة ؛
- ينبغي ، لدى السعي وراء حلّ شامل ، ألا تتقل نهج أخرى تخدم نفس الهدف من بينها ، على الأخص ، النهج القائم على أساس المناطق .

تكلت عن بند واحد فقط من جدول أعمال هذه اللجنة ، وإن اهتمام بلدي بأعمال هذه اللجنة ، كما تدركون ، غير مقتصر على ذلك الموضوع ، رغم ما له من أهمية . وقد بذلنا جهوداً للإسهام في أعمال هذه اللجنة في ميادين كثيرة أخرى وعن طريق تقديم بيانات حول مختلف المواضيع وبالمشاركة الفعلية في بعض الأفرقة العاملة المخصصة وتقديم ورقات عمل ودراسات عن بعض مواضيع البحث .

واننا ممتون من كون الاصلاح الذي اضطلعت به الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى لنزع السلاح ومن أن النظام الداخلي لهذه اللجنة منحاً غير الأعضاء امكانية أفضل للتعريف بأرائهم . غير أن فنلندا ، رغبة منها في تكثيف مساهماتها وتعميقها في المستقبل ، تواصل السعي للحصول على عضوية تامة في هذه اللجنة . وتكون شاكرين لو أخذ هذا الاهتمام بالحسبان عندما تصدى اللجنة لمسألة اعادة النظر في عضوية لجنة نزع السلاح في الأسابيع القادمة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر سعادة وكيل وزارة خارجية فنلندا على بيانه وللكتلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة . ان حضوره اليوم والبيان الذي ألقاه لتوه يشهدان - كما أكد هو نفسه - على اهتمام الحكومة الفنلندية بأعمالنا ، وهو اهتمام معروف جيداً وتم البرهان عليه في الاسهامات التي قدمتها فنلندا لجهودنا . وأود أن اشكره باسم اللجنة أيضاً .

لم يعد هناك مزيد من المتكلمين في القائمة . فهل يؤدّ الكلام أي وفد آخر؟ في حالة السلب ، أود اعلام اللجنة أن رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية رجا ، بعد اجراء المشاورات ، عرض ورقة العمل ٥٧ (Working Paper No. 57) على اللجنة لاقرارها اليوم . وتعلق هذه الوثيقة بتوجيه دعوة الى منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعيين ممثلين لحضور بعض اجتماعات الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية . فاذا لم تكن هناك اعتراضات فسوف أعتبر أن اللجنة تعتمد مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل ٥٧^(١) .

(١) استجابة لطلب رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، تقرر اللجنة توجيه دعوة الى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ول مدير المكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أوروبا لتعيين ممثلين لحضور بعض اجتماعات الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية بقصد تقديم معلومات تقنية تتعلق بتحديد سمية المواد الكيميائية والسجل الدولي للمواد الكيميائية التي يحتمل أن تكون سامة .

ان ممثل الولايات المتحدة قد طلب الكلام.

السيد باسبي (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): بايجاز شديد - ان وفدى ، كما تذكرون ، اقترح في جلستا العامة الأخيرة تعديل ورقة العمل ٥٧ بحيث تتضمن توجيه دعوة الى ممثل للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وكما أشرتم ، كانت لنا مشاورات لاحقة ضمن الفريق العامل بشأن مقترحنا وتبين بجلاء لوفدى أن تعديلنا لا يمكن أن ينال توافقا في الآراء في هذه المرحلة من أعمالنا المتعلقة بالأسلحة الكيميائية . ولذلك ، يا سيادة الرئيس ، أود أن أسحب رسميا التوصية التي قدمناها في جلستا الأخيرة . وسوف ينضم وفدى الى توافق في الآراء بشأن ورقة العمل ٥٧ . غير أنني أود الاشارة الى أن وفدى ، وغيره من الوفود ، كما نعتقد ، يرى أنه ينبغي للفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، دراسة أى وسيلة تقنية تبشر بأن تكون مفيدة في حل القضايا الصعبة والمعقدة في ميدان التحقق والامثال لحظر كامل يفرض على الأسلحة الكيميائية . اننا نعتبر أن التكنولوجيا التي توكب برنامج ريكوفر Recover تقدم مثل هذه الدلائل البشرة وفي نيتنا فعلا متابعتها . فضلا عن ذلك ، فاننا نأمل الا يمثل فشل توصيتنا في نيل توافق في الآراء اعتراضا من جانب الوفود المعارضة على مبدأ وجود ممثل تقني يزور الفريق العامل في وقت ما في المستقبل ولا احجاما عن النظر في وسيلة تقنية لحل القضايا المطروحة أمامنا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه وللعمونة التي أبداهها وفده بهذه المناسبة . الكلمة الآن للسفير ليد غارد ، ممثل السويد .

السيد ليد غارد (السويد) (الكلمة بالانكليزية): في العام الماضي ، قدم الخبراء الذين يمثلون منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اسهاما مفيدا فعلا في تقديم معلومات تقنية أثناء المشاورات غير الرسمية التي دارت برئاسة رئيس الفريق العامل للأسلحة الكيميائية . لذا فاني أهيد مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل ٥٧ . غير أننا ، لأسباب موضوعية ، مهتمون باستكشاف امكانيات استعمال نظام التحقق التي ينطوى عليهما يشار اليه باسم ريكوفر Recover ، وذلك في اطار اتفاقية للأسلحة الكيميائية . وسوف نرحب ، لهذا السبب ، بمشاركة خبير واحد أو عدة خبراء من الجهاز الدولي الذي يملك خبرة بهذا النظام الخاص للتحقق بقصد توفير معلومات تقنية حول هذا الموضوع . وعلى ذلك ، يأمل وفدى أن تتخذ هذه اللجنة قرارا يجعل من الممكن لهذا الخبير أو هؤلاء الخبراء المشاركة في المشاورات الدائرة هذا الأسبوع برئاسة الرئيس الموقر للفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل السويد على بيانه . واني على ثقة من أن اللجنة أحاطت علما بشكل جيد بالبيانين اللذين ألقاهما ممثلا الولايات المتحدة والسويد . وأرى اذا لم تكن هناك تعليقات أو بيانات أخرى في هذا الصدد ، أنه يمكننا اتخاذ مقرر بشأن ورقة العمل ٥٧ . فهل لي أن اعتبر أن اللجنة تعتمد مشروع المقرر هذا ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : تعقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح يوم الخميس ، ١٨ آذار / مارس ، الساعة ١٠ / ٣٠ .

DOCUMENT IDENTIQUE A L'ORIGINAL

DOCUMENT IDENTICAL TO THE ORIGINAL